وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء Ecofima

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

تطوير القطاع الزراعي كإستراتيجية للنهوض بالنمو الاقتصادي : حالة الجزائر

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

الطالبة: مزغاش لميس

مدير الأطروحة: قصاص شريفة **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي **المؤسسة الجامعية:** جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

أمام أعضاء اللجنة

إسم الأستاذ	الرتبة	المؤسسة المستخدمة	الصفة
أ.د بوغازي فريدة	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 –سكيككدة–	رئيسًا
أ.د قصاص شريفة	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 –سكيككدة–	مقررًا
د. بلارو علي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة 20 أوت 1955 –سكيككدة–	عضوًا
د. لشهب مسعود	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة 20 أوت 1955 –سكيككدة–	عضوًا
د. حازم حجلة سعيدة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة باجي مختار – عنابة–	عضوًا
د. كافي فريدة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشادلي بن جديد الطارف	عضوًا

السنة الجامعية : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

ملخص:

إن الهدف من الدراسة هو قياس مدى مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الانتاج الزراعي والصادرات والواردات الزراعية التي تعبر عن أداء القطاع الزراعي والناتج المحلي الاجمالي الذي يعبر عن مؤشر النمو الاقتصادي، حيث تم الاعتماد على منهجية الانحدار ذو الابطاء الزمني الموزع ARDL .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن القول بأنه هناك علاقة تكامل مشترك(علاقة طويلة الأجل) بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي أي أن للإنتاج الزراعي والصادرات والواردات الزراعية تأثير ذو دلالة احصائية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: قطاع زراعي، نمو اقتصادي، أمن غذائي، سياسات زراعية، نموذج ARDL.

Résumé

L'objectif de l'étude est de mesurer l'ampleur de la contribution du secteur agricole à la croissance économique en Algérie, en étudiant la relation entre la production agricole, les exportations et importations agricoles, qui expriment la performance du secteur agricole, et le produit intérieur brut, qui exprime la performance du secteur agricole. exprime l'indice de croissance économique, où l'on s'est appuyé sur une méthodologie de régression avec décalage de temps distribué (ARDL).

À partir des résultats obtenus, on peut dire qu'il existe une relation de co-intégration (relation à long terme) entre le secteur agricole et la croissance économique, ce qui signifie que la production agricole, les exportations et importations agricoles ont un impact statistiquement significatif sur la croissance économique du pays. à long terme en Algérie.

Mots clés : secteur agricole, croissance économique, sécurité alimentaire, politiques agricoles, modèle ARDL.

Summary :

The aim of the study is to measure the extent of the agricultural sector's contribution to economic growth in Algeria, by studying the relationship between agricultural production, agricultural exports and imports, which express the performance of the agricultural sector, and the gross domestic product, which expresses the economic growth index, where reliance was placed on a regression methodology with Distributed time lag (ARDL).

From the results obtained, it can be said that there is a co-integration relationship (long-term relationship) between the agricultural sector and economic growth, meaning that agricultural production, agricultural exports and imports have a statistically significant impact on economic growth in the long term in Algeria.

Keywords: agricultural sector, economic growth, food security, agricultural policies, ARDL model.

كلمة شكر وتقدير

الحمد والثناء لله الذي أمدني بالصبر أمام كل الصعوبات التي واجهتني وأعانني لإتمام هذا البحث

ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة

الأستاذة الدكتورة : قصاص شريفة

على نصائحها وتوجيهاتها القيمة طيلة فترة انجاز هذا البحث

كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة ودكاترة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير لجامعة سكيكدة.

والشكر موصول لأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة هذه الأطروحة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

إلى الذي كان يدفعني قدما نحو الأمام لأحقق أمالي و مبتغاي، إلى الإنسان الذي سهر على تعليمي بتضحيات مترجمة في تقديسه للعلم

أبي الغالي أطال الله في عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية

إلى نبع الحنان التي رعتني وكانت دعواتها لي بالتوفيق والنجاح تتبعني خطوة خطوة في حياتي

أمي الغالية أطال الله في عمرها وألبسها ثوب الصحة والعافية

إلى عائلتي الكريمة زوجي وابنتي شمعة دربي اللذان تقاسما معي عبئ الحياة

إلى إخوتي أدام الله وجودهم في حياتي

كما أهدي ثمرة جهدي لكل من علمني حرفا أساتذتي وأستاذتي الكريمة قصاص شريفة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل .

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات الأمن الغذائي من خلال أبعاده الأربعة	45
02	مقياس خطورة مؤشر الجوع العالمي (GHI)	47
03	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	111
04	تصنيف البلدان باستخدام خط الفقر وخصائصها (2005).	160
05	تطور نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2020-1990.	174
06	المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر حسب المناطق (ملم/ السنة).	177
07	يوضح توزيع الموارد المائية الجوفية في الشمال	178
08	مصادر و استخدامات الموارد المائية الحالية والمستقبلية في الجزائر(مليار $م^3$/ السنة).	181
09	نسبة السكان الريفيون و العاملين في الزراعة في الجزائر	182
10	عدد السكان الزراعيون وعدد السكان الريفيون في الجزائر (الف نسمة) .	184
11	عدد الجرارات والحاصدات الزراعية (العدد بالوحدة)	185
12	انتاج الاسمدة الكيميائية في الجزائر (ألف طن).	186
13	الانفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي في الجزائر	188
14	تطور المساحة، الانتاج و الانتاجية للحبوب في الجزائر(المساحة: ألف هكتار، الانتاجية: كجم هكتار، الانتاج: ألف طن).	190
15	تطور انتاج الخضر فالجزائر خلال الفترة 1990-2020 (المساحة: ألف هكتار، الانتاج: ألف طن، الانتاجية: كجم/الهكتار)	192
16	تطور انتاج البقوليات في الجزائر 1990-2020.	195
17	تطور انتاج الزيتون خلال الفترة 1990-2020 (المساحة: ألف هكتار، الانتاج: ألف طن، الانتاجية: كجم/ه).	200
18	تطور انتاج الفواكه في الجزائر للفترة 1990-2020 (المساحة: ألف هكتار، الانتاج :ألف طن، الأشجار :ألف شجرة).	202
19	تطور انتاج التمور في الجزائر (المساحة: ألف هكتار، الانتاج: ألف طن، الأشجار: ألف شجرة).	204
20	تطور المساحة، الانتاج و الانتاجية للأعلاف في الجزائر	206

21	تطور الانتاج الحيواني في الجزائر للفترة 1990-2020	208
22	تطور انتاج الأسماك في الجزائر للفترة 2000-2020(ألف طن).	212
23	توزيع الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004	220
24	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	228
25	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي دعم النمو الاقتصادي 2005-2009	230
26	مضمون برنامج دعم النمو 2010-2014.	235
27	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.	237
28	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.	249
29	تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	254
30	تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	258
31	تطور الانتاج الزراعي في الجزائري خلال الفترة 1990-2020	261
32	خطوات بناء النموذج القياسي	278
33	مصفوفة الارتباط بيمن متغيرات الدراسة	280
34	نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي – فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس – بيرون (PP)	282
35	نتائج اختبار الحدود	286
36	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل	287
37	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	288
38	نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاءAutocorrelation	292
39	اختبار عدم ثبات التباينHeteroskedasticity	293
40	اختبار صلاحية النموذج	294

قائمة الاشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة القيمة المضافة في القطاع الزراعي من اجمالي الناتج المحلي في الصين للفترة 2000-2021.	60
02	انتاج الصين من الحبوب لعام 2016-2020.	61
03	نصيب الفرد من انتاج المنتجات الزراعية الرئيسية في الصين 2016-2020	62
04	إنتاج اللحوم والبيض ومنتجات الألبان والمنتجات المائية في الصين 2016-2020	62
05	انتاج بعض السلع الاساسية في 2021 و الفجوة المتوقعة (طن)	64
06	القيمة المضافة في القطاع الزراعي في تركيا خلال الفترة 2000-2021	66
07	القيمة المضافة في القطاع الزراعي في فرنسا خلال الفترة 2000-2021	69
08	القيمة المضافة في القطاع الزراعي في مصر خلال الفترة 2000-2021	72
09	القيمة المضافة في القطاع الزراعي في تونس خلال الفترة 2000-2021	74
10	تطور انتاج زيت الزيتون في العالم حسب الدول ألف طن (2006-2020)	74
11	تطور حصص صادرات زيت الزيتون حسب الدول (%) 2006-2020	75
12	أشكال النمو الاقتصادي.	88
13	تأثير زيادة الموارد المادية والبشرية على منحنى امكانية الانتاج	91
14	العناصر الثلاثة الأساسية للتنمية	106
15	توضيح آدم سميث (Adam Smith) للنمو الاقتصادي	114
16	تحليل "Malthus" للنمو الاقتصادي	115
17	مخطط Swan -Solow للنمو الاقتصادي	139
18	ديناميكية الانتقال في نموذج Swan-Solow	140
19	أثر زيادة معدل الادخار	141

20	أثر زيادة النمو السكاني	142
21	التمثيل البياني لنموذج Solow–Swan بوجود تقدم تكنولوجي	148
22	ديناميكية الانتقال للنموذج Solow–Swan مع وجود تقدم تكنولوجي	149
23	التمثيل البياني لنموذج AK	152
24	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2000	250
25	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014	251
26	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015–2020	253
27	تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 1990–2020	256
28	تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990–2020	260
29	تطور الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020	263
30	اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج المختار والمقدر	285
31	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	290
32	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	294
33	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودةsquares CUSUM of	294

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	أ
الاقرار	ب
الملخص باللغة العربية	ج
الملخص باللغة الفرنسية	د
الملخص باللغة الانجليزية	هـ
الشكر	و
الاهداء	ز
قائمة الجداول	ك–ل
قائمة الاشكال	م– ن
قائمة المحتويات	س–
المقدمة	1– 11
الفصل الأول :الاطار النظري للزراعة	
تمهيد	13
المبحث الأول : ماهية النشاط الزراعي	**14**
المطلب الأول: الزراعة(النشأة، المفهوم، الأنواع، الخصائص)	14
المطلب الثاني: مخاطر الانتاج الزراعي وأساليب التقليل منها	20
المطلب الثالث: أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد	23
المبحث الثاني : التنمية الزراعية والأمن الغذائي	**26**
المطلب الأول : ماهية التنمية الزراعية	26
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي، محاوره وأبعاده	33
المطلب الثالث : مؤشرات الأمن الغذائي	38
المبحث الثالث: السياسات الزراعية .	**47**
المطلب الأول : مفهوم السياسات الزراعية، خصائصها وأهدافها	48
المطلب الثاني : أنواع السياسات الزراعية	50
المطلب الثالث : مضامين السياسات الزراعية	52
المبحث الرابع : عرض تجارب عالمية في القطاع الزراعي	**58**
المطلب الأول : استراتيجية الصين وتركيا للنهوض بالقطاع الزراعي	58
المطلب الثاني : استراتيجية فرنسا للنهوض بالقطاع الزراعي	66

المطلب الثالث: استراتيجية مصر وتونس للنهوض بالقطاع الزراعي	70
خلاصة الفصل	78
الفصل الثاني : التأصيل النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	81
المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي	82
المطلب الأول: النمو الاقتصادي(المفهوم و الخصائص – الأنواع – الأشكال)	82
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي (مصادر – التأثيرات الايجابية والسلبية)	88
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي (القياس ومشكلة قياسه)	95
المطلب الرابع : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	104
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في ضوء أفكار وتحليلات قادة الفكر الاقتصادي	**112**
المطلب الأول: نظريات النمو في الفكر التقليدي (الكلاسيك)	113
المطلب الثاني: نظريات النمو في الفكر الحديث	119
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي – النمو الخارجي المنشأ–	134
المطلب الرابع: النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي – نماذج النمو الداخلي المنشأ–	150
المبحث الثالث :العلاقة بين تطوير القطاع الزراعي ودفع عجلة النمو الاقتصادي	**158**
المطلب الأول : إسهامات الزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي	161
المطلب الثاني: دور الزراعة في تحقيق الامن الغذائي والحد من الفقر	162
المطلب الثالث: الانتاجية والنمو	164
خلاصة الفصل	166
الفصل الثالث: واقع القطاع الزراعي في الجزائر	
تمهيد	173
المبحث الأول : مكانة القطاع الزراعي في الجزائر	**174**
المطلب الأول : امكانيات القطاع الزراعي في الجزائر	174
المطلب الثاني : واقع الانتاج النباتي في الجزائر	189
المطلب الثالث : تطور الانتاج الحيواني في الجزائر	207
المبحث الثاني : المسح التاريخي للسياسات الزراعية في الجزائر	**213**
المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة1962–1980	213

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في مرحلة اعادة الهيكلة والاصلاح	215
المطلب الثالث: السياسات الزراعية في الألفية الثالثة	219
المبحث الثالث: المخصصات المالية للقطاع الزراعي ضمن المخططات الانمائية في الجزائر	**227**
المطلب الأول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	227
المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	230
المطلب الثالث : برنامج دعم النمو 2010-2014	234
المطلب الرابع: برنامج توطيد للنمو الاقتصادي 2015-2019	237
المطلب الخامس: برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030	239
خلاصة الفصل	244
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020	
تمهيد	**248**
المبحث الاول : دراسة تحليلية لتطور مؤشرات أداء القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2020	**249**
المطلب الاول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	249
المطلب الثاني : تحليل تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	254
المطلب الثالث: تحليل تطور الانتاج الزراعي في الجزائري خلال الفترة 1990-2020	261
المبحث الثاني :أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)	**264**
المطلب الاول: نظرة عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوحدوي	264
المطلب الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك (Cointegration)	269
المطلب الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	274
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020	277
المطلب الاول: وصف متغيرات النموذج ودراسة استقراريتها	278

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	284
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج التقدير	287
خلاصة الفصل	297
الخاتمة العامة	299
المراجع	305
الملاحق	321

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي مؤشر مهم للدلالة على الأداء الاقتصادي للدول وقد حظي باهتمام الباحثين كونه من أهم المواضيع التي تحتل الصدارة في الأحداث الاقتصادية، فهو يعبر عن الزيادات المحققة في كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل الأعوان الاقتصاديين في البلد خلال فترة زمنية معينة .

ويعد القطاع الزراعي قطاع استراتيجي وحيوي نظرا لتوفيره أحد أهم مقومات الحياة وهو الغذاء الذي لا يمكن لأي فرد الاستغناء عنه ولا يمكن العيش بدونه، ما جعل اهتمام الدول بالقطاع الزراعي أصبح أمرا بالغ الأهمية من أجل توفير الغذاء بالكميات المناسبة والنوعية الجيدة والصحية وفي الوقت والمكان المناسبين، وتحقيقا لأمنها الغذائي واستقرارها السياسي، لأن نقص الغذاء وتبعية أي دولة في غذائها لدول أخرى يفقدها الهيمنة والسيادة و يسمح للدول الخارجية التابعة لها بالتدخل في شؤونها وفرض قراراتها عليها.

تظهر أهمية القطاع الزراعي وزيادة الاهتمام به في زيادة الانتاج والانتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تسجيل معدلات نمو حقيقية، وبذلك تتجنب الدول للكثير من الصدمات والأزمات التي يمر بها العالم و ما شهدناه في الآونة الأخيرة من الأزمة الصحية كوفيد19 والحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من تداعيات على دول العالم خاصة الدول التي تزيد نسبة استيرادها للمنتجات الغذائية الأساسية.

ويعد القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري نظرا للإمكانيات التي تزخر بها الجزائر خاصة الطبيعية منها، ولقد حظي هذا القطاع بالاهتمام من طرف الدولة منذ استقلالها بتسخير المعرفة الفنية ورفع الكفاءة الانتاجية، وباتباعها للعديد من الاصلاحات والسياسات الزراعية ضمن برامج مختلفة ومتنوعة حسب ظروف كل مرحلة من المراحل، والتي كانت تهدف إلى زيادة الانتاج الزراعي بشقيه الانتاجي والحيواني و تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في هذا القطاع.

إن القطاع الزراعي من القطاعات الواعدة للانطلاق في تنمية حقيقية في الجزائر وتحقيقها لمعدلات نمو حقيقية، من خلال دوره الفعال في تنشيط باقي القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة وغيرها، وبهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة مستوى الانتاج و تخفيض فاتورة الواردات، ومن أجل انجاح استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تعتبر آلية مثالية للجزائر باعتبارها واحدة من الدول الريعية التي تعتمد في ايراداتها على مورد وحيد .

أولا :الاطار العام للإشكالية:

يعتبر توفير الغذاء وتأمينه للشعوب من أهم التحديات التي تسعى إليها كل دول العالم والجزائر خاصة، وعليه يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الحيوية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وكذلك مساهمته الفعالة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تحقيق معدلات نمو حقيقية، إذا ما تم الاهتمام به وتوفير الظروف الملائمة لتطويره وهذا من خلال توفير الدعم المالي و توجيه الاستثمارات الخاصة والعامة لهذا القطاع.

انطلاقا مما سبق قمنا بصياغة الاشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى نجاح استراتيجية الجزائر في القطاع الزراعي للنهوض بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020 ؟**

ولتقديم إجابة وافية لمضمون السؤال الجوهري يقتضي طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين الانتاج الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- ما مدى فعالية الجهود التي بدلها واضعي السياسات في الجزائر من أجل تطوير القطاع الزراعي؟
- كيف تؤثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات أداء القطاع الزراعي و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة تأثير موجبة ومعنوية للإنتاج الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تعتبر الجهود التي بدلها واضعي السياسات في الجزائر غير كافية لإنجاح استراتيجية الجزائر في القطاع الزراعي؛
- تؤثر الصادرات الزراعية تأثيرا ايجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الجزائر ؛
- هناك علاقة طويلة الأجل بين القطاع الزراعي و النمو الاقتصادي في الجزائر؛

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع:

تعود المبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع إلى :

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الكلي، فضلا عن الرغبة في التعمق في البحث في الميدان الزراعي مستقبلا؛
- أهمية القطاع الزراعي كونه قطاعا استراتيجيا وحيازته على الاهتمام للوقوف على خبايا وحقائق هذا القطاع؛
- معرفة تأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام نموذج قياسي؛

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- دراسة القطاع الزراعي وخصائصه وتجارب بعض الدول في الميدان الزراعي؛
- الوقوف على أهم النماذج والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومعرفة العلاقة النظرية بين القطاع الزراعي و النمو الاقتصادي؛
- عرض الامكانيات الطبيعية و البشرية والتقنية والثروة الحيوانية والنباتية التي تتوفر عليها الجزائر والتي تساهم في تنمية القطاع الزراعي؛
- دراسة مسار السياسات الزراعية التي طبقتها الجزائر والمخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي ضمن البرامج التنموية في الجزائر من أجل معرفة المستوى الذي وصل إليه هذا القطاع ومدى تحقيق للأهداف المسطرة؛
- تحليل تطور لأهم مؤشرات أداء القطاع الزراعي ومعرفة أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج ARDL ؛

خامسا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على القطاع الزراعي في الجزائر كونه قطاعا حيويا شهد حركة تنموية غير مسبوقة خاصة في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل التطورات العالمية الحاصلة و تقلبات أسعار البترول وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، ما جعل الجزائر تعيد التفاتها للقطاع الزراعي و التركيز على تنميته وتطويره من أجل زيادة انتاجيته و مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و التقليل من الواردات وترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

سادسا: حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** يختص هذا البحث بدراسة علاقة وأثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي وواقعهما في الجزائر .
- **الحدود الزمنية:** اعتمد البحث على البيانات والاحصائيات والمعلومات متاحة خلال الفترة الممتدة من 1990-2020.

سابعا: منهج البحث:

تطلبت الدراسة اعتماد العديد من مناهج البحث وذلك حسب الحاجة إليها، للإجابة على الاشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات، حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند استعراضنا للأدبيات والأسس النظرية للنمو الاقتصادي والقطاع الزراعي وسياساته، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال القيام بدراسة تحليلية احصائية لواقع القطاع الزراعي في الجزائر ومؤشرات أدائه خلال الفترة 1990-2020، وكذا تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL باستخدام برنامج Eviews12 من أجل اختبار التكامل المشترك وتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين متغيرات القطاع الزراعي و مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات في انجاز هذا البحث نذكر منها:

- قلة الاحصائيات وعدم توفرها وصعوبة الحصول عليها خاصة ما تعلق بالسنوات الأخيرة؛
- تضارب وعدم تجانس الاحصائيات من مصدر لآخر بالرغم من أنها مصادر رسمية؛
- عدم توفر البيانات المتعلقة ببعض المتغيرات الخاصة بالقطاع الزراعي مما أدى إلى عدم ادخالها ضمن النموذج القياسي للدراسة؛

تاسعا: الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت أحد جوانب الموضوع نذكرها كما يلي:

1. **عبد القادر شويرفات (2019): مذكرة بعنوان" السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانية التصدير**" أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2018-2019، طرح الباحث الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للسياسات الزراعية في الجزائر أن تحقق الاكتفاء؟ وهل بالإمكان الوصول عبرها إلى تحقيق فوائض قابلة للتصدير مستقبلا؟، وقد توصل الباحث إلى أن اهتمام الجزائر بالقطاع الفلاحي وتطبيقها لسياسات زراعية فعالة مكنها من تحقيق توسع معتبر في المساحات الزراعية بحوالي 6.35% بين سنوات 2000-2015 وبلغت حوالي 18.2% من مساحة الوطن، كما حققت نمو في الانتاج الزراعي وتقليص الفجوة الغذائية في كثير من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الدعم المالي والتسهيلات الموجهة للاستثمار الفلاحي في الجزائر ضمن البرامج التنموية من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، كما خلص إلى أن مناخ الاستثمار لا يزال غير جاذب للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب فلم تبلغ نسبة المشاريع الفلاحية من مجموع المشاريع الاستثمارية الكلية سوى 2.06% سنة 2015، و ولم تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية الزراعية 1.7% من الاستثمارات الزراعية الكلية . **والملاحظ أن هذه الدراسة اقتصرت على تقييم السياسات الزراعية في الجزائر في الفترة (2000-2015) دون أن تشمل السياسات التي جاءت بعد هذه الفترة وبالتالي فهي تغطي مرحلة جزئية، على عكس الدراسة التي نحن بصدد تحريرها فهي أشمل وتحاول تقييم أداء القطاع**

الزراعي بسياساته ومقوماته ومؤشراته على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة زمنية أطول وأحدث (1990-2020) .

2. **بوزيدي حافظ أمين (2019): مذكرة تحت عنوان" دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب"**، أطروحة دكتوراه، تخصص الأساليب الكمية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019، طرح الباحث الاشكالية التالية: كيف يمكن معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب قياسيا؟، توصل الباحث إلى أن أسباب الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب عديدة وتختلف هذه الأسباب في تعميق مشكلة الغذاء حسب طبيعة كل بلد من حيث الكثافة السكانية ومحدودية الموارد الطبيعية والمالية ودرجة الاعتمام بالزراعة ضمن البرامج التنموية، وبشكل رئيسي فإن أسباب تفاقم المشكلة الغذائية يعود إلى عجز الانتاج الزراعي عن مواكبة تطور النمط الاستهلاكي الغذائي، كما خلص الباحث إلى أن حجم الفجوة الغذائية للحبوب تتجه نحو الاتساع لكلا البلدين في أفق 2019 والجزائر أكثر ضررا كون أن المغرب تمتلك ميزة نسبية لاستخدام الموارد الزراعية في انتاج الحبوب، كما توصلت الدراسة إلى أن الأمن الغذائي ما زال حلما لم يتحقق ويتطلب تقليص حجم الفجوة الغذائية للحبوب تحقيق الاستغلال الأمثل للميزة النسبية لتوزيع الموارد الزراعية والبشرية التي يزخر بها البلدين وتهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص. **والملاحظ أن هذه الدراسة عرفت تركيز على منتوج زراعي واحد ألا وهو الحبوب دون غيره كركيزة أساسية لمتطلبات الأمن الغذائي، كما شملت حدودها المكانية الجزائر والمغرب وعدم شمول تحليلها لتطور الفجوة الغذائية للحبوب وتوقفت عند سنة 2015، في حين دراستنا التي تعنى بالجزائر وتشمل تحليل تطور العديد من المنتجات الزراعية خلال فترة زمنية أحدث، وهو ما يجعل هذه الدراسة تختلف عن دراستنا من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحتى النتائج المتصلة بها.**

3. **هبول محمد(2020): دراسة بعنوان" السياسات الزراعية واشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2016"**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، في هذه الدراسة يسعى الباحث للإجابة على الاشكالية التالية: كيف نقيم أداء السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) في مجال تحقيق الأمن الغذائي وما طبيعة السياسات الزراعية الملائمة والكفيلة بتحقيق أمن غذائي مستدام بها مستقبلا في ظل التطورات المحلية و

الدولية؟، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر طبقت العديد من السياسات الزراعية كانت أكثر انفتاحا وتحررية خاصة في مرحلة ما بعد التسعينات، بالإضافة إلى تزايد الاهتمام بالقطاع الزراعي خلال الفترة الأخيرة مع بداية الألفية "2000-2016" مما كان له انعكاسات على مختلف مقوماته المواردية ومؤشراته التنموية، وتوصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من التحسن الذي شهده القطاع الزراعي مع نهاية فترة الدراسة إلا أن الجزائر مازالت تعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتي مصدرها نقص الوفرة من المواد الغذائية الاستراتيجية محليا كالحبوب والحليب، واهمال تركيز السياسات الزراعية على أبعاد الأمن الغذائي وبدرجة أكبر بعدي الاستقرار والانتفاع، وعليه يقتضي اجراء التعديلات اللازمة خصوصا في ظل جملة التحديات المحلية والدولية والتركيز على تطبيق سياسات زراعية عميقة ومتكاملة في العديد من المجالات و بالتنسيق مع باقي القطاعات ذات الصلة ما يسمح بتحقيق جميع أبعاد الامن الغذائي. **حاولت هذه الدراسة التركيز على انعكاسات السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر على مختلف محاور الأمن الغذائي دون أن تشمل السياسات التي جاءت بعد سنة 2016، على عكس دراستنا الحالية (1990-2020) .**

4. **كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر(2021): مقال بعنوان " قياس أثر النمو الزراعي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2019** "، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر،2021، تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين معدل نمو القيمة المضافة الزراعية، انتاجية العامل بالقطاع الزراعي، الانفتاح التجاري والدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي كمتغيرات مستقلة و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي كمتغير تابع خلال الفترة 1990-2019 بالاعتماد على منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وكانت الاشكالية كالتالي: ما أثر نمو القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 19901-2019؟، توصل الورقة البحثية إلى:

- وجود علاقة عكسية بين متغير الدعم الحكومي الموجه للزراعة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وجاء خلافا للتحليل النظري؛
- وجود علاقة طردية بين كل من انتاجية العامل في الزراعة ومعدل القيمة المضافة للقطاع الزراعي و بين معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛
- وجود علاقة طردية بين متغير الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي؛

وإن كانت هذه النتائج تتقاطع مع بعض نتائج دراستنا المتوصل إليها، إلا أن الملاحظ هو توقف هذه الدراسة عند سنة 2019 وعدم شمول تحليلها للتطورات الحاصلة في القطاع الزراعي حتى سنة 2020 على عكس ما يراد بدراستنا الحالية.

5. **مسغوني سهام (2021): دراسة تحت عنوان "التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط – دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة 1990-2018"**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2020-2021، طرحت الباحثة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية: مصر والأردن و المغرب خلال الفترة(1990-2018)؟، خلصت الباحثة إلى أنه هناك ضعف في درجة التكامل بين السياستين المالية والنقدية بسبب عرقلة السياسة المالية المطبقة في كثير من الأحيان لعمل السياسة النقدية في الجزائر، كما توصلت إلى أن السياسة النقدية لها دور كبير في دعم النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن تأثيرها طردي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة كما أن فعالية تأثيرها يتفاوت من دولة إلى أخرى ففي الدول الغير نفطية يكون تأثيرها أكثر فعالية من الدول النفطية، لأن أسعار النفط لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي هذا ما يعكس ارتباط اقتصاديات هذه الدول العربية (الجزائر، مصر، المغرب، الاردن) بتقلبات الاقتصاد العالمي وبالتالي تقلبات أسعار النفط العالمي، و يختلف هذا التأثير من دولة إلى أخرى حسب درجة ارتباط اقتصادها بقطاع النفط، حيث أن تقلبات أسعار النفط لها تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي والسياسة المالية في الجزائر أما بالنسبة لمصر والمغرب فليس له تأثير مباشر على نموها الاقتصادي نظرا لاعتمادها على موارد أخرى ووجود متغيرات أخرى تؤثر في ذلك. **اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي واختلفت في المتغير المستقل، بالإضافة إلى اختلاف الحدود الزمانية (1990-2018) كما شملت حدودها المكانية الجزائر ودول عربية أخرى(مصر، المغرب، الاردن)، في حين دراستنا تشمل الفترة (1990-2020) وتعنى بالجزائر وتقييم أداء القطاع الزراعي كمتغير مستقل وتأثيره على النمو الاقتصادي كمتغير تابع وهو ما يجعل هذه الدراسة تختلف عن دراستنا من حيث النتائج المتصلة بها.**

6. **امامي زكرياء (2021): مقال بعنوان "استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي"**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، الجزائر، 2021، تهدف هذه الدراسة لسليط الضوء على السياسات الزراعية في القطاع الزراعي وواقع انتاج الحبوب منذ سنة 2000 باعتبارها السنة التي شهدت فيها البرامج الموجهة للقطاع الزراعي قفزة نوعية، ينطلق الباحث من دراسته هذه الاشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة المخططات الفلاحية بالجزائر في تحقيق الأمن الغذائي في شعبة الحبوب الاستراتيجية؟، وقد خلص الباحث إلى أن كمية الانتاج الفلاحي تطورت بكل الشعب الفلاحية و بلغت ذروتها في الحبوب الاستراتيجية سنة 2018 ب 60 مليون قنطار لكن هذا لم يمكن الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة عكس المنتجات الأخرى . **اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا في متغير القطاع الزراعي ودرست تأثيره على الأمن الغذائي في حين دراستنا ركزت على تأثيره في النمو الاقتصادي، والملاحظ أن هذه الدراسة لم تستخدم مؤشرات قياس الأمن الغذائي الحديثة المقترحة من طرف منظمة الفاو والمعتمدة من قبلنا .**

إن العديد من هذه الدراسات تتفق بعض محاورها مع محاور دراستنا بالرغم من اختلاف موضوعها الرئيسي، هذا ما ساعدنا في فهم جوانب موضوعنا و أفكاره الأساسية والاعتماد عليها في تحريرنا للبحث، فضلا هن توجيهنا إلى مراجع ودراسات أخرى.

عاشرا: محتوى الدراسة

من أجل الاجابة على الاشكالية وبلوغ أهداف الدراسة، فإنه تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول: الاطار النظري للزراعة وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث تناول **المبحث الأول** ماهية النشاط الزراعي من خلال إبراز تطور الزراعة، مفهومها، خصائصها وأهميتها في الاقتصاد، ونظرا للدور الذي تلعبه الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي والذي تم التطرق إليه في **المبحث الثاني** بشكل من التفصيل، أما **المبحث الثالث** فتناول السياسات الزراعية مفهومها وأنواعها وأخيرا تعرضنا في **المبحث الرابع** إلى تجارب بعض الدول في الميدان الزراعي وأهم استراتيجياتها المتبعة في هذا القطاع الحيوي.

الفصل الثاني : التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الأسس النظرية للنمو الاقتصادي من خلال تعريفه، وتحديد مصادره و طرق قياسه وكذلك إبراز الفرق بينه وبين

التنمية الاقتصادي وأهم أفكار وتحليلات قادة الفكر الاقتصادي، وفي الأخير إبراز العلاقة بين تطوير القطاع الزراعي ودفع عجلة النمو الاقتصادي .

الفصل الثالث: واقع القطاع الزراعي في الجزائر، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تم التطرق في **المبحث الأول** إلى مكانة القطاع الزراعي في الجزائر من خلال ابراز أهم الامكانيات الطبيعية والتقنية والبشرية بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والنباتية التي تزخر بها الجزائر، أما **المبحث الثاني** فتم التطرق من خلاله للمسح التاريخي للسياسات الزراعية المطبقة في الجزائر، يليه **المبحث الثالث** الذي تناول المخصصات المالية التي وجهتها الجزائر للقطاع الزراعي ضمن مخططاتها الانمائية .

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020، حيث تم التطرق في بداية الفصل إلى تحليل تطور النمو الاقتصادي ومؤشرات أداء القطاع الزراعي المتمثلة في الصادرات والواردات الزراعية والانتاج الزراعي في الجزائر، بعدها تم عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وفي الأخير تم التطرق إلى نتائج الدراسة القياسية من خلال الصياغة الرياضية للنموذج وتقدير العلاقة الطويلة الأجل.

الفصل الأول

الاطار النظري للزراعة

تمهيد

يلعب النشاط الزراعي دورا حيويا وأساسيا في تحقيق الأمن الغذائي، حيث يؤمن انتاج الغذاء الكافي لتلبية احتياجات السكان، كما تسهم زراعة الأراضي في توفير مصدر ثابت للغذاء وتقليل الاعتماد على واردات الغذاء.

كما تختلف سياسات الدول وتجاربها في الميدان الزراعي حسب طبيعة البيئة والتحديات التي تواجهها، فبعض الدول تركز على تطوير تقنيات زراعية متقدمة ودعم المزارعين لزيادة الانتاج، في حين يعتمد البعض الآخر على تنويع المحاصيل الزراعية والتوجه نحو أساليب حديثة في الانتاج لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، كما يعد تحقيق التوازن بين الانتاجية والحفاظ على البيئة تحديا هاما في هذا السياق، ويساهمان التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال الزراعة في تحسين الأمن الغذائي على مستوى العالم .

بناءا على ما ذكر سابقا تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يتناول:

- **المبحث الأول: ماهية النشاط الزراعي.**
- **المبحث الثاني: التنمية الزراعية والأمن الغذائي.**
- **المبحث الثالث: السياسات الزراعية.**
- **المبحث الرابع: عرض تجارب عالمية في القطاع الزراعي.**

المبحث الأول: ماهية النشاط الزراعي

الزراعة هي علم وفن انتاجي و صناعة المحاصيل النباتية والحيوانية، كان أول ظهور لها في الشرق الأوسط وكان ينظر لها على أنها عملية بدر البذور إلى أن يأتي موعد حصادها من قبل المزارعين، إلا أن الزراعة الحديثة غيرت هذه المفاهيم وأصبحت الزراعة احد النشاطات الاقتصادية الرئيسية التي ترتبط بالأمن الغذائي و تسهم في التنويع الاقتصادي وتخفيف الفقر والبطالة، كما أنها تعمل على تقليص حجم الاستيراد والنهوض بالمجتمعات وتعزيز الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق بشكل من التفصيل إلى كل ما يتعلق بالنشاط الزراعي.

المطلب الأول: الزراعة (النشأة، المفهوم، الأنواع، الخصائص)

أولا: تطور الزراعة

بدأ الانسان قديما في سد حاجته من الغذاء من جمع الثمار والحبوب وبعض الأوراق، ويمارس صيد الحيوانات ومع ازدياد السكان زادت حاجته للغذاء، وبدأ الانسان في زراعة البذور لإنتاج محاصيل الحبوب، حيث نشأ النشاط الزراعي على ضفاف الأنهار لتوفير المياه و خصوبة التربة، وبعد ذلك أدت للزحف بعيدا عن الأنهار واستغلال الأراضي المتاحة لها، حيث بدأ الانسان في زراعة المحاصيل معتمدا على الظروف المناخية [1].

وإذا أردنا تحديد تاريخ نشوء الزراعة نجد صعوبة في ذلك لأن تطورها عملية مستمرة بدأت منذ ظهور الانسان واستمرت إلى يومنا هذا، لكن علماء الآثار والزراعة أرجعوا ظهور الزراعة منذ حوالي 6آلاف سنة، حيث كانت البدايات الأولى للإنسان في الزراعة بتعديل الارض وحرثها وبذرها وجنيها باليد، ومع توسع المساحات استعان بالحيوان لجر المحراث ورفع المياه ونقل المحاصيل، وظلت الطاقة الحيوانية هي الوسيلة الرئيسية في الزراعة حتى نهاية القرن التاسع عشر، بعدها استبدل الطاقة الحيوانية بالطاقة الآلية كاستعمال الجرارات الميكانيكية، وهكذا استمرت التحسينات على الأدوات التي كان يستخدمها الفلاح في الزراعة إلى أن وصلت إلى استعمال الطائرات لرش المزارع الواسعة بالمبيدات الحشرية، وآلات لجني الحصاد والمحاصيل

[1]- علي جذوع الشرفات ، تركي محجم الفواز، **أساسيات الاقتصاد الزراعي**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ،2017، ص 37.

الزراعية بمختلف أنواعها[1]، وتمثل الزراعة الحديثة اليوم نتاج عمليات البحث واستخدام للأساليب المتطورة والتجارب العلمية التي تؤدي الى الممارسة الناجحة.

وعليه سنلقي نظرة على المراكز الأولى التي ظهرت فيها الزراعة [2]:

منطقة الشرق الأوسط: بدأت الزراعة في منطقة الهلال الخصيب (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين) في الألف الثامنة قبل الميلاد في جبال زاغوس في شمال شرقي العراق على أسلوب الزراعة البعلية، ومن أهم الغلال التي زرعت القمح والشعير، وعندما لاحظ المزارعون أن مردود المحاصيل يزيد في المناطق القريبة من المياه ظهرت الزراعة المروية واستطاع المزارعون مواجهة خطر تذبذب الأمطار وكانت للعراق ومصر أثر كبير على الزراعة المروية في المناطق المجاورة في الشرق الأوسط، كظهور في منطقة سهل (ديبة لوران) في ايران نظام للري، وظهور مدن مثل البتراء وتدمر في الدولة الرومانية وسط الحدائق المروية .

الحضارة المصرية: جاءت الزراعة المصرية من الحدود الغربية لمصر خارج واد النيل، حيث كانت الادوات المستخدمة في الحصاد المنجل الحجري، ويذكر بأن زراعة الحبوب وتربية الحيوانات في مصر جاءت من الصحراء الليبية وليس من منطقة الشرق الأوسط بالرغم من مساهمتها الكبيرة في ميدان الزراعة في واد النيل، ومع بداية 2700تم استحداث بعض نظم الري مثل الشادوف لرفع الماء .

مناطق أخرى في افريقيا: استطاع الافريقيون أن يطورو زراعتهم بعيدا عن تأثير الشرق الأوسط حيث تتميز الزراعة الافريقية بأنها غير مركزية ولا يمكن اعتبار بأن إقليم فيها هو مركز الأصل، وتركزت الزراعة في مناطق الأودية واستخدمت ما كان يستخدمه العرب في جنوب فلسطين من نظم الري .

شبه القارة الهندية : يرجع تاريخ الزراعة هنا إلى الألف الرابعة قبل الميلاد، وكان غرب الهند أول الأقاليم الهندية التي مارست الزراعة الحقلية مثل غرب الباكستان وبلوخستان ووادي السند الذي زرعوا فيه القمح والشعير والعدس والفول والكتان، ثم اتجهت الزراعة إلى الهضبة الهندية جنوبا لزراعة الذرة، بحيث نظم الزراعة التي استخدمت فيها غير معروفة بدقة في كل الأقاليم الهندية، ومن الأدوات الزراعية التي استخدمت فيها المشط، المجرفة.

---

[1]– عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط 2، بغداد : مطبعة العاني، 1975، ص 42–44.

[2]– منصور حمدي أبو علي، **الجغرافيا الزراعية**، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2004، ص 44–54.

الزراعة في الاتحاد السوفياتي و الصين: فيما يخص الاتحاد السوفياتي فقط استخدمت فيه الزراعة الجافة وشملت مناطق من حوض" نهر الدنيير " و" الدنستير" والمنطقة بين "الفولجا" و " الكاما" وسهول كوبا وسهول جنوب سيبيريا، أما الزراعة عن طريق الري فقد كانت في منخفض نهر الأورال و قزوين، ومن المستعملة في ذلك الحين المجرفة، الفأس المصنوع من الحجر وكانت لتربية الحيوانات قيمة تفوق الزراعة في الاتحاد السوفياتي .

ثانيا: مفهوم الزراعة

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين "ager "أي تعني الحقل أو التربة وكلمة "cuture" وتعني العناية، وعليه يمكن القول " الزراعة هي العناية بزراعة الأرض" فهي مختلف الأعمال التي يقوم بها المزارع من زراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية وتربية الدواجن، وأي عمل يجري بالمزرعة يكون مرتبط بالعمليات الزراعية المختلفة"[1]

الانتاج الزراعي هو كل ما ينتج في المزرعة من منتجات نباتية أو حيوانية نتيجة الفعاليات المختلفة التي تتضمن المدخلات التي بموجبها نحصل على المخرجات (الانتاج)، بحيث تعبر هذه العملية الانتاجية بأنها خلق منفعة شكلية نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لإنتاج سلعا ومحاصيل زراعية مختلفة لإشباع حاجات الانسان [2].

عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة (INSEE) على أنها " كل عمل يكون الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد انتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان "[3]

مما سبق يمكن تعريف الزراعة على أنها علم ومهنة ومهارة لاستغلال الموارد الأرضية والبشرية لإنتاج المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية، وأنها المصدر الأساسي لتوفير الغذاء للإنسان.

---

[1]– عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]– رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، ط1،عمان: دار أسامة للنشر، 2012،ص45.

[3]– جواد سعد العارف ، **الاقتصاد الزراعي**، عمان : دار الراية، 2009،ص81.

ثالثا: أنواع الزراعة

تنقسم الزراعة إلى عدة أنواع نذكر منها : [1]

- **الزراعة البدائية المتنقلة:** تحدث في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون باستصلاح الغابات وزراعة الأرض، وعند نفاذ خصوبة الأرض ينتقلون إلى أراضي أخرى جديدة غيرها.
- **الزراعة الكثيفة** : تنشأ في المناطق التي بها السكان بحيث ترتفع قيمة الأراضي الزراعية القريبة من الأنهار، بحيث يستعد هذا التنويع في الزراعة في زيادة خصوبة التربة والتخفيف من إجهاد الأرض .
- **الزراعة الواسعة** : تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوفر على أراضي زراعية واسعة وقلة السكان، بحيث تزرع تلك الأراضي الواسعة بواسطة الآلات التي تعوض قلة السكان.
- **الزراعة المتنوعة:** يقوم المزارع بزراعة أكثر من محصول بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر يوجهه للسوق، أي أنه لا يعتمد على محصول رئيسي واحد تحافظ الزراعة المتنوعة على خصوبة التربة وتوفير مناصب الشغل على مدار السنة وتجنب المزارع الخسارة في المحصول وزيادة دخله.
- **الزراعة المتخصصة:** في هذا النوع من الزراعة يتخصص المزارع في زراعة محصول معين ومن فوائدها : تسهيل عمليات الزراعة(الحرث، الحصاد،...)، تسهيل عملية تصنيف المحصول، تساعد على القيام بالأبحاث والدراسات، تسهل تسويق المنتوج، وتزيد من مهارة المزارعين.
- **المزارع المختلطة:** يكون هذا النوع من المزارع متكاملا يمتاز بوجود خطة منسقة، ينتج محاصيل نباتية وحيوانية يتم التنسيق بينها من خلال خطة مزرعية واحدة، ويحصل المزارع على العائد من بيع تلك المحاصيل النباتية والحيوانية .

رابعا: خصائص الزراعة: يمكن دراسة هذه الخصائص من خلال ما يلي:

1. خصائص الانتاج الزراعي: نذكرها كما يلي: [2]

---

[1]– جواد سعد العارف ، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 92–94.

[2]– أمجد عبد الهادي، منير شاور أحمد، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، ط1، عمان : دار الاعصار العلمي، 2009، ص37–40.

- المنتجات الزراعية ذات أفضلية أولى بالنسبة للإنسان: تشكل الزراعة المصدر الأساسي والوحيد للتغذية للإنسان، بحيث يسعى الانسان إلى تأمين حاجاته الغذائية قبل أي شيء آخر، ويعتبر مستهلك للمنتجات الغذائية أكثر من المنتجات الصناعية، كونها لا تؤمن له الغذاء فحسب فهي تؤمن له الحاجات الأساسية الأخرى كاللباس، التدفئة، والمواد الأولية التي يستخدمها في الصناعة .
- استهلاك المنتجات الزراعية الغذائية مباشر ومستمر وبكميات كبيرة : تستخدم المادة الزراعية عند استهلاكها إلا لمرة واحدة، هذا يعني أن المواد الغذائية تستهلك بشكل مباشر ونهائي، عكس المواد الصناعية التي تستخدم لمرات عديدة، إضافة إلى ذلك فإن السلع الزراعية الغذائية تستهلك بصورة مستمرة ودورية وبكميات كبيرة، حيث أن الانسان يستهلك سنويا ما يعادل سبعة أضعاف وزنه من المواد الغذائية .
- المنتجات الزراعية متنوعة وغير متجانسة وسريعة العطب عموما: تنوع البيئة الزراعية وتعدد المشروعات الزراعية وانتشارها في مناطق جغرافية واسعة واختلاف اساليب الانتاج فيها أدى إلى تنوع المنتجات الزراعية، إضافة إلى أن هذه الأخيرة أقل تجانسا من المنتجات الصناعية التي تنتج نموذجا موحدا وفقا لمواصفات محددة مسبقا هذا مازال صعب التحقيق في القطاع الزراعي فمثلا مواصفات القطن تختلف من سنة إلى أخرى ومن مزرعة إلى أخرى، وهذا ما يترتب عليه صعوبات كثيرة يعاني منها كل من المستهلك الذي لا يتمكن من حصوله على ما يرغب فيه من المنتجات الزراعية وصاحب المصنع الذي يحتاج غالبا مواد ذات مواصفات محدودة، إضافة إلى ذلك تعتبر المنتجات الزراعية سريعة العطب والتلف مما يصعب حفظ الكثير منها لمدة طويلة أو نقلها لمسافات بعيدة، وبالتالي لابد من ضرورة تأمين النقل السريع لها وحفظها في شروط ملائمة وتأمين الاستهلاك السريع لها في بعض الحالات .

2. خصائص الزراعة: من أهم هذه الخصائص نذكر منها: [1]

- موسمية الانتاج وامكانية التخصص فيه : يشمل الانتاج الزراعي كائنات حية نباتية وحيوانية هذا ما يجعله يتأثر بالظروف الطبيعية المحيطة به، ويكون هذا الترابط في الطبيعة لعملية الانتاج الزراعي يسمى موسمية الانتاج الزراعي، كما أن توفر الظروف المناخية الملائمة

[1]- عنبر ابراهيم شلاش، **التسويق الزراعي**، ط1،عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص282-288.

وامكانيات الانتاج في منطقة معينة يمكنها من إنتاج نوع من السلع الزراعية، هذا الشيء يكسب المنطقة صفة التخصص في نوع معين من الانتاج.

- التكنولوجيا : يعتمد النشاط الزراعي على التكنولوجيا، وذلك من أجل زيادة الانتاج وتحسين جودة المحاصيل الزراعية، وتطور القطاع الزراعي في العديدة من الدول يكون دليل واضح على أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استعدادا لتقبل التكنولوجيا الحديثة في الانتاج ؛
- خاصية عدم التجانس: تتميز السلع الزراعية بصفات خاصة بها فهي غير متجانسة لا يمكن تحديد شكلها، كما أنها سهلة التلف كونها أحيانا تتأثر بشكل كبير بالتخزين لفترة طويلة ؛
- التركيب التنافسي للنشاط الزراعي: يكسب النشاط الزراعي صفة التنافسية هذا يعني أنه يوجد تجانس نسبي في المنتجات الزراعية وعدم إمكانية التمييز بين منتجي المحصول الواحد، وبالتالي فإن المنتج عليه أن يقبل بالأسعار السائدة للسلعة التي ينتجها في السوق، فالتركيب التنافسي للنشاط الزراعي يساهم في تحقيق درجة أعلى من الكفاءة الاقتصادية للوحدة الانتاجية، يعني هذا كون المنتج يحاول الوصول إلى السلعة الانتاجية المثلى بأقل التكاليف ؛
- صعوبة التحكم في كمية الانتاج الزراعي: الانتاج الزراعي الحيواني والنباتي يكون عرضة للمخاطر والعوامل الطبيعية ولا يستطيع المنتج التحكم فيها والتنبؤ بها مثل تذبذب الأمطار، آفة زراعية أو وباء الذي يصيب المحاصيل الزراعية، هذه العوامل تؤثر على كمية الانتاج ونوعيته والكمية المعروضة منه مما يؤدي إلى تأثر أسعار المنتجات؛
- ضعف وصعوبة التمويل الزراعي : المخاطر واللايقين في الانتاج الزراعي يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم للعملية الانتاجية، بالإضافة إلى حاجة هذا القطاع لحجم تمويل كبير ولمدة زمنية طويلة لتغطية عوائد هذا التمويل ؛
- ارتباط ادارة النشاط الزراعي بالحياة الريفية: ويظهر هذا الارتباط من خلال تشارك أفراد الاسرة في العمل الزراعي بهدف تحسين دخل الاسرة المتأتي من النشاط الزراعي، هذا الارتباط يؤدي إلى على المدى البعيد إلى التوسع في الانتاج الزراعي وتحسين دخل المزارع وعائلته؛
- انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية: تعني المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية "بأنها مدى استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع لعملية التغير في

اسعارها وتتميز بالانخفاض"، هذا يعني أن التغير في الأسعار لا يؤثر على الكميات المطلوبة من السلع الزراعية، ذلك لان معظم هذه السلع ضرورية بالنسبة للفرد ولا يمكن الاستغناء عنها ؛

- تفاوت المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية : يعني بالمرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية "هي مدى استجابة الكميات المطلوبة من السلع الزراعية للتغير في دخل المستهلك"، وهي تتميز بالتفاوت بين الدول أين تكون مرتفعة في الدول النامية، حيث أن الكميات المطلوبة من السلع الزراعية تتأثر بشكل كبير بالدخل بسبب عدم الاشباع من هذه السلع ولكونها ضرورية لنمط الاستهلاكي ؛

المطلب الثاني: مخاطر الانتاج الزراعي وأساليب التقليل منها

تشكل مخاطر الانتاج الزراعي تحديا هاما أمام الزراعة والعاملين فيها، كما أن تقليل هذه المخاطر يتطلب تبني أساليب واستراتيجيات فعالة نوجزها كما يلي:

أولا: مخاطر الانتاج الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أكثر القطاعات عرضة لوقوع خسارة في الثروة الحيواني أو المحاصيل النباتية أو سبل العمل الزراعي والممتلكات والخدمات، ويمكن تقسيم أنواع المخاطرة واللايقين إلى نوعين هما:

1. **مخاطر داخلية** : يمكن تقسمها إلى: [1]

➢ **مخاطر واللايقين العمل**

- تباين الانتاج : يصعب تحديد كمية الانتاج مسبقا وكذلك الدخل المتأتي عنها، لكونها مرتبطة بالظروف الجوية وغيرها من العوامل التي يصعب التنبؤ بها ودراستها مسبقا.
- تقلبات الأسعار: التغير المفاجئ في أسعار المدخلات الانتاج الزراعي وتغير أسعار السلع نفسها يؤثر على الكميات المطلوبة والمعروضة من السلع الزراعية، وبالتالي تعرضها لظروف المخاطرة واللايقين هذا يؤثر على الايراد الزراعي .

[1]– علي جذوع الشرفات ، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط 1، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،2006، ص 38–40.

- البرامج الحكومية: تؤدي الاجراءات المفاجئة المتعلقة بالزراعة التي تتبناها الحكومة والمتعلقة بالأسعار والانتاج والتسويق والسياسات النقدية والمالية إلى التأثير على العملية الانتاجية الزراعية.
- التكنولوجية الجديدة: تؤثر التكنولوجيا الحديثة وخاصة المتعلقة بأساليب الانتاج الزراعي، فاستخدامها ينطوي على توفر التمويل اللازم لذلك، وتجنب استخدامها يؤدي إلى مخاطر تقادم الآلات والمعدات .
- التغير في أذواق المستهلكين : تحول الاستهلاك من منتج زراعي إلى منتج زراعي آخر يؤدي إلى مخاطر الانتاج وعدم اليقين في كمية الانتاج، بسبب اختلال توازن الطلب والعرض للمنتجات الزراعية التي تسبب فيها تغير أذواق المستهلكين .
- المخاطر الشخصية : هي المخاطر التي تؤثر على كمية الانتاج الزراعي كحالات الوفاة أوتغير النشاط الزراعي وعدم الثقة بين أطراف العمل الزراعي التي تنشأ في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي والعاملين في هذا القطاع .

➢ **مخاطر واللايقين التمويل**

هي المخاطر التي تعرض السيولة النقدية للمزرعة للخطر، حيث تقاس بنسبة الدين إلى الموجودات في المزرعة التي لابد أن لا تكون مرتفعة تشمل هذه المخاطرة رأس المال المملوك والمقترض لظروف النشاط الزراعي.

2. مخاطر خارجية

يكون هذا النوع من المخاطر نادرة الحدوث تتمثل في نوعين: كوارث طبيعية كالزلازل والبراكين والأوبئة المنتشرة كوباء كوفيد19، أما النوع الثاني يتمثل في الكوارث التي تحدث بفعل الانسان كالحروب كالحرب الروسية الأوكرانية، الحروب البيولوجية، حيث تتفاوت نسبة تأثيرها السلبي على الإنتاج الزراعي وتقسم إلى مستويات مخاطر عالية، متوسطة و غير متكررة. حيث أثرت جائحة كوفيد 19على قدرة النظم الزراعية والغذائية على توفير الأمن الغذائي، كما تسببت في حدوث اضطرابات أثرت على جانب العرض والطلب على المنتجات الزراعية والغذائية، بالإضافة إلى ظهور العديد من التحديات الجديدة التي فرضتها هذه الأزمة بحيث واجهت سلسلة التوريد العالمية تقلبات كبيرة نتجت عن اغلاق المصانع وزيادة الطلب على السلع الأساسية وتعطيل في مسارات تدفق مستلزمات الانتاج والمنتجات الوسيطة والنهائية، بالإضافة إلى تأثر تكاليف الشحن وزيادتها، كما حدثت زيادة كبيرة في استهلاك المواد الغذائية لأجل التخزين، كما أشارت

منظمة الأغذية والزراعة إلى ما بين 720 و 811 مليون شخص قد عانوا من الجوع في عام 2020 على مستوى العالم معظمهم من افريقيا وآسيا، كما أشارت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى توقع ارتفاع عدد الفقراء في 14 دولة عربية إلى حوالي 9.1 مليون شخص في عام 2021[1]. حيث أثرت الجائحة على القطاع الزراعي في صعوبة الوصول إلى الأسواق إما لبيع المحاصيل أو لشراء مدخلات الانتاج بسبب الاجراءات الاحترازية والاغلاق، وأدت إجراءات تقييد الحركة إلى نقص في العمالة مما أثر على الانتاج والعرض في الاسواق وعلى مستويات الأسعار، ومن المحاصيل الأكثر تأثرا هي التي تزامن حصادها مع مسارعة الدول لاتخاذ اجراءات الاغلاق داخليا وخارجيا أي مع بداية تفاقم الجائحة [2].

من جانب آخر، تسببت الحرب بين روسيا وأوكرانيا في 24 فيفري 2022 في اتخاذ العديد من دول العالم اجراءات عديدة مثل: منع التصدير والعمل على زيادة استراد المواد الغذائية ما أثر على زيادة الأسعار بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب [3].

ثانيا: أساليب تقليل المخاطرة واللايقين

من الصعب على المزارع تجنب حدوث المخاطرة واللايقين في الانتاج الزراعي، إلا أنه يمكنه الحد منها من خلال اتباع العديد من الأساليب كما يلي[4] :

- استراتيجية الانتاج: تتمثل استراتيجية الانتاج في تنويع الانتاج أي انتاج محاصيل مختلفة لتجنب الخسارة، كما أنه قد يتجه للإنتاج الحيواني والانتاج النباتي معا، إضافة إلى اختياره للاستثمار الأكثر ثباتا من حيث العوائد لكل دورة إنتاجية، من أساليب تقليل المخاطرة في عملية الانتاج هي: المرونة في إدارة المزرعة نعني بذلك سهولة التحول من نشاط زراعي إلى آخر أو من طريقة إنتاج إلى أخرى، إضافة إلى مما سبق قيام المزارع بالتأمين الزراعي ضد المخاطر التي يريد التأمين ضدها وتعويضه في حالة حدوث خسائر.

---

[1]– فوزية أحمد، **الآثار الاقتصادية للمخاطرة واللايقين على الأمن الغذائي والتركيب المحصولي في الزراعة المصرية خلال الفترة 2019–2022**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد3، يوليو 2021، ص ص 49–50.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2021، ص 69 المتاح عبر الرابط .https://www.amf.org (2023-03-17).

[3]– فوزية أحمد، **الآثار الاقتصادية للمخاطرة واللايقين على الأمن الغذائي والتركيب المحصولي في الزراعة المصرية خلال الفترة 2019–2022**، ص 51.

[4]– علي جذوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 40،41.

- استراتيجية التسويق: تهدف هده الاستراتيجية إلى مواجهة التباين في أسعار مدخلات الانتاج وتباين أسعار المنتجات والتغير في أذواق المستهلكين، وللتقليل من المخاطر السابقة الذكر على المزارع تسويق المحصول في فترة أطول والبيع المسبق للمحصول وشراء مدخلات الانتاج مسبقا قبل ارتفاع سعرها.
- الاستراتيجية المالية: تهدف إلى الحفاظ على قدر كافي من السيولة النقدية في المزرعة، مما يضمن الحماية من العجز في سداد القروض في حالة انخفاض التدفق النقدي .

المطلب الثالث: أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد

تحتل الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول وتكتسي أهمية كبيرة في التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو غيرها، على اعتبار أن زيادة الانتاج لمواكبة متطلبات المجتمع أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر بمثابة حجر الأساس بالنسبة لمعظم اقتصاديات الدول النامية، إن أهمية الزراعة تبقى قائمة باعتبار الثروة النفطية التي تتمتع بها الكثير من الدول النفطية والجزائر واحدة منها قابلة للزوال.

فمن هذا المنطلق تتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية، بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة ومن بينها ما يلي:

- **مساهمة الزراعة في توفير الغذاء:** الزراعة هي المصدر الوحيد لتوفير الغذاء للسكان الذي لا يمكن تعويضه مهما بلغت الدولة والانسان من تقدم، إن تخلف القطاع الزراعي يؤثر على باقي القطاعات الأخرى، الأمر الذي يتطلب إيلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي لزيادة الانتاج الغذائي ومواجهة الطلب المرتفع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية ولسد النقص الغذائي المحلي وتجنب الاستيراد، إن السمة السائدة في العالم اليوم هو بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح يستعمل كسلاح يتم الضغط من خلاله على الدول التي تكون في حاجة إليه، لذا من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة ومضاعفة المساحات المروية ورفع انتاجية المحاصيل إلى أقصى حد ممكن[1].
- **مساهمة الزراعة في توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي:** تساهم الزراعة بشكل فعال في تعزيز العلاقة بينها وبين القطاع الصناعي، وذلك من خلال الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الزراعي في

[1]- فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، ط 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 82-84.

توفير الموارد الأولية للقطاع الصناعي وخاصة الصناعات الغذائية، اضافة إلى ذلك فإن مساهمة القطاع الزراعي في توفير المواد الأولية يغني الدولة عن الحاجة للاستيراد وتحمل التكاليف الكبيرة من قبل الصناعة بشكل خاص و الاقتصاد ككل بشكل عام [1].

- **الزراعة مصدر اليد العاملة والتوظيف:** يمثل القطاع الزراعي مصدرا مهما للتوظيف خاصة في الدول النامية، حيث يستوعب نسبة كبيرة من القوة العاملة الكلية في هذه الدول، وبالتالي التقليل من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية[2]. وعليه لابد من مواصلة سياسات الدعم وما يتمخض عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي، هذا ما يساهم في خلق فرص العمل المرتبطة بالقطاع الزراعي.
- **تقليص أو سد الفجوة الغذائي:** كلما ارتفع مستوى الانتاج المحلي كلما تقلصت الفجوة وكلما انخفض الانتاج اتسعت الفجوة، هذا ما يؤدي إلى الاستيراد للتقليل من الفجوة الغذائية هذا يتطلب من الدولة أموالا بالعملة الصعبة، فالقطاع الزراعي بوسعه تجاوز هذه الوضعية أو التقليل من حدتها بالسعي إلى تطويره وخلق الظروف الأساسية للحد من الاستعمال الخاطئ للموارد لتطويره و تحديثه وإزالة مظاهر الاقتصاد المعيشي أو القوتي[3] .
- **مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال:** تعتبر الزراعة هي النشاط الاقتصادي الذي يلعب دورا مهما في توفير رأس المال لدفع وتنمية باقي القطاعات الأخرى بالنسبة للدول النامية . ومن الطرق التي يسلكها رأس المال من تحوله من الزراعة إلى باقي القطاعات الاخرى هي الزيادة في الانتاجية الزراعية تؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي انخفاض أسعار المواد الغذائية، هذا يعني زيادة في أجور السكان ومن ثم زيادة المدخرات التي توجه إلى التمويل القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكون القطاع الزراعي مصدر لتوفير الرأس المال من خلال فرض الضرائب على القطاع الزراعي، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في مشاريع أخرى

[1]- عيوب سمير، رزيق نور، **المكانة التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، 2022، ص 157.

[2]– محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، ب ط، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص ص 213،214.

[3]– فوزية غربي ، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، ص 84.

كمثال على ذلك: روسيا حيث كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع والتنمية الاقتصادية العامة [1].

- **المساهمة في تأمين النقد الأجنبي** : يعتبر القطاع الزراعي أحد المصادر للحصول على النقد الأجنبي، وذلك من خلال زيادة الصادرات الزراعية وعن طريق احلال السلع المحلية محل الاستيراد الزراعي الذي يعتبر عبئا ثقيلا على الدولة، هذا يتطلب تكثيف الجهود نحو رفع الانتاج الزراعي وتخفيض التكلفة الانتاج الزراعي المشجع على توسيع الصادرات، كما يجب تنويع صادرات المنتوجات الزراعية وعدم الاعتماد على تصدير منتوج واحد أو عدد قليل من المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي وتمويل المشاريع التنموية [2].
- **مساهمة الزراعة في اجمالي الناتج المحلي** : يساهم القطاع الزراعي كغيره من القطاعات في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد لأي بلد، بمعنى آخر يؤثر في نسبة الناتج المحلي الاجمالي للبلد، وتقاس هذه المساهمة طبقا لمؤشر نسبة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي إلى اجمالي الناتج المحلي[3].
- **الزراعة والفعاليات الاقتصادية الأخرى**: يلعب القطاع الزراعي دورا كبيرا في دفع القطاع الصناعي نحو الأمام، وذلك يتوقف على توفير المستخدمات الوسيطة للقطاع الصناعي كالصناعات الغذائية ، النسيج والغزل، إضافة إلى توفير رأس المال الذي يحتاجه النمو الصناعي ومن المجالات الأخرى التي يساهم القطاع الزراعي في تنمية الصناعات الاخرى، من خلال توسيع السوق لتصريف المنتجات الصناعية من خلال زيادة الانتاج الزراعي الذي يساهم في زيادة الدخول الزراعية، وبالتالي اتساع السوق أمام المنتجات الصناعية وتوسيع مجال التسويق (أولا من خلال السلع الانتاجية التي يستخدمها القطاع الزراعي كأحد عناصر الانتاج كالأسمدة والمبيدات الكيماوية و الآلات الزراعية وثانيا السلع الاستهلاكية المعمرة التي يستهلكها الفلاحون)، هنا تبرز العلاقة التبادلية الموجودة بين

---

[1]– عثمان أحمد الخولي و محمود محمد شريف، **الزراعة العربية** ،ط 2، الاسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، د ت، ص 130.

[2]– فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة منتوري، 2007–2008، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3]– محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ، مرجع سبق ذكره، ص 219.

القطاعين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي إلا إذا كان هناك تطورا مماثلا أو أكثر ارتفاع للقطاع الزراعي[1].

المبحث الثاني : التنمية الزراعية والأمن الغذائي

دراسة التنمية الزراعية وعلاقتها بالأمن الغذائي يعتبر من المواضيع المهمة في الوقت الحالي، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو العالمي، خاصة وفي ظل تزايد عدد السكان والأزمات الغذائية، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم تسليط الضوء على التنمية الزراعية وأهم استراتيجياتها والأمن الغذائي وأهم مؤشراته .

المطلب الأول : ماهية التنمية الزراعية

يتناول هذا المطلب بداية بأهم المفاهيم المرتبطة بالزراعة، بما في ذلك التنمية الزراعية من خلال ضبط مفهومها ومجمل أهدافها، وأهم مؤشرات قياسها.

أولا : المفاهيم المرتبطة بالزراعة

الأمن الغذائي : قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ويتم توفير هذه الاحتياجات إما محليا أو عن طريق الاستيراد[2] ، في حين الاكتفاء الذاتي فهو قدرة المجتمع على توفير احتياجات الغذائية الأساسية محليا بالاعتماد الكامل على الموارد الامكانيات الذاتية .

التنمية الزراعية: تعرف بأنها "الزيادة الحقيقية المخططة في الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية الناتجة عن جملة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة" [3]

مما سبق نجد أن التنمية الزراعية ترتكز على استغلال الموارد الطبيعية التي تعتمد بكثافة على الأراضي مثل الزراعة الثروة الحيوانية والحراجة*ومصايد الأسماك، كما تتعلق بتحسين جودة الحياة

---

[1]– فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]– محمد السيد عبد السلام ،**الأمن الغذائي للوطن العربي**، الكويت، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، فيفري 1998، ص76.

[3]– محمد خشان وحسين ناصر، **تحليل مكاني للتنمية الزراعية في قضاء الشامية دراسة في المعوقات والمعيقات**، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 22، 2015، ص73.

***الحراجة :ادارة الغابات وكل ما يتعلق بالأشجار والشجيرات .**

والرفاه الاقتصادي للمزارعين، وتشتمل على تحسين الخدمات الزراعية والحوافز و التكنولوجيات الزراعية والموارد المستخدمة في الزراعة (الأراضي ،الري، رأس المال البشري، البنية التحتية الريفية)[1].

التنمية الريفية : تعرف التنمية الريفية بأنها" عملية مستمرة من التغيير المخطط في الابنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي توفر الدوافع الكافية وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف من احراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات "[2]

كما تعرف كذلك على أنها" عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين، كما أنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، فلا تقتصر على الاقتصادية فحسب بل تشمل الصحة، التعليم و الخدمات الاجتماعية الاخرى، كما أنها تستخدم نهجا متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة واستخراج المعادن، السياحة الريفية، الصناعات التحويلية المتخصصة"[3]

ثانيا: مفهوم التنمية الزراعية

تعددت مفاهيم التنمية الزراعية واختلفت الآراء في ذلك، ويمكن عرض مختلف التعاريف حول التنمية الزراعية على النحو التالي:

تعرف التنمية الزراعية على أنها " العملية التي يتم من خلالها تهيئة الظروف والمقومات اللازمة لتحقيق تطور شامل ومستدام في القطاع الزراعي، وتشمل هذه المقومات تراكم المعارف، التكنولوجيا الضرورية. بالإضافة إلى كفاءة استخدام الموارد والمدخلات الزراعية وتحقيق أفضل المخرجات منها، بما يضمن تحسين مستوى معيشة الأفراد"[4].

---

[1]–الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **تقرير التنمية الريفية لعام 2016، تعزيز التحول الريفي الشمولي روما** ، ايطاليا، سبتمبر، 2016، ص 17.

[2]– غدامسي عائشة، **الزراعة المحمية في الجزائر الواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2020–2021، ص86

[3]– الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **تقرير التنمية الريفية لعام 2016، تعزيز التحول الريفي الشمولي**، ص17.

[4] - Juan R, de Laiglesia , Tnstitutional Boottleneck for Agricultural Developement – A Stock –Taking Exercise Based on Evidence from sub saharan Africa, OECD, Developement contre, Working paper , n^0 248, 2006, p10.

يوجد تداخل بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية، حيث أن هذه الأخيرة تشكل جزءا من التنمية الريفية التي تعتبر شاملة، حيث أن التنمية الريفية تغطي جميع القطاعات والانشطة الزراعية وغير الزراعية بما في ذلك تحسين مستوى معيشة السكان الريفيون، في حين التنمية الزراعية تتركز على زيادة الانتاج والانتاجية، كما ان الزراعة تلعب دورا حيويا في المناطق الريفية وبالتالي فهي المحرك الأساسي للتنمية الريفية والذي بدورها يحصل المجتمع على احتياجاته من الغذاء وبالتالي تحقيق الأن الغذائي، حيث أن الزراعة هي شريان الحياة بالنسبة للمجتمعات الريفية ومفتاح تطورها واستدامتها، وبالتالي ازدهار الزراعة يعني ازدهار الاقتصاد الريفي بشكل عام من خلال زيادة الدخلة وفرص العمل، وعلى هذا الأساس فإن التنمية الريفية تشترك مع التنمية الزراعية ولكنها تتميز عنها بكونها تشمل تحسين ظروف سكان الريف وتوفير الخدمات العامة لهم، وما يؤكد الفرق بين المصطلحين الخبير الاقتصادي "ميشال تودارو" حين قال" إن التنمية الريفية لا يمكن ببساطة أن تقتصر أهدافها على مجرد تحقيق النمو الزراعي والاقتصادي، بل ينبغي أن ننظر إليها بمعيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتحسين الصحة والتعليم والغذاء والاسكان، بشكل يلبي طموحات أهل الريف".[1]

ثالثا: أهدافها

من بين ما تهدف إليه التنمية الزراعية ما يلي[2]:

- زيادة الانتاج الزراعي وتحسين الانتاجية من خلال استخدام تقنيات زراعية حديثة وبذور محسنة وأسمدة ومبيدات آمنة، مما يرفع مساهمة الدخل الوطني الزراعي في الدخل الوطني الاجمالي؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي والتغذوي بزيادة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات السكان؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية من خلال اتباع أساليب زراعية مستدامة صديقة للبيئة؛

[1]– سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–**، أطروحة دكتوراه، جامعة 8ماي1945 ، قالمة، 2014–2015، ص ص 68–69.

[2]– عماري زهير، عامر أسامة، **مداخلة بعنوان دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 1، 2014، ص ص 7–8.

- التوسع في الهيكل الانتاجي وتنويع مصادر الدخل الزراعي، بإضافة محاصيل ذات قيمة اقتصادية عالية إلى جانب المحاصيل الغذائية؛
- توسيع الاستثمار في القطاع الزراعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة وتقليل هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى ؛
- تشجيع الصناعات الزراعية التحويلية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وتغطية احتياجات القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة؛
- تحسين مستوى معيشة المزارعين و الريفيين، من خلال زيادة دخولهم وتوفير فرص العمل؛

رابعا: أسس التنمية الزراعية

ان امكانية تحقيق التنمية الزراعية في اطار تنمية اقتصادية شاملة تعتمد على مدى توفر مجموعة من العوامل، لذلك فإن نجاح عملية التنمية الزراعية والقدرة على بلوغ أهدافها تتطلب تهيئة مجموعة من الشروط الضرورية أهمها [1]:

- يجب زيادة الطلب الفعال في الأسواق لاستيعاب الزيادة في الانتاج الزراعي، وضمان توافر الاسواق اللازمة لهذا الانتاج ؛
- التحديث المستمر للتكنولوجيا الزراعية من خلال الاعتماد على نتائج البحوث العلمية بهدف تطوير الطرق والوسائل المستخدمة في الانشطة الزراعية، وذلك لضمان زيادة ملموسة في الانتاج الزراعي؛
- يجب توفير مستلزمات الانتاج الزراعي التي تساعد على تحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا، وتسهيل وصول تلك المستلزمات للمزارعين؛
- ينبغي توفير حوافز اقتصادية للمزارعين بهدف ربط زيادة الانتاج الزراعي بتحسين المستوى المعيشي لهم، من خلال زيادة دخولهم الزراعية الحقيقية؛
- توفير وسائل النقل والمواصلات ملائمة؛

خامسا: مقاييس التنمية الزراعية

[1]– عائشة لمحنط، **أثر التمويل الزراعي التقليدي والاسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان للفترة من 1990–2016**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2019–2020، ص 33.

تستهدف التنمية الزراعية تحقيق مزيج من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن قياسه مدى نجاحها يعتمد على مدى تحقق تلك الأهداف معا، وبالتالي يمكن قياس التنمية الزراعية من خلال مجموعة من المؤشرات منها: المؤشرات الاقتصادية التي ترصد الجانب الاقتصادي للتنمية الزراعية، والمؤشرات الاجتماعية التي تقيس مدى التطور الذي تحقق في الجوانب الاجتماعية لحياة السكان في المناطق الريفية .

1. المؤشرات الاقتصادية:

من المؤشرات الاقتصادية المهمة لقياس التنمية الزراعية نذكر ما يلي :

1-1- **مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي** : يقيس الوزن النسبي للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، ويتم حسابه عن طريق قسمة اجمالي الناتج الزراعي على الناتج المحلي الاجمالي مضروبا في 100[1].

1-2- **نصيب الفرد من الناتج الزراعي الاجمالي:** يمكن التعرف من خلاله على التغير في نصيب الفرد من الناتج الزراعي الاجمالي بين فترة وأخرى مع عدم تحييد أثر الزيادة السكانية[2]، ويتم حسابه بقسمة قيمة الناتج الزراعي الكلي على عدد الاجمالي للسكان في نفس الفترة.

1-3- **انتاجية العمل الزراعي:** يقيس هذا المؤشر قيمة الانتاج الزراعي لكل وحدة من عنصر العمل الزراعي، ويعبر عنه بإنتاجية العامل الزراعي عندا يتم قسمة قيمة الانتاج الزراعي على عدد العمال العاملين في الزراعة، كما يمكن التعبير عنه بمصطلح انتاجية العمل الزراعي عندما يكون يتم القسمة على عدد ساعات العمل الزراعي[3].

1-4- **معدل الميكنة الزراعية:** يقيس هذا المؤشر مستوى ادخال الآلات الزراعية في النشاط الزراعي وهو بذلك يعكس الكفاءة التقنية للقطاع الزراعي، ويعبر عن هذا المؤشر بعدد الآلات الزراعية كنسبة من اجمالي المساحة المزروعة[4] .

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، 2007، ص4.

[2]– طالبي بدر الدين، وصالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشراتها**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 31،2015 ، ص223.

[3]– عائشة لمحنط، **أثر التمويل الزراعي التقليدي والاسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[4] -M,S.Sabouri and M , Solouki , **factor Analysis of Agricultural Development Indicators**, International Journal of Agricultural Management and Development (IJAMAD), 5(3), 2015 , pp 254-255.

1-5- القيمة المضافة في القطاع الزراعي: يقيس الانتاجية الزراعية الكلية، من خلال حساب القيمة الانتاج الزراعي الاجمالي مطروحا منها قيمة المستلزمات الوسيطية المستخدمة في الانتاج الزراعي[1].

1-6- معدل استهلاك الاسمدة الكيماوية: يقيس مدى استخدام أنواع مختلفة من الأسمدة الكيماوية لتوفير العناصر الغذائية اللازمة لتغذية النباتات ونموها لتحسين نوعية وكمية الانتاج الزراعي[2].

1-7- الميزان التجاري للقطاع الزراعي: ويضم مجموعة من المؤشرات أهمها: [3]

أ. **مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الكلية:** يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية، وهو ما يعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي ومدى تخصصها في هذا المجال، إضافة إلى مدى توجيه فائض الانتاج الزراعي للتصدير.

ب. **مساهمة الزراعة في تخفيض فاتورة الاستيراد:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الانتاج الزراعي في الدولة على تلبية احتياجات الاسواق المحلية، مما يساهم في تخفيض الواردات الغذائية، كما يعكس هذا المؤشر محاولة الدولة للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية من خلال زيادة الانتاج المحلي.

ج. **رصيد الميزان التجاري الزراعي:** يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات الزراعية بمعنى يقيس حالة الميزان التجاري الزراعي، سواء كانت الحالة فائضا تجاريا أي أن الصادرات أكبر من الواردات، أم كانت حالة عجز تجاري أي أن الواردات أكبر من الصادرات، أم كانت حالة توازن تجاري أي أن الصادرات والواردات متساوية.

1-8- نسبة القوى العاملة الزراعية إلى اجمالي القوى العاملة: يقيس هذا المؤشر نسبة العمالة في القطاع الزراعي مقارنة بإجمالي العمالة في الدولة، وبذلك فهو مؤشر يقيس قدرة القطاع الزراعي على خلق فرص عمل واستيعاب القوى العاملة المعطلة ومنه انخفاض معدلات البطالة[4].

1-9- التنمية المستدامة للموارد البشرية في القطاع الزراعي: يعكس هذا المؤشر مستوى تطور المؤسسات التي تقوم على تنمية الموارد البشرية الزراعية من خلال البحث والارشاد

---

[1]- طالبي بدر الدين، وصالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشراتها**، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]- عائشة لمحنط، **أثر التمويل الزراعي التقليدي والاسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص38.

[4]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص27.

والتدريب، كما يعكس مدى تدريب وتنمية المهارات التقنية والادارية للموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي [1].

2. المؤشرات الاجتماعية:

تشمل ما يلي [2]:

2-1- نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية: يقيس هذا المؤشر نسبة السكان المعرضين للإصابة بأمراض سوء التغذية من اجمالي السكان .

2-2- رفع مستوى معيشة الأفراد في المناطق الريفية: يعكس هذا المؤشر تطوير المستوى المعيشي لسكان الريفي وهو هدف مركب يشمل الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وتقليل الفقر والجوع والآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاساسية التي من شانها رفع مستوى معيشة الافراد في المناطق الريفية والزراعية.

2-3-نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني: يعبر عن معدل الفقر الوطني بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، والذي يستند تقديره إلى دراسات ميزانية الاسر في الدولة.

2-4- نصيب العامل المزارع من الاراضي الزراعية: يعكس هذا المؤشر من ناحية مدى استخدام التقنيات الحديثة التي توفر الاعتماد على العنصر البشري في عمليات الانتاج الزراعي، ومن ناحية أخرى يوضح نسبة كثافة العمالة الزراعية مقارنة بمساحة الاراضي الزراعية المتاحة.

2-5- نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية: يقيس هذا المؤشر مدى كثافة السكان في المناطق الريفية، والذي يأخذ قيما أقل كلما زاد التعداد السكاني في الارياف، وقد يحافظ هذا المؤشر على استقراره نسبيا في الظل النزوح الريفي وانخفاض نسبة السكان الريفيين إلى اجمالي عدد السكان.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي، محاوره وأبعاده

يتكون الأمن الغذائي من عدة محاور وأبعاد تشكل نقاط قوة النظام الغذائي ومرتكزا أساسيا لفهم الأمن الغذائي وضمان تحقيقه بالنسبة للمجتمعات، والتي سوف يتم التطرق إليها بشكل مفصل .

[1] -M,S .Sabouri & M, Solouki , **factor Analysis of Agricultural Development Indicators,** op cit , p 254 .

[2]- عائشة لمحنط، **أثر التمويل الزراعي التقليدي والاسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 39- 38.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

تعدد التعاريف التي أعطيت للأمن الغذائي، ويعود ذلك إلى تشعبه وارتباطه بجوانب مختلفة، نذكر أهمها:

عرفت لجنة الأمن الغذائي العالمي الأمن الغذائي" يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الامكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة مغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة" [1].

تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما سنة 1996" يتحقق الأمن الغذائي عندما يمتلك جميع الأفراد دون استثناء على الغذاء الكافي والصحي في كل مكان وزمان، هذا لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة موفورة الصحة والنشاط"[2]

ووفقا لوزارة الزراعة الأمريكية يعرف الأمن الغذائي على أنه" جميع التدابير اللازمة للتكيف مع أي حالة ناشئة من عدم وفرة الامدادات الغذائية الاساسية الناتجة عن تهديدات محتملة مثل: فترات الجفاف، تعطل الملاحة البحرية، الحروب والنزاعات المسلحة، الارتفاع الشديد في الأسعار"[3]

عرفت منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" الأمن الغذائي كالتالي" يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون كل الأفراد في كل الأوقات لهم القدرة على الحصول على قدر كاف وآمن، وذي قيمة غذائية من الغذاء لتلبية احتياجاتهم وفق تفضيلاتهم"[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الامن الغذائي على أنه قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها بشكل منتظم، سواء كان ذلك من الانتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد الآمن غير المتعرض للأخطار والتذبذب من الخارج، فهو يعبر عن حالة توفر وامكانية الوصول المستدام للغذاء الغني بالعناصر الغذائية الضرورية للحياة.

---

[1] - Ministère de l Europe et des affaires étrangère ,Récupéré par https://www.diplomatie.gouv.fr

[2] – عباس عبد الحفيظ، سعيدي مصطفى ، شنتوف خيرة، **واقع الأمن الغذائي في دول شمال افريقيا وسبل التكامل فيما بينهم مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019**، مجلة دفاتر MECAS العدد 2، 2022، ص 653

[3] – سامر محمد فخري ضرار، هدى رعد هشام ، زهير حامد تركي، **قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للمدة1990-2018**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية و الادارية، العدد 1 ، ص 154.

[4] – حركاتي فاتح، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2017-2018،ص24.

من التعاريف المتعددة يمكن التمييز بين مستويين من الأمن الغذائي[1]:

- **الأمن الغذائي المطلق:** إنتاج الغذاء داخل الدولة (محليا) بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، هذا المستوى يرادف الاكتفاء الذاتي الكامل، كما يطلق عليه أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، من الواضح أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي توجه له العديد من الانتقادات كونه غير واقعي وصعب التحقيق، كما يعوق عمليات التبادل التجاري مما يؤدي إلى القضاء على الميزة النسبية التي توجد بالدولة.
- **الأمن الغذائي النسبي:** قدرة الدولة على توفير احتياجات مجتمعها من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

➢ **المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي :** لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي نذكر منها :

- **الاكتفاء الذاتي:** قدرة الدولة في انتاج كل احتياجات مواطنيها الغذائية (محليا) بالاعتماد الكامل على مواردها وامكانياتها الذاتية[2].

نسبة الاكتفاء الذاتي = (الانتاج /المتاح للاستهلاك) x 100

المتاح من الاستهلاك =الانتاج +الوارد – الصادر

- **أمان الغذاء:** عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء" بأنه كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، تسويق وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا صحيا وملائما للاستهلاك لا يعرض صحة المستهلك للخطر والضرر"[3]
- **الفجوة الغذائية:** مصطلح يقصد به الفرق بين ما هو متوفر من كمية الانتاج المحلية من الغذاء في دولة معينة، والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء[4].

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي

---

[1]– بولودان عبد الرزاق، فول مراد، **جدلية الأمن الغذائي والاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 2، 2021، ص 489.

[2]– رزيقة غراب، **اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص 56.

[3]– ريم بوش، **مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي**، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، العدد 1،2019، ص9.

[4]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي**، الخرطوم 2006، ص 10.

يعتبر الأمن الغذائي أحد الضروريات الاستراتيجية لتحقيق الأمن السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي ...الخ ومن هنا تتمثل أهم أبعاده فيما يلي[1]:

- **البعد السياسي:** الغذاء سلاح تستخدمه الدول المتقدمة التي تمتلك الموارد الغذائية الكافية والضخمة كأداة فعالة لتحقيق مصالحها السياسية والضغط والتأثير على توجيه قرارات الدول الفقيرة، التي هي بحاجة للغذاء و التي لا تمتلك الامكانيات لإنتاج السلع الغذائية.
- **البعد الاقتصادي:** من أبرز أبعاد الأمن الغذاء لما له من دور في مساهمة أفراد المجتمع في بناء اقتصاد قوي انطلاقا من تحقيق أمنه الغذائي، بالإضافة إلى أن البعد الاقتصادي يتضمن جانبا تنمويا يتمثل في أثر الأمن الغذائي السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، باعتباره أحد أهدافها فضلا على مساهمته في تخفيض مستويات الفقر وقدرة المواطن من اقتناء حاجاته من الغذاء، هذا ما ينتج عنه الاستقرار داخل الدولة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- **البعد الاجتماعي:** الأمن الغذائي يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار للمجتمعات وضمان مستقبل آمن من التقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية للأفراد، إذ يعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الغذائية والاجتماعية ويعتبر الغذاء حق من حقوق الانسان التي نصت عليها مختلف التقارير الواردة في المنظمات العالمية.
- **البعد البيئي:** بينت العديد من الدراسات أن هناك علاقة بين الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالمجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي عادة ما يلجؤون إلى أنشطة تمس بالبيئة وبالتالي تؤدي إلى تدهور النظام البيئي والموارد الطبيعية الزراعية (غابات، مراعي، أراضي زراعية) التي يعتمدون عليها في الحصول على غذائهم، وبالتالي يدخلون في حلقة مفرغة من نقص الغذاء والتدهور البيئي[2].

ثالثا: محاور الأمن الغذائي

---

[1]– أمامي زكرياء، **استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس، العدد 2، 2021، ص ص 1146 ، 1147.

[2]– بوزيدي حافظ أمين، **دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2018– 2019، ص 20

نستعرض المحاور الأربعة الرئيسية لمفهوم الأمن الغذائي والمتمثلة في محور الإتاحة ، محور الحصول على الغذاء، محور الاستفادة من الغذاء ومحور الاستقرار والاستدامة [1]:

- **محور إتاحة الغذاء** : يرتكز محور إتاحة الغذاء على جانب العرض، ويقاس بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية ،ومن مصادر إتاحة الغذاء :

– إتاحة الغذاء من انتاج البلد من السلع الغذائية الرئيسية النباتية والحيوانية؛

– إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية ؛

– إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية؛

- **محور إمكانات الحصول على الغذاء** : يركز محور إمكانات الحصول على الغذاء على جانب الطلب، ويقاس بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من الغذاء وفق إمكاناتهم المادية و العوامل المؤثرة في الحصول عليها، كما ترتكز أهمية هذا المحور بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في امكانية الحصول على الغذاء مثل : دخول الأفراد، أسعار السلع الغذائية، النمو السكاني، نمو الإنتاج الغذائي.
- **محور الإستفاذة من الغذاء** : يعتبر محور الاستفادة من الغذاء مكملا لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تتم الاستفادة من المنتجات الغذائية المتاحة للاستهلاك والتي يتم تقديرها بعد اعتبار ومعرفة كمية الإنتاج، ويقيس مؤشر الاستفادة من الغذاء تنوع ، جودة وسلامة الغذاء.
- **محور استقرار الغذاء(الاستدامة)** : يتمثل في استدامة الغذاء و التوصل إلى المحاور الثلاثة السابقة عبر مختلف الفترات الزمنية وفق ما يتبع من سياسات وبرامج ذات العلاقة، وهنا نميز بين مفهومين للاستدامة وفقا للأفق الزمني:

– استدامة الغذاء في المدى القصير، وتعتمد على استقرار أسعار الغذاء، وتحسين دخول الأفراد، وزيادة الإنتاج، والحد من فقد، وهدر الغذاء ودعم الغذاء.

– استدامة الغذاء في المدى الطويل، وذلك من خلال النمو الاقتصادي، واستدامة الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية وتمكين المنتج الصغير بما في ذلك المرأة الريفية من خلال إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة مذرة للدخل وداعمة للأمن الغذائي .

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2020، ص 16–49 المتاح على الرابط https://www.aoad.org

1. الاستدامة والأمن الغذائي

الأمن الغذائي أساسي لتحقيق التنمية المستدامة بما تتضمن من أهداف ومقاصد، فهو يرتبط بجميع أهداف التنمية المستدامة، فمن أهدافها القضاء على الجوع والفقر وتأمين الغذاء، ويسعى تحقيق الأمن الغذائي إلى الحد من الفقر والجوع للوصول إلى تعزيز الصحة الجيدة والمساواة والنمو الاقتصادي، فضلا على حماية البيئة وضمان الاستدامة.

❖ الاستدامة جزء من الأمن الغذائي

الاستدامة هي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي، تشير إلى قدرة النظم الغذائية الطويلة المدى على توفير الأمن الغذائي اليوم بطريقة لا تمس بالأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤمن الغذاء للأجيال القادمة، وتنطوي الاستدامة كمحور من محاور الأمن الغذائي على ممارسات خاصة بالنظم الغذائية التي تحترم النظم الايكولوجية وتحميها على المدى الطويل، ويتسم ادراج الاستدامة في مفهوم الأمن الغذائي بأهمية حيوية وضمان عمل النظم الايكولوجية وتفاعلها مع النظم الاجتماعية والاقتصادية بالشكل الذي يسمح بتوفير الغذاء على المدى الطويل مستقبلا، محور الأمن الغذائي الخاص بالاستدامة أضيف أساسا لأخذ بعين الاعتبار الاختلالات على المدى القصير، على غرار النزاعات والكوارث الطبيعية واضطرابات الأسواق التي قد تفوض الأمن الغذائي بسرعة، تضمن الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية القدرة في توفير الغذاء بالاستخدام الأمثل للموارد والمحافظة على التنوع البيولوجي التي تعتبر شرط مسبقا لتوفير الغذاء [1].

الاشارة "في كل الاوقات " في تعاريف الأمن الغذائي لا تنطوي على أوجه عدم الاستقرار قصيرة الأجل في النظم الغذائية وحسب، بل على البعد الطويل المدى الذي يعكسه بعد الاستدامة.

❖ الأمن الغذائي المستدام

يعرف الأمن الغذائي المستدام" توفير الغذاء المناسب للأجيال الحالية بأساليب لا تضع قيودا مسبقة على الأجيال القادمة للتمتع بقدر مماثل أو أفضل من الغذاء"[2]

---

[1]– لجنة الأمن الغذائي ، التقرير 15 لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، **الأمن الغذائي والتغذية بناء سردية عالمية نحو عام 2030**، ص 9 . متاح على http://www.fao.org/3/ca9731ar/ca9731ar.pdf.

[2]– قادري حسين، **سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، 2021، ص 567.

الأمن الغذائي المستدام هو أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، المنصوص إليها ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ينطوي على العديد من السياسات والبرامج التي تؤدي إلى زيادة انتاجية السلع الغذائية الأساسية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل أشكال التلف والتبذير للسلع الغذائية ابتداء من المنتج و انتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع مع المحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف صوره، بالإضافة إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية وتقليص التبعية للخارج و بتوفير السلع الغذائية بشكل مستمر ومستدام بكميات كافية ونوعيات معيارية لكافة السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم [1].

المطلب الثالث : مؤشرات الأمن الغذائي

تحقيق الأمن الغذائي هو مسعى كل الدول كما أن قياس واقعه في أي مجتمع يعد ضروري من أجل تحديد عوامل نجاحه وفشله، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تصنف إلى صنفين : مؤشرات القياس العامة، ومؤشرات القياس الدولية .

أولا: مؤشرات القياس العامة

تعتبر هذه المؤشرات أكثر استخداما فهي تقيس حجم الفجوة الغذائية السائدة في بلد ما والتي تأخذ مفهومين هما: الفجوة الغذائية الظاهرية و الفجوة الغذائية الحقيقة.

1. **الفجوة الغذائية الظاهرية:** هي الفرق بين قيمة الاستيراد والتصدير من الغذاء أو هي كفاية الانتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي[2]، ويكون التعبير عنها بالعلاقة التالية:

الفجوة الغذائية الظاهرية = الانتاج المحلي – المتاح من الاستهلاك .

الفجوة الغذائية الظاهرية = الواردات الغذائية – الصادرات الغذائية .

1– غراب رزيقة، **اشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2– فالحة قطاب، **اشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2011، ص 27.

- **نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي:** يعبر هذا المؤشر عن عجز الانتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك الفعلي، فإذا كان حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء أكبر من حجم الانتاج المحلي من الغذاء ينتج عن ذلك الفجوة الغذائية[1]، ويتم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي بالعلاقة التالية:

نسبة الاكتفاء الذاتي= (الانتاج/الاستهلاك) X100

- **مؤشر اعتماد الدولة على الخارج في الحصول على الغذاء (التبعية الغذائية):** يعبر هذا المؤشر على الجانب الثاني لمشكلة الامن الغذائي ممثلا في تغطية الاستهلاك المحلي من طرف بلد آخر، ويتم حسابه بقسمة الواردات الغذائية على اجمالي المتاح للاستهلاك، في حالة ظهور نتيجة موجبة هذا يعبر على وجود فجوة غذائية فعلية أي توجد مشكلة أمن غذائي بمعنى أنه توجد فجوة غذائية يتم تغطيتها بموارد مالية غير ذاتية عن طريق الاستيراد، وهذا المؤشر يعطي صورة واضحة على حجم تبعية البلد للخارج غذائيا وماله من مخاطر على مستقبل الامن الغذائي للبلد [2].

نسبة الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء = (الكميات المستوردة/ الكميات المتاحة للاستهلاك) X 100.

2. **الفجوة الغذائية الحقيقية (التغذوية):** هي مدى كفاية الغذاء للفرد حيث الكم والنوع، وهي تتمثل في سوء التغذية الناتج عن نقص مقدار ونسبة السعرات الحرارية و العناصر الغذائية الضرورية [3] ويكون التعبير عليها بالعلاقة التالية:

الفجوة الغذائية الحقيقية = المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية – السعرات الحرارية الفعلية.

---

[1]- السيد محمد السريتي، **الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية اسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر،2000، ص ص61،60.

[2]- هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2016"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 40.

[3]- فالحة قطاب، **اشكالية الامن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الاسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية**، مرجع سبق ذكره، ص 27.

- **المستوى الغذائي للفرد:** يعبر هذا المؤشر عن متوسط السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في البلد ما، مقارنة مع متوسط المتطلبات الاساسية التي توصي بها المعايير العالمية الصحية في البلد محل الدراسة ويتم قياسه كما يلي:

مستوى الغذائي للفرد = (متوسط الاستهلاك الطاقوي الفعلي للفرد / متوسط المتطلبات الأساسية الفيسيولوجية للطاقة للفرد) 100X.

فإذا كان متوسط السعرات الحرارية الذي يحصل عليها الفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الاساسية المنصوص عليها عالميا، فإنه تظهر فجوة غذائية حقيقية في البلد[1].

3. **مؤشرات عامة أخرى:** تقيس جوانب أخرى ذات الصلة بانعكاسات الفجوة الغذائية بنوعيها الظاهرية والحقيقية نذكرها كما يلي:

- **مؤشر التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد:** يقيس مدى تركيز الدولة على دولة أخرى أو مجموعة من الدول من أجل حصولها على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية، حيث يتم اجراء مقارنة لنسبة الواردات من مختلف الدول لتوضيح اتجاهات الدولة في الاستيراد .

- **مؤشر قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية:** يقيس مدى استقلالية الدولة في توفير غذاء مواطنيها وقدرتها على مواجهة التقلبات والأزمات العالمية [2] . و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

المؤشر = (المخزون الاستراتيجي من المادة أو المواد الغذائية/ الحاجات الغذائية) 100X.

- **مؤشر نسبة الصادرات الاجمالية إلى الواردات الاجمالية الغذائية:** يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على تغطية وتمويل فاتورة وارداتها الغذائية من خلال عائدات صادراتها الاجمالية، وهذا المؤشر هو أكثر أهمية في تحليل مستوى الأمن الغذائي كونه يعكس تكلفة البلد للحصول على الغذاء عالميا

---

[1]– هبول محمد ، **السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2016**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]– هبول محمد ، **السياسات الزراعية واشكالية الأمن الغذائي في الجزائر" دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2016**، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

ومدى تأثر البلد بالتقلبات والتغيرات في اسعار المنتجات الغذائية وتوفرها في السوق العالمي مقارنته بمؤشر الميزان التجاري الغذائي، الذي يعكس فقط ما إذا كان البلد المعني مستوردا أو مصدرا للغذاء ويكون التعبير عنه بالعلاقة التالية:

المؤشر = (قيمة الواردات الغذائية / قيمة اجمالي الصادرات) X 100.

فإذا كانت قيمة المؤشر(نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى اجمالي الصادرات) منخفضة فهذا يدل على أن البلد في وضع غذائي آمن[1] .

ثانيا: مؤشرات القياس الدولية

قامت بإعداد هذه المؤشرات وتطويرها كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ووحدة الذكاء الاقتصادي الأمريكي (EIU)، بحيث تستخدم هذه المؤشرات دوليا من أجل مقارنة وضعية الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، نذكرها على النحو التالي :

1. **مؤشر انتشار نقص التغذية(PoU):**هو مقياس اعتمدته قسم الاحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والزراعة العالمية، عرض لأول مرة سنة 1963 في مجال المسح العالمي الثالث للأغذية ومن ثم تم تحسينه، منهجية هذا المؤشر ترتكز عل المقارنة بين التوزيع الاحتمالي

للاستهلاك اليومي من الطاقة الغذائية الاعتيادي f(x) و مستوى الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية (MDER) ويرتكز كلاهما على مفهوم الفرد العادي في الفئة السكانية المرجعية، حيث يتم الحصول على نتائج و بناء النموذج وفق مراحل حسابية معينة، ويتم حساب المؤشر (POU) وفق المعادلة التالية:

$$PoU \equiv \int_{x<MDER} f(x)dx$$

[1]- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **الامن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا**، الامم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص 13.

يظهر هذا المؤشر احتمال أن يقوم الفرد الذي تم اخياره عشوائيا من الفئة السكانية المرجعية باستهلاك كمية غير كافية من الطاقة الغذائية من أجل تلبية احتياجاته ليتمتع بالنشاط و صحة جيدة وذلك من أجل تقدير نسبة الأشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا مصابين بنقص التغذية، ومنه يتم تحديد عدد الاشخاص المصابين بنقص التغذية بضرب المؤشر المقدّر في عدد السكان، فإذا وصل متوسط استهلاك الأغذية خلال الفترة نفسها إلى ما دون المتطلبات فهذا يدل على وجود حالة من نقص التغذية. يستخدم مؤشر انتشار نقص التغذية لرصد التقدم الحاصل في بلوغ الأهداف الانمائية لاسيما المتعلقة بالجوع وأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثلة في خفض الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية [1].

2. **مؤشر قياس معاناة انعدام الأمن الغذائي:** لا يعد هذا المقياس نهجا جديدا بل استخدم لتقييم حالة انعدام الأمن الغذائي في الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1995، وتم وضعه من منظمة الأغذية والزراعة كأداة لسد الثغرة في رصد حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي خاصة بالنسبة لتقييم بعد الحصول على الأغذية على المستويين الفردي والأسري، حيث يقيس هذا المؤشر حدة انعدام الأمن الغذائي الذي يعرف على أنه مدى الصعوبات التي تواجهها المجتمعات في الحصول على الغذاء. يتميز مؤشر قياس انعدام الأمن الغذائي بوضع إطار تحليلي يضمن قابلية المقارنة التامة للتدابير القائمة على التجربة عبر البلدان، ويساهم أيضا في تحديد معيار عالمي حقيقي لقياس حالة انعدام الأمن الغذائي على المستوى الفردي و الأسري، كما يمكّن من القيام بتحليل أفضل للفوارق بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي وتقييم للمشاكل المتعلقة بإمكانية الحصول على الغذاء. وتكون خصائص مؤشر قياس انعدام الأمن الغذائي مفيدة للبلدان والمنظمات الدولية في رصد التقدم الحاصل نحو هدف تحقيق الأمن الغذائي ومؤشراته الجديدة المنصوص عليها في خطة التنمية لما بعد عام 2015، وتوفير المعلومات الضرورية حول الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وهو " ضمان أن تكون لدى جميع الأفراد وخاصة الفئات الفقيرة والمعرضة للمخاطر بما في ذلك الرضع، امكانية للحصول على أغذية آمنة و مغذية وكافية على مدار السنة" [2].

---

[1]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2013): الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، روما، ايطاليا، 2013، ص 47. المتاح عبر الرابط : https://www.fao.org/3/i3434a/i3434a00.htm (3023-03-20).

[2]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2014): تعزيز البيئة التمكينية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية** ، روما ، ايطاليا، 2014، ص 15. 2014.

3. **مؤشرات قياس أبعاد الأمن الغذائي** [1]: وضع مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 أربعة أبعاد للأمن الغذائي المتمثلة في : توافر الغذاء، الحصول على الغذاء، الانتفاع، والاستقرار، كما قدم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي عام 2013 لمنظمة الأغذية والزراعة مجموعة من المؤشرات لقياس أبعاد الأمن الغذائي الأربعة من أجل توفير المعلومات بشكل مفصل عن حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد والعوامل المحددة له، كما أن تحليل أبعاد الامن الغذائي وفق مؤشراتها الموضحة في الجدول رقم (1) تعطي صورة كاملة ودقيقة عن حالة الأمن الغذائي السائدة في بلد ما، وبالتالي تزويد المسؤولين وصناع القرار بالمعلومات اللازمة عند وضع السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى معالجة حالة انعدام الأمن الغذائي والتصدي للجوع.

- **توافر الغذاء:** توفر الغذاء هو أول شرط لتحقيق الأمن الغذائي في بلد ما، يكون توفير الغذاء عن طريق مصدرين هما: الانتاج المحلي و الاستيراد، يكون قياس بعد توافر الغذاء وفق مؤشرات منها: متوسط كفاية امدادات الطاقة الغذائية، متوسط قيمة الانتاج الغذائي، متوسط الامدادات من البروتينات، متوسط الامدادات من البروتينات ذات المصدر الحيوي و نصيب امدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب و الجذور والدرنات .

- **الحصول على الغذاء:** إن توفر الغذاء لا يعني بالضرورة حصول كافة أفراد المجتمع على الكميات الكافية من الغذاء، فهناك عوامل أخرى تؤثر بشكل ايجابي أو سلبي في الحصول على الغذاء وتوزيعه بين أفراد المجتمع، حيث يتم قياس هذه العوامل وفق نوعن من المؤشرات: مؤشرات قياس الوصول الميداني للأغذية عبر مختلف البنى التحتية المتاحة: كثافة السكك الحديدية والطرق، توفر الموانئ والمطارات، غرف التبريد ...الخ ومؤشرات قياس الوصول الاقتصادي ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية و دخل الأفراد، أما بالنسبة لمؤشر انتشار نقص التغذية يحسب كانعكاس لتلك المؤشرات الفرعية.

---

[1]– أنظر: – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (2018):بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية**، روما ، ايطاليا، 2018، ص159.

- **الانتفاع:** إذا توفر الغذاء بشكل كافي وكانت هناك قدرة للحصول عليه، فهل الأفراد والمجتمعات تعظم استفادتها من هذا الغذاء أم لا ؟ فيكون الانتفاع من الغذاء هو أن يتحصل الفرد على ما يكفي من طاقة ومختلف المغذيات الضرورية من تناول الغذاء، ويكون قياس هذا البعد وفق مجموعتين من المؤشرات تضم المجموعة الأولى مؤشرات نتائج الانتفاع الضئيلة من الأغذية وتشمل : مؤشرات القصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال، التقزن، نقص الوزن، نقص فيتامين أ، بالإضافة إلى فقر الدم ونقص اليود عند الحوامل . وتضم المجموعة الثانية مؤشرات القدرة على الانتفاع من الأغذية كمؤشر الحصول على المياه.

- **الاستقرار:** هو شرط أن تكون الابعاد الثلاثة السابقة مستقرة (الوفرة، الحصول، الانتفاع)، ويكفل هذا النظام لمختلف الأسر أمنها الغذائي وفي جميع الأوقات وهو ما يسمى بالأمن الغذائي المستدام وفي حالة عدم تحقق الاستقرار في المدى القصير فذلك يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويكون قياس بعد الاستقرار وفق مجموعتين من المؤشرات تضم الأولى مؤشرات قياس عوامل الكشف على مخاطر الأمن الغذائي وتشمل: نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب، النسبة المئوية للأراضي الزراعية المروية، نسبة الواردات من المنتجات الغذائية الأساسية كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع. أما المجموعة الثانية تضمن مؤشرات قياس حدوث صدمات وعد الاستقرار مثل: عدم الاستقرار السياسي، تقلبات أسعار الأغذية المحلية...الخ.

الجدول رقم (1): مؤشرات الأمن الغذائي من خلال أبعاده الأربعة

مؤشرات الأمن الغذائي	البعد	
متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية متوسط قيمة إنتاج الأغذية نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات متوسط الإمدادات من البروتينات متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر	التوافر	العوامل المحددة الثابتة والمتحرّكة
النسبة المئوية من الطرقات المعبّدة من إجمالي الطرقات كثافة الطرقات كثافة السكك الحديدية	الوصول المادي	
المؤشر المحلي لأسعار الاغذية	الوصول الاقتصادي	
الوصول إلى مصادر المياه المحسّنة الوصول إلى مرافق الإصحاح المحسّنة	الاستخدام	
نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهّزة للري قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع	التعرّض للخطر	
الإستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب تقلّب الأسعار المحلية للأغذية تغيّر إنتاج الأغذية للفرد الواحد تغيّر الإمدادات الغذائية للفرد الواحد	الصدمات	
إنتشار نقص التغذية نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء عمق العجز الغذائي معدل إنتشار عدم كفاية الأغذية	الوصول	النتائج
النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزّم النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون النقص في الوزن النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون من النقص في الوزن معدل إنتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل معدل إنتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة معدل إنتشار النقص في فيتامين "أ" (يتبع) معدل إنتشار النقص في اليود (يتبع)	الاستخدام	

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة العالمية، قياس الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي، 2013، ص 16.https://www.fao.org

4. **مؤشر الأمن الغذائي العالمي:(Global Food Security Index)**: صدر هذا المؤشر من طرف وحدة الذكاء الاقتصادي سنة 2012، ويقيس هذا المؤشر واقع الأمن الغذائي في دول العالم (113 دولة) حيث يعد نموذجا كميا ونوعيا لتقييم العوامل المحققة للأمن الغذائي في البلدان النامية والمتقدمة، ويكمن المبدأ الأساسي في التقييم من خلال قياس الأبعاد الثلاثة الرئيسية للأمن الغذائي : توافر الغذاء، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، جودة وسلامة الغذاء، حيث تحتوي هذه الأبعاد على 28 مؤشر قياس فرعي، وتعطي هذه الأخيرة نسبا مئوية ليتم بعدها حساب المؤشر الاجمالي للأمن الغذائي وتتراوح هذه النسبة بين (0–100)، فكلما ارتفع المؤشر واقترب من 100 دل ذلك على تحسن في المؤشر، وبعدها يتم ترتيب الدول من الأقل تعرضا لخطر انعدام الأمن الغذائي إلى الأكثر تعرضا، بالاستناد إلى نتائج المؤشر العام للأمن الغذائي لها . كما قامت وحدة الذكاء

الاقتصادي الامريكي سنة 2017 بإصدار مؤشر جديد تحت اسم الموارد الطبيعية والتكيف وأضاف عامل تأثير جديد لمفهوم الأمن الغذائي وذلك لإعطاء صورة دقيقة لسيرورة الأمن الغذائي في الدول، ويقيس هذا المؤشر قدرة الدول على الصمود و مواجهة مخاطر التغير المناخي (ارتفاع درجة الحرارة، الجفاف، التصحر، الفيضانات) ومخاطر نفاذ الموارد الطبيعية(الأرض، المياه) نتيجة تعدد استعمالاتها الزراعية وغير الزراعية، كل هذه العوامل تؤثر على القطاع الزراعي ومن ثم على حالة الأمن الغذائي و منه على التنمية الزراعية، فكلما تمكنت الدول من المواجهة والتكيف مع هذه الظروف كلما حافظت على وضعية أمنها الغذائي أو تحسينه [1].

5. **مؤشر الجوع العالمي [2](GHI) The Global Hanger Index**: تم وضعه من طرف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) من أجل فهم الاختلالات الاقليمية والقطرية و زيادة الوعي للحد من الجوع على المستوى العالمي، يعتبر هذا المؤشر مقياسا للجوع على مستوى البلد والعالم، كما يساعد مؤشر (GHI) على تتبع العوامل والتغيرات وتقييمها للتصدي للجوع وسوء التغذية، حيث يتكون من أربعة مؤشرات معيارية :

- النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية؛
- النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول)؛
- النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم؛
- النسبة المئوية للأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سن الخامسة؛

كما تتراوح نتيجة المؤشر بين (0-100) حيث تشير الدرجات الأعلى إلى زيادة الجوع وكلما انخفضت النسبة كان وضع البلد أفضل، والشكل الموالي يوضح بالتفصيل درجات المؤشر :

الجدول رقم (2): مقياس خطورة مؤشر الجوع العالمي (GHI)

[1] -The Economist Intelligense Unit (EIU) **Global Food Security Index (2017) measuring food security and the impact of resource risks**, USA, 2017, pp 4-5 .

[2]– هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص46.

50<	49.9-35	34.9-20	19.9-10	9.9 >
مقلق جدا	مقلق	خطير	معتدل	منخفض

10 50 35 20 10 0

المصدر: هبول محمد، السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2016"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 46.

المبحث الثالث: السياسات الزراعية الاقتصادية

نقص الغذاء والجوع يعتبران من أكبر التحديات التي تواجه الدول في العالم، فإن تطبيق سياسات زراعية وغذائية فعالة يعد حلا أساسيا لمواجهة هذه المشكلة من أجل تعزيز انتاجها الزراعي وتحسين نوعية الأغذية وتأمين وصول الغذاء للمواطنين، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المزيد من التفاصيل حول السياسات الزراعية .

المطلب الأول : مفهوم السياسات الزراعية، خصائصها وأهدافها

تتباين السياسات الزراعية من بلد لآخر وذلك حسب الظروف الخاصة بكل دولة، بالإضافة إلى تعدد خصائصها وأهدافها، كما أنها تتطلب توازن بين مختلف الأهداف والمصالح المتعلقة بالقطاع الزراعي هذا ما سيتم إدراجه فيما يلي.

أولا: تعريفها

يختلف تعريف السياسة الزراعية من مفكر اقتصادي لآخر غير أنهم يتفقون في المعنى الجوهري لها ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

تعرف السياسة الزراعية بأنها" مجموعة من الاجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية"[1]

[1]- منى رحمة ، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 11.

كما عرفت بأنها" الاجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة، والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره "[1]

ويقصد بها كذلك" فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم إعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي ويتم التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة"[2]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها جزء من السياسة العامة للدولة وهي مجموعة من الاجراءات والقوانين التي تضعها الدولة وفق خطة تنموية زراعية محددة، بهدف تحقيق هدفين رئيسيين هما: تحقيق الاشباع للمجتمع من السلع الزراعية و تحقيق الربح للمنتجين الزراعيين.

ثانيا : خصائصها

يمكن حصر السمات العامة لأي سياسة زراعية فيما يلي[3]:

- **الكفاءة:** تسمح السياسات الزراعية المطبقة إلى حسن استغلال الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة وتنميتها، وذلك وفق معياري الميزة التنافسية و مراعاة الجدوى الاقتصادية.
- **الديمومة** : تسمح السياسات الزراعية بإدارة الموارد الزراعية المتاحة وحمايتها و تنميتها وضمان انتاجها في المستقبل بطرق اقتصادية، كما توفر المناخ الملائم للاستثمار للقطاعين العام والخاص وتأمين السلع الغذائية للمستهلكين بشكل مستمر كما ونوعا.
- **العدالة** :تسعى السياسات الزراعية إلى تحقيق تكافؤ الفرص للعاملين في الزراعة وزيادة دخولهم بغرض تحسين مستوياتهم المعيشية، هذا يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل القطاع الزراعي نفسه و بينه وبين القطاعات الاخرى.

---

[1]– عمر عزاوي، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2004–2005، ص 32.

[2]– فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[3]- هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2016**، مرجع سبق ذكره، ص16.

كما توجد خصائص أخرى ينبغي توفرها في أي سياسة زراعية من أجل نجاحها ولعل أبرزها ما يلي [1]:

- **الواقعية** : يقصد بها أن تكون السياسات الزراعية واقعية من حيث الاهداف وتعالج مشاكل واقعية نابعة من واقع المشكلات الزراعية القائمة، والتي تكون طرق تحقيقها ممكنة وفق الامكانيات وظروف المجتمع .

- **المرونة:** أن تكون أهداف السياسة الزراعية تتميز بالمرونة، أي بإمكانها التكيف مع الواقع المادي والبشري لدولة ما، وأن تستجيب هذه الأهداف لإجراء التعديلات عليها عند الضرورة وفي الحالات الفجائية الطارئة .

- **الشمول و التكامل:** أن تحيط السياسة الزراعية بكافة جوانب المشكلة حتى لا يحدث أي تعارض أو تناقض بين أهدافها .

- **التوقيت الزمني:** ضرورة تحديد فترة زمنية لتحقيق الاهداف المسطرة لأي سياسة زراعية، حتى يسهل تقييم تلك الاهداف من حيث نجاحها أو فشلها ودرجة استغلالها للموارد وهدرها للوصول لتلك الاهداف .

ثالثا : الأهداف العامة للسياسات الزراعية

تعبر السياسات الزراعية عن تدخل الدولة الاقتصادي في قطاع الزراعة، وذلك من أجل تحقيق الاهداف التالية[2]:

- تحقيق أسعار مناسبة وعادلة للمنتجين والمستهلكين و تحقيق استقرار الاسعار، وذلك بوضع حدود لمحاولات تجاوز الارباح العادلة؛

- تشجيع التنمية في المناطق الريفية و تحسين توزيع الدخل؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخفيض من فاتورة الاستيراد؛

---

[1]- محمد رؤوف سعيد، أرسلان منوجر سان أحمد، **واقع السياسة الزراعية في العراق مع اشارة خاصة على اقليم كورديستان**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 9، 2006، ص114.

[2]- هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2016**، مرجع سبق ذكره، ص ص 16،17.

- توفير الغذاء وتحسين التغذية وتحقيق أعلى مستوى للأمن الغذائي؛
- تنويع سلة الصادرات وزيادة حصيلتها؛
- تحقيق التنويع الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل؛
- تحقيق الكفاءة الانتاجية القصوى (تحقيق أعلى مستوى من الانتاج وفق الموارد المتاحة)؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة داخل القطاع الزراعي، وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

المطلب الثاني : أنواع السياسات الزراعية

تختلف السياسات الزراعية من بلد لآخر باختلاف السياسات والطبيعة الاقتصادية، وحتى داخل البلد الواحد أحيانا وذلك حسب ما تستوجبه الاهداف المرجوة لحل مشاكل القطاع الزراعي، وحسب الظروف السائدة في البلد، وتصنف السياسات الزراعية إلى ثلاث أنواع :

1. **سياسات التوجيه الزراعي:** يجمع هذا النوع من السياسات بين مبدأ الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة، وساد بشكل واضح في الدول الرأسمالية (دول أوروبا الغربية)، والهدف الرئيسي لسياسات التوجيه الزراعي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي ولن يكون تدخل الدولة، إلا في الحالات الذي يصبح التدخل ضروريا لها لخدمة هذا الهدف، ولقد قدمت هذه السياسات الزراعية ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض في حجم الانتاج الزراعي وخلق الركائز الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية، والدليل على ذلك هو التطور الزراعي الحاصل في دول اوروبا [1].
2. **سياسات الاصلاح الزراعي:** طبق هذا النوع من السياسات الزراعية في الدول النامية من أسيا وافريقيا و أمريكا اللاتينية وبعض الدول الاوروبية الأخرى كإسبانيا وايطاليا...الخ، والهدف الأساسي لهذه السياسات الاصلاحية هو احداث تغيرات ايجابية في الحقوق المتعلقة بملكية الارض الزراعية وحق التصرف فيها، وضمان العدالة في توزيع الثروة والدخل والغاء احتكار الارض من جهة

[1]– هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2016**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

واعادة تركيب حجم الانتاج الزراعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية في ظل الموارد المستخدمة من جهة أخرى .ولقد اختلفت أنماط الاصلاح التي شهدتها هذه السياسات حيث نجد النمط الراديكالي الذي يرتكز على استيلاء الدولة على جميع الأراضي الزراعية ذات الملكية الواسعة ثم توزيعها على صغار المزارعين دون تعويض كبارهم، والنمط الثاني يعتمد حدود عليا للملكية الزراعية والاستيلاء على ما يزيد ذلك وتعويض أصحابها، أما النمط الثالث يسود أكثر الاقتصاديات الحرة فلا يعدو وأن يكون عبارة عن إصلاحات تأشيرية من خلال القيام بإجراءات لدعم مستلزمات الانتاج أو خفض الفائدة أو تقديم برامج الارشاد الزراعي للعاملين في القطاع الزراعي .وعموما فإن برامج الاصلاح لم تلقى النجاح في التطبيق في الكثير من دول العالم النامية وذلك بسبب اعتمادها على اجراءات اعادة توزيع الاراضي دون الاهتمام بتوفير مستلزمات الانتاج لصغار المزارعين أو حماية علاقات الانتاج الجديدة، بالرغم من تحقيق بعض النجاحات في ظل هذه الاصلاحات إلا أنها لا ترقى إلى النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي والسبب الرئيسي لا يكمن في سياسات الاصلاح في حد ذاتها بقدر ما يكمن في عوامل أخرى : موضوعية ، سياسية، اقتصادية أو في المصداقية والكفاءة في التصميم عند التنفيذ[1].

3. **السياسات الثورية الزراعية:** يمكن الاشارة إلى أن الاصلاح هو الترميم و التعديل ما هو موجود بالفعل، أما بالنسبة للثورة تعني التغيير الشامل والكامل ورفض كل ما كان سائدا، ولقد تم تطبيق سياسة الثورة الزراعية في الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، ولقد تبنت حكوماتها جملة من التدابير لإحداث تغيرات جدرية وجوهرية في أنماط الاستثمارات السائدة، حيث تقوم بإعادة ملكية الارض إلى الشعب ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، من أجل تحقيق زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا وتلبية الطلب المحلي على المنتجات الزراعية والغذائية، غير أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية وعوامل أخرى، ومهما كان نوع السياسة الزراعية فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعي [2].

---

[1]- قريد مصطفى، **دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر–حالة القمح–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم، العدد14، 2015 ، ص ص305،304.

[2]– فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

المطلب الثالث : مضامين السياسات الزراعية

إن مضمون السياسات الزراعية يختلف باختلاف الدول وتوجهها الاقتصادي ومستو تطورها ما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي من بلد إلى آخر، لأن لكل منهم سياساته وما تحتويه من أهداف ومن وسائل لتنفيذها والتي تتماشى مع الهدف العام للسياسة الاقتصادية للبلد، ومحتويات هذه السياسات تندرج في الأطر الجزئية التالية:

أولا: السياسة الانتاجية الزراعية : هي سياسات تهدف إلى تنظيم عمليات وأنماط الانتاج الزراعي، فهي تعمل على اتخاذ الاجراءات التي تضمن تحقيق زيادة في مستوى الانتاج الزراعي وتحسين انتاجيته، وتحقيق معدل نمو للإنتاج الزراعي يفوق معدل النمو السكاني، وذلك في ظل الموارد الطبيعية (أراضي ومياه) والبشرية (العنصر البشري العضلي والفكري) والتقنية (الآلات والمعدات) المتاحة، وتحتوي هذه السياسات على مجموعة من السياسات الفرعية التالية[1]:

- **سياسة نمط الحيازة للأراضي:** هي السياسة التي تهتم بتنظيم الحيازات من الأراضي الزراعية وتنظيم العلاقة بين الحائزين، وهناك نوعين أساسيين من الحيازة: نمط الاستغلال الخاص ويكون الحائز هو المسؤول عن حيازته ويديرها ويعود إليه عائدها، اما النمط الثاني هو النمط التعاوني أي جمع الحيازات وإدارتها بطريقة تعاونية، بحيث يوزع العائد منها وفق مساهمة وعمل الحائزين.
- **سياسة استغلال الأراضي:** تعنى هذه السياسة بتصنيف الأراضي وتوزيعها بين مراع و غابات ومحاصيل زراعية، كما تهتم بالتكثيف المحصولي أي زيادة عدد مرات زراعة الأرض خلال نفس الفترة الزمنية وتوزيع المساحات المزروعة بين المطرية و المروية .
- **سياسة استخدام المياه:** تعنى هذه السياسة بالمحافظة على موارد المياه وتطويرها وترشيد استخدامها وتوزيعها بين مختلف الفروع الانتاجية .

[1]– هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2016**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- **سياسة القوى العاملة:** تهتم هذه السياسة بالعديد من الجوانب ولعل أهمها المتعلقة بالمكننة الزراعية، التدريب، الارشاد الزراعي والتي لها علاقة وثيقة بزيادة الانتاج والانتاجية، بالإضافة إلى جوانب أخرى كالأجور، و توزيع الدخول و الهجرة الداخلية والخارجية التي تحدد مناطق جذب و طرد العمالة .

ثانيا: السياسة السعرية الزراعية : تعد من أهم فروع السياسات الاقتصادية الزراعية لما لها دور كبير في تحسين أداء القطاع الزراعي وخلق العديد من التوازنات فيه، ويقصد بها جملة الاجراءات والقوانين التي تؤدي تكوين هيكل الاسعار في كل من الانتاج، الاستهلاك والتوزيع وبالتالي فهي تؤثر على المستوى المعيشي للمواطنين، كما تمكن هذه السياسة من معرفة متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية وعلى مستوى الاكتفاء الذاتي السائد في الدولة، كما تلعب الاسعار دورا هاما في معدلات التضخم والبطالة وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية، وعليه فمن المهم عرض أهم ما تحتويه هذه السياسة[1]:

- **سياسة تحديد الأسعار :** ويكون تحديد الاسعار على مستوى كل من المدخلات والمخرجات ومستلزمات الانتاج، وعلى مستوى سعر الجملة و التجزئة، وهذا التحديد لا يكون له تأثير دون وجود سياسات للدعم .

- **سياسة الدعم:** قد يكون هذا الدعم مباشرا على كل أو بعض مستلزمات الانتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية ويتأثر به كل القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشرا كإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على معظم المدخلات الزراعية، كما قد يتم دعم المنتجات وذلك من خلال تحديد حد أدنى للإنتاج الذي تقوم الدولة بشرائه وفق سعر منخفض ويكون هذا السعر حماية للمنتج كي لا يتأثر مدخوله الزراعي.

- **سياسة الاعانة المالية:** تعنى بتقديم الدول لإعانات مالية للمزارعين حتى يتمكنوا من استخدام المكننة الحديثة التي تحسن مستوى الانتاج الزراعي.

[1]– صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد 21، سبتمبر 2003، ص 10 .

- **سياسة الاسعار التشجيعية:** تهدف هذه السياسة إلى تشجيع المزارعين للتوسع في زراعة بعض المحاصيل من خلال فرض الدولة سعرا لشراء المحصول المراد تشجيع انتاجه بسعر أعلى من سعر الجملة.

- **سياسة الاسعار الجبرية:** تهدف هذه السياسة إلى توفير السلع الزراعية الرئيسية بأسعار تتوافق مع مصلحة المنتج والمستهلك، وتحدد هذه الاسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية كالخبز، مشتقات الالبان، البقوليات...

- **سياسة ضريبة الدخل:** تعنى هذه السياسة بالإعفاء الجمركي على المدخلات او مستلزمات الانتاج الزراعي المستوردة والسلع الغذائية الرئيسية المستوردة ما يشكل دعم للأسعار، بالإضافة إلى اعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الزراعي .

ثالثا: السياسة التسويقية الزراعية: يشمل التسويق الزراعي كافة الانشطة المتعلقة بالتحويل، التخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي أو الاجنبي، وبالتالي فهو يساهم بدرجة عالية في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد و توفير فرص العمل، ويعتبر مؤشرا ايجابيا يعكس مرحلة التنمية التي يمر بها اقتصاد أي بلد، فبالرغم من الأهمية البالغة للتسويق إلا أنه لم يلق الاهتمام اللازم عند وضع وصياغة خطط التنمية الزراعية، بل كان التركيز بالأساس على سياسات الانتاج والأسعار على اعتبار أنه إذا زاد الانتاج مثلا سوف يؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي للأفراد و أن السوق سوف يتطور تلقائيا تماشيا مع زيادة الانتاج وهذا فهم خاطئ، حيث تشير الدلائل العلمية والواقعية بأن غياب التسويق الكفء سيعرقل بشكل حاد الانتاج و التنمية الريفية[1].

وتتعدد السياسات في مجال التسويق الزراعي لتشمل ما يلي[2]:

[1]– محمود حسن حسني، **السياسات الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 10، العدد1، جوان 2002، ص 8.

[2]– هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر "دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2016**، مرجع سبق ذكره، ص ص 22،23.

- **سياسة الجودة** : تعنى بمواصفات ومقاييس المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج والخدمات التسويقية، وذلك من أجل تسهيل التعامل بين المنتجين والوسطاء والمستهلكين وحماية مصالحهم.

- **سياسة تنظيم الوظائف التسويقية:** تعنى هذه السياسة بتنظيم مختلف وظائف التسويق: التبادلية (البيع والشراء)، المادية(التصنيع، النقل والتخزين)، التسهيلية(المعايرة، التعبئة، المعلومات التسويقية وتحمل المخاطر).

- **سياسة ضبط أداء السوق:** يعنى بحماية السوق من كل أشكال الاحتكار وأي سلوك يكون مخالف لشروط المنافسة التامة، والحفاظ على حرية وشفافية تنافسية السوق .

- **سياسة التجارة الداخلية** : تختص بتنظيم حركة السلع والخدمات في السوق المحلي سواء كان ذلك بين المتعاملين، بين المرافق التسويقية وبين المناطق المختلفة .

- **سياسة التجارة الخارجية:** تهتم بعمليات الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية وفق مبادئ التجارة الدولية والحماية عبر القيود الكمية وغير الكمية المتعارف عليها على مستوى التجارة الدولية(التعريفة الجمركية، دعم الصادرات ...).

رابعا: السياسة الهيكلية الزراعية: هي تلك السياسات التي يتم وضعها لتشجيع التغير في حجم أو تنظيم المشروعات الصغيرة والتقليل من حدة الصعوبات الناجمة عن هذه التغيرات أو لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية وعدم الاضرار بمعيشة الأفراد، فإذا حدثت هذه التغيرات بشكل بطيء وعلى مدى طويل لا يحتاج مواكبتها بسياسات هيكلية لكن في حالة حدوث تلك التغيرات بشكل سريع وشديد و تأثيرها على مستوى معيشة الافراد فيصبح من الضروري التدخل من خلال السياسات الهيكلية. ويرجع سبب حدوث التغيرات الشديدة في الزراعة إلى العديد من العوامل منها: عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، التغير الفني الذي يغير من نظام المدخلات/المخرجات لنظام زراعي قائم (أو نظام زراعي جديد)، التغير في أنماط الملكية الزراعية أو في التركيب المحصولي، التغيرات في الموارد المائية و التغيرات البيئية، هذا ما يستدعي تدخل السياسات الهيكلية التي تضم العديد من مجالات تدخلها أبرزها: مواجهة تغير نسبة العمالة في الزراعة من اجمالي عدد السكان من فترة لأخرى، إصلاح نظام الملكية الزراعية، كما تتدخل للتأثير على المعروض المائي والكفاءة في استخدامه، التقليل

من الانعكاسات السلبية عند تحديث الاسعار بالإضافة إلى مواجهة المشكلات البيئية المختلفة و التقليل من آثارها كالتصحر، تقليص مساحة الغابات...الخ[1].

خامسا: سياسة الخدمات الزراعية المساندة: إن القيام بالأنشطة الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية عبر مراحلها المختلفة يحتاج إلى دعم بغية توفير الظروف الملائمة لنجاح هذه الانشطة وخاصة في مجال الاستثمار والانتاج، وعادة ما يقدم هذا الدعم من طرف أجهزة ومؤسسات حكومية مرافقة وذلك لأهميتها الحيوية و منفعتها العامة، ويأخذ هذا الدعم اشكال عديدة : البحث و الارشاد والتدريب، التمويل، حماية الصحة النباتية والحيوانية، استصلاح الاراضي وحماية البيئة، توفير مدخلات الانتاج (أسمدة، بذور مكننة)، المساعدة على التسويق...الخ. حيث يتم التركيز على سياستي: البحث والارشاد الزراعي وكذا التمويل والائتمان الزراعي بشكل من التفصيل.

- **سياسة البحث والارشاد الزراعي:** توفر البحوث الزراعية إلى جانب أنشطة الارشاد الزراعي شرط أساسي للتنمية الزراعية واستمرارها ومن أهم دعائم النشاط الزراعي، ذلك وأن التطور الزراعي يقاس بتطور هذه البحوث ومدى قدرة أجهزة الارشاد الزراعي على نقل نتائج البحوث إلى الصعيد العملي. ويعرف الارشاد الزراعي بأنه تعليم غير مدرسي يقوم به جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحليين وذلك خدمة للمزارعين ومساعدتهم من أجل تمكنهم من استغلال امكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق احداث تغيرات سلوكية في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم، لهذا يكون الارشاد الزراعي حلقة وصل بين مراكز البحث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، فتقوم مؤسسات الارشاد الزراعي بمسؤولية تدريب المزارعين وحثهم على تبني الأساليب والتقنيات الزراعية المتطورة من أجل زيادة مستوى الانتاج بأقل التكاليف، كما تتولى مهمة التعرف على مختلف المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها بدقة ومن ثم نقلها إلى مراكز البحث الزراعية لدراسة تلك المشاكل وايجاد حلول لها وتحديد الأساليب المناسبة للتعامل معها. ويتوقف نجاح عمليات الارشاد الزراعي على النقل الصحيح والدقيق للمعلومات بين المزارعين ومراكز البحث، وكذلك محاولة ايجاد الحلول وتبسيطها وجعلها أكثر وضوحا للمزارعين مما يسهل عليهم فهمها وتطبيقها

[1]– عزاوي أعمر، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

والاعتماد على جهودهم وامكانياتهم الذاتية في حل نفس المشاكل مستقبلا. ويستخدم الارشاد الزراعي العديد من وسائل الاتصال : الاذاعة، التلفزيون، المطبوعات والملصقات، الزيارات والمعارض...الخ[1].

أما بالنسبة لسياسة البحوث الزراعية فإن أهدافها تتمحور حول زيادة مستوى الانتاج من المحاصيل الأساسية واستقراره وتحقيق الامن الغذائي المستدام، بالإضافة إلى تأمين الاستدامة البيئية والتشغيل، وتشير هذه السياسة إلى دور الدولة في توفير تكنولوجيا زراعية متطورة للمزارعين فضلا عن حل المشاكل القائمة للمزارعين، حيث تنقسم هذه البحوث إلى بحوث رسمية تكون ذات مصدر وطني أو دولي، وبحوث غير رسمية يقوم بها المزارعين في شكل ابتكارات ويتم موائمة هذه الأخيرة من طرف مراكز البحوث الرسمية حتى تصبح أكثر إفادة. وساهمت البحوث الزراعية خلال السنوات الماضية من القرن العشرين في إحداث تغيرات جوهرية في التنمية الزراعية بفضل الابتكارات التي تم استحداثها في علاج العديد من المشاكل، كانت في مقدمتها مشكلة التغيرات المناخية وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، مما أدى إلى تطوير سلالات جديدة من المحاصيل ذات الانتاجية العالية والأكثر تكيفا مع التغيرات المناخية، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة (البيوتكنولوجيا) التي تضم فرعي الهندسة الوراثية وزراعة الخلايا والأنسجة، وبالرغم من الأهمية البالغة للبحوث الزراعية في التنمية الزراعية إلا أن نشاطها البحثي لا يزال ضعيف بالنسبة للدول النامية نظرا لقلة التمويل والاستثمار الموجه لنشاطات البحوث الزراعية خاصة من طرف القطاع الخاص حيث لا تتعدى نسبة الانفاق على انشطة البحوث الزراعية 3% [2].

- **سياسة التمويل والائتمان:** تعتبر السياسة التمويلية من أهم السياسات المتعلقة بتحسين انتاجية القطاع الزراعي واستقرار انتاجه، باعتبارها الموجه الأساسي للأنشطة الاستثمارية الزراعية والمحدد لتوليفة العمالة والتكنولوجيا المستعملة في تلك الاستثمارات وتتوقف كفاءة عمليات التمويل المصرفي الزراعي على عاملين أساسيين: طبيعة الجهاز المصرفي وسهولة حصول المزارعين على القروض الزراعية، وطبيعة استخدام التمويل الموجه للمزارعين في العمليات

[1]– أنظر إلى: – خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، **ادارة المزارع والاصلاح الزراعي**، بمبيك، 2014، ص 25.
– منى رحمة ، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[2]– هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية الامن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2016**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الزراعية، ولضمان السير الحسن لعمليات التمويل الزراعية تتولى الحكومة بالتعاون مع الجهات الخاصة انشاء هيئات ومؤسسات مالية متخصصة لتمويل القطاع الزراعي قد ومثال على ذلك: البنوك التجارية الزراعية، التعاونيات ومنظمات المنتجين، هيئات التنمية الزراعية والريفية ...الخ[1].

المبحث الرابع : عرض تجارب عالمية في القطاع الزراعي

نظرا للظروف التي يمر بها العالم ونظرا للتقلبات في اسعار المواد الغذائية واستمرار الجوع وسوء التغذية أدى ذلك إلى وضع الزراعة والتغذية في صدارة جدول أعمال التنمية الدولية، وسعي الدول لبناء استراتيجيات مكيفة اقليميا لتأمين غذاءها وجعل التنمية الريفية محركا للنمو الاقتصادي وإعادة بناء القطاع الزراعي على قواعد متينة، ومن خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على تجارب بعض الدول في القطاع الزراعي للاستفادة منها في تنمية القطاع الزراعي في الجزائر .

المطلب الأول : استراتيجية الصين وتركيا للنهوض بالقطاع الزراعي

تعد تجربة الصين في المجال الزراعي من أهم التجارب العالمية في تحقيق التنمية الزراعية، حيث تبنت سياسات تنموية استطاعت من خلالها تقليل الفجوة وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالرغم من زيادة سكانها، كما تعتبر تركيا واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال الزراعة والصناعات الغذائية كونها تتمتع بمناخ ملائم وأراضي كبيرة للزراعة والرعي ومصادر متعددة للمياه، فمن خلال هذا المطلب سوف يتم عرض استراتيجيتهما المتبعة لتطوير القطاع الزراعي كما يلي.

أولا: تجربة الصين

تعتبر تجربة الصين في المجال الزراعي من أهم التجارب العالمية في تحقيق التنمية الزراعية، حيث لم تنظر إلى قلة مواردها وزيادة السكان فيها على أنها معوق للتنمية بل تبنت سياسات تنموية استطاعت من خلالها تقليل الفجوة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والخروج من حيز الفقر والجوع إلى الاستقرار الاقتصادي، ففي

[1]– هبول محمد، **السياسات الزراعية واشكالية الامن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2016**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

أواخر السبعينات اتجهت الصين إلى تبني سياسات الاصلاح الريفي وربطه باقتصاد السوق وعملت على زيادة الاستثمار الاجنبي، وفي أوائل التسعينات كثفت جهودها في الانفتاح الاقتصادي كما حرصت على احداث التوازن بين الانفتاح والحفاظ على دور الدولة في التدخل في القطاع الزراعي، كما حرصت على اعطاء أولوية للقطاع الزراعي في جميع مخططاتها وزيادة دخل المنشغل في الزراعة وتحسين مستواه المعيشي وتنظيم النشاط الزراعي طبق لاحتياجات الدولة والسوق العالمي، حيث مكنها ذلك من تحقيق اكتفاء ذاتي مع الزيادة في الانتاج الزراعي منذ الخطة الخمسية التاسعة من 1997-2001. كما اهتمت الصين في الآونة الأخيرة على اشراك القطاع الخاص في مشروعات التنمية وأن يكون التنفيذ تحت اشراف الحكومة، وتكون الاولوية للمشروعات التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية الزراعي، حيث كان العامل الأساسي في نجاح التجربة الصينية للتنمية الزراعية هي حرصها على ازاحة العقبات أمام المستثمرين خاصة المحليين الامر الذي ساعدها على زيادة الانتاجية في مجال المشروعات الزراعية والتنموية، ومن صور رعاية الحكومة للمشتغلين في النشاط الزراعي أنها تتبنى أبناءهم في مراحل التعليم المختلفة لتفادي التسرب من التعليم وتخصيصها لمبالغ كبيرة سنويا لدعم النشاط الزراعي وللاستثمار فيه [1].

لقد حققت الصين انجازات تاريخية في مجال الزراعة و التنمية الريفية، حيث تم تحسين الأمن الغذائي بشكل فعال واصبح أولوية قصوى بالنسبة للصين وقد تم تحقيق ذلك من خلال الانتاج الزراعي الذي يعتمد على الذات، وامدادات الغذاء ذات الاكتفاء الذاتي، وحماية الأراضي الزراعية الاكثر والاصلاح الهيكلي لجانب العرض والابتكار في النظم والآليات الريفية، كما أطلقت الصين استراتيجية انعاش الريف في عام 2017 لتعزيز تنمية الزراعة والريف وشاركت بنشاط الحوكمة العالمية للأغذية والزراعة وقدمت المساعدة إلى البلدان النامية الاخرى وجعلت من المهم تحقيق الأمن الغذائي العالمي وأهداف التنمية المستدامة المتعددة[2].

الشكل رقم (1): القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الصين للفترة 2000-2022.

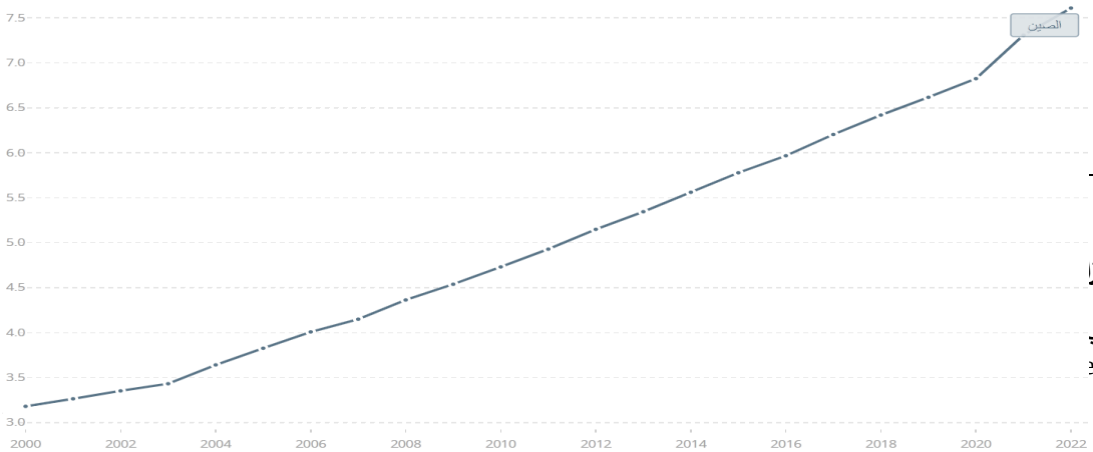

صادي في

امعة العقيد

[2] -china's
affairs of

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

- **خطة التنمية الزراعية المستدامة:**

عملت الصين في تنفيذ استراتيجيتها بشأن انتاج الأغذية استنادا إلى ادارة الاراضي الزراعية وتطبيق التكنولوجيا وتعزيز بنيتها التحتية الزراعية وبناء قدرتها في مجال انتاج الحبوب، بغرض تحقيق الامن الغذائي وتكثيف الجهود في الوقت نفسه لضمان توفير امدادات اللحوم والالبان والبيض في السوق من أجل تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد وتحقيقا لما ذكر سابقا يتطلب ما يلي[1]:

1. تنفيذ لاستراتيجية ادارة الاراضي الزراعية يشمل ذلك تطوير الاراضي الزراعية ذات الجودة العالية والقادرة على توفير المحاصيل الاساسية وتبني المرافق الداعمة لها، واعطاءها الاولوية للاستثمار في المناطق التي تنطوي على امكانات لإنتاج الحبوب، ومن أجل تنفيذ نظام رائد للدورات الزراعية يسمح بإراحة الاراضي الصالحة للزراعة والتركيز على التناوب بين الحبوب والبقول، والمحاصيل البقولية والعلفية، والحبوب والمحاصيل الاخرى، كما سعت الصين في عام 2020 إلى تطوير 53.33 مليون هكتار من الاراضي الزراعية .
2. تنفيذ لاستراتيجية انتاج محاصيل الاغذية وفق تطبيقات التكنولوجيا، يشمل ذلك تعزيز البحوث الاساسية في الزراعة ومتابعة الابتكار المستمر وتكثيف الجهود لتطوير المكننة الزراعية وادخال نموذج شامل للإنتاج باستخدام الوسائل الميكانيكية، إضافة إلى تكثيف الجهود لرفع مستوى تكنولوجيات التنبؤ لمنع الكوارث والتخفيف من آثارها في مختلف المناطق .
3. التحسين من جودة التنمية في مجال تربية الماشية و تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تكثيف الجهود لإنتاج الابقار والاغنام واتخاذ اجراءات تحسين تنمية صناعة منتجات الالبان .

[1]- لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، أوت 2016، روما، ايطاليا، ص ص 7،8 المتاح عبر الرابط https://www.fao.org .

- **الامن الغذائي والزراعة المستدامة :**

يتضح من خلال الجدول الموالي أن هناك امدادات وفيرة إلى حد ما من الاغذية ذات الاصناف المحسنة حيث بلغ انتاج الحبوب في الصين 669.49 مليون طن في عام 2020 بزيادة 1.4%عن عام 2016 وظل فوق مستوى 650 مليون طن لمدة 6 سنوات متتالية .

الشكل رقم (2) : انتاج الصين من الحبوب لعام 2016-2020.

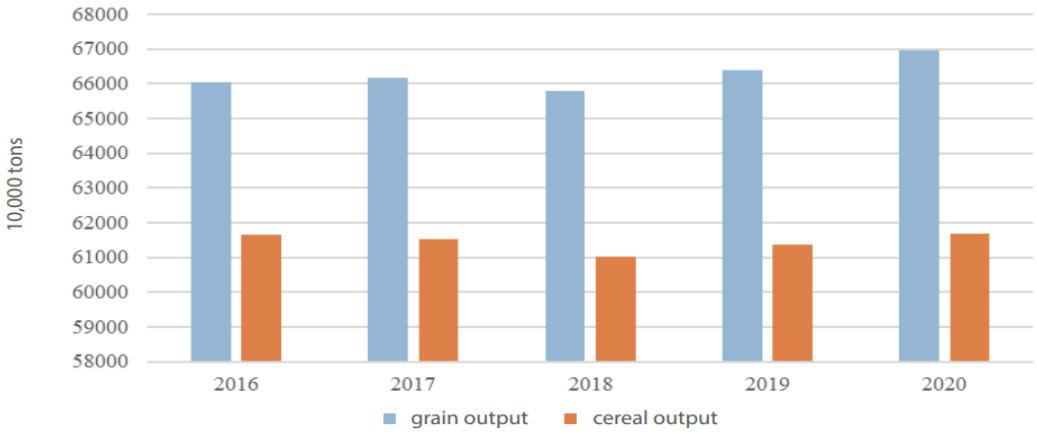

Sourse :china's VNR Report on Implémentation of the 2030 Agenda for sustainable development, Ministry of foreign affairs of the people's Republic of china ,June,2021,p 47. https://sustainabledevelopment.un.org.

الشكل رقم (3): نصيب الفرد من انتاج المنتجات الزراعية الرئيسية في الصين 2016-2020.

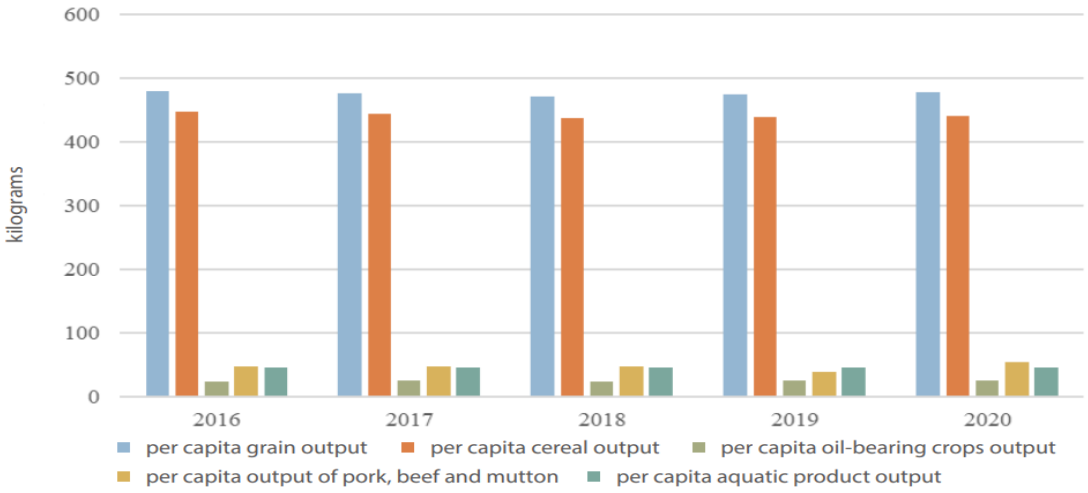

Sourse :china's VNR Report on Implementation of the 2030 Agenda for sustainable development, Ministry of foreign affairs of the people's Republic of china ,June,2021,p 48. https://sustainabledevelopment.un.org.

يوضح الجدول أعلاه أن نصيب الفرد من الحبوب يزيد بشكل مطرد عن المستوى العالمي البالغ 400 كيلو غرام حيث يتم تلبية أكثر من 95% من الطلب على الحبوب بالإنتاج المحلي .

الشكل رقم(4): إنتاج اللحوم والبيض ومنتجات الألبان والمنتجات المائية في الصين 2016-2020.

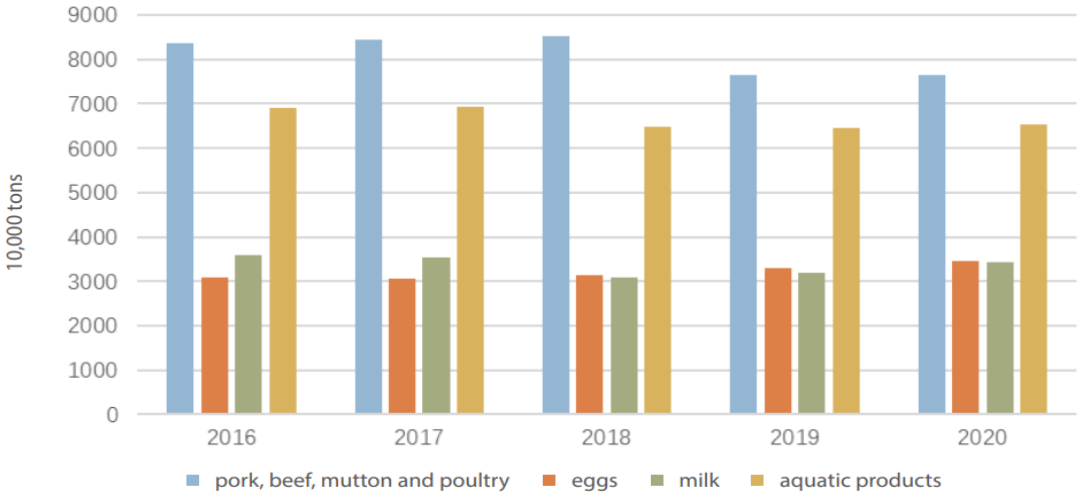

Sourse : China's VNR Report on Implementation of the 2030 Agenda for sustainable development, Ministry of foreign affairs of the people's Republic of china ,June,2021,p 48. https://sustainabledevelopment.un.org.

يتزايد انتاج اللحوم والبيض ومنتجات الالبان والمنتجات المائية بشكل مطرد كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه، إذ أنه هناك زيادة ملحوظة في المعروض من المنتجات الزراعية الخضراء عالية الجودة حيث تشكلت في القطاع الزراعي بنية ثلاثية تتكون من الغذاء والمحاصيل الاقتصادية وعلف الحيوانات .

حددت الصين أولوياتها في مجال التنمية الريفية لعام 2022 وصاغت خطة لذلك، وتعهدت باتخاذ تدابير ملموسة وبذل جهود كبيرة لدعم الزراعة ودفع النهوض الريفي من خلال ما يلي[1]:

- دعم عملية التنمية المتكاملة للمناطق الحضرية والريفية في الصين:
  - تطوير البنية التحتية الزراعية والمحافظة على البيئة وخلق نمط تنمية متواز بين الريف والمدينة؛
  - تطوير نظام الغذاء والتعاونيات والتمويل الشامل للتخفيف من حدة الفقر ؛
  - تطوير الصناعات الزراعية ؛
  - التخطيط الناجح لتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية ؛
- تعزيز التنمية الزراعية الخضراء في الصين : من خلال التعاون الدولي وادخال الممارسات الدولية الناجحة في إقامة حضارة ايكولوجية وتنمية زراعية خضراء صديقة للبيئة من حيث التكلفة، الانتاج الصحي النظيف، وصحة النظام الغذائي ، اعادة تدوير النفايات ؛
- دعم الأنواع الجديدة من الكيانات التجارية الزراعية من خلال :
  - الاعتماد على المنصة التي توفرها وكالات الامم المتحدة الثلاث لتنمية العاملين الزراعيين الموهوبين لدعم النساء والشباب المزارعين بشكل خاص وتشجيعهم على المشاركة في الانتاج والتنمية الزراعية ؛
  - اقتراح الصين والفاو لإنشاء المركز الدولي للتميز في مجال الابتكار الزراعي والتنمية الريفية؛
  - التحديث المستمر للبرامج الانمائية؛

[1]– هباز نهاد، مانع صبرينة، حسيبة شتحونة، **مداخلة بعنوان تجارب عالمية في المجال الزراعي** ، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، يومي 30–31 اكتوبر 2019، ص ص 1080،1079.

ثانيا: تجربة تركيا

تعتبر تركيا واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال الزراعة والصناعات الغذائية حيث أنها تتمتع بأحوال جغرافية ومناخ ملائم وأراضي كبيرة للزراعة والرعي ومصادر وفيرة للإمدادات بالمياه، فيما تتكون قوة العمل في تركيا من 34 مليونا منهم 5.4 مليونا شخص يعمل في قطاع الزراعة ، حيث يعتبر قطاع الزراعة قطاع مهم جدا لدى السكان الذين ينتشرون في المدن غير الرئيسية والقرى، ومن جهة آخر تنتج تركيا ما يزيد عن 50 مليون طن من المواد الغذائية الزراعية في الشق النباتي، وتنتج ما يفوق 50 مليون طن من الحليب إضافة إلى مليوني طن من اللحم، ويعتبر القمح هو السلعة الرئيسية التي تعتمد عليها تركيا ويبلغ 20 طن سنويا ويصدر منها قرابة 7.5 مليون ليبقى من الكميات المنتجة أقل من 13 مليون طن، علما أن حاجة البلاد تفوق 15 مليون طن سنويا، هذا يشير إلى أن تركيا لا تعاني من فجوة في مادة القمح بمعنى آخر لا توجد مشكلة خبز أو مشتقات قمح في تركيا .

الشكل رقم (5): انتاج بعض السلع الاساسية في 2021 و الفجوة المتوقعة (طن).

المصدر : خالد التركاوي، واقع الامن الغذائي في تركيا خلال عام 2022، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ، يوليو 2022 ، ص9. www.dimensionscenter.net

تتمتع تركيا بمساحة جغرافية واسعة تؤمن لها أماكن رعي وتربية حيوانية جيدة حيث تمتلك حوالي 73 مليون رأس من الماشية وتعتبر الابقار والعجول المصدر الرئيسي للحوم بنسبة تغطية 75% من اجمالي الانتاج، كما يضمن لها موقعها عدد البحار الرئيسية في العالم والشواطئ الممتدة صيدا وفيرا حيث قدر

الانتاج السمكي في عام 2021 بأكثر من 800ألف طن وتعتبر الاسماك الصغيرة أكثر الاسماك صيدا من حيث الوزن بحوالي 170 ألف طن سنويا وهي تعد وجبة رئيسية في المطاعم الشعبية والفاخرة[1].

تضررت تركيا كغيرها من دول العالم من تفشي جائحة كوفيد 19، ويعد القطاع الزراعي هو الاكثر تضررا من تفشي المرض، في جانب العرض صعوبات التوريد بالمواد الخام التي تعيق الانتاج كما يؤدي تقييد سلاسل التوريد وتقليل فرص التمويل إلى زيادة التكاليف، أما في جانب الطلب انخفضت الزيادة في الاستهلاك التي لوحظت في الايام الاولى من تفشي المرض بسبب الخوف وارتفاع الاسعار المواد الغذائية وتكاليف المعيشة وانخفاض القدرة على الانفاق نتيجة فقدان الوظائف علاوة على ذلك تأخرت مدفوعات الدعم الزراعي عن شهر مارس 2019 حتى نهاية مارس 2020[2].

أثبتت الدراسات بأن للمرأة التركية دور في المشاركة في أنشطة الزراعة العضوية حيث 57.4% شاركن في انشطة الزراعة العضوية وشاركن في الغالب في جمع المواد العضوية والري وصنع السماد وزراعة البذور، إذ أن زيادة التوجيه نحو برامج التدريب على الزراعة ودعم الائتمان الزراعي له تأثير في تحسين نسبة مشاركة المرأة في الزراعة العضوية [3].

---

[1]– خالد التركاوي، **واقع الامن الغذائي في تركيا خلال عام 2022**، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ، يوليو 2022، ص 8–10. www.dimensionscenter.net

[2] – Ismail Bulent Gurbuz, Gulay Ozkan,**Will agriculture beat the odds against covid 19 ?The covid 19 out bereak and its effect an agricultural supply in Turkey**, New Medit, bologna University Press, N2 , 2021,p 23 .www.newmedit.iamb.it

[3]-Damla Ozsayin, Muesser Korkmaz, **Role of rural women in organic farming :Acase study from Turkey** ,New Medit ,bologna University Press,N5,December 2021,p30. www.newmedit.iamb.it

الشكل رقم (6): القيمة المضافة في القطاع الزراعي في تركيا خلال الفترة 2000- 2022 .

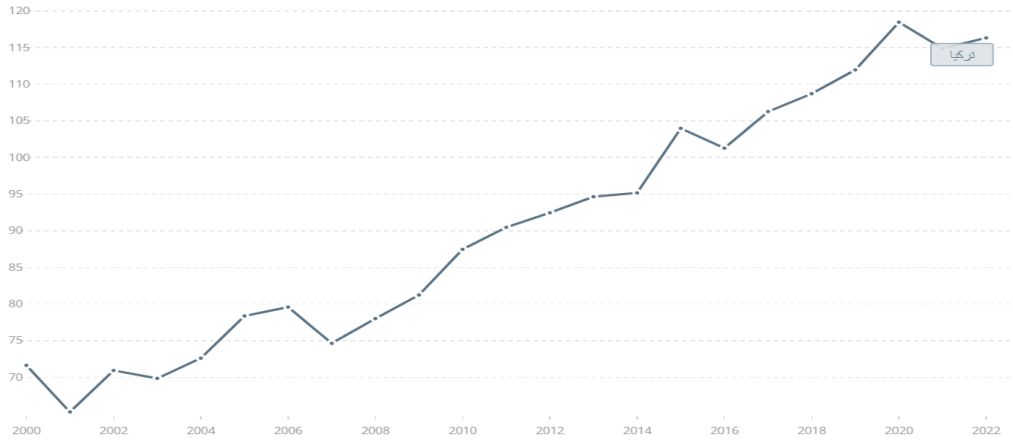

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

- **الاهداف المخططة للقطاع الزراعي لعام 2023.**

تطمح تركيا من خلال الاهداف المخططة للقطاع الزراعي بحلول عام 2023 أن تكون من بين أكبر بلدان منتجة في العالم، وتتضمن رؤيتها لعام 2023 أهدافا أخرى [1]:

- الحصول على 150 مليار دولار أمريكي لإجمالي الناتج المحلي الزراعي و 40 مليار دولار أمريكي للصادرات الزراعية؛
- الحصول على 8.5 مليون هكتار من مساحة المناطق القابلة للري؛
- احتلال المركز الاول في تصنيف مصائد الاسماك بالمقارنة مع الاتحاد الاوروبي ؛

المطلب الثاني : استراتيجية فرنسا للنهوض بالقطاع الزراعي

تعتبر فرنسا هي ثاني أكبر مصدر زراعي في العالم وتعد الصادرات الفرنسية إلى الولايات المتحدة الامريكية هي اكثر المنتجات ذات القيمة العالية مثل الجبن و المنتجات المصنعة والنبيذ، وسادس أكبر منتج زراعي في العالم وتتميز بزراعة القمح في مزارع كبيرة في شمال فرنسا، وانتاج التفاح ومنتجات الالبان

---

[1]– فضيلة بوطورة، علاء الدين الوافي، **مداخلة بعنوان التوجه نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 551.

والدواجن ولحم الخنزير في المنطقة الغربية كما يقع انتاج لحوم البقر في وسط فرنسا في حين يتمركز انتاج الفواكه والخضروات في الجنوب، لدى فرنسا رؤية شاملة للأمن الغذائي والتغذية والنظم الزراعية والغذائية على وجه الخصوص يعزز الزراعة الاسرية التي تولد الثروة والوظائف وتحترم النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي، حيث حددت اربعة اهداف لضمان التنمية الشاملة والمستدامة للمناطق الريفية التي سيتم تنفيذها من خلال نهج الشراكة، ومن بين الاهداف والالتزامات الفرنسية الرئيسية للفترة 2019-2024 ما يلي[1]:

الهدف الاول: تقوية الحوكمة العالمية للأمن الغذائي والتغذية حيث تسعى فرنسا بدور قيادي لتحسين فعالية الجهات الفاعلة الدولية في هذه المجالات والتنسيق فيما بينها، كتعزيز علاقة أفضل بين القضايا البيئية والامن الغذائي والتغذية وربط المشاريع والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في الاتحاد الاوروبي والمنظمات الدولية وبنوك التنمية المشتركة بالقضايا البيئية من آثار تغير المناخ والتكيف معها والادارة المستدامة لموارد المياه، بالإضافة إلى تحسين كفاءة المؤسسات المسؤولة على الامن الغذائي والتغذية، كدعم عمل منظمة الاغذية والزراعة (FAO) من أجل دعم السياسات التي تجعل من الممكن تعزيز الامن الغذائي بالإضافة إلى إعادة تمويل المشاريع والبحوث في خدمة الامن الغذائي العالمي .

الهدف الثاني : تطوير نظم زراعية وغذائية مستدامة لمواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة كالزراعة الايكولوجية، ومن الوسائل والطرق لتنفيذ الهدف الثاني عملت على تعزيز برامج التنمية الريفية من خلال تعبئة الفاعلين المحليين في تنفيذ استثمارات التنمية بالإضافة إلى دعم المشاريع الاقليمية والوطنية في مجال الزراعة الايكولوجية، تعتبر هذه الأخيرة هي استجابة مناسبة لمشكلة التكيف الزراعي سواء من حيث ادارة المياه أو الحفاظ على التربة، وهذا يتطلب دعم الجوانب التقنية والتنظيمية المؤسسية، كما سعت لتعزيز الدعم لأساليب الزراعة المستدامة في المناطق الجافة بما في ذلك مناطق الرعي، إضافة إلى ذلك تعزيز النظم التي تسمح باحتفاظ أفضل بمياه الامطار وزيادة مستويات المواد العضوية في التربة.

الهدف الثالث: تعزيز العمل الفرنسي في مجال التغذية وتوفير المساعدات الغذائية للسكان الضعفاء وتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي، ووضعت فرنسا طموحا لتحقيق حصة 15%من التزامات الوكالة الفرنسية للتنمية بحلول 2024 في قطاعات الصحة والزراعة والمياه والنظافة والصرف الصحي

[1] -stratégie internationale de la France pour la sécurité alimentaire, la nutrition et l'agriculture durable , Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères ,2019,p 24-31. http://www.diplomatie.gouv.fr

والمساهمة في التغذية، إضافة إلى تقوية الاجراءات التي تعمل على أسباب سوء التغذية من خلال علاج سوء التغذية الحاد وتحسين الحالة التغذوية للأشخاص الاكثر ضعفا في المجتمعات الهشة، وتعزيز النظم الغذائية التي تنتج أغذية صحية وآمنة ومستدامة ومتاحة للجميع، كما عملت على دمج الاهداف المرتبطة بالعوامل المسببة لنقص التغذية من أجل دعم القطاع الزراعي (كالتنوع الغذائي، تمكين المرأة، التثقيف الغذائي، التدريب...).

الهدف الرابع: دعم هيكلة قطاعات الاغذية الزراعية المستدامة وضرورة دعمها لاستحداث فرص العمل في المناطق الريفية وخاصة للشباب، وذلك من خلال الاهتمام بالنساء والشباب من أجل حيازة الاراضي ومشاريع التنمية الريفية، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للمزارعين الأسريين و الحصول على الائتمان(راس المال، الاستثمارات بنوعيها متوسطة وطويلة الأجل وبما في ذلك الري والمكننة)، تطوير البنية التحتية للنقل في المناطق الريفية مما يسهل وصول المنتجين إلى السوق وتقليل تكلفة المدخلات بالنسبة للمزارعين، وتسهيل وصول سكان الريف إلى الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم على وجه الخصوص)، بالإضافة إلى ذلك توسيع عروض التدريب لشباب الريف لاكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للنجاح في الزراعة والاعمال التجارية الزراعية، دعم منظمات المنتجين و الاغذية الزراعية والتوزيع (الانتاج، المعالجة، التوزيع)، تشجيع مشاركة أكبر للشباب والنساء في الزراعة من خلال الابتكارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة .

الشكل رقم (7) : القيمة المضافة في القطاع الزراعي في فرنسا خلال الفترة 2000-2022.

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

يغطي تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وهو " القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة "، عددا من القضايا أهمها ما يلي [1]:

- ضمان حصول الجميع على أغذية مأمونة ومغذية وكافية مرتبطة بالمناطق المحلية ودون اهدار، وعملت فرنسا في هذا الشأن دعم المعونة الغذائية، التثقيف الغذائي من خلال التعاون مع وزارة التعليم في تطوير التعليم بشأن النظام الغذائي في المدارس، مكافحة إهدار الغذاء تسليط الضوء على قيمة التراث الغذائي أو عن طريق تنمية مشتريات الأغذية المحلية .

- إعادة توجيه الانتاج الزراعي بغرض تحقيق زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي المرتفع، والقضية هنا هي الحاجة إلى التوفيق بين تحقيق مستوى عال من انتاج الزراعة و انتاج الاغذية الزراعية بهدف تحقيق زيادة في الاداء الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، ففي هذا الشأن تطلق فرنسا مشروع الايكولوجيا الزراعية باعتباره مشروع مصدر لتكوين الثروة من خلال الاستفادة من خصائص النظم الايكولوجية الزراعية التي تجمع في آن واحد مستوى عال من الأداء الاقتصادي والأداء البيئي والأداء الاجتماعي، كما وضعت فرنسا في هذا الشأن أيضا خطة عمل مفصلة في عام 2014 حددت 16 من مجالات العمل التي تشمل : تعبئة جميع الجهات الفاعلة، تعميق الوعي، ضمان التواصل، تعليم طرق الانتاج بطريقة مختلفة، مساعدة المزارعين، الحد من استخدام مبيدات الآفات والمضادات الحيوية...الخ، ويتطلب نجاح مشروع الايكولوجيا الزراعي ابتكارا في المجالات التقنية و ابتكار اجتماعيا من حيث التعاون وتنظيم العمل، والتحول إلى نماذج انتاجية جديدة وأكثر استدامة، ويلعب التعليم الزراعي والبحوث الزراعية دورا هاما في هذا الشأن.

- المساهمة في مكافحة تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية والتربة بصفة خاصة نظرا لارتباط النشاط الزراعي بتغير المناخ، حيث تتباين تأثيرات تغير المناخ باختلاف المناطق ونوع المحاصيل الزراعية، وفي هذا السياق لابد أن تتكيف الزراعة وتصمد أمام الارتفاع في متوسط درجات الحرارة وازدياد تواتر الظواهر الجوية الشديدة؛

المطلب الثالث: استراتيجية مصر وتونس للنهوض بالقطاع الزراعي

[1]– لجنة الامن الغذائي العالمي ، مرجع سبق ذكره، ص 24–26.

نظرا لتشابه كل من مصر وتونس في الأقاليم المناخية بالنسبة للجزائر، على هذا الأساس تم عرض من خلال هذا المطلب استراتيجياتهما المطبقة للنهوض بالقطاع الزراعي كما يلي.

أولا: تجربة مصر

يساهم القطاع الزراعي بدور كبير في الاقتصاد المصري، حيث يساهم بحوالي 14% من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي 30% من اجمالي اليد العاملة في الاقتصاد وحوالي 20% من اجمالي قيمة الصادرات السلعية ويوفر مورد رزق لما نسبته 55% من السكان، وتعترف حكومة مصر بأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية و النمو الزراعي المستدام ركائز رئيسية لتحقيق استراتيجيتها للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030 والتي وجهت مصر جهودها نحو تحقيق هذه الاستراتيجية وترسم الخطوط العريضة للمبادئ التي ستسترشد بها في سعيها نحو تحقيق أهدافها الانمائية، حيث شرعت مصر في تخطيط مشاريع وطنية كبيرة تخدم أهداف التنمية الشاملة ويعتبر قطاع الزراعة أحد ألوياتها الرئيسية، وتشمل استراتيجية التنمية المستدامة نهجا زراعيا– صناعيا متكاملا لأنواع محددة من المحاصيل والخضروات والفاكهة والمرافق المطلوبة لتعبئة المنتجات وتجهيزها، بالإضافة إلى ذلك تتطلع مصر إلى زيادة قدرات التخزين المتاحة والحد من معدل التلف من مخزونات القمح والحبوب عن طريق توصيل محازن الحبوب بنظم تشغيل الكترونية فائقة الدقة لضمان سلامة المخزونات، كما اعتمدت الحكومة المصرية العديد من الخطوط التوجيهية التي تساعد على تحقيق الاهداف الاستراتيجية[1]:

- سن قوانين زراعية تسمح باستصلاح الاراضي الزراعية جديدة واستخدامها؛
- النهوض بقطاع الانتاج الحيواني عن طريق الاهتمام بالرعاية الصحية للحيوانات؛
- تطوير شبكات الامن الاجتماعي؛
- انشاء سلطة مستقلة لسلامة الغذاء؛
- الاعتماد على الذات لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية ؛

[1]– لجنة الامن الغذائي العالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 15–18.

- تحسين أنماط الاستهلاك والارتقاء بالمستويات التغذوية وزيادة نصيب الفرد من السلع الغذائية التي تحتوي على قيمة تغذوية عالية ؛
- وضع جملة من المشاريع و الاجراءات لمواجهة تحديات تغير المناخ ؛

تعكس استراتيجية التنمية المستدامة حرص مصر على أهمية دور الزراعة والتنمية الريفية، باعتبارها ركيزتين لضمان الامن الغذائي والحد من الفقر وهو ما يمكن بدوره أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والاستقرار الاجتماعي والحماية البيئية، وفي هذا الصدد تعاونت حكومة مصر مع وكالات الامم المتحدة للمساعدة الانمائية لمصر للفترة 2018-2022 من أجل ضمان توجيه أهداف البرامج، وتحرص مصر على مواصلة جهودها لتنفيذ التوصيات التي اعتمدتها لجنة الامن الغذائي العالمي وكذلك التزاماتها بإعلان روما بشأن التغذية و "اطار العمل" بالإضافة إلى عقد الامم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025). وعلى الصعيد الاقليمي تحرص مصر على تقاسم تجاربها الناجحة لتعزيز التنمية المستدامة ومواصلة جهودها لتنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها مع منظمة الاغذية والزراعة بهدف اقامة تعاون ثلاثي في افريقيا في ميدان الزراعة والامن الغذائي .

الشكل رقم (8): القيمة المضافة في القطاع الزراعي في مصر خلال الفترة 2000-2022 .

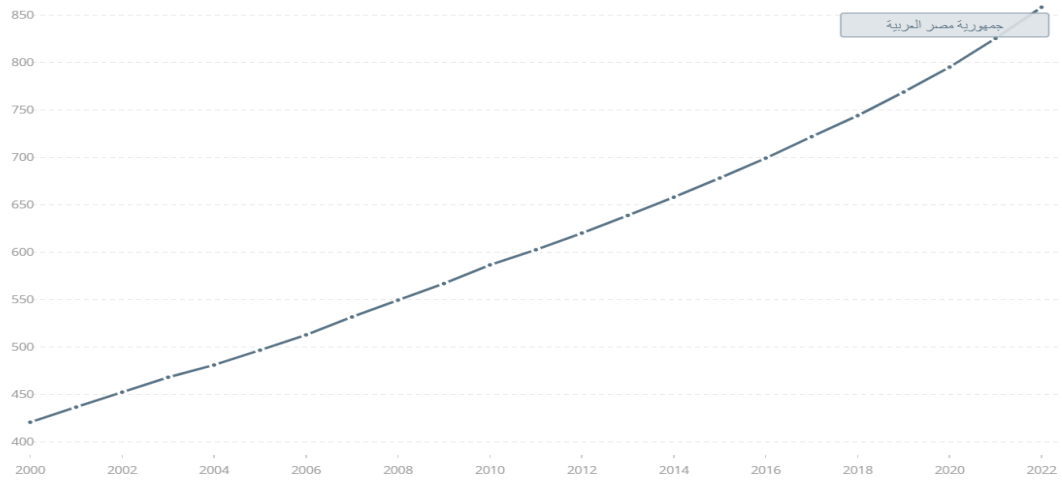

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

✓ **استراتيجية مصر للتنمية الزراعية والامن الغذائي للسنوات الخمس القادمة**

لقد عملت على وضع استراتيجية للتنمية الزراعية والامن الغذائي تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو زراعي يصل إلى 4.5% إلى 5% سنويا، بالإضافة إلى تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية التي تعاني فيها مصر فجوة غذائية من أمثلتها: القمح ، السكر، الزيوت النباتية، الفول البلدي، البروتين الحيواني، ولتحقيق الاهداف المذكورة سابقا واستغلال الامكانات المتاحة تبنت الحكومة المصرية جملة من الآليات والسياسات والبرامج الخاصة بالتوسع الرأسي (زيادة انتاجية الوحدة من الارض ورأس المال و العمل والمياه)، وتنفيذا لبرامج التوسع الرأسي عملت مصر على أن يكون لشباب الخريجين نسبة من المساحة الزراعية، وتكون ادارة هذه الاراضي بطريقة مختلفة عن الادارة الفردية للأراضي القديمة واستخدام التكنولوجيات الحديثة في الزراعة كالري المطور واستخدام الطاقة الشمسية وتحلية المياه انتاج المحاصيل الاقتصادية للاستهلاك المحلي والتصدير ذات الاحتياجات المائية الاقل، بالإضافة إلى التوسع في التصنيع الزراعي والغذائي وإقامة مجتمعات زراعية صناعية بموقع المشروع هذا ما يزيد من القيمة المضافة وتوفير فرص العمل منتجة جديدة، هذا وأعد مركز البحوث الزراعية بدائل للتراكيب المحصولية الملائمة وفقا لطبيعة التربة والمياه والظروف المناخية. أما بالنسبة للتوسع الأفقي عملت على توفير مستلزمات الانتاج الزراعي للمزارعين بأسعار مناسبة وتحقيق التراكيب المحصولية المثلى، اضافة إلى تحسين الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية(القمح، السكر، الزيوت النباتية، الفول البلدي، البروتين الحيواني)، وتطوير قطاع الماشية والاغنام والماعز وزيادة لحوم الدواجن والبيض وتنمية الثروة السمكية. ومن بين برامج التوسع الافقي أيضا تدعيم المؤسسات الزراعية خاصة في مجال البحوث الزراعية و الارشاد الزراعي والائتمان الزراعي والتامين والتعاونيات الزراعية والتدريب الزراعي حتى تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، اضافة إلى برامج تنمية الصادرات الزراعية خاصة في المحاصيل التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية كالقطن، الارز، الخضر والفواكه، والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف. كما تعمل على تكثيف الاستثمارات الزراعية بما يتماشى مع الطاقة الاستعابية للقطاع حيث بلغ متوسط نصيب القطاع الزراعي من اجمالي الاستثمارات الخاصة حوالي 6% و بلغت الاستثمارات الحكومية حوالي 3% في السنوات الاخيرة، وهذا لا يتماشى مع الطاقة الاستعابية للقطاع ودوره الفعال في الاقتصاد، والجذير بالذكر

أن المؤسسات الدولية توصي بألا يقل نسبة الاستثمارات الزراعية في الاستثمارات الحكومية في الدول النامية عن 10% [1].

ثانيا: تجربة تونس

للقطاع الزراعي أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة لما له من مساهمة في تحقيق الامن الغذائي وخلق الدخل وفرص العمل للبلد، كما أنه يعتبر قطاع صامد في مواجهة الازمات الاقتصادية والاجتماعية، حيث زادت حصته في الناتج المحلي الاجمالي في تونس بشكل طفيف في السنوات الاخيرة حوالي 10.2%عام 2017[2].

الشكل رقم (9) : القيمة المضافة في القطاع الزراعي في تونس خلال الفترة 2000-2022.

المصدر : بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

حيث تحتل تونس المرتبة الثانية عالميا في انتاج زيت الزيتون بعد الاتحاد الاوروبي ويمثل زيت الزيتون مورد اقتصاديا ذو أهمية كبيرة لتونس خلال الفترة 2016-2020، واستطاعت من خلاله أن تحتل مكانة هامة في الاسواق العالمية في مجال تصديره، حيث تعتبر المصدر الرابع بعد اسبانيا وايطاليا واليونان،

[1]- سعد ناصر، **إطار استراتيجي للتنمية الزراعية والامن الغذائي في مصر للسنوات الخمس القادمة**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد2، ديسمبر 2017، ص 202-218.

[2]- Houssem eddine chebbi,**Rapport synthèse sur l'agriculture en Tunisie,**programme dappui à l'initiative ENPARD mediteranee,janvier 2019 ,p13. https://hal.science.

ساهم قطاع زيت الزيتون بنسبة 8% من قيمة اجمالي الانتاج الزراعي و 36.6% من قيمة الصادرات الغذائية عام 2021.

الشكل رقم (10): تطور انتاج زيت الزيتون في العالم حسب الدول ألف طن (2006-2020) .

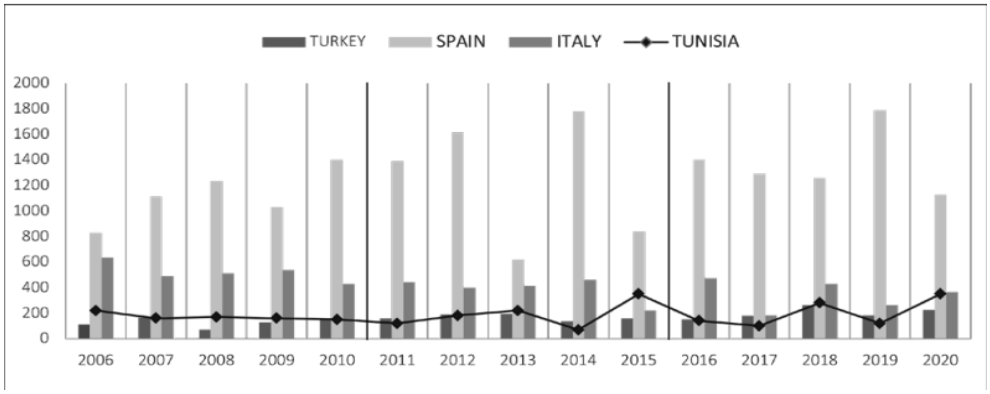

Sourse : Mariem Arfaoui, yamna Erraach, Sonia Boudich, The performance of the Tunisie olive oil exports within the new distribution of world demande, New Médit ,bologna University Press,n2,2022,p19.

رغم تفشي جائحة كوفيد19 خلال الفترة 2019-2020، صدرت تونس حوالي 365الف طن من زيت الزيتون بقيمة اجمالية بلغت نحو 2.23 مليار دينار ساهمت بنحو 4.25 % في موازنة الدولة لعام 2020 لهذا احتلت تونس المرتبة الاولى من بين الدول المصدرة لزيت الزيتون خارج الاتحاد الاوروبي، بحيث كانت الوجهات الرئيسية لزيت الزيتون التونسي هي الاسواق الاوروبية و الامريكية ومؤخرا الاسواق الاسيوية[1] .

[1] - Mariem Arfaoui,yamna Erraach,Sonia Boudich,**The performance of the Tunisie olive oil exports within the new distribution of world demande**, New Médit ,bologna University Press,n2,2022,p18-20. www.newmedit.iamb.it

الشكل رقم(11) تطور حصص صادرات زيت الزيتون حسب الدول (%) 2006-2020.

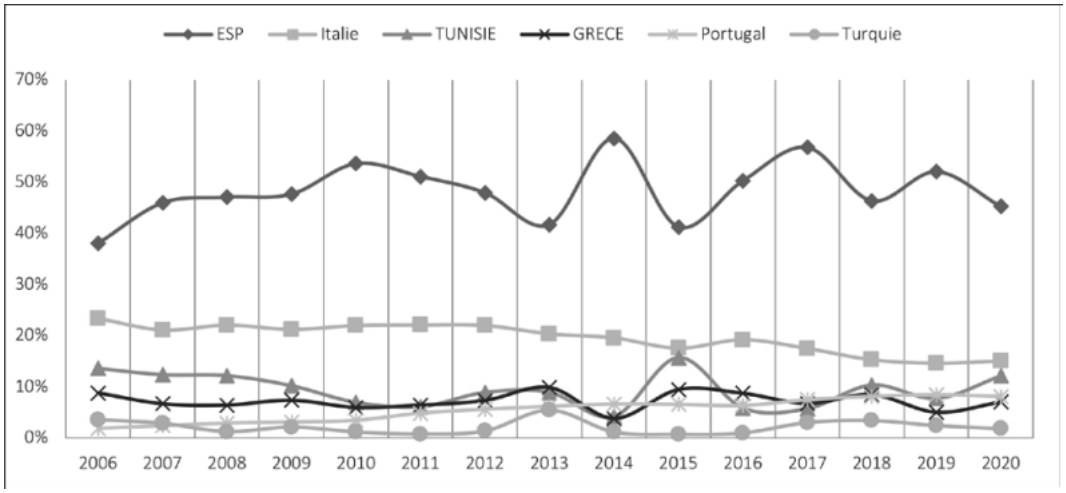

Sourse :Mariem Arfaoui, yamna Erraach, Sonia Boudich, The performance of the Tunisie olive oil exports within the new distribution of world demande, New Médit ,bologna University Press,n2,2022,p 20.

تحتل زراعة الزيتون دورا اجتماعيا مهما للغاية في تونس حيث يمثل أكثر من 309000 مزارعا أي 20% من السكان النشطين في القطاع ويضم حاليا أكثر من 1750 مطحنة زيتية و 15 محطة تكرير وأكثر من 35 مصنع تعبئة و أكثر من 200 تاجر ومصدر من القطاع الخاص، بالإضافة إلى ذلك يستفيد قطاع زيت الزيتون التونسي الان من استراتيجية التنمية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الانتاج وتقليل التقلبات في الانتاج السنوي من خلال توسيع مساحة الزراعة وتحسين جودة زيت الزيتون من خلال تحديث عمليات الانتاج وتحسين وضع السوق الدولية لاكتساب رؤية أكبر للمنتج من خلال تنويع الاسواق واستهداف الاسواق ذات القيمة المضافة أكبر وتحسين حصص الصادرات من الزيوت وقد تم تنفيذ سلسلة من الاجراءات والمبادرات المبتكرة والواعدة لتحقيق هذه الاهداف وفي هذا الصدد تم انشاء صناديق لدعم نشاط التصدير وتوفير اطار عمل مناسب للمستثمرين ويعتبر التطور التكنولوجي جانبا رئيسيا لنجاح هذا القطاع .[1]

تواجه القطاع الزراعي في تونس اليوم تحديات رئيسية هي[2]:

[1]- Saida Elfakih and all,**ICT as a development factor in the Tunisian olive oil sectore**, New Médit ,n4, septembre 2021, Bologna University Presse,p 5-6. www.newmedit.iamb.it
[2]Houssem eddine chebbi,**Rapport synthèse sur l'agriculture en Tunisie**, op cit,p 30.

- تحسين العرض الزراعي الوطني وقدرته التنافسية للاستجابة لنمو الطلب المحلي والدولي مع مراعاة أجر المنتجين والقوة الشرائية للمستهلكين؛
- تكييف القطاع الزراعي مع آثار تغير المناخ والتخفيف من آثاره لاسيما من خلال إدارة أفضل للموارد المائية؛
- جعل القطاع الزراعي أكثر جاذبية للحد من البطالة وخاصة بين الشباب ومكافحة الفقر في المناطق الريفية؛
- تحسين جودة المنتج لتلبية توقعات المستهلك بشكل أفضل في السوق الدولية والمحلية؛

وفي اطار السياسة الزراعية عملت وزارة الفلاحة التونسية على وضع خمسة برامج قطاعية وتشغيلية وبرامج دعم[1] :

- الانتاج الزراعي وجودة وسلامة المنتجات الزراعية والغذائية (بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للمنتجات الاساسية)؛
- صيد الاسماك وتربية الاحياء المائية؛
- مياه؛
- ادارة الغابات والاراضي الزراعية؛
- التعليم العالي والبحث والتدريب الزراعي والتوجيه والدعم (برنامج شامل مرتبط بشكل أساسي بعمل الوزارة)؛

[1] -Ibid, p 31.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، تجدر الاشارة إلى أهمية القطاع الزراعي كركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، فالزراعة ليست مجرد إنتاج الغذاء فحسب، بل هي نشاط اقتصادي وبيئي واجتماعي متكامل يلعب دورا محوريا في حياة المجتمعات والدول على حد سواء .

لقد أظهرت تجارب الدول المختلفة أن السياسات الزراعية الفعالة والاستثمارات المدروسة وتدخل الدولة لتوجيه وتمويل هذا القطاع الحيوي تساهم بشكل كبير في تطويره وتحسين انتاجيته، وبالتالي ضمان توافر الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي على المستويين الوطني والعالمي ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه القطاع الزراعي، لذلك يتعين على صانعي السياسات والمجتمع الدولي بذل الجهود لتبني نهج متكامل وشامل يركز على الاستدامة والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى توفير الدعم الكافي للمزارعين والمجتمعات الريفية .

في النهاية تعد الزراعة والامن الغذائي أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة والرفاهية للبشرية جمعاء، ولا شك أن التعاون الدولي سيكون حجر الزاوية لمواجهة هذه التحديات وبناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا للمجتمعات .

الفصل الثاني

التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الدول وتتطلع إليها الشعوب، نظرا لكونه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي للدول ويمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة، إذ يعد من أهم المقاييس لقياس مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية في المجتمع، كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي و تجدر الاشارة هنا بأن النمو الاقتصادي هو قياس للناتج الوطني في فترة زمنية معينة، أما التقدم الاقتصادي فهو التحسن الاقتصادي والاجتماعي المرافق للنمو الاقتصادي.

ونظرا لوجود علاقة بين التنمية فإن الحديث على النمو الاقتصادي يقودنا إلى التنمية الاقتصادية بالرغم من وجود اختلاف في دلالة كل منهما، فلقد تم التطرق إلى هاذين المفهومين كل على حد من أجل إبراز العلاقة الاقتصادية التي بينهما وتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف.

ونظرا لتزايد الاهتمام بدراسة النمو الاقتصادي من قبل العديد من المفكرين والباحثين على الرغم من اختلاف مدارسهم لتفسير العوامل المحددة له، فقد عرفت نظريات النمو الاقتصادية تطورا كبيرا بداية بالنظرية الكلاسيكية و الكينزية وصولا إلى النظريات الحديثة كنماذج النمو الخارجي المنشأ لسولو ونماذج النمو الداخلي المنشأ كنموذج AK "Rebelo"، نموذج "Lukas" و نموذج "Romer" .

ووفقا لما ذكر سابقا فإن هذا الفصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول :

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في ضوء أفكار و تحليلات قادة الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة بين تطوير القطاع الزراعي ودفع عجلة النمو الاقتصادي .

المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا مهما للتعبير عن الأداء الاقتصادي للدول ومدى قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، كما أن مصطلح النمو الاقتصادي سادته حالة من الجدل بين علماء الاقتصاد نظرا لاختلاف المفاهيم والنظريات حول كيفية قياسه وفهمه ولإيجاد تفسير لاختلاف مستوى التقدم والتطور بين دول العالم .

المطلب الأول: النمو الاقتصادي(المفهوم و الخصائص – الأنواع – الأشكال)

تعددت المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي التي تناولها العلماء والهيئات الدولية، مما أدى إلى تعدد خصائصه وتنوع أشكاله، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب .

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه .

اختلفت تعاريف النمو الاقتصادي حسب وجهة نظر كل باحث، مما جعل خصائصه تتعدد، نذكرها في ما يلي :

1. مفهوم النمو الاقتصادي.

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها :

وتم تعريفه أيضا" التطور الذي من خلاله ينمو انتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن، فهو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية، فالنمو الاقتصادي هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى والذي يتم الاعتماد عليه كأداة لقياس النمو اقتصادي[1].

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه "زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي "[2]

---

[1] – مصطفى بلمقدم ، حنان بن عاتق ، **الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد9 (2013)، ص 2.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية :المفاهيم والخصائص– النظريات الاستراتيجية– المشكلات**، مصر: دار البحيرة، 2008، ص 77.

ونجد كذلك من بين هذه التعاريف "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[1]

وكأبسط تعريف للنمو الاقتصادي" هو الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(أي الناتج المحلي الاجمالي بعد إزالة معدل التضخم"[2]

وللتعمق أكثر في مفهوم النمو الاقتصادي، يتعين التأكيد على ما يلي[3]:

– معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، هذا يعني أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لابد أن يصاحبها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، فكثير ما يزيد اجمالي الناتج المحلي في بلد ما، لكن نمو عدد السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي لا يتحقق نمو اقتصادي في البلد، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي _ معدل نمو السكاني.

فكثير من الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف خاصة الدول النامية، في حين الدول المتقدمة خاصة الصناعية منها حققت معدلات نمو مرتفعة لأن تعداد السكان فيها أقل من معدل الدخل الفردي، لذلك وجب على الدول النامية العمل على تحسين أوضاعها من خلال الاهتمام بقضية تزايد السكان .

– النمو الاقتصادي يعني زيادة التي تحصل في دخل الفرد حقيقية وليست زيادة نقدية، فإذا زاد الدخل النقدي نسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار (التضخم) بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يبقى ثابتا، وإذا ازداد الدخل النقدي بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشة الفرد أي أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي _ معدل التضخم.

---

[1]– أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، ط1، عمان: دار الراية، 2013، ص63.

[2] -. Neva Goodwin and al , **Principales of Economics in context**, First published, Routledge, USA, 2014, p719

[3]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية :المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجية– المشكلات**، 2008، مرجع سبق ذكره، ص77–80 .

– النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الحقيقي هذه الزيادة تكون على المدى البعيد وزيادة مستمرة تراكمية لا تخفي باختفاء أسبابها، فمثلا بالنسبة للدول النفطية التي يعتبر النفط المورد الوحيد لإيراداتها فإن بمجرد ارتفاع سعر النفط يحدث زيادة كبيرة في اجمالي الناتج القومي لهذه الدول فتزيد متوسطات الدخول فيها زيادة كبيرة، إلا أن هذه الأوضاع عادة ما تتغير بانخفاض سعر النفط، لذلك فإن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي .

وعليه مما سبق يمكن اقتراح تعريف للنمو الاقتصادي كالتالي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي التي يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي مهما كان مصدر هذه الزيادة (محليا أو خارجيا)، أي ان النمو الاقتصادي يركز على الكم من السلع والخدمات التي يحصل عليا الفرد من انفاق دخله ولا بنوعية تلك السلع أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، كما أنه يحدث تلقائيا دون تدخل الدولة .

ويحسب معدل النمو الاقتصادي وفق طريقة معدلات النمو البسيطة كالتالي:

$$TC_t = (pib_t - pib_{t-1}) / pib_{t-1}$$

حيث:

TC_t: معدل النمو الاقتصادي

Pib_t : الدخل أو الناتج الوطني في الفترة t.

2. خصائص النمو الاقتصادي

وقد أوضح الاقتصادي الشهير كوزنتس سيمون ستة خصائص للنمو الاقتصادي لأغلب دول العالم المتقدمة، حيث تجمع الخاصيتين الأولى والثانية المتغيرات الاقتصادية، أما الخاصية الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، في حين الخاصيتين الرابعة والخامسة يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو وهذه الخصائص نوجزها فيما يلي[1]:

[1] – ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الزراق، **التنمية الاقتصادية** ، ط2، الرياض: دار المريخ، 2009 ، ص 175–179.

1. **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** لقد مرت الدول المتقدمة بعدم مراحل لمعدلات نمو مرتفعة لكل من متوسط نصيب الفرد من الناتج ومعدل النمو السكاني خلال الفترة من 1770إلى حد الآن، حيث بلغ متوسط معدلات النمو السنوي من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني خلال ما يقارب المائتي السنة الماضية نحو 2%و 1% على التوالي أو 3% من بالنسبة لنمو الناتج القومي الاجمالي .
2. **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج:** أي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في اجمالي انتاجية عناصر الانتاج(TFP)، حيث أكدت الدراسات أن هذه الخاصية هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية باعتبارها توضح الكفاءة في استخدام مدخلات دالة الانتاج، إذ الاقتصاديين غالبا ما يقيسون نمو هذه الانتاجية بشكل منفصل عن النمو في المدخلات من عناصر الانتاج بيانيا.
3. **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد:** تعتبر هذه الخاصية الهامة للنمو في الدول المتقدمة وهي المعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، حيث يتمثل التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة كالتحول من النشاط الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية أو التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الانتاجية.
4. **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي:** أي حدوث تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والايديولوجيات وتعرف عملية التحول هذه بالتحديث وقد وضع "Mirdal" عدة نقاط مصاحبة لهذا التحول هي:

- **الرشادة:** هي تحديث طريقة التفكير، العمل، الانتاج، التوزيع و الاستهلاك لمختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية.
- **التخطيط الاقتصادي:** لتعجيل عملية التنمية والنمو الاقتصادي.
- **التعادل أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** أي العدالة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وتقليل الفروق ورفع مستوى المعيشة.
- **تحسين الاتجاهات والمؤسسات:** يؤدي إلى زيادة ذكاء العاملين و كفاءتهم وتشجيع المنافسة والمشروعات الفردية وغرس المثل العليا في العمالة(القيادة، النزاهة، الأمانة، الاحترام، احترام الوقت...الخ) مما يساعد على رفع الانتاجية إلى أقصى حد ممكن ورفع مستويات المعيشة.

5. **الامتداد الاقتصادي الدولي:** تخص هذه الخاصية الدول المتقدمة في الساحة الدولية التي تمتلك التكنولوجيا الحديثة في المواصلات والاتصالات التي تؤهلها للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة والحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق لتصدير منتجاتها في تلك المستعمرات، هذا ما حدث في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كانت هناك سيطرة على افريقيا جنوب الصحراء، وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال.
6. **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:** حيث نجد توسع النمو الاقتصادي الحديث ما زال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، ذلك بسبب أن علاقات القوى الدولية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والفقيرة والمتخلفة.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى[1]:

1) **النمو الاقتصادي الطبيعي** : حدث عبر مسارات تاريخية بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، عبر مراحل موضوعية: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين سوق داخلية حيث يصبح لكل منتج سوق.
2) **النمو الاقتصادي العابر(غير المستقر):** يتصف بعد الاستمرارية و يحدث نتيجة ظروف طارئة يزول بزوالها، كما يحدث استجابة للتحسن في التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية، كما أنه غير قادر على خلق آثار المضاعف والمعجل ولا يؤدي إلى تنمية.
3) **النمو الاقتصادي المخطط** : يحصل نتيجة رسم تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، وفعاليته ترتبط بمدى واقعية الخطط المرسومة وفعالية تنفيذها ومتابعة مراقبتها، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر لفترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرد وبالتالي حدوث تنمية اقتصادية.
4) **النمو الاقتصادي الموسع:** يكون فيه الدخل الفردي ساكن أي نمو الدخل بنفس معدل النمو الديموغرافي.

[1]- عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998–2012)**، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015)،ص ص6،7.

5) **النمو الاقتصادي المكثف:** يكون فيه ارتفاع في الدخل الفردي أي أنه يتصف بنمو الدخل بمعدل يفوق نمو السكاني وبالتالي فإن المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب أي ان المجتمع يتحول تماما وتتحسن الظروف الاجتماعية.

ثالثا: أشكال النمو الاقتصادي

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي ثلاثة حالات:

- معدل نمو ثابت أي منتظم وثابت عبر الزمن.
- معدل نمو متزايد أي يزداد عبر الزمن.
- معدل نمو متناقص أي يتناقص عبر الزمن أي حدوث أزمة وال شكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (12): أشكال النمو الاقتصادي.

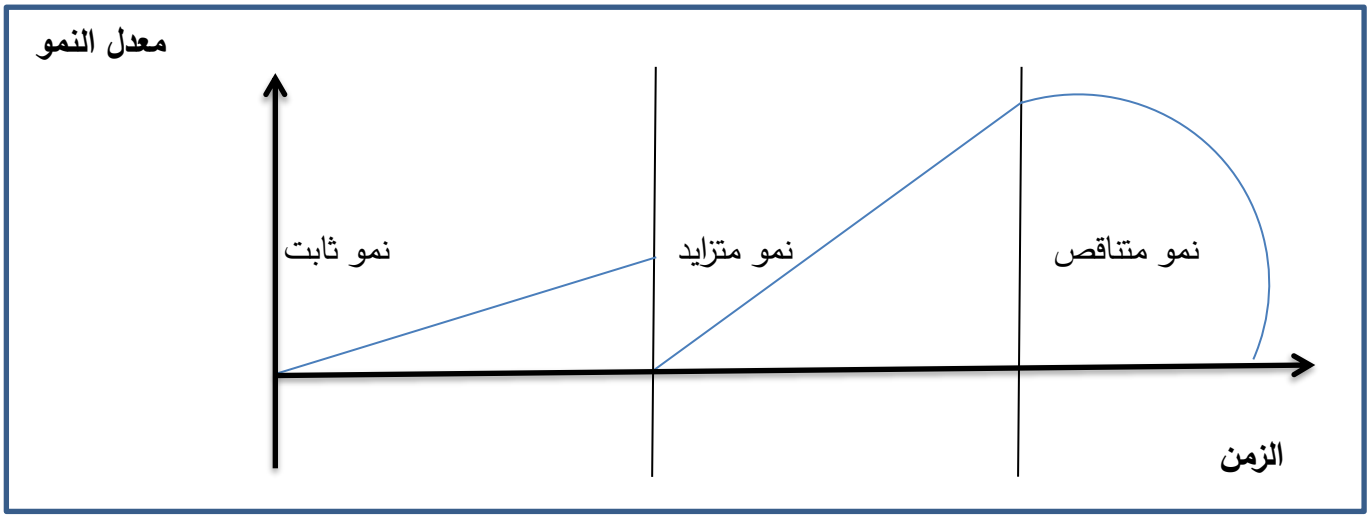

المصدر: بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والاصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، عدد 07 (2018)، ص 212.

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي (مصادر – التأثيرات الايجابية والسلبية)

تشمل مصادر النمو الاقتصادي عدة عوامل يمكن أن تسهم في تحقيق الثروة الاقتصادية للدولة، كما أن حدوث النمو الاقتصادي له تأثيرات ايجابية وسلبية بالنسبة للدولة، هذا ما سيتم التركيز عليه من خلال هذا المطلب.

أولا: مصادر النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تلعب دور في إحداث النمو نلخصها فيما يلي :

1. رأس المال البشري

يمثل رأس المال البشري المهارات المعرفية والابتكارات والتقنيات التي يكتسبها الأفراد من خلال التعليم والتدريب والتي تساعد على تحسين انتاجية العمال وتزيد من قدرتهم على الابتكار والتكيف مع التكنولوجيا الجديدة وتسهيل عملية التحكم في تقنيات الانتاج، فالصلة المباشرة بين الابتكار التكنولوجي و مكاسب الانتاجية ومخزون الأمة من رأس المال البشري يجعلها نموذجا للنمو الداخلي[1].

إن الاهتمام بالمورد البشري من الكتابات الأولى لآدم سميث في عمله الرائع "ثروة الأمم"، الذي نشر عام 1776 يرى أن الاستثمار في التعليم هو أحد الوسائل التي تسمح بزيادة انتاجية الأفراد على الرغم من التكاليف المترتبة على ذلك، كما يميز آدم سميث بين الأفراد حسب مؤهلاتهم والمهارات المكتسبة من خلال التعليم، إذ يقول" فالفرق بين الأشخاص المدمنين على معظم المهن تباينا بين الفيلسوف على سبيل المثال والحمال، يبدو غير ناشئ عن العادة والتربية" [2].

كما تؤكد الأدبيات الحديثة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره مورد متجدد غير قابل للنضوب، فالمورد البشري يعتبر مفتاح تقدم الأمم وثروة حقيقية يعتمد عليها لتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل تحول الاقتصاد العالمي من الاعتماد على الموارد الطبيعية والمادية إلى ما يعرف باسم اقتصاد المعرفة الذي يعتمد في الأساس على الأفكار والمؤهلات وعلى نوعية المورد البشري ذو الكفاءة العالية والقدرة على الابداع والابتكار.

[1] - Le cout élevé des faibles performances éducatives , Programme international pour le suivi des acquis d'élèves (PISA), 2010 , P13 /**www.oecd.org/éditions/ corrigenda.**

[2] -Rabi Haji , **Education, Croissance économique et Développement Humain le cas de Maroc**, Université du Québec à Montréal ,mémoire de la maitrise en science politique , 2011, P 14-17 .

وقد أوضح كوزنتس سيمون أن ما يقارب 90% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال الخمسينات من القرن الماضي يعود إلى تحسن قدرات المورد البشري، كما تشير الكثير من الدلائل والمؤشرات على أن الدول التي يقل فيها نسبة الأمية تكون أسرع في النمو من تلك التي تزيد فيها نسبة الأمية، وتجربة اليابان وكوريا دليل واضح على أن النمو الاقتصادي ما كان ليتحقق لولا الجهود الكبيرة لمحو الأمية والتعليم العالي والادارة الجيدة للاقتصاد، وتشير الدراسات إلى أنه يمكن اعتبار القرن الحادي والعشرين قرنا للمعرفة والتعلم، فبعد الحرب العالمية الثانية تحول أكثر من 50% من اجمالي الناتج المحلي لعدد من الدول الصناعية من التنمية المادية إلى التنمية القائمة على المعرفة والتعلم.

إن الموارد البشرية لابد من تنميتها والاستثمار فيها للرفع من قدرة القوى العاملة على زيادة الانتاج وذلك من خلال التعليم والتدريب، إلا أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقتصر على التدريب والتعليم فقط، وإنما يشمل الرعاية الصحية وتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي، إذ أن للتعليم والصحة دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي فهما مرتبطان على نحو وثيق، فالتعلم يساهم في تحسن الصحة من خلال تمكن الأفراد من اتخاذ القرارات الصحيحة من قبيل العمل، حجم الأسرة، أنماط المعيشة والرقي الحضاري، والصحة الجيدة تسهم في التعليم الأفضل، وقد أوضح تقرير التنمية البشرية 2013 أن الاستثمار في التنمية البشرية لا يقتصر على الجانب الأخلاقي فحسب، بل التحسن في الصحة والتعليم عنصر أساسي للنجاح في ظل اقتصاد عالمي يتسم بالسرعة وشدة المنافسة[1].

2. تراكم رأس المال :

ينتج تراكم رأس المال من تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد الدخل والناتج المستقبلي، فاستثمار الدولة في البنية التحتية وبناء المصانع والآلات فهذا الاستثمار يزيد من رصيد رأس المال المادي لها ويمكنها من التوسع في مستويات الانتاج وتسهيل الأنشطة الاقتصادية، كما توجد طرق أخرى غير مباشرة للاستثمار في الموارد الاقتصادية كقيام الدولة بتركيب نظم الري الزراعي

[1]– سلطان جاسم النصراوي وآخرون، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، ط1 ، عمان: دار الأيام، 2018، ص –132 128.

واستخدام الأسمدة والمخصبات الكيماوية التي تمكن من تحسين كفاءة الأرض الزراعية وارتفاع انتاجية الأرض . [1]

كما أن الاستثمار في الموارد البشرية من أجل تكوين رأس المال البشري كغيره من أشكال الاستثمار الأخرى الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية الموارد البشرية وزيادة انتاجيتها. فتراكم رأس المال يمكن أن يضيف موارد جديدة كاستصلاح الأراضي أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلا، ولتوضيح أثر تراكم رأس المال والتنمية البشرية على النمو الاقتصادي مع افتراض ثبات التقدم التكنولوجي من خلال منحنى امكانيات الانتاج، بافتراض أن المجتمع يقوم بإنتاج سلعتين هما الأرز و الراديو، وأن كل الموارد تستخدم لإنتاج هذه السلع بكفاءة و أن الموارد المادية والبشرية تزايدت نتيجة لوجود الاستثمارات الجديدة، أدى ذلك إلى انتقال منحنيات امكانيات من PP إلى P'P' مما يعني زيادة في انتاج السلعتين، كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(13): تأثير زيادة الموارد المادية والبشرية على منحنى امكانية الانتاج

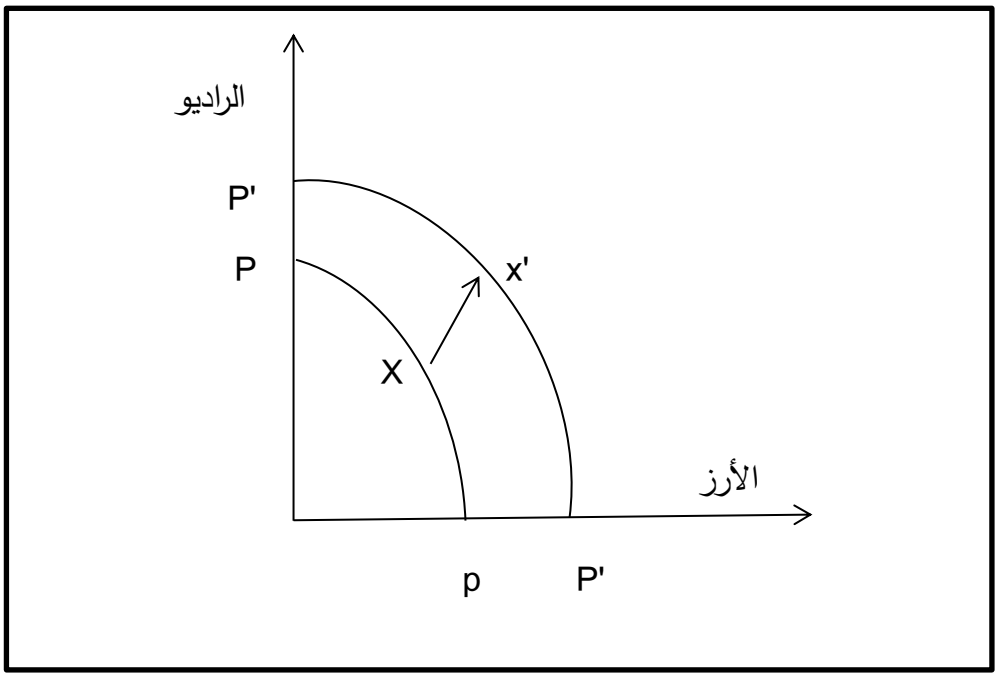

المصدر: ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الزراق، التنمية الاقتصادية ، ط2، الرياض: دار المريخ، 2009، ص 169.

[1]- ميشال تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الزراق، **التنمية الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 168-170.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الدولة حتى لو لم تستغل مواردها بكفاءة إلا أن زيادة مواردها المادية والبشرية ينتج عنها زيادة كبيرة في توليفة الانتاج من x إلى 'x على الرغم من وجود بطالة وموارد انتاجية غير مستغلة، إلا أن نمو الموارد لا يعد شرطا لتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل القصير في حين إن حسن استغلال الموارد المتاحة والمعطلة والارتقاء بها يمكن أن يرفع مستويات الانتاج بدرجة كبيرة كما يوضحه الانتقال من النقطة x إلى 'x .

3. الموارد الطبيعية:

تتمثل الموارد الطبيعية بأنها كل الموارد التي تحويها الكرة الأرضية وغلافها الجوي والتي لا دخل للإنسان في وجودها وتكونها، فهو يؤثر ويتأثر بها، وقد صنف الباحثون الموارد الطبيعية إلى:

- الموارد الطبيعية الدائمة: هي الموارد غير قابلة للنفاد وتتصف بالديمومة مهما أستهلك منها مثل: الرياح، مصادر الطاقة الشمسية،... إلخ.
- الموارد الطبيعية المتجددة: هي الموارد الموجودة في الطبيعة القادرة على الاستمرارية ما لم يتدخل الانسان في تدميرها و انقاصها مثل: الموارد المائية، الحيوانية، النباتية.
- الموارد الطبيعية غير المتجددة: هي الموارد الموجودة في الطبيعة وقابلة للنفاذ لأن معدل استهلاكها أكبر من انتاجها كالموارد المعدنية، النفط،...الخ.

حيث اختلفت آراء الاقتصاديون حول أهمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، هناك من يعتبر ندرة الموارد الطبيعية تمثل عائق لتحقيق النمو الاقتصادي، وهناك من يرى أنها ليست محدد أساسيا للنمو الاقتصادي بل يمكن أن تكون عامل مساعد فقط، وكمثال على ذلك دولة اليابان وهونكونج لا تمتلكان إلا كم قليل من الموارد الطبيعية ولا تمتلكان مصادر محلية للطاقة ومع ذلك حققتا مستويات عالية من التقدم والنمو [1].

[1]– شبيب مايح الشمري، حسين علي الشامي، **الحوكمة والنمو الاقتصادي**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 89–90.

4. التقدم التكنولوجي

يعتبر عامل التقدم التقني (التكنولوجي) أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، باعتباره يساهم في زيادة نسب الانتاج المحلي ورفع نسب النمو الاقتصادي و يعني التقدم التكنولوجي هو تطوير وتطبيق المعرفة الفنية في تحويل المواد الخام إلى سلع وخدمات.[1]

ويظهر دور التقدم التكنولوجي أكثر في تحسين نوعية المنتجات المعروفة وانتاج منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل كما يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عملية الانتاج كاستخدام مواد أولية مكان أخرى لتخفيض تكاليف الانتاج، حيث يؤدي التقدم التقني إلى زيادة الانتاج بكميات معينة من رأس المال والعمل (أي مضاعفة كمية الانتاج بنصف العدد الأصلي للعمال)[2]

5. **التخصص وتقسيم العمل:** عامل مهم لتحقيق النمو الاقتصادي، نادى به آدم سميث منذ 1776 وأكد على أن الحاجة لهذا المبدأ قليلة في اقتصاديات الدول النامية بسبب محدودية حجم الأسواق فيها، حيث أن تقسيم العمل والتخصص فيه يعمل على تحسين كمية ونوعية الانتاج بنفس كمية مدخلات هذا الانتاج أي تحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل .[3]

6. **أعباء النمو الاقتصادي:** كلما زاد معدل النمو الاقتصادي يزيد تحمل لبعض الأعباء والتضحيات، كزيادة انتاج السلع الرأسمالية والاستثمار فيها و زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، كما أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية.[4]

---

[1]– أحلام زواوية، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية** ، ط 1 ، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية ، 2014، ص246

[2] -Blanchard, O, Giavazzi, F, and Amighini ,A , **Macroeconomics :A European perspective** ,1st Ed,2010, Harlow ,England :pearson, P 269 .

[3]– علي جذوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي(الواقع، العوائق وسبل النهوض)**، ط1، عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010، ص45 .

[4]– مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**،ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 548 .

ثانيا : تأثيرات النمو الايجابية والسلبية

يتولد عن تحقيق النمو الاقتصادي جملة من التأثيرات الإيجابية والسلبية المشار إليها في النقاط التالية: [1]

- **التأثيرات الإيجابية:**

- يسمح النمو الاقتصادي بزيادة خلق الوظائف؛
- يحسن مستوى المعيشة (إذا كانت الزيادة في الثروة أكبر من الزيادة السكانية)؛
- يسهل التقدم الاجتماعي ويزيد من ايرادات الحماية الاجتماعية وكذلك تلك الخاصة بموازنة الدولة، باعتبار النمو ينتج من الايرادات ومستواه هو الذي يحدد مستوى الايرادات؛
- يزيد من مستوى الاستهلاك ويسهل الحصول على السلع والخدمات؛
- يقلل من الفقر و التفاوت في توزيع الدخول؛
- يساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- **التأثيرات السلبية:** للنمو الاقتصادي هفوات اجتماعية وبيئية في نفس الوقت نوجزها في ما يلي:

- **هفواته الاجتماعية:**

- في الواقع لا يكون توزيع الثروة الناتجة بشكل عادل بين العوامل الاقتصادية بالرغم من النمو المتراكم باستمرار، حيث تبقى عدم المساواة و التفاوت في الدخول، لأن توزيع الثروة لا يفيد بالأسلوب نفسه كل أولئك الذين ساهموا في تحقيق الناتج المحلي الاجمالي، وهنا تطرح الأسئلة: لماذا الذي يساهم برأس المال للإنتاج له الحق في جزء أكبر من أولئك الذين يساهمون بعملهم بالرغم من أن الاثنان يساهمان سويا في خلق الثروة؟ ومن الذي يقرر توزيع الحصص؟ وكيف؟، الإجابة تكمن بالنسبة لبعض الاقتصاديين في أنه السوق (اليد الخفية) أي أن علاقة القوة تتمثل من خلال قانون العرض

[1]– جيرارد فونوني– فارد ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي، **مقدمة في التحليل الاقتصادي**، ط 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 70–74.

والطلب، وبالنسبة للبعض الآخر هي أنظمة الدولة الديمقراطية. لذى يتوجب على كل فاعل اقتصادي القيام بخيارات هيكلية حول عمل اقتصاده، بالنسبة للمنحازين للسوق عليهم ترك الأشياء لتقوم بفعلها بشكل طبيعي، وبالنسبة للمنحازين لتدخل الدولة في توزيع الثروة يتوجب تنظيم السوق لإعطائها كيان اجتماعي حتى يمكنها من احترام التوزيع العادل للثروة بين كل المنتجين.

- يساهم النمو في تنمية الوظائف غير المستقرة ذات الفترة القصيرة والمردودية القليلة مثل: العقود ذات الفترة المحددة، الأعمال الصغيرة ...الخ.

- **هفواته البيئية:** يقول Joseph stiglitz "عندما لا تكون الكلفة للمجتمع مأخوذة في الحسبان ضمن المبلغ الواجب دفعه من قبل مستعملي مصدر ما، فهذا لن يضطرهم للمبادرة إلى حسن استعمال هذا المصدر" و يقول أيضا" يجب أن تكون مالكا للأرض، لكي تستعملها بشكل جيد"، حيث يسبب النمو الاقتصادي مخرجات سلبية تتمثل في:

  - استنفاذ المصادر الطبيعية؛
  - التلوث؛
  - انقراض أنواع حيوانية(الأسماك، بعض الثديات، النحل...)؛
  - انخفاض التنوع الأحيائي و حرارة المناخ؛

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي (القياس ومشكلة قياسه)

تختلف طرق قياس النمو الاقتصادي تبعا للسياق والأهداف والبيانات المتاحة، نوجزها فيما يلي:

أولا: معدلات قياس النمو الاقتصادي

يمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالآتي:

1. **المقاييس النقدية :** يتم حساب النمو الاقتصادي استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي أي تحويل المنتجات إلى ما يعادها بالعملات النقدية، ويضم هذا النوع من المقاييس :

1-1- **الدخل القومي:** يعرف الدخل القومي "مجموع صافي قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة" أي أنه يتضمن الدخول سواء كانت داخل أو خارج البلد، كما أن الدخل القومي يجب أن يكون ناتج من خدمات اقتصادية، فإن الدخول غير اقتصادية والمساعدات والهبات والهدايا والفوائد على القروض الحكومية والحصول على الأرباح عند شراء سند أو غير ذلك، لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي[1]، ويمكن حسابه من خلال ثلاثة طرق[2]:

- **طريقة القيمة المضافة** : القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الانتاج عند كل مرحلة من المراحل الانتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة حيث تحسب كما يلي:

$$\mathbf{VAB} = \sum \mathbf{(P*X)} - \mathbf{C_i}$$

C_i: الاستهلاكات الوسيطية .

P: سعر السلعة .

X: كمية السلعة .

ومنه الدخل الوطني :

$$\mathbf{Y} = \sum \mathbf{VAB}$$

- **طريقة الحصص الموزعة (الدخل):** انتاج السلع والخدمات هي حصيلة للتعاون بين عوامل الانتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الانتاج أي:

  - العمل عائده الأجر wages
  - رأس المال عائده الفائدة interes

---

[1]- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط1، عمان: دار صفا للنشر، 2009، ص 195.

[2]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط5،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص18-21 .

- الأرض عائده الريع rent
- التنظيم عائده الربح profit

فإننا نتحصل على تقدير الدخل الوطني أي:

$$Y = r + p + i + w$$

- **طريقة الانفاق:** هي حساب الانفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني، أي أن الانفاق الكلي هو عبارة عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (سنة)، ولحساب قيمة الناتج أو الدخل الوطني يتم جمع انفاق كل قطاع كما يلي:

$$Y= C + I + G + (X-M)$$

حيث:

C : تمثل انفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

I : تمثل انفاق قطاع الأعمال (الاستثمار)

G : تمثل الانفاق الحكومي

(X-M) : انفاق قطاع العام الخارجي (صادرات – الواردات)

فهناك بعض السلع والخدمات لا تدخل في حساب اجمالي الدخل الوطني كخدمات ربات البيوت والنشاطات الاقتصادية غير القانونية .

إن زيادة أو انخفاض الدخل القومي لا تعبر بشكل دقيق عن وجود نمو اقتصادي أو لا، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، كما أن انخفاض الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان .

2-1 - **الدخل القومي المتوقع:** يرى بعض الاقتصاديين أن قياس النمو الاقتصادي يكون بناء على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، لأنه يؤخذ في الاعتبار امكانيات الدول ومواردها الكامنة[1].

3-1 - **متوسط الدخل الفردي:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر المعايير استخداما في قياس النمو الاقتصادي وأكثرها صدقا، إلا أنه لا يشير إلى العدالة في توزيع الدخل في المجتمع كما يركز على الجانب المادي ويهمل الجانب الاجتماعي كالصحة، التعليم، الثقافة، إضافة إلى ذلك فإن احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة تعتبر من الصعوبات والمشاكل التي تواجهها الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ويقاس معدل الدخل الوطني للفرد كما يلي: [2]:

معدل الدخل القومي للفرد = الدخل القومي الحقيقي / عدد السكان .

فإن أي تحسن في الدخل القومي للفرد لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان، ويطلق على هذا الفرق بين معدل نصيب الفرد من الدخل القومي و معدل نمو السكان بالنمو الصافي الذي يستخدم لتحديد الفترة اللازمة لمضاعفة الناتج القومي .

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي هما[3]:

- طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- طريقة معدل النمو السكاني المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، مصر: الدار الجامعية ، 2006، ص 89.

[2]- المرجع السابق، ص 90.

[3]- محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، ط1، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2017، ص 25.

4-1 - **معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي:** تم وضع هذه المعادلة من قبل الأستاذ سنجر بمساعدة الأعمال التي قان بها غيره من الاقتصاديين مثل هكس و "Harrod-Domar"، حيث عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي [1]:

- الادخار الصافي
- انتاجية رأس المال
- معدل النمو السكاني

تتخذ هذه الدالة الشكل الآتي:

$$D= S\ P - R$$

حيث:

D :هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S :هي معدل الادخار الصافي.

P :هي انتاجية رأس المال.

R :هي معدل نمو السكان.

حيث معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي x انتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان.

2. **المقاييس الاجتماعية** : نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، كالمعايير الصحية، التعليمية، الثقافية و المعايير الخاصة بالتغذية، نذكرها كالآتي:[2]

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، 2006، مرجع سبق ذكره، ص92 .

[2]- المرجع نفسه، ص 98-104.

2-1 - **المعايير الصحية:** انخفاض مستوى الدخل له تأثير مباشر على صحة الفرد، فأصحاب الدخول المنخفضة لا يمكنهم الحصول على الغذاء الكافي، ومن ناحية أخرى فإن سوء التغذية ونقص السعرات الحرارية يؤدي إلى فقدان الوزن وقلة التركيز والضعف الذهني" فالعقل السليم في الجسم السليم"، ولعل من بين المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي :

- عدد وفيات لكل ألف من السكان فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد كلما زاد هذا المؤشر ذل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي وكلما انخفض ذل على درجة التخلف الاقتصادي.

2-2 - **المعايير التعليمية:** يؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة وهو عامل مهم في زيادة الدخل والاستثمار ومن ثم زيادة الادخار من ناحية، كما يؤدي التعليم إلى إحداث تغيرات هيكلية غير ملائمة للبيئة أو إدخال أنماط استهلاكية تعيق عملية الادخار من ناحية أخرى، لذلك يتعين على الدول أن تتدخل في رسم السياسات التعليمية ومتابعتها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع ؛

- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛

- نسبة الانفاق على التعليم بجميع مراحله إلى اجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الانفاق الحكومي ؛

فعلى الرغم من الزيادة في الانفاق على التعليم في الدول النامية، مازال متوسط نصيب الفرد من نفقات التعليم يمثل 1/20 من مثيله في الدول المتقدمة ؛

2-3 - **معايير التغذية** : هناك علاقة تبادلية بين الدخل المنخفض وسوء التغذية، إذ يعتبر الدخل المنخفض سببا لسوء التغذية ويعتبر لسوء التغذية سببا لانخفاض الدخل.

ولاشك أن الدول النامية تعاني من عدم قدرتها على تدبر الغذاء الأساسي لسكانها ويرى البعض أن تفاقم هذه المشكلة هو عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي بالنسبة لهذه الدول بقدر اهتمامها بقطاع الصناعة التحويلية، حيث أصبح الوضع يتطلب المبادرة لتشجيع القطاع الزراعي في الدول النامية وضرورة العمل على زيادة انتاج السلع الغذائية الأساسية لسكانها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية :

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛
- نسبة نصيب الفعلي من السعرات الحرارية ؛

2-4 - **معيار نوعية الحياة المادية** : هو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة فهو أكثر شمولا مقارنة بالمعايير الفردية، يتكون من المؤشرات التالية:

- توقع الحياة عند الميلاد؛
- معدل الوفيات بين الأطفال؛
- معرفة القراءة والكتابة ؛

3. **المقاييس الهيكلية** : بعد السيطرة السياسية والاقتصادي للدول المتقدمة على الدول النامية، إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحصول معظم الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة، من هنا اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الانتاج وتنويعه.

بناءا على ذلك فإن من أهم المؤشرات التي يمكننا استخدامها كمقياس لدرجة التقدم والنمو الاقتصادي تتمثل في:[1]

- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ؛
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة؛

4. **مقارنة القوة الشرائية :** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، واستنادا لذلك المقياس تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف، إلا أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية لهذا تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها ومقارنتها بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى[2].

ثانيا: مشكلة قياس النمو الاقتصادي

من أكثر المقاييس استخداما في قياس النمو الاقتصادي هو معيار الدخل سواء من قبل الدول أو من قبل المنظمات الدولية، سنحاول في هذا الجزء تحليل جوانب القصور المختلفة التي توجه لهذا المعيار والوسائل التي يمكن اتباعها للحد من جوانب القصور هذه .

1. القصور الذي يوجه إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر لقياس مستوى النشاط الاقتصادي[3]:

حساب نصيب الفرد من الدخل القومي يتميز بعدم الدقة، نظرا لأن جزء كبير من الدخل القومي لا يدخل في الحساب بالإضافة إلى عدم وجود تقديرات دقيقة لعدد السكان، ويمكن ايضاح ذلك كما يلي:

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 111–112.

[2]– محمد عبد الله شاهين محمد ، **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي**، ط1، القاهرة: دار حميثرا للنشر، 2018، ص 197.

[3]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر: الدار الجامعية ، 2009، ص 42–45.

إنتاج الاكتفاء الذاتي: هناك العديد من المعاملات في معظم دول العالم النامي تتم خارج نطاق السوق ودون استخدام النقود، حيث توجد العديد من السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك من قبل الأفراد نفسهم، كالمزارعين يستهلكون قدرا من انتاجهم كما أن ماشيتهم تستهلك قدرا من الأعلاف التي ينتجونها فضلا عن الدور الذي تقوم به المرأة، إضافة إلى ذلك كثيرا ما يتم التبادل بين أفراد الأسرة والأقارب لقاء المعاملات بالمثل دون مقابل مادي، هذا يجعل من الصعب تقدير مقابل نقدي لهذه المعاملات، وبالتالي التأثير على صدق بيانات الناتج المحلي ويصبح مقدرا أقل من قيمته.

إنتاج الاقتصاد الخفي: نجد بعض المعاملات النقدية التي تتم في الاقتصاد تكون غير مسجلة أو غير قانونية أو يكون مصدرها عمليات ممنوعة وبالتالي لا يظهر لها مقابل في بيانات الناتج المحلي كالتجارة بالمخدرات، عمليات التهريب...الخ. ففي السنوات الأخيرة سعت الدول النامية إلى إضافة مقابل لبعض أو كل هذه المعاملات مثل: عمليات المقايضة، المعاملات النقدية غير المسجلة، المعاملات غير القانونية وإذا نجحت هذه الدول في تقدير قيمة هذا الانتاج فقد يترتب عليه زيادة الناتج القومي الاجمالي بمعدلات كبيرة .

تقدير عدد السكان: حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتطلب تقدير عدد السكان بدقة وهذا يمثل صعوبة بالنسبة لبعض الدول، فهناك بعض الدول لا يوجد بها تعداد السكان، إضافة إلى العوامل السياسية التي تلعب دورا في إظهار عدد السكان بما يتفق مع مصالحها، كذلك الهجرة الموسمية تؤدي إلى عدم دقة عدد السكان وبالتالي فإن استخدام عدد السكان مشكوك فيه يزيد من الأخطاء في تقدير متوسط نصيب الفرد من الدخل .

2. المشكلات التي تواجه الناتج المحلي الاجمالي كمقياس لرفاهية المجتمع أو في المقارنة بين الدول[1]:

- لا يأخذ الناتج المحلي الاجمالي النمو السكاني بعين الاعتبار وهذا الانتقاد مهما خاصة بالنسبة للدول التي تكون فيها معدلات النمو السكاني عالية؛

[1]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط 1، عمان: دار الحامد، 2006، ص 123–126.

- لا يعكس واقع توزيع الدخل بين فئات المجتمع، فكلما زادت الفروقات الدخلية بين فئات المجتمع يزيد الاختلاف والتفاوت في مستويات الرفاهية؛

- زيادة وارتفاع نسبة الناتج المحلي الاجمالي لها نتائج جانبية مضرة في المجتمع كالتلوث البيئي مثلا، هذا يدعو أصحاب العمل من دفع أجور أعلى في المدن التي تعاني من تلوث كبير في البيئة تعويضا لما يتحمله العاملون من أضرار التلوث؛

- هناك العديد من الدول التي تكثر فيها المشاكل الاجتماعية كالمخدرات والجرائم بأنواعها حيث تعمل على تخصيص جزء من الناتج القومي الاجمالي لمعالجة تلك المشاكل والانفاق في سبيل السيطرة أو التغلب على الجوانب السلبية للمجتمع وبالتالي تعتبر هذه الدول أقل رفاهية من غيرها؛

- مقارنة الناتج المحلي الاجمالي لا تعطي فكرة واضحة عن رفاهية المجتمع لأن هذه المقارنة لا تحدد نوعية السلع المنتجة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في قياس رفاهية المجتمع خاصة إذا كان الناتج يشمل بعض السلع التي ثبت ضررها الصحي والاجتماعي كالمشروبات الكحولية؛

- باعتبار الناتج المحلي الاجمالي هو القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة، إذا فهو لا يشمل السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك ولا تمر عبر الأسواق كالخدمات المنزلية؛

- نمو الناتج المحلي الاجمالي لا يعكس مقدار الجهود التي تبذل في إنتاجه، فالمجتمع الذي يعمل 8ساعات يوميا أفضل حالا من المجتمع الذي يعمل 12ساعة يوميا لإنتاج نفس الكمية من السلع و الخدمات؛

- لا يشمل الناتج المحلي الاجمالي الأعمال غير القانونية كالصفقات التجارية، والأعمال غير المصرح بها لأسباب التهرب من دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية ويطلق عليه في بعض الدول إنتاج اقتصاد الظل ففي الارجنتين يقد بنسبة 60% من الناتج المحلي الاجمالي؛

إضافة إلى ما سبق يتعذر استخدام الناتج المحلي الإجمالي للمقارنة عبر الزمن لأن التضخم يؤثر على أرقام الدخل والانتاج وبالتالي هذا يدفعنا إلى إدخال التعديلات كالرقم القياسي المرجح للأسعار والذي

تستخدمه معظم دول العالم حيث يكون الأساس هو متوسط الأسعار في فترة سابقة، وتوجد مجموعة من الأرقام القياسية التي تقوم بعزل أثر الارتفاع في الأسعار حتى يصبح الناتج القومي معبرا عن قيمة الناتج الحقيقي فعلا بعد استبعاد معدل التضخم، كما يتعين علينا عند استخدام الناتج المحلي الاجمالي في المقارنة بين الدول تحويل أرقامه إلى عملة واحدة ويقوم الدولار الأمريكي حاليا بهذه المهمة، وهذا ما تقوم به الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أن استخدام أسعار الصرف في تحويل قيمة الناتج القومي لأغراض المقارنة لا تعطي نتائج سليمة بل قيمته تختلف إذا تم تقديره بأسعار الصرف الأجنبي، وذلك لأن أسعار الصرف التي تستخدم في معظم الدول النامية لا تعكس حقيقة القدرة الشرائية لعملاتها، لأن العديد من تلك العملات مثبتة إلى مستويات مفتعلة من قبل الحكومات، كذلك كثير ما نجد للعملة أكثر من سعر صرف واحد بمعنى أن السعر الرسمي كثيرا ما يكون بعيدا عن السعر الذي يتحدد في السوق الحرة، ناهيك عن الأسعار التي تسود في السوق السوداء[1].

المطلب الرابع : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن دراسة التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة نسبيا التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ونظرا لوجود علاقة بين النمو والتنمية فإن هناك خلطا بين المفهومين، فهل النمو والتنمية تقارب أم اختلاف هذا ؟ ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

أولا : التنمية الاقتصادي (المفهوم، الخصائص، الأهداف)

1. مفهوم التنمية

تعرف التنمية لغة بأنها" كلمة تنمية مأخوذة من نمى نميا نماء بمعنى الزيادة، وانميت الشيء جعلته ناميا، ونمى الشيء إذا زاد وارتفع وكل ارتفاع انتماء، فالتنمية تدور حول التقدم والزيادة والنماء، حيث نقول : ان التنمية في اللغة عبارة عن العمل على زيادة الشيء وتكثيره .[2]

فالتنمية لها تعريفات عديدة في الفكر الاقتصادي ، وتعريفها يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والنظرية السياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف .

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 49–50.

[2]– أحمد محمد اسماعيل برج، **التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الاسلامي** ،مصر: دار الجامعة الجديدة، 2013، ص26 .

يعرفها مينت (H.Myint) في كتابه (The economic of Developing countries) هي "عملية مستمرة لمدة طويلة وليست جهدا آنيا لزيادة الانتاج فقط" ويقول كذلك أن الحكم على فعالية برنامج للتنمية يجب أن لا يقوم فقط على دراسة زيادة الانتاج المباشر، إنما في خلق القاعدة الاقتصادية الذاتية التي من شأنها زيادة القدرة الانتاجية في المستقبل .[1]

وتعرفها اليونسكو Unisco بأنها" انبعاث لروح المجتمع ذاتها" هو تعريف قريب من تعريف موريس غرنييه Maurice Guernie (عضو مؤسس لنادي روما) والذي يعرف التنمية على أنها " ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني وعصر حقوق وواجبات الانسان العالمية" .[2]

وتعرف التنمية أيضا على أنها" عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الانساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية [3].

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها" نمو الدخل الحقيقي للفرد مع عدم اغفال حقيقة أن زيادة اجمالي الناتج القومي تكون غير مقبولة، إلا إذا تضمنت تحسين حظ غالبية الناس، لأن التنمية الاقتصادية لها جانب اجتماعي جانب توزيعي بالإضافة إلى جانبها الاقتصادي" [4].

من التعاريف السابقة نقول بأن التنمية الاقتصادي هي التغيرات الحاصلة في الدخل و الادخار والاستثمار جنبا لجنب مع حدوث تغيرات جذرية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدولة، كما أنها تعمل على تحسين نوعية الحياة في الدول وتكون ملائمة لقياس التقدم .

ومن هنا فإن مفهوم التنمية يشمل ثلاث عناصر أساسية موضحة في الشكل التالي:

---

[1]– محمد مروان السمان وآخرون ، **مبادئ التحليل الاقتصادي** ،عمان: دار الثقافة ،2009، ص393.

[2]– صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي** ،عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016، ص71.

[3]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها ،مؤشراتها**، ط1، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017 ، ص66

[4]– محمد حلمي الطوابي، **دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي** ،ط1،مصر : دار الفكر الجامعي، 2007، ص55.

الشكل رقم (14): العناصر الثلاثة الأساسية للتنمية

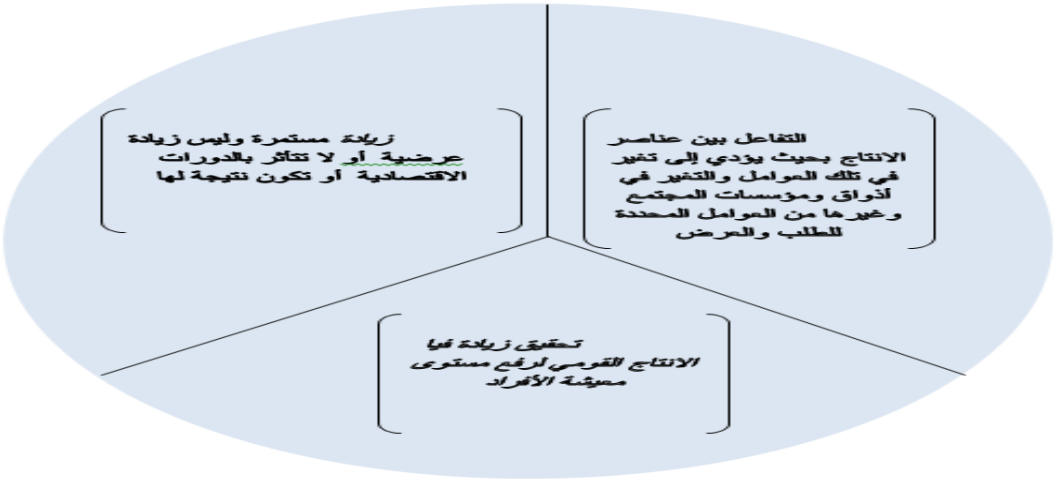

المصدر: جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2015، ص 13.

حيث أن دول العالم الثالث خاصة التي تعتمد في دخلها على مورد واحد أو عدة موارد يمكنها اعتماد برنامج يحقق لها زيادة في دخلها القومي لفترة طويلة أحيانا، لكن هذا لا يعني تحقيقها لتنمية اقتصادية لأن هذه الزيادة في الانتاج تشوه الاقتصاد الوطني وتؤثر سلبا في المدى البعيد على إقامة قاعدة مادية للنمو الذاتي وعدم خلق عضوية اقتصادية موحدة .

2. **خصائص التنمية** : على ضوء التعريفات المختلفة للتنمية يمكن تحديد بعض خصائصها كما يلي[1]:

- التنمية عملية مقصودة ومخططة ؛
- التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم؛

[1]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها ،مؤشراتها** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 68–69.

- التنمية عملية ليست جزئية وإنما كلية شاملة ؛
- التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها موجودة في المجتمع نفسه؛
- التنمية عملية ديناميكية؛
- التنمية عملية مستمرة؛
- التنمية ضرورية لكل مجتمع حتى المتقدم منها؛
- أهمية العدالة في جميع مراحل وإجراءات التنمية؛
- ضرورة أن تراعي التنمية البعد البيئي في جميع خططها التنموية؛
- التنمية لها أنواع حسب المجال الذي تعمل به؛
- التنمية لها مستويات عديدة حسب المستوى الجغرافي الذي تعمل عليه(التنمية الدولية الاقليمية، التنمية القومية،...)؛
- التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة ؛

3. أهداف التنمية الاقتصادية

قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية ونظرا للتباين الكبير في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل بلد أن نحدد أهداف التنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم، إلا أنه هناك بعض الأهداف التي تسعى عملية التنمية لتحقيقها [1]:

- اشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الانسانية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية؛
- تحقيق الحرية والرفاهية وذلك من خلال استغلال الطاقات المتاحة لأفراد المجتمع؛

[1]– مصطفى يوسف كافي، **اقتصاد النقل والبيئة**، ط1، الجزائر: ألفا للنشر ، 2017، ص122 .

- شعور الفرد بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع وقدرته على بناء حاضره ومستقبله؛
- تأمين زيادة مستمرة في دخل الفرد وإنشاء التنظيم السياسي وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات جديدة ؛
- القضاء على التخلف والفقر والطغيان والقهر الاجتماعي والسياسي؛

كما توجد بعض الأهداف التي تسعى الخطط التنموية إلى تحقيقها في معظم الدول النامية، وقد تم تحديد ثمانية أهداف للتنمية الاقتصادية من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الاقتصادية الذي تبنته الأمم المتحدة في أيلول عام 2000، نذكرها كما يلي[1]:

- توفير الاستقرار والظروف العامة الملائمة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- تجنب وضع السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالتضخم،...الخ؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخول والحد من عدم المساواة ؛
- تكثيف برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق المهارة للمساهمة الفاعلة في البرامج التنموية؛
- القيام ببرامج استثمارية في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج؛
- توفير الأساليب الفعالة في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا للتنمية الاقتصادية الشاملة ؛
- زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من أهداف التنمية الشاملة؛

[1]– علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره ،ص ص11–12 .

– توفير إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الامكانيات؛

ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كمترادفين ولكن كثيرا ما يميز بينهما، حيث يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي للدلالة على زيادة في الدخل القومي الحقيقي أو متوسط الدخل، أما مصطلح التنمية فيشير إلى إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد الوطني الذي يؤدي إلى نمو الدخل الحقيقي في المدى الطويل كالتغير في نسبة الناتج للقطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) إلى مجموع الناتج القومي، التغير في نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي إلى مجموع المشتغلين...الخ.[1]

ويعد " Joseph Schumpeter" أول الاقتصاديين في التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث يقول بأن النمو الاقتصادي يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية أما التنمية الاقتصادية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات كما يؤمن "Schumpeter" بتلقائيتهما أي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يحدثان دون تدخل الدولة، يعني بذلك أن التغيرات الكمية المتراكمة تؤدي إلى حدوث تغيرات نوعية في المدى الطويل، على عكس هناك من يرى أن التفرقة الرئيسية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما فالنمو الاقتصادي يحدث تلقائيا أما التنمية الاقتصادية تستوجب التدخل من قبل الدولة من خلال الخطط التنموية [2].

النمو الاقتصادي هو تراكم كمي يحدث تلقائيا بصفة مستمرة، قابل للقياس ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي، بينما التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي تتضمن تغيرات جوهرية و جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية[3]، فالتنمية الاقتصادية هي أشمل من النمو الاقتصادي بمعنى النمو الاقتصادي هو جزء من التنمية الاقتصادية(جزء من الكل)، فالنمو الاقتصادي يساير عملية التنمية

---

[1]– محمد حلمي الطوابي، **دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2]– محمد حسن دخيل، **اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة – دراسة مقارنة**– ط1 ، لبنان: دار منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 28،34.

[3]– مجمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، ط 1،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007، ص261

الاقتصادية يمكن أن يساهم في تحقيقها من خلال زيادته للإيرادات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق تنمية اقتصادية، فالنمو الاقتصادي ضروري لعملية التنمية الاقتصادية شريطة أن لا يكون هذا النمو سريع وقصير الأجل، هذا يتفق مع رأي الاقتصادي "Arthur Lewis" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد الذي يعتبر بأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يحقق التنمية الاقتصادية لأن هذه الأخيرة تؤدي إلى توسيع خيارات الأفراد وبالتالي زيادة دخلهم[1].

كما يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي دون تحقيق للتنمية الاقتصادية لأنه قد تتحقق زيادة في الدخل لكن هذا الدخل المتحقق قد تستحوذ عليه فئة محدودة من السكان، أي عدم المساواة في توزيع الدخول، فهناك بلدان نامية حققت معدلات نمو مرغوبة مع ذلك بقيت تعاني الفقر وعدم تحسن مستويات معيشة الأفراد نتيجة لسوء التوزيع أو سوء التصرف في الدخول، وهناك من يرى أن التنمية الاقتصادية هي عرقلة للنمو الاقتصادي لأنهم يرون بأن التنمية هي عملية توزيع آلية تحد من خلق الثروة ويغيب عنهم بأن التنمية الاقتصادية هي تطوير للقدرات البشرية التي تساهم بدورها في خلق الثروة وتحسين الانتاج و قدرتها على استثمار موارد المجتمع وزيادة الدخل[2].

[1]– محمد حسن دخيل، **اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة –دراسة مقارنة–** ، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2]– المرجع السابق، ص 34،31 .

الجدول رقم (3): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
هو الزيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي أي زيادة الطاقة الانتاجية، قد تكون معدلات النمو منخفضة أو مرتفعة حسب الظروف الاقتصادية للبلد (مؤشر كمي)	هي جملة التغيرات التي تحدث في مجتمع يكون مدعم ذاتيا ويسعى لتحقيق نمو في مدة قصيرة من الزمن (مؤشر كمي ونوعي)
يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة في الناتج القومي دون إحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد وغالبا ما تكون معدلات النمو الاقتصادي منخفضة في الفترة الطويلة (يحدث تلقائي دون تدخل الدولة).	التنمية الاقتصادية تهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية بشكل يضمن تحسين معيشة الفرد حيث تجعله قادرا على تأدية دوره في المجتمع وتحقيق استمرارية النمو المدعم ذاتيا وتحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق تدخل الدولة من خلال الخطط التنموية .
النمو الاقتصادي هو عملية توسع اقتصادي تلقائي يقاس بحجم التغيرات الكمية في الدخل الوطني لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني (مؤشر بسيط)	التنمية الاقتصادية هي عملية مركبة تتضمن حدوث تغيرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العلاقات الخارجية للدولة (مؤشر مركب ومعقد)
النمو الاقتصادي هو الزيادة في الانتاج الوطني عن طريق تحسين الكفاءة الانتاجية (يتعامل مع الجوانب المادية "الكمية" للاقتصاد)	التنمية الاقتصادية هي أوسع من النمو الاقتصادي فهي تتضمن زيادة الانتاج وتنويعه زيادة على هذا تضمن تغيرات في مكونات هذا الانتاج نفسه وفي اسهامات القطاعات المولدة له، فضلا على التغيرات الهيكلية والفنية التي يتم بها الانتاج. فالتنمية الاقتصادية هي نمو مصحوبا بتغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني (تتعامل مع الجوانب الكمية والنوعي للاقتصاد)

المصدر: جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، ط1، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2015، ص 15-17.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في ضوء أفكار وتحليلات قادة الفكر الاقتصادي

شغل موضوع النمو الاقتصادي حيز اهتمام الكثير من المفكرين والاقتصاديين الأوائل على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، حيث حاول كل واحد منهم تحليل ظاهرة النمو حسب المرحلة التي عاشها وتأثيراتها على منهجه، وفي هذا السياق يتم التطرق إلى أفكار رواد الفكر الاقتصادي حول النمو على النحو التالي.

المطلب الأول: نظريات النمو في الفكر التقليدي (الكلاسيك)

تفسر ديناميكيات النمو عند الكلاسيك من خلال تراكم رأس المال، أي كمية وسائل الانتاج المتاحة للعمال ففي هذه الديناميكية يلعب معدل الربح دورا رئيسيا ففي الواقع، فإن التمثيل البسيط لنظرية دافيد ريكاردو لاقتصاد أحادي القطاع وهو القطاع الزراعي، يجعل من الممكن إظهار أن الزيادة اجمالي الانتاج والتي تمثل النمو الاقتصادي هي نتيجة معدل ربح يعتبره الرأسماليون مثيرا للاهتمام بدرجة كبيرة لضمان نمو الأجور أي التوظيف الذي يعزز تكوين الثروة، ولكن مع تقدم تراكم رأس المال يقترب الاقتصاد من حالة الثبات حيث يختفي النمو تدريجيا حتى يتم إلغاءه، حيث يكمن السبب في ذلك في حقيقة أن التراكم المستدام لرأس المال يؤدي إلى قانون تناقص الغلة مع مرور الوقت أي (ارتفاع تكلفة انتاج السلعة الزراعية مع زراعة الأراضي ذات الخصوبة المنخفضة، لأن حصة المبيعات من المنتج و الأجور في تزايد) وبالتالي يتسبب في اتجاه انخفاض الربح حتى يصل إلى المستوى الذي يتوقف في الاستثمار، وتوقف الاستثمار يؤدي إلى توقف النمو السكاني وهكذا نصل إلى حالة الاستقرار. وبغض النظر عن هذا التشاؤم إلا أن النظرية الكلاسيكية حققت تقدما مهما[1]، قد اعتمدت النظرية الكلاسيكية على الأسس التالية[2]:

- ركزوا على آلية "اليد الخفية" أي عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي ضرورة توفر اقتصاد تنافسي يعمل على مضاعفة الدخل القومي ؛

[1] -Ahmed Zakane ,**Dépense publiques productive, croissance a long terme et politique ,Essai d analize économétrique appliquée au cas de l'Algérie**, thèse pour obtenir du diplôme de doctorat d'état en science économiques , université d'Alger ,2002 , 2003, p 47 .

[2]– مكي عمارية، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986 –2017**، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، (2017– 2018)، ص ص 124، 125.

- تراكم رأس المال : يرون الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن الرأسماليين وأصحاب الأراضي الوحيدون القادرون على تحقيق الادخار، عكس العمال الذين تميل أجورهم نحو الانخفاض وتستقر عند مستوى الكفاف,

- يعتبر الكلاسيكيون أن الربح هو الدافع للاستثمار أي زيادة الأرباح تؤدي إلى تراكم المال والاستثمار وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

- عدم الاستمرار في زيادة الربح واتجاهه نحو الانخفاض عند زيادة تراكم رأس المال، فسر آدم سميث هذا بسبب زيادة الأجور نتيجة تنافس أرباب العمل على جذب العمال، أما ريكاردو ارجعه إلى تزايد الأجور والريع (لأنهم يعتبرون الأجور هي تكلفة) يؤدي إلى زيادة السلع الزراعية وبالتالي انخفاض الأرباح حيث اهتم بشكل كبير بالتوزيع أكثر من النمو ؛

- عودة الاقتصاد إلى الاستقرار : التراكم المستدام لرأس المال يؤدي إلى انخفاض الربح حتى يزول وبالتالي يتوقف الاستثمار وتتراجع الأجور إلى مستوى الكفاف؛

سنتطرق إلى ابراز أهم مساهمات مفكري المدرسة الكلاسيكية في تحليلهم للنمو الاقتصادي :

1. **تحليل آدم سميث(Adam Smith)**: يرى آدم سميث بأن النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق تقسيم العمل والتخصص في الانتاج لأن ذلك يؤدي إلى زيادة مهارة العمال، ومع توفر رأس المال يؤدي إلى زيادة الانتاج و الدخول والادخار والمبادلات وبالتالي توسيع حجم السوق وعلى هذا الأساس تستمر عملية النمو الاقتصادي . وافترض آدم سميث بأنه هناك علاقة بين النمو السكاني ونمو القوى العاملة، حيث تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمالة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأجور بسبب ارتفاع تراكم الرأسمالي وبالتالي يتجه معدل الربح إلى الانخفاض بينما الأجور تبقى مرتفعة لأن معدل تراكم رأس المال مرتفع لذلك يتجه معدل النمو السكاني إلى الزيادة فيزداد عرض العمل الذي يؤدي إلى انخفاض الأجور مع استمرار انخفاض الربح ويدخل الاقتصاد حالة الركود الاقتصادي، ثم يبدأ بعدها

في النمو مرة ثانية و هكذا ...، كما يعتبر آدم سميث أن القطاع ليس القطاع الوحيد المنتج ولكنه أساسي في عملية النمو الاقتصادي[1].

الشكل رقم(15): توضيح آدم سميث (Adam Smith) للنمو الاقتصادي

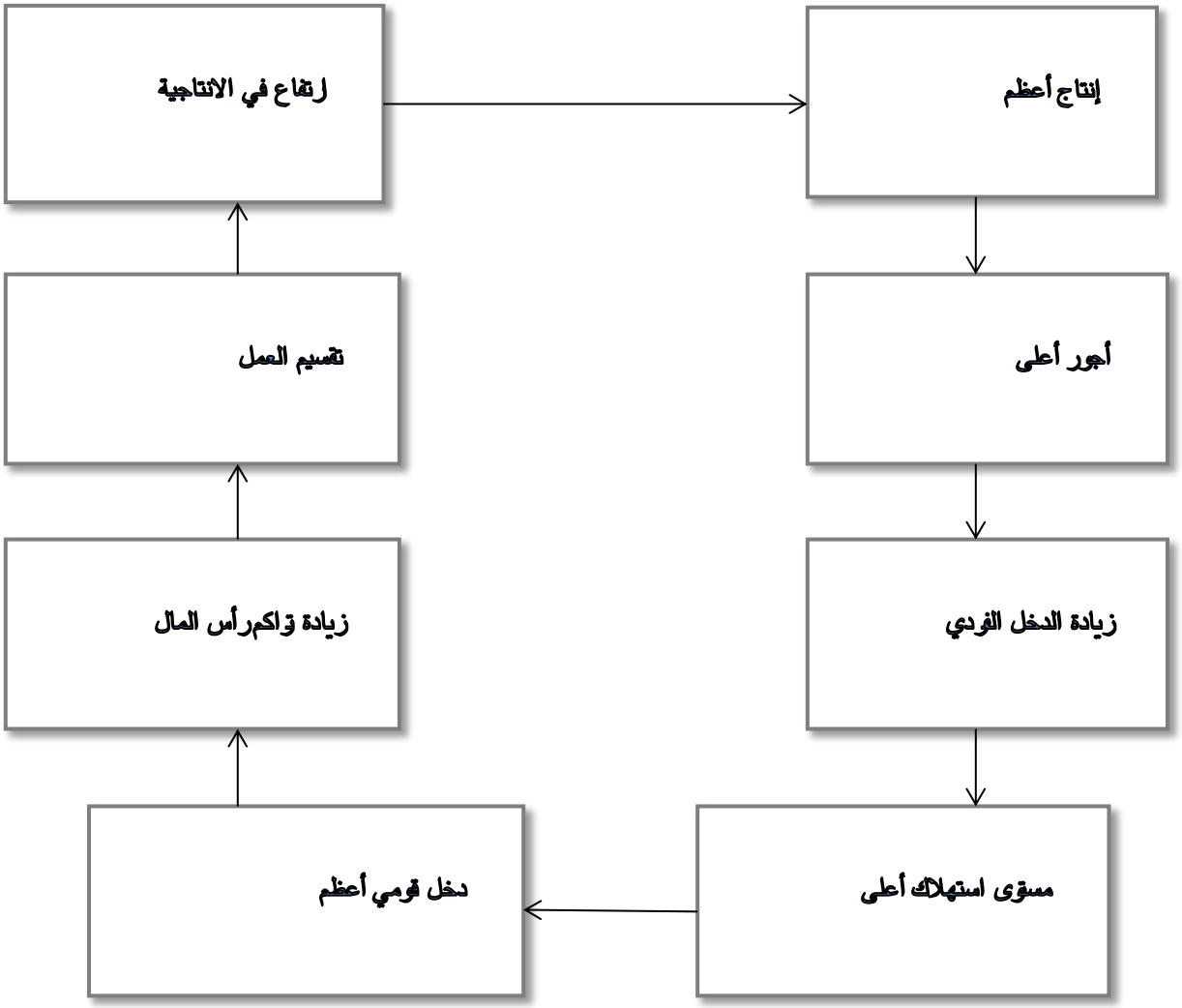

المصدر: مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986 -2017، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، (2017- 2018)، ، ص 126.

[1]- زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، ط1، عمان : دار الايام، 2018. ص ص 24 ، 25 .

2. **تحليل توماس روبرت مالتوس (Robert Malthus):** تتبلور آراء "Malthus" في النمو السكاني والذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسم نظرية "Malthus" للسكان، ركز "Malthus" في تحليله للنمو الاقتصادي على ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي وتوجيه جزء كبير من الاستثمارات لزراعة كل الأراضي الصالحة للزراعة لتحقيق فرص ربحية أكبر، واستثمار الباقي من رأس المال في القطاع الصناعي لتزيد أهمية هذا الأخير مع دوران عجلة النمو الاقتصادي، كما أكد على ضرورة إتباع أساليب الاصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة في الانتاج، ويؤكد "Malthus" على ضرورة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي دون التركيز على أحدهما دون الآخر و لابد من تقدمهما معا [1].

الشكل رقم(16): تحليل "Malthus" للنمو الاقتصادي

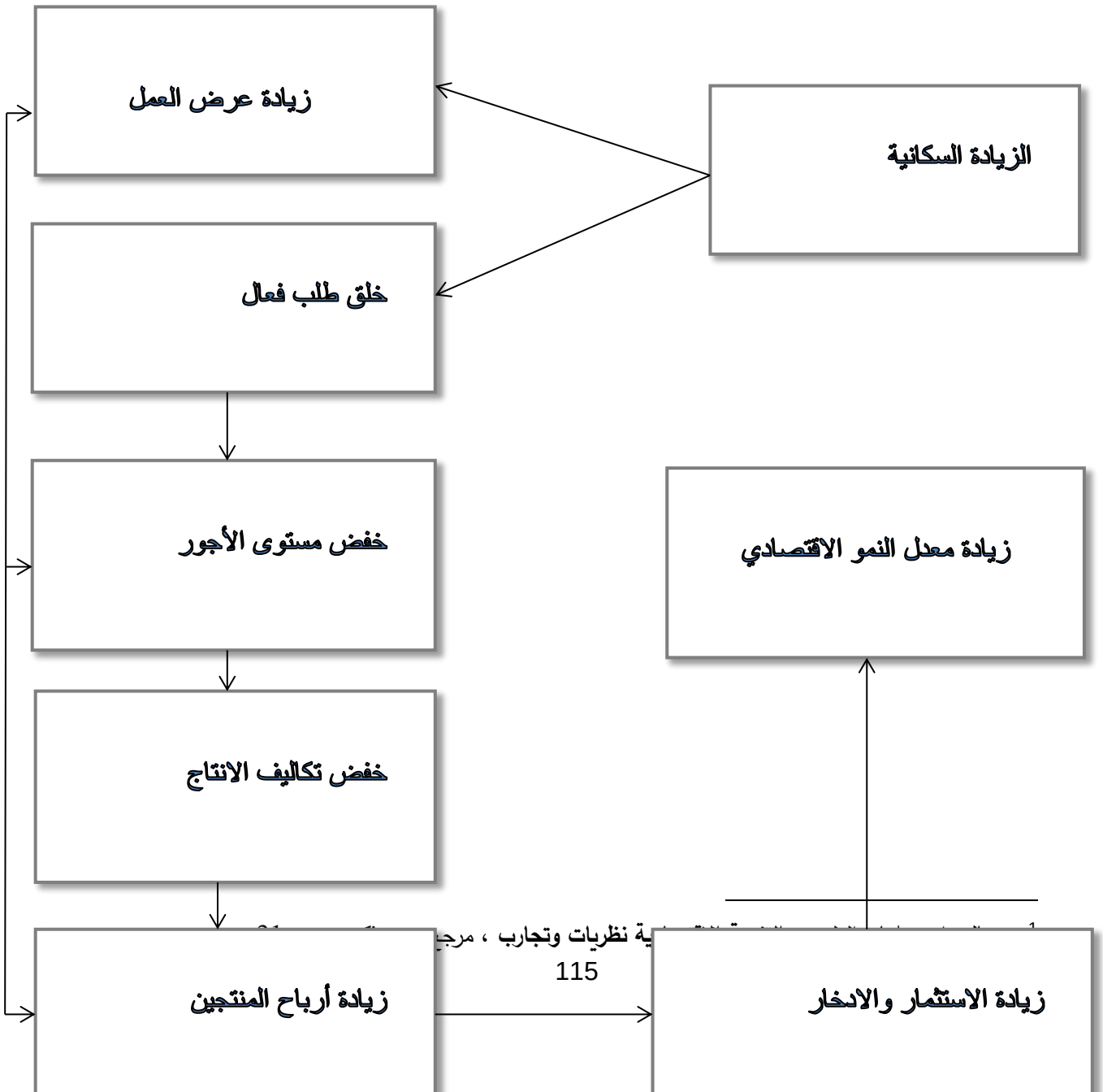

1 ... نظريات وتجارب ، مرجع

المصدر: مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986 -2017، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم،(2017- 2018)، ص 128.

3. **تحليل دافيد ريكاردو (David Ricardo):** يحدث النمو الاقتصادي حسب ريكاردو بفعل معدل تراكم رأس المال الذي يتحقق بفعل استثمار الطبقة الرأسمالية، ويعتبر أيضا الارباح هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. يعتمد ريكاردو في تحليله للنمو الاقتصادي على احلال القطاع الزراعي المركز الأول في الأهمية وقسم النظام الاقتصادي إلى الرأسماليين وأصحاب الاراضي والعمال، ويرى بأن الأراضي ذات الجودة العالية يحصل أصحابها على ريع مرتفع يتراكم ويتزايد، أما في حالة زيادة الطلب على المنتجات الزراعية يتوجه ملاك الاراضي إلى الأراضي الأقل جودة والتي تتطلب اليد العاملة وتعتبر هذه الأخيرة تكاليف انتاج مما يؤدي إلى زيادة ارتفاع سعر السلع الزراعية ومنه ارتفاع الأجور و بالتالي انخفاض الأرباح ما يعني انخفاض معدل تراكم رأس المال (لأن الارباح مصدر الادخار والاستثمار الذي يؤدي إلى تراكم رأس المال) وبالتالي دخول الاقتصاد في حالة ركود، إضافة لمى سبق فإن ريكاردو لم يولي اهتمام للتطور التكنولوجي واعتبره ظاهرة غير منتظمة[1].

4. **تحليل كارل ماركس (Karl Marx):** قامت نظرية ماركس للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفروض:

- الطبيعة الوظيفية التي يقوم بها الانتاج .
- الابتكارات السائدة في العملية الانتاجية.

[1]- مسغوني سهام ، **التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط : دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية(1990-2018)**، اطروحة دكتوراه ،(جامعة محمد بوضياف، ميلة، 2020-2021)، ص 23

- طريقة تجميع رأس المال في المجتمع.

فتحليل "Marx" لعملية النمو أنه توجد طبقتان هما الرأسماليون والعمال، إذ بين أن طبقة الرأسماليين تقوم على استغلال العمال وتخفيض نفقات الانتاج وبالتالي حصولهم على معدلات ربح كبيرة ومن ثم زيادة ادخارهم الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستثمارات وتحقيق النمو .حسب ماركس فإن التقدم التكنولوجي يكون منافسا للعمل، واستعمال الآلة مكان العامل وبالتالي ظهور بطالة جديدة وهي البطالة التكنولوجية، إضافة إلى انخفاض الأجور وسيادة ما يسمى بأجر الكفاف[1].

وربط "Marx" بين النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخل حيث في ظل النظام الرأسمالي تتمثل علاقات الانتاج بطبقة الرأسماليين التي تمتلك عناصر الانتاج وتحصل على فائض القيمة، وطبقة العمال التي تحصل على أجور عند حد الكفاف، وعلى الرغم من اقتناع ماركس بزيادة الأجور في بعض الأوقات بسبب النمو السريع، إلا أنه أكد أن التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل يؤدي إلى استحواذ طبقة الرأسماليين على قدر كبير من الناتج القومي[2]. كما يرى كارل ماركس أن أساس تراكم الرأسمال عند الرأسماليين هو فائض القيمة (زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك) عن طريق استغلال العمال من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للسلعة. إن استمرار الرأسماليين في المحافظة على ارباحهم عن طريق الزيادة في الانتاج يجعل المستثمرين الصغار الانسحاب من السوق من شدة المنافسة والاحتكار السائد وتضاف إلى طبقة العمال، وتمركز الثروة في يد الأقلية وزيادة الارباح وتراكم رؤوس الأموال ما تسمى بنظرية التركيز، ومن جهة أخرى انخفاض في الأجور مقابل زيادة أرباح الأقلية الرأسماليين يجعل العمال يعيشون تحت الحد الأدنى للمعيشة ويسود الفقر، هنا يظهر عدم التوازن بين العرض والطلب وحدوث ما يسمى بأزمة الكساد [3].

مما سبق يلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية[4]:

- دالة الانتاج : $O= f (L.K.Q.T)$

---

[1]– زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، مرجع سبق ذكره، ص 26

[2]– زينب توفيق السيد، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي :الحالة المصرية نموذجا** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69–70، (2015)، ص10.

[3]– زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، ص ص 27،28.

[4]– جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 32 –33.

O : الانتاج .

K: الموارد الطبيعية يقصد بها على وجه التحديد الاراضي الزراعية.

Q: رأس المال.

T: التقدم التقني.

- يتوقف مستوى التقدم التكنولوجي على الاستثمار: $T= T(I)$
- الاستثمار يتوقف على الأرباح: $I=d\ Q= I(R)$

I: الاستثمار الصافي .

R: العائد من عناصر الانتاج الثابتة (الارض ورأس المال)

- تتوقف الأرباح على التقدم التكنولوجي وعرض العمل : $R= R(T.L)$
- حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور : $L= L\ (W)$
- تتوقف الأجور على مستوى الاستثمار : $W= W\ (\ I)$

علما أن $Q= R+W$ مجموع الارباح والأجور تعادل الناتج الكلي.

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون : $W= W\ L$

W: معدل الأجر الأدنى .

وبالتالي يكون سير النموذج كالتالي :

$$dR \longrightarrow dL \longrightarrow dQ \longrightarrow dT \longrightarrow dW \longrightarrow dL \longrightarrow dR$$

زيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على رأس المال والتطور التكنولوجي وبالتالي تغير الأجور ومستوى الطلب على عنصر العمل، ومن ثم التغير في مستوى الأرباح و هكذا ...

❖ **نقد النظرية الكلاسيكية:** من الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية [1]:

- **إهمال القطاع العام :** عدم إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية التي تكون هذه الأخيرة كوكيل للتنمية؛

- **إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا:** فشلت النظرية الكلاسيكية في تصور أهمية التقدم التكنولوجي وتأثيره الفعال في عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي وهذا ما نلاحظه في الدول المتقدمة ؛

- **القوانين غير الحقيقية والنظرة التشاؤمية :**نظرة الكلاسيك التشاؤمية حول نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت على قانون تناقص الغلة وعلى نظرية "Malthus" للسكان، وأهملوا أهمية التقدم التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد؛

- **الأرباح هي مصدر الادخار وإهمال الطبقة الوسطى:** يعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار لكن التجربة تشير إلى أنه هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح كادخار الطبقة الوسطى وادخار القطاع العام، ... ؛

- **النظرة الخاطئة للأجور والأرباح:** ففي الواقع الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف، إضافة إلى ذلك فبالرغم من حدوث زيادة في الأجور لم يحدث انخفاض في معدلات الأرباح؛

- **ضعف سياسة التجارة الحرة:** ضعف تأكيد فكرة التجارة الحرة لأن المنافسة التامة بين المؤسسات سرعان ما تحولت إلى احتكارات، كما واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا فليس هناك بلد يكون فيه السوق هو السائد بل فإن اختلالات السوق تعدل عن طريق تدخل الدولة بسياساتها المالية والنقدية ؛

المطلب الثاني: نظريات النمو في الفكر الحديث

---

[1]– العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990– 2016**، أطروحة دكتوراه ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019– 2020، ص ص 84،85.

تغيرت النظرة للنمو الاقتصادي عبر الزمن بمرور العصور وتطور الفكر الاقتصادي وكنتيجة لتغيرات احتياجات المجتمع والتحديات التي تواجهها البشرية، وفقا لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى نظريات النمو في الفكر الحديث.

أولا : نظرية (Joseph Schumpeter)

قال "Joseph Schumpeter" في منهجه القائم على الابتكار والذي يسمى ب "النهج القائم على الابتكار" هذا الأخير يربط النمو الاقتصادي بمخزون رأس المال البشري الذي يؤثر على قدرة البلد على الابتكار واللحاق بالبلدان المتقدمة الأخرى، حيث يحتل النقل والبحث والتطوير والسياسات الخاصة باستيراد التقنيات الأجنبية مكانا أساسيا في تحليل نظرية "Schumpeter" للنمو الداخلي، ويعتبر هذه الأنشطة تفسر إلى حد كبير معدلات النمو المتقاربة المسجلة في البلدان المتقدمة، أما بالنسبة لحالة الدول النامية سيكون من السهل تسريع نموها من خلال اعتماد التقنيات المنتجة في البلدان الأخرى من العالم فمن وجهة النظر هذه فإن الحافز على البحث والتطوير في دولة نامية لن يحدد معدل نموها على المدى الطويل بل سيحدد مستوى انتاجيتها الاجمالية على المدى الطويل، فحسب نظرية "Schumpeter" فإن البلدان ذات الاستثمار الضئيل في البحث والتطوير لن تحقق معدلات نمو بقدر ما تحققه البلدان الرائدة في التكنولوجيا[1].

اعتمدت نظرية الاقتصادي"Joseph Schumpeter " في النمو على إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بمفتاح التنمية وذلك للقدرة التي يتمتع بها المنظم في إحداث التطورات والتجديدات كاستحداث سلع جديدة وأساليب انتاج جديدة واحداث قفزات غير متناسقة تأخذ هذه الأخيرة شكل دورات اقتصادية قصيرة من الرواج تتبعها دورات كساد. كما ركز على دور التقدم التكنولوجي والادارة والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاج ودفع عجلة النمو.

يتوقف النمو الاقتصادي حسب "Schumpeter" على عاملين أساسيين: المنظم والاتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الامكانيات المادية اللازمة للابتكار والتجديد. كما يفترض في تحليله للنمو الاقتصادي على سيادة المنافسة والعمالة الكاملة ودخول الاقتصاد في حالة التوازن في هذه الحالة لا توجد أرباح و لا اسعار فائدة ولا استثمارات ولا مدخرات ويصفها "بالتدفق النقدي" كما أن الاقتصاد يكرر نفسه، حيث يقوم

[1] -Rabhi Haji ,Education ,**croissance economique et developpement humain le cas du maroc**, op cit ,p 33,34 .

المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة وبالتالي ظهور مصانع جديدة وزيادة تسويق المنتجات وتبدأ حالة الرواج وتغنيها زيادة الائتمان المصرفي، في حين يؤدي زيادة عرض السلع إلى انخفاض الاسعار وتصبح المؤسسات القديمة غير قادرة على البقاء في السوق ومنافسة المؤسسات الجديدة فتنسحب من السوق، فتتعثر حركة الابتكار والتجديد بسبب التشاؤم الذي يصيب المنظمين ويسود الكساد لفترة قصيرة لتعود الأمور إلى التحسن وعودة الابتكار واستحداث أساليب انتاج جديدة، فاستثمار وتوسع ورواج وهكذا ...[1]

ومن خصائص هذه النظرية[2]:

- الابتكارات: تتمثل في إدخال منتج جديد، أو إجراء تحسينات على المنتجات القائمة من قبل أو إدخال أساليب إنتاج جديدة أو إقامة مؤسسة جديدة لأي صناعة.
- دور المبتكر: هو الدور الذي يقوم به المنظم، فالمنظم هو شخص له قدرات تجعله قادر على تقديم شيء جديد فهو لا يوفر أرصدة نقدية بل يحول مجال استخدامها.
- دور الأرباح: إن هدف المبتكر(المنظم) هو تحقيق الأرباح ففي ظل المنافسة التامة تساوي أسعار المنتجات مع تكاليف الانتاج وبالتالي لا توجد أرباح.
- كسر التدفق الدائري: يكون من خلال ابتكار منتج جديد من أجل تحقيق ربح فبمجرد تحقيق الأرباح من خلال هذا الابتكار يعمل المنافسين (المنظمين) الآخرين على انتاج نفس المنتج الجديد مما يؤدي إلى انخفاض الارباح وبالتالي الاتجاه إلى ابتكار آخر .
- العملية الدائرية: تمول المشاريع الاستثمارية من الائتمان المصرفي وبالتالي زيادة الدخول وزيادة القدرة الشرائية للمستهلكين وزيادة الطلب على المنتجات الجديدة فترتفع الاسعار وتزيد الارباح وبالتالي تحدث حالة من التوسع، إلا أنه مع زيادة الطلب على المنتجات الجديدة ينخفض الطلب على السلع القديمة يؤدي إلى تقلص المشروعات وخروجها تدريجيا ومع استمرار المبتكرين في تسديد القروض من الارباح فتميل هذه الأخيرة للانخفاض، حسب "Schumpeter" فكل موجة

[1]– محمد أحمد بدر الدين ، اس**تراتيجيات النمو الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 35،36 .

[2]– جمال داود سلمان الدليمي ،**التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 49،50 .

من الرواج تأتي نتيجة الابتكار و التجديد وتنتهي ليعود الاقتصاد إلى حالة السكون أين تتساوى التكاليف الانتاجية للمنشآت مع إيراداتها وتعود الأرباح إلى الصفر، وعند بداية المنظمين في إحداث تغييرات نوعية من خلال الابتكار والابداع ينتقل الاقتصاد إلى حالة الرواج من جديد والنمو وهكذا...

ويمكن توضيح نموذج "Schumpeter" من خلال المعادلات الآتية[1]:

- دالة الانتاج : $Y= f (L.K.Q.T)$

يعتمد الانتاج Y على L (العمل)،K (الموارد الطبيعية)،Q (رأس المال) ،T (التقدم التقني).

- الادخار(S) يتوقف على مستوى الارباح(R) والأجر(W) وسعر الفائدة (r) كما يلي :

$$S= S(W ,R,r)$$

- الاستثمار (I) ينقسم إلى استثمار تلقائي (ذاتي) I_a يعتمد على التقدم التكنولوجي، واستثمار محفز (مشتق) I_i يعتمد على الارباح ومعدل الفائدة وتراكم رأس المال .

$$I= I_a+I_i$$

$$I_i= I_i (R,r,Q)$$

$$I_a= I_a (K,T)$$

- التقدم التقني (T) واكتشاف الموارد (K) يتوقف على المنظمين (E)

$$K= K (E)$$

$$T=T (E)$$

[1]– سلطان جاسم النصراوي وآخرون، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي** ، ط1، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 159،160.

- يعتمد عرض المنظمين (E)على معدل الارباح (R) والظروف الاجتماعية (X) التي تمكنهم من القيام بأعمالهم .

$$E= E(R, X)$$

- الناتج القومي الاجمالي (O) يتوقف على العلاقة بين الادخار (S) والاستثمار (I) والمضاعف (M).

$$O= M (I-S)$$

- الاجور (W) تتوقف على مستوى الاستثمار (I)

$$W= W (I)$$

- يعكس توزيع الدخل الظروف الاجتماعية (X) للمنظمين .

$$X= X (R/W)$$

ثانيا: النظرية الكينزية

اهتمت نظرية كينز بتحليل مشاكل التنمية للدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، فيرى كينز بأن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي بلد، فكلما ارتفع حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي، والأدوات الكينزية هي[1]:

- الطلب الفعال: يرى كينز بأنه كلما زاد دخل المجتمع يزداد التوظيف والعكس، أي الدخل يحكم السلوك الاستهلاكي للفرد وحجم الادخار وبالتالي يحدد حجم التوظيف لعناصر الانتاج خاصة العمل، وأكد كينز على الطلب الفعال على السلع والخدمات والذي يحدد بعاملين مستوى الدخل النقدي والميل الحدي للاستهلاك الذي يكون أقل من الواحد الصحيح حيث زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة في الاستثمارات وخلق فرص العمل وانخفاض البطالة .

[1] – محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص 53

- الكفاءة الحدية لرأس المال: أحد المحددات الأساسية للاستثمار حيث توجد علاقة عكسية بينه وبين الاستثمار .

- سعر الفائدة: يعتبر المحدد الثاني للاستثمار حيث يتحدد سعر الفائدة بعاملين: تفضيل السيولة (الطلب على السيولة) وعرض النقود المتداولة في المجتمع، فعند سعر الفائدة المنخفض هذا يشجع على الاقتراض وبالتالي زيادة في الاستثمار ويساهم ذلك في جذب التوظيف وزيادة الطلب الفعال .

- المضاعف: يشجع كينز على الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والذي يؤديان إلى زيادة الطلب الفعال، كما حدد العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي وسميت بالمضاعف

$$M= 1/(1-MPC)= 1/MPS$$

حيث: M: المضاعف

MPC: الميل الحدي للاستهلاك

MPS: الميل الحدي للادخار

يرى كينز أنه هناك ثلاثة معدلات للنمو هي[1]:

أ. **معدل النمو الفعلي:** هو نسبة التغير في الدخل إلى الدخل .

ب. **معدل النمو المرغوب:** يمثل معدل النمو لما تصل الطاقة الانتاجية إلى أقصى حد لها.

ج. **معدل النمو الطبيعي:** أقصى معدل للنمو ينتج عن زيادة معدل التقدم التقني وتراكم رأس المال والقوة العاملة عند مستوى التشغيل الكامل.

ثالثا : النظرية النيوكينزية في النمو الاقتصادي – نموذج Harrod –Domar –

أضاف نموذج هارود ودومار (Harrod –Domar) تعديلات على النموذج الكينزي الذي عانى قصورا في تفسير ظاهرة النمو، حيث يبحث هذا النموذج بوضع الشروط اللازمة للحصول على النمو غير

[1]– محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره، ص 31

المتقطع في الدخل القومي، ومع اختلاف نماذج هاذين الكاتبين من حيث التفاصيل إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، ويعتبران وفق تحليلهما بأن تجميع رأس (الاستثمار) دورا مهما وفعال في عملية النمو ويؤكدان على التأثير المزدوج لكل من الانفاق والاستثمار. ويفترض هذا النموذج أولا بأن يكون مستوى الدخل يتناسب مع التشغيل التام، وللحفاظ على التوازن من سنة إلى سنة يتطلب حجم الانفاق الذي يولده الاستثمار كافيا لامتصاص الناتج الذي يتزايد بسبب الاستثمار، فإذا كان الميل الحدي للادخار معطى، فإنه كلما زاد تجميع رأس المال كلما ارتفع الدخل الوطني وكان من الضروري زيادة حجم الاستثمار الصافي باستمرار، هذا يتطلب نموا مستمرا في الدخل الحقيقي، ويمكن عرض ذلك من خلال تصور وضع لا ينمو فيه الدخل الحقيقي ويظل ثابتا والبحث عن أثر الاستثمار عندئذ، وبما أن الاستثمار الصافي هو تكوين رأس وهذا الأخير يزيد من قدرة الانتاجية للاقتصاد فإن الاستثمار في تكوين رأس المال في ظل ثبات الدخل الحقيقي يؤدي إلى بطالة في رأس المال والعمل، أي أن نمو الدخل ضروري لتلافي فائض سلع رأس المال وبطالة العمل. وقام نموذج "Domar" على الافتراضات التالي:(أ): الاقتصاد مغلق ويبدأ بمستوى دخل يتناسب مع التشغيل التام،(ب): الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار متساويان، وثبات كل من الميل للادخار ومعامل رأس المال/الناتج (k/y)،(ج): عدم وجود فجوة بين الادخار والاستثمار أي ليست هناك فترة تباطؤ في حدوث التعديلات كما أن الدخل و الاستثمار و الادخار فهي قيم صافية أي بعد الاهتلاك[1]،(د): ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة[2].

كما تبين من تحليل "Domar" أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا فإن البطالة سوف تظهر وإذا حدث استثمار كافي في السنة الأولى فسيكون من الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية لكي يزداد الطلب، بحيث تستعمل الزيادة في الانتاج التي جرى توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس وإلا فإن هذا الفائض يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي دخول الاقتصاد في حالة كساد. أما "Harrod" فإنه يشبه "Domar" في بحثه للشروط اللازمة لتوفير معدل مستمر في النمو، ويبين الطرق المختلفة التي يرجح أن يسير الاقتصاد فيها ولكنه يقيم تحليله على أسس تجاوب الانفاق الاستثماري الجاري مع التغير الذي يطرأ على الانتاج أو على مستوى الدخل الحقيقي، وهو يسعى ليحدد ما إذا كان معدل نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعا بالقدر الجاري للدخل. كما أن المسرع المسارع(المعجل) هو الأداة التحليلية الأساسية التي

[1]– فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عمان: عالم الكتب الحديثة ، 2006، ص 146–148.

[2]– محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، المجلد الثاني، العدد 7 (2014)، ص7.

يستخدمها "Harrod"، ويعرفه على أنه نسبة التغير التي تطرأ على الموجودات الرأسمالية(ΔK) إلى نسبة التغير في الناتج (Δy) وبما أن التغير في الموجودات الرأسمالية هو الاستثمار الصافي، فإن ($\Delta k/\Delta y$) عندما تعرف بأنها المعجل تمثل معاملا سلوكيا، بمعنى أنها تعبر في صورة معامل عن تجاوب الاستثمار لدى رجال الأعمال مع التغير في مستوى الانتاج ويذهب أسلوب المعجل إلى اعتبار الاستثمار الجاري أو جزء منه دالة لمعدل التغير في الناتج[1].

يفترض هارود سلسلة من المعدلات الأساسية والتي يمثل كل واحد منها معدل للنمو معرفا بدقة ومن خلال اجراء المقارنات بين معدلات النمو هذه، يمكن تحديد الشروط لتحقيق معدل ثابت ومستقر من التقدم الاقتصادي وهذه المعدلات هي [2]:

- معدل النمو الفعلي: يتمثل في النمو الفعلي الذي يطرأ على كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق الادخار ومعامل متوسط رأس المال (نسبة رأس المال/الناتج) وهو المعدل المشار في المعادلة $G= s/k$.

- معدل النمو المرغوب: وهو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع طريق نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا النطاق بتخصيص نسبة من الاستثمارات بصفة مستمرة بحيث تكون هذه النسبة تتناسب مع نسبة الدخل الذي إدخرته، ولتحديد هذا المعدل نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، وبأخذ s نسبة الادخار في حالة التشغيل التام والتي تدخل في المضاعف وk المعامل الحدي لرأس المال الذي يدخل في المعجل، ومع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الاستثمار والادخار نحصل على المعادلة:

$$\mathbf{S\ y_0 = k\ (y_1 - y_0)\ y}$$

حيث: $k(y_1 - y_0)$: يمثل الاستثمار المرغوب فيه و يعتبر نسبة ثابتة.

$S\ y_0$: يمثل الادخار المحقق.

---

[1]– فليج حسن الخلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ص ص 150،151.

[2]– عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998–2012)**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

من المعادلة السابقة نحصل على :

$G_w=[(y_1-y_0)/y_0] = s/k$ من المعادلة يتضح أن معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف.

- معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو الذي تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، يتمثل في الجمع بين معدل نمو القوى العاملة n ومعدل نمو الانتاجية العاملة a ويرمز له ب G_n ،يتوقف معدل النمو الطبيعي على كل من :
  - متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوى العاملة(زيادة العمل).
  - متوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل(التحسينات التقنية).

كما يتطلب استمرار التشغيل التام أن ينمو الانتاج بمعدل طبيعي G_n ،مما يتطلب على النمو G للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون(المرغوب) ($G_w= s/k$) ومعدل النمو الطبيعي، مادام أن المعاملات الثلاث c، a ،n خارجية ومستقلة، إن المساواة بين G_w و G_n تكون مفاجئة ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل تام بصفة مستمرة.

نستطيع أن نكون النموذج البسيط للنمو الاقتصادي [1]:

- الادخار الوطني (s) نسبة من الدخل الوطني(y) وبالتالي تكتب المعادلة البسيطة التالية:

$$S = sy \quad \sim \quad 1\text{-}1$$

- يعرف الاستثمار (I) بأنه التغير الحاصل في رصيد رأس المال Δk على النحو التالي:

$$I = \Delta k \quad \sim \quad 1\text{-}2$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال k له علاقة مباشرة بالدخل القومي(الناتج الاجمالي)y وفقا لمعامل رأس المال/الناتج، إذن k يكون:

$$\Delta k = k\ \Delta y \text{ أو } k= \Delta k/\Delta y \text{ أو } k = K/Y \quad \sim \quad 1\text{-}3$$

[1]– ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الزراق، **التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره، ص 126-128.

- أخيرا الادخار الوطني الاجمالي(s) يجب أن يتساوى مع الاستثمار الوطني الاجمالي(I) يمكننا كتابة هذه المساواة كما يلي:

$$I = S \quad \sim \quad 1\text{-}4$$

ومن خلال المعادلتين (1−2) و (1−3) يمكن أن نعرف أن :

$$I = \Delta k = k\, \Delta y \quad \sim \quad 1\text{-}5$$

ومن خلال المعادلتين(1−1) و (1−5) يمكن كتابة المعادلة (1−4) كما يلي :

$$S = s\, y = \Delta k = k\, \Delta y = I \quad \sim \quad 1\text{-}6$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$s\, y = k\, \Delta y \quad \sim \quad 1\text{-}7$$

وبقسمة جانبي المعادلة (1−7) على yثم على k فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta y / y = s/k \quad \sim \quad 1\text{-}8$$

وإذا رمزنا لمعدل النمو في الناتج ($\Delta y/y$) ب G فإننا نستطيع كتابة المعادلة (1-8) كما يلي:

$$G = s/k \quad \sim \quad 1\text{-}9$$

المعادلة (1−9) هي ترجمة بسيطة لمعادلة هارود و دومار المشهورة للنمو الاقتصادي، وعليه فإن معدل النمو في الناتج المحلي G يساوي معدل الادخار (s) مقسوما على معامل رأس المال/الناتج (k) وبشكل أكثر تفصيلا في غياب الحكومة فإن معدل النمو يتناسب طرديا مع معدل الادخار (s) أي كلما زاد الادخار والاستثمار كنسبة من الدخل الوطني زاد نمو هذا الأخير، ويتناسب عكسيا مع معامل رأس المال /الناتج (k) (الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)، كما أن المنطق الاقتصادي في المعادلة (1−9) بسيط جدا ويقر بأنه لكي تنمي الدول ناتجها لابد من أن تدخر وتستثمر نسبة معينة من ناتجها الوطني الاجمالي، فزيادة ما يمكنهم ادخاره واستثماره يسرع النمو حيث أن المعدل الحقيقي الذي يمكن أن يحدث به النمو عند أي مستوى من الاستثمار أو الادخار –أي الكمية المضافة إلى الناتج التي يمكن أن تأتي من وحدة استثمارية مضافة – يمكن أن تقاس بمقلوب معامل رأس المال /الناتج (I / k) .

❖ نقد النموذج: وجهت الكثير من الانتقادات لنموذج "**Harrod –Domar**" نذكر منها[1]:

[1]– يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة منتوري ، قسنطينة، (2006−2007)، ص23.

- افتراض أن الادخار هو نسبة ثابتة من الدخل، وأغفل أن الدخل نفسه متفاوت، بالإضافة إلى أن الادخار يتوقف على عوامل أخرى غير عامل الدخل، وذلك لاختلاف دوافع تفضيل الادخار على السيولة النقدية؛
- افترض أن نسبة رأس المال والعمل إلى الناتج ثابتة و أهمل تأثير التطور التكنولوجي في الانتاجية، بالإضافة إلى افتراض دالة الانتاج وحيدة ومتجانسة بمعنى أن كل زيادة في دالة الانتاج تؤدي إلى زيادة مكوناتها بنفس النسبة وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه في الواقع؛
- افترض الاقتصاد مغلق و أهمل وجود القطاع الخارجي، إذ أنه لو كان الاقتصاد مفتوحا يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق وفرة في رأس المال كما أن نقل التكنولوجيا من العالم الخارجي يؤدي إلى تغيير تركيبات عناصر الانتاج وكذلك الانتاجية، هذا ما يجعل فرضية الاقتصاد المفتوح الأكثر واقعية ؛

رابعا : نظرية (Rostow)

طرح البروفيسور "Walt Whitman Rostow" أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كامبريدج نظريته "مراحل النمو الاقتصادي" لتحديد درجة النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة، التي استنتجها من أحداث تاريخية للنمو الاقتصادي الذي شهدها دول العالم، حيث أكد "Rostow" بأن تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد لابد من أن يمر بخمس مراحل: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج ومرحلة الاستهلاك الوفير، نلخصها فيما يلي[1]:

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي:** الحقيقة الاقتصادية الأساسية حول المجتمعات التقليدية هي أنها تطورت ضمن وسائل انتاج محدودة وبدائية، يسود فيها نظام الاسرة والعشيرة التي تلعب دور رئيسي في التنظيم الاجتماعي السائد، يتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي، تميزت هذه المرحلة بانخفاض مستوى الانتاجية ومتوسط حصة الفرد من الناتج القومي، التمسك بالتقاليد، تفشي الاقطاع، وحسب "Rostow" هذه المرحلة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطؤ الشديد وتعتبر الصين ودول الحوض الأبيض المتوسط وبعض دول اوروبا في القرون الوسطى أهم الدول التي اجتازت هذه المرحلة من النمو الاقتصادي .

[1] -W.Rostow ,**The stages of Economic Growth** ,The Economic history review, second series , n^0 1,1959,p 4-12.

ب. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** هي مرحلة تتضمن شروط وظروف الانطلاق، تحاول الدولة ترشيد اقتصادها والتخلص من البطؤ الشديد، ومن مظاهر هذه المرحلة :

- التطور التدريجي للعلم؛
- نمو التجارة الداخلية والخارجية واتساع السوق؛
- توسع مؤسسات التمويل كالبنوك؛
- تطور النقل وانتشار الطرق والسكك الحديدية والموانئ؛
- ظهور بعض الصناعات البسيطة إلى جانب الزراعة؛
- ظهور تنظيم سياسي واجتماعي عريض القاعدة؛
- ظهور طبقة ممتازة من المفكرين والمصلحين الاجتماعيين؛

ومن أهم الدول التي اجتازت هذه المرحلة حسب رأيه: ألمانيا، روسيا، اليابان في القرن الماضي.

ج. **مرحلة الانطلاق:** جوهر هذه المرحلة يكمن في تحقيق نمو سريع في معظم القطاعات الاقتصادية وانشاء الصناعات الأساسية حيث تسعى الدولة في هذه المرحلة للقضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو التقدم، تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل و مدتها قصيرة نسبيا تكون بين 20 – 30سنة، ومن أهم خصائصها :

- يصبح النمو سمة متأصلة في المجتمع ومؤسساته؛
- ارتفاع الاستثمار وبداية التصنيع الثقيل؛
- توسع التكنولوجيا الحديثة؛
- من الناحية غير الاقتصادية انتصار ثقافي لأولئك الذين يتشبثون بالمجتمع التقليدي؛

تاريخيا من القطاعات الرائدة في هذه المرحلة تراوحت بين :

- المنسوجات القطنية (بريطانيا و New England) ؛
- السكك الحديدية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا و روسيا)؛
- الخشب والسكك الحديدية (السويد)؛

إضافة إلى تلك الصناعات المعالجة الزراعية، النفط، الصناعات البديلة للواردات، بناء السفن.

د. **مرحلة النضج:** تعرف على أنها الفترة التي يكون فيها المجتمع فعالا والفترة التي تكون فيها الدولة قد طبقت التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع واستكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية من زراعة، صناعة، تجارة وخدمات، وما يميز هذه المرحلة :

- قيام العديد من الصناعات كصناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، الصناعات الكيماوية...الخ؛
- توسع حركة التجارة الخارجية ؛
- النضوج الفكري و الفني؛

وتعتبر السويد من الدول التي اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي وانتقلت في تطورها من صناعة الخشب إلى صناعة عجينة الورق، الورق، الفولاذ عالي الجودة و ومنتوجات معدنية مشكلة.

كما قدم "Rostow" عينة من الدول وتواريخ النضخ التكنولوجي كما يلي:

- بريطانيا العظمى 1850
- الولايات م أ 1900
- ألمانيا 1910
- فرنسا 1910

- السويد 1930
- اليابان 1940
- روسيا 1950
- كندا 1950

هـ. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** يصل المجتمع في هذه المرحلة إلى درجة كبيرة من التقدم والرفاهية بالإضافة إلى ارتفاع متوسط دخول الأفراد وزيادة معدلات الاستهلاك خاصة استهلاك السلع المعمرة كالسيارات.

تميزت هذه المرحلة بانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع (الثلاجات، أجهزة تكييف الهواء، الغسالات، الثلاجات... الخ)، بالإضافة إلى تحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

وقد أورد "Rostow" بعض الأمثلة عن الدول التي دخلت هذه المرحلة كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أوروبا الغربية وألمانيا .

خامسا: استراتيجية النمو المتوازن (Nurkse , Rodan)

تهدف إلى تطوير كل القطاعات الاقتصادية المختلفة أي لا يمكن تطوير قطاع دون آخر، فأي تطوير في أي قطاع لابد وأن يقود إلى تطور القطاع الآخر نظرا لتداخل القطاعات فيما بينها ولأن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوق لناتج القطاعات الأخرى، يرى"Nurkse" بضرورة التوازن ما بين النمو في القطاع الصناعي والنمو في القطاع الزراعي في الدول النامية لتجاوز كل أشكال التخلف في الدول النامية، كما يرى "Nurkse" بضرورة توسيع السوق المحلية من خلال التصنيع – الصناعات الاستهلاكية– لكن تكمن المشكلة في الدول النامية في نقص التمويل لإقامة مثل هذه الصناعات، إلا أن "Nurkse" أكد على رأس المال الأجنبي لمواجهة هذه المشكلة وتوفير رؤوس الأموال، كما استعرض ثلاثة نماذج لبناء قاعدة صناعية لتسريع عملية التنمية في الدول النامية:

- النمو بواسطة الصادرات من المواد الأولية.

- النمو بواسطة اقامة الصناعات التصديرية.
- النمو من خلال إقامة صناعات تلبي حاجة الطلب المحلي بدلا من استيرادها من الخارج.

وتماشيا مع امكانيات وقدرات الدول النامية يرى "Nurkse" بأن النموذج الثالث هو الأكثر ملائمة بالنسبة لتلك الدول فلابد من العمل لإقامة الصناعات الاستهلاكية لسد حاجة السوق المحلية والتقليل من الاستيراد ولو أن الطريق في التصنيع قد يواجه العديد من العقبات خاصة ضعف الحافز على الاستثمار نتيجة ضيق السوق المحلية وضعف الطلب، لدى يرى بأن الحل الوحيد لمواجهة ضيق السوق أمام الدول النامية هو اعتماد برنامج متكامل يحوي العديد من الصناعات المتكاملة التي تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة الاستثمارات وزيادة الانتاجية وبالتالي زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب الكلي واتساع نطاق السوق لمختلف الصناعات[1].

الانتقاد الموجه لنظرية النمو المتوازن: واجهت نظرية النمو المتوازن العديد من الانتقادات التي منها ما يلي[2]:

- لا يمكن قبولها كنموذج خاصة بالنسبة للدول النامية لأنها تتطلب امكانات مادية وبشرية ضخمة لتنفيذ برنامجها، وعادة هذه الامكانيات غير متوفرة في البلدان المتخلفة، وبالتالي تشجع الضغوط التضخمية؛
- تطبيق هذه النظرية ينطبق على البلدان المتقدمة باعتبار اقتصادات الدول النامية يعاني من عدم تكافؤ بين القطاعات الاقتصادية فهناك قطاعات متطورة مقارنة بقطاعات وصناعات أخرى خاصة الصناعات المرتبطة بالسوق العالمية كصناعة استخراج النفط ... وهكذا التشوه الذي يعاني منه اقتصاد الدول النامية يجعل من غير الممكن تطبيق هذه الاستراتيجية؛

[1]– محمود حسين الوادي وآخرون ، **الاقتصاد الكلي** ، ط 3، عمان: دار المسيرة، 2013، ص ص 301،302.

[2]– محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 267، 268.

- تفترض هذه الاستراتيجية خلق دفعة قوية في جميع القطاعات الاقتصادية وبشكل متوازن وهذا لا يمكن عمليا لأن المستثمر لا يمكنه الاستثمار في قطاعات تجلب له ربحا أقل من غيرها؛

سادسا: نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان (Hirchman)

اتجاه هذه النظرية مغاير لفكرة النمو المتوازن، كون الاستثمارات في هذه النظرية تخصص إلى قطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع القطاعات، ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي "Hirchman" الذي يعتقد بأن إقامة مشروعات جديدة يكون بناءا على ما حققته مشاريع أخرى من وفرات خارجية[1]، كما ركز على الصناعات الرائدة أو ما سماها بأقطاب النمو التي لها قوة جذب لبقية قطاعات الاقتصاد أي أن تقدم صناعة قائدة ما على صناعة أخرى يكون مصحوبا باختلال التوازن، هذا الاختلال يكون بمثابة قوة محرضة للنمو صناعات أخرى كانت متخلفة نسبيا، يرى "Hirchman" أن أساس هذه النظرية هو سلسلة متصلة من اختلالات التوازن أي أن كل اختلال ينتج عنه قوى مصححة له، وتصحيح هذا الاختلال يخلق اختلالا جديدا في التوازن والذي بدوره يولد قوى مصححة لتعديله، وبذلك يتولد اختلال جديد في التوازن وهكذا ...، ووضح "Hirchman" هذا بالارتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة والتي تتميز بعلاقات أمامية وخلفية مع غيرها من الصناعات، فمثلا توسع الصناعة أ ينشط الصناعة ب خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تستخدم مخرجات الصناعة (أ) كأحد مدخلاتها أي أن توسع الصناعة أ وزيادة الانتاجية فيها يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الصناعة ب هذه تعتبر علاقة أمامية، أما بالنسبة للعلاقة الخلفية تتمثل في خلق الطلب وزيادة فرص الاستثمار في المراحل السابقة للعملية الانتاجية هذا يعني أن توسع الصناعة أ يؤدي إلى إمكانية خلق فرص الاستثمار في الصناعة ج التي تقدم للصناعة (أ) مستلزمات الانتاج وخاصة عند توسع السوق لمنتجات الصناعة أ، ومن هنا يميل "Hirchman" إلى اختيار صناعات الحديد والصلب بالنسبة للدول النامية لما لها من آثار التكامل للأمام والخلف [2].

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي – النمو الخارجي المنشأ-

---

[1]– فارس رشيد البياتي ،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، ط1، عمان: دار أيلة، 2008، ص68.

[2]– محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 402-405.

يقوم نموذج Swan–Solow على أساس الفرضيات التالية :[1]

– تنتج الدول سلع متجانسة ووحيدة ؛

– الانتاج في ظل المنافسة التامة ؛

– التقدم التكنولوجي عنصر خارجي يتغير بمعدل ثابت، كما يمكن تمثيله بدالة انتاج نيوكلاسيكية بدلالة رأسمال والعمل؛

– الادخار الصافي (s) والاستثمار الصافي (I) يمثلان جزءا ثابتا من الانتاج الصافي (Y) بمعنى أن الادخار متغير سلوكي يستخدم في السياسة الاقتصادية على أنه متغير خارجي ؛

– مستوى التشغيل ثابت معناه إذا زاد عدد السكان في بلد بمعدل n يزيد عرض العمل كذلك بنفس النسبة ؛

تعتمد عملية النمو الاقتصادي في نموذج Solow Swan على شكل دالة الانتاج النيوكلاسيكية F=(K,L,T) والتي تحقق الخصائص التالية :[2]

1. **ثبات العوائد القياسية :** تعرف هذه الخاصية أيضا باسم تجانس الدرجة الأولى في k و L ومن المهم أن تعريف المقياس هنا يتضمن المدخلتين المتنافستين رأس المال K والعمل L فقط، كما أن الدالة F المتجانسة من الدرجة الأولى في Kو L فإنها تعطي عوائد ثابتة بالقياس، فإذا ضربنا رأس المال K و العمل L في نفس القيمة الموجبة λ، سنحصل على كمية λ من الناتج :

$$F= (\lambda K,\lambda L,T)= \lambda F(K,L,T) \quad \rightsquigarrow \quad 1$$

2. **العوائد الموجبة والمتناقصة للمدخلات الخاصة:** لكل (K>0) و (L>0) تعرض الدالة F عوائد ذات انتاجية حدية موجبة و متناقصة فيما يتعلق بكل مدخلة :

$$\partial F / \partial k > 0 \ , \ \partial F^2 / \partial k^2 < 0$$

[1]– محمد دهان، **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر**، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2009–2010)، ص ص 210،211.

[2]-Robert j. Barro – xavier sala –i- Martin ,**Economic Growth** ,the MIT press , Cambridge , Massachusetts ,london,England,2nd edition,2004 ,pp 26 -27.

$$\partial F / \partial L > 0 \ , \ \partial F^2 / \partial L^2 < 0$$

وهكذا يفترض النموذج النيوكلاسيكي أنه عند الحفاظ على مستويات ثابتة من التكنولوجيا والعمالة فإن كل وحدة إضافية من رأس المال K تقدم إضافات موجبة للإنتاج ولكن هذه الإضافات تنخفض مع ارتفاع عدد الآلات ، ويفترض نفس الخاصية بالنسبة للعمل L.

3. **شروط Inada:** السمة الثالثة المميزة لدالة الانتاج النيوكلاسيكية هو أن الناتج الحدي لرأس المال K(أو العمل L) يقترب إلى ملا نهاية لما يؤول رأس المال K (أو العمل) إلى 0، ويقترب إلى 0 لما يؤول رأس المال (أو العمل) إلى مالا نهاية :

$$\lim_{k \to 0} \left(\frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \to 0} \left(\frac{\partial F}{\partial L} \right) = \infty ;$$
$$\lim_{k \to \infty} \left(\frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \to \infty} \left(\frac{\partial F}{\partial L} \right) = 0.$$

4. **الاستخدامات الأساسية :** يضيف بعض الاقتصاديين افتراض الاستخدامات الأساسية لتعريف دالة الانتاج النيوكلاسيكية، حيث تعد المدخلة ضرورية إذا كانت هناك حاجة إلى مقدار موجب منها لإنتاج كمية موجبة من الناتج، فالخصائص الثلاثة لدالة الانتاج النيوكلاسيكية والموضحة في المعادلتين 1 و2 توضح أن كل المدخلات أساسية للإنتاج، والتي هي $F(0,L)= F(K,0) = 0$، وتشير أيضا أن الناتج يؤول إلى مالا نهاية عندما تؤول المدخلات إلى مالا نهاية .

أولا : نموذج Solow – Swan في النمو الاقتصادي – بدون تقدم تكنولوجي –

❖ **التحليل الرياضي والتمثيل البياني للنموذج :**

لابد من توضيح النقاط التالية :

1. **دالة الاستثمار :** لتبسيط التحليل يتم الافتراض أن الاقتصاد مغلق وأن الانفاق الحكومي يبقى مستقرا عند الصفر وباستخدام المصطلحات لكل عامل، هذا ينبغي أن إجمالي الطلب على الانتاج يساوي الاستهلاك لكل عامل زائد الاستثمار لكل عامل .

$$Y_t = c_t + i_t \quad \sim \quad 1$$

وبافتراض أن المستهلكين يدخرون نسبة ثابتة من دخلهم s خلال كل سنة، وبالتالي ادخار كل عامل هو :

$$Y_t - c_t = sy_t \quad \sim \quad 2$$

ومن المعادلة رقم (1) لدينا : $y_t - c_t = i_t$

أي : $i_t = sy_t \quad \sim \quad 3$

هذه المعادلة مألوفة تفيد بأن الاستثمار يساوي الادخار في الاقتصاد المغلق، بالإضافة إلى أن الاستثمار يتناسب مع الانتاج ومع الادخار **s** كجزء من الانتاج يذهب إلى الاستثمار.

2. **بالنسبة لتراكم رأس المال** :أي التغير في مخزون رأس المال للعامل الواحد $\Delta k_t = k_{t+1} - k_t$ ، فهو يساوي رأس المال المستثمر الجديد **(i)** مطروحا منه الخسارة في رأس المال القديم ، أو الاهتلاك **(δk)**، وبالتالي:

$$\Delta k_t = i_t - \delta k_t \quad \sim \quad 4$$

وهكذا فإن تراكم رأس المال للعامل الواحد يساوي النسبة المستثمرة من الدخل مطروحا منها الاهتلاك [1].

3. **التغير في نصيب الفرد:** عندما نقول أن بلدا ما غني أو فقير، فإننا نميل إلى الاعتقاد أن ذلك يكون من حيث الانتاج أو الاستهلاك للفرد الواحد، وعليه نقوم ببناء النموذج من حيث نصيب الفرد ودراسة السلوك الديناميكي للكميات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الاستهلاك و رأس المال , ونظرا لأن تعريف ثبات عوائد الحجم (العوائد القياسية) ينطبق على جميع قيم λ فإنه ينطبق أيضا على $\lambda = 1/L$، من هنا يمكن كتابة دالة الانتاج بالشكل التالي :[2]

$$Y = F(K, L, T) = L \cdot F(K/L, 1, T) = L \cdot f(k) \quad \sim \quad 5$$

[1] -Fredric s. Mishkin , **Macroeconomics (polycy and practice)** , pearson education , Inc, publishing as addison , wesley, boston, united states of america,2012,p150 -152.

[2] -Robert j. Barro – xavier sala –i- Martin ,**Economic Growth** ,op cit ,p 28.

باعتبار أن حصة العامل من رأس المال **(K= K/L)** وحصته من الانتاج **(y= Y/L)** وعلى اعتبار أن **f(k) = F(k, 1, T)** وبأخذ دالة الانتاج في نموذج Solow Swan معادلة دالة الانتاج من الشكل Cobb–Douglas الآتية :$Y = K^{\alpha} L^{1-\alpha}$ بحيث $1 > \alpha > 0$.

إذن يمكن كتابة دالة الانتاج على أساس حصة العامل من رأس المال كما يلي :

$$y = f(k) = k^{\alpha} \quad \sim \quad 6$$

وإذا افترضنا أن الأفراد يدخرون نسبة ثابتة من الدخل الصافي (s) وأن هناك نسبة (δ) من الرأسمال المادي تهتلك في كل وقت لأي سبب من الأسباب ، ولكون الزيادة في معدل النمو السكاني ستخفض من قيمة (k) بمعدل سنوي يقدر ب (nk)، وبالتالي يكون بذلك مقدار معدل الزيادة الصافية في نصيب الفرد من رأس المال تعطى بالمعادلة التالية:

$$k = sf(k) - (n+\delta) k \quad \sim \quad 7$$

حيث :

- k :تعبر عن التغير في مخزون الرأسمال المادي (k) عبر الزمن (t)، بمعنى $k = \partial k/\partial t$
- S: تعبر عن معدل الادخار، وهو معدل موجب محصور بين 0 و1.
- δ: تعبر عن معدل تناقص رأس المال وهو معدل موجب .
- n: تعبر عن معدل النمو السكاني .

تشير المعادلة رقم (7) وهي معادلة تراكم رأس المال بدلالة رأس المال لكل عامل، والتي تعني أن تغير رأس المال الفردي يتحدد بثلاث متغيرات وهي : النسبة المستثمرة من الدخل y (sy) ، النسبة المستهلكة من رأس المال (δk) ومعدل النمو السكاني (n)[1].

[1] -Philipe Aghion –Peter Howitt, **The Economic of Growth** ,the MIT press, Cambridge, Massachusetts, England ,2009, P 26 .

إن المعادلتين الأساسيتين لنموذج Swan–Solow هما رقم (6)و (7) وتسمحان لنا بتفسير نمو وتطور الناتج الداخلي الخام للعامل من فترة إلى أخرى، ولتفسير ذلك نستعين بمخطط Swan–Solow الموضح في الشكل الموالي الذي يتكون من ثلاث منحنيات بيانية [1]:

- منحنى دالة الانتاج المكثفة ($y = k^{\alpha}$).
- منحنى دالة الاستثمار لكل فرد (sy) ، وهو منحنى له نفس شكل دالة الانتاج المكثفة لكنه مسحوب نحو الأسفل بفعل معدل الادخار (s) .
- منحنى الكمية اللازمة من الاستثمار ليبقى الرأسمال المادي لكل فرد ثابتا ($(n+\delta)k$).

الشكل رقم (17):مخطط Swan –Solow للنمو الاقتصادي

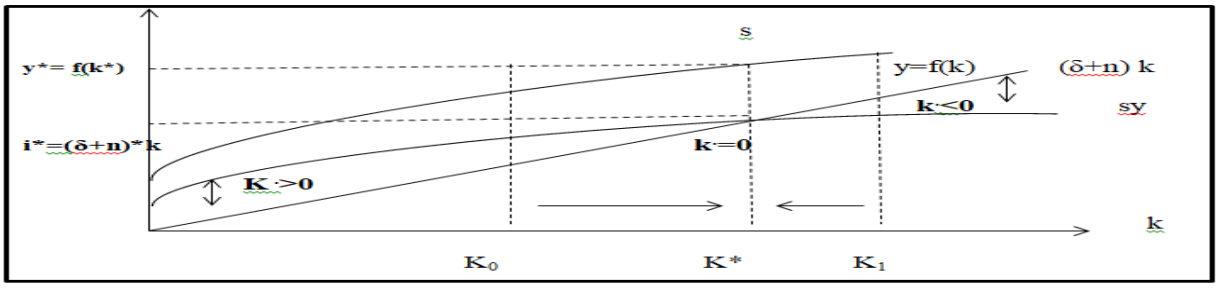

Source :Fredric s.Mishkin , Macroeconomics (polycy and practice), pearson education , Inc,publishing as addison , wesley, boston, united states of america,2012,P153 .

يتضح من خلال الشكل السابق الذي يمثل مخطط Solow Swan أنه عند النقطة (k_0) مستوى الاستثمار لكل فرد $sy=sf(k_0)$ أكبر من مستوى الاستثمار اللازم الذي يجعل رأس المال لكل فرد ثابتا

[1]– محمد دهان، **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 213،214.

k_0 $(\delta+n)$ ، والاستهلاك لكل فرد في هذه النقطة هو الفرق العمودي بين المنحنيين $sf(k_0)$ و $f(k_0)$، ومع مرور الزمن يزداد (k_0) ليصل إلى k^* وهو الوضع التوازني وهو المستوى الذي يصبح فيه رأس المال لكل فرد ثابتا هذا ما يعرف "بالحالة الاستقرارية للنمو " .

أما بالنسبة للحالة المعاكسة لما يكون (k_1)أكبر من المستوى الاستقراري (k^*) ،فإن نموذج Solow–Swan يرى بأن $sy= f(k_1)$ أقل من المستوى الضروري للمحافظة على ثبات عنصر رأس المال لكل فرد $(\delta+n)k_1$ لهذا يجب العودة إلى الحالة الاستقرارية (k^*) .

من هنا نستنتج أن نمو الناتج الداخلي لكل فرد في أي اقتصاد يتقارب إلى الحالة الاستقرارية مهما كان عنصر رأس المال الذي ينطلق منه، وعليه فإن نموذج Swan–Solow يؤكد على أن معدل النمو يعود إلى الحالة الاستقرارية مهما تغير معدل النمو السكاني n أو معدل الادخار (s) .

مما سبق نستنتج بأن الحالة الاستقرارية هي الوضعية التي يكون فيها رأس المال الفردي ثابتا (k=0) وبيانيا هي نقطة تقاطع المنحنى sf(k) مع الخط $(\delta+n)k$ والتي رمز لها ب (k^*)، أما جبريا هي : [1]

$$\dot{k} = 0 \Rightarrow sk^{\alpha} - (\delta+n)k = 0$$

$$sk^{\alpha} = (\delta+n)\,k$$

$$s/(\delta+n) = k^{1-\alpha}$$

$$k^* = (s/\delta+n)^{1/1-\alpha} \qquad \sim \qquad 8$$

تمثل المعادلة (8) مستوى عنصر رأس المال لكل فرد وبتعويض قيمة (k^*) في المعادلة (6) نحصل على قيمة الانتاج لكل فرد عند الحالة الاستقرارية كالآتي :

$$\dot{y} = f(\dot{k}) = k^{\alpha} \Rightarrow y^* = (s/\ n+\delta)^{\alpha/(1-\alpha)} \qquad \sim \qquad 9$$

المعادلة رقم (9) تفسر لنا بأن الدول الغنية هي التي يكون مستوى استثمارها كبير مقارنة بغيرها من الدول، كما أن الدول التي يكون معدل نمو سكانها مرتفع تكون فقيرة مقارنة بغيرها .

❖ التوازن الديناميكي للنموذج

– محمد دهان ، **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر** مرجع سبق ذكره، ص 216. [1]

الشكل رقم (18): ديناميكية الانتقال في نموذج Swan–Solow

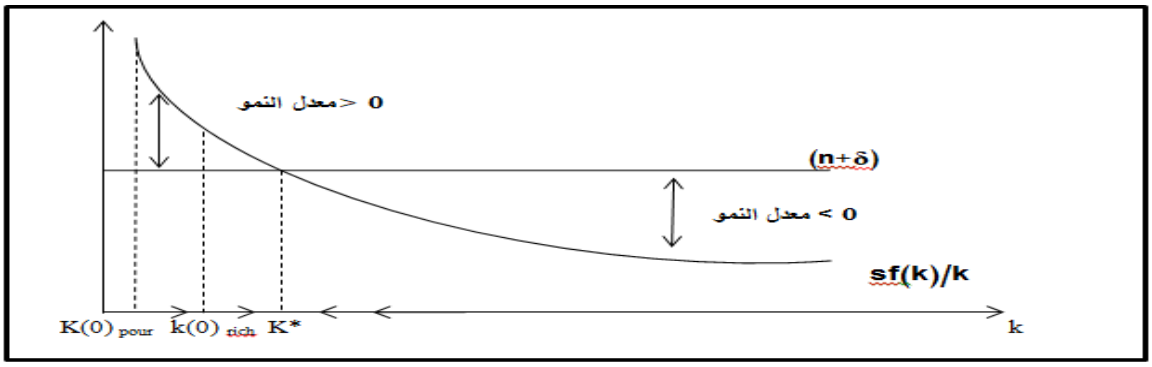

Source : Robert j. Barro-xavier Sala –i- Martin, **Economic Growth** ,the MIT press,Combridge,Massachusetts,london,2004 ,2nd Edition ,pp 38 .

يلاحظ من خلال الشكل أن معدل نمو رأس المال الفردي (k) هو المسافة العمودية بين منحنى الادخار sf(k)/k والمنحنى (n+δ)، فإذا كان المستوى الذي ينطلق منه الاقتصاد $k_0<k^*$ فإن معدل نمو (k) موجب وسترتفع قيمة (k) باتجاه (k*)، في حين إذا كان $k_0>k^*$ فإن معدل نمو (k) يكون سالبا، وستتجه (k) نحو الانخفاض حتى يصل إلى المستوى (k*)، وبالتالي فإن رأس المال الثابت لكل فرد k* مستقر .

ومن الملاحظ أن الانتقال في المدى الطويل يتم من رأس المال فردي منخفض مبدئيا، وينخفض معدل نمو k بشكل رتيب نحو الصفر، كما هو موضح في الشكل من خلال الأسهم الموجودة على المحور الأفقي والتي تشير إلى اتجاه الحركة ل k عبر الزمن .[1]

إذا قرر الأفراد زيادة النسبة المقتطعة من دخولهم بغرض الادخار، ماذا يحدث لنصيب الفرد من رأس المال والناتج؟ وماذا يحدث لهذين الأخيرين إذا ما حدثت زيادة مفاجئة في النمو السكاني، هذا ما يتم الإجابة عليه من خلال ما يلي :

- ✓ بالنسبة لأثر الزيادة في معدل الادخار :

[1] -Robert j. Barro – xavier sala –i- Martin ,**Economic Growth, op cit,** p 38.

الشكل رقم(19): أثر زيادة معدل الادخار .

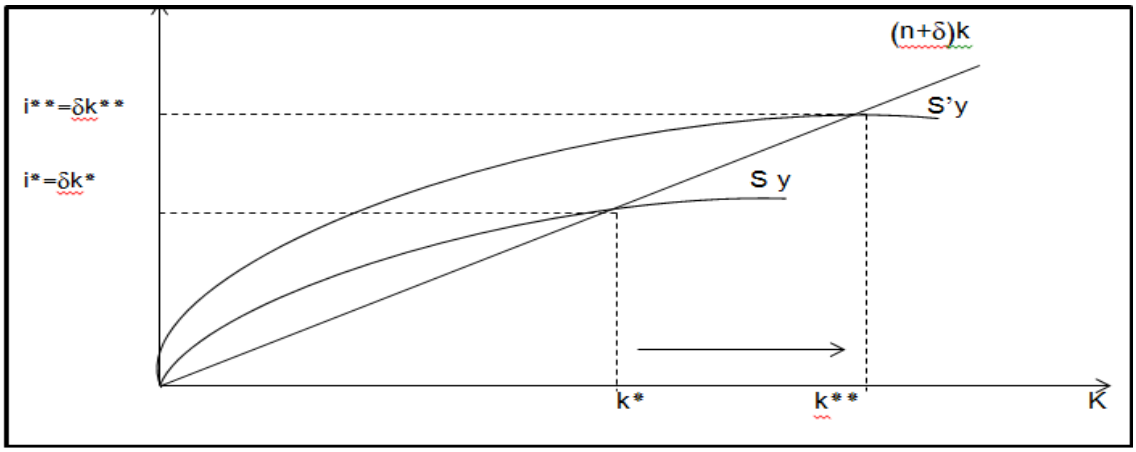

Source: Charles j Jones, introduction to Economic Growth ,1nd Edition ,california : stanford university press , 1997, p30.

يلاحظ من خلال الشكل (19) زيادة معدل الادخار يؤدي إلى انتقال منحنى sy إلى الأعلى منsy إلى s'y'، وإلى ارتفاع نصيب الفرد من رأس المال من الحالة المستقرة *k إلى الحالة المستقرة **k، فعند النقطة *k يكون الاستثمار أكبر من الاهتلاك وبالتالي يرتفع نصيب الفرد من رأس المال ليصل إلى **k وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من رأس المال والناتج عند الانتقال إلى الحالة المستقرة أين يصبح كل من رأس المال والناتج إلى الصفر (عند الحالة المستقرة) فمعدل الادخار أثر على نصيب الفرد من رأس المال والناتج لكن لم يؤثر على نمو هذه المتغيرات في المدى الطويل، إذن زيادة الادخار له مفعول تأثير وليس مفعول نمو هذه الخاصية تعود إلى الانتاجية الحدية المتناقصة لرأس المال .

- ✓ بالنسبة لأثر زيادة النمو السكاني :

الشكل رقم (20) أثر زيادة النمو السكاني

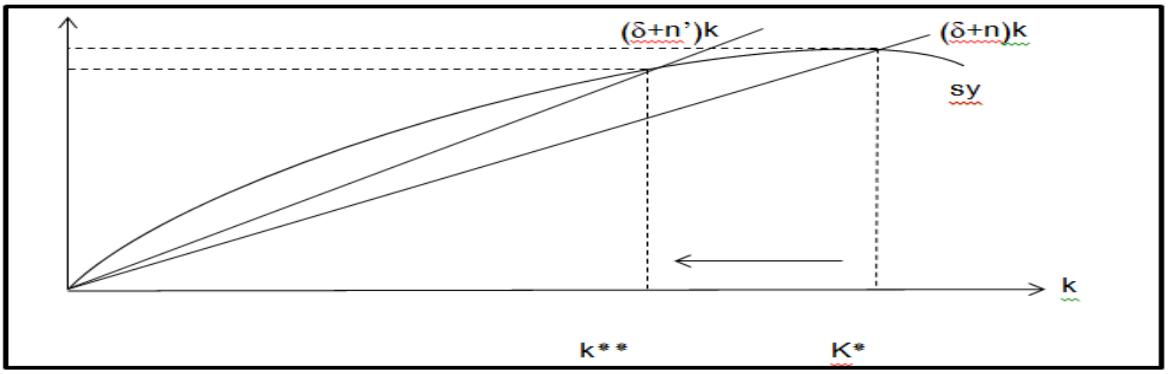

Source: Charles j Jones, introduction to Economic Growth ,1nd Edition stanford university press , 1997, p31. ,california :

الملاحظ من خلال الشكل(20) أن زيادة النمو السكاني أو زيادة في عرض قوة العمل n من n إلى n' تؤدي إلى انتقال خط الاهتلاك نحو الأعلى من (n+δ)k إلى (n'+δ)k عند النقطة k* الاهتلاك أعلى من الاستثمار وبالتالي انخفاض رأس المال لكل عامل الذي يستخدمه في العملية الانتاجية (انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل) لننتقل من النقطة k* إلى k** كما هو موضح في الشكل وبالتالي نستنتج أن الضغوط الديموغرافية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي .

ثانيا : نموذج Solow–Swan – بوجود التقدم التكنولوجي _

❖ **التحليل الرياضي والتمثيل البياني للنموذج**

اتضح من التحليل السابق أن النموذج _بدون تقدم تكنولوجي_ يقود الاقتصاد تدريجيا إلى الحالة الاستقرارية على المدى الطويل حيث لا ينمو دخل الفرد ويبقى ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة، السؤال الذي يطرح هو كيف يفسر الارتفاع الكبير في الانتاجية وفي متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة؟ في التحليل السابق اعتبر التقدم التكنولوجي (dA/A=0) لغرض فهم وتبسيط سلوك الحالة المستقرة للاقتصاد، واستبعد ذلك الجزء من النمو المتعلق بالأجل الطويل، إلا أنه عند ادخال التقدم التقني في النموذج يؤدي إلى زيادة نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدى الطويل وللإجابة على السؤال السابق تكمن في ادخال التقدم التكنولوجي في النموذج لتفعيل مدخلة العمل وزيادة فعاليته وعليه تصبح دالة الانتاج على الشكل التالي:

$$Y= F(K ,AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \quad \sim \quad 10$$

حيث: K: المخزون من رأس المال المادي.

A عامل التقدم التكنولوجي.

L: هو مدخلة العمل.

وعلى فرض أن g= dA/A حيث يطلق على (g) اسم بواقي سولو Solow Residual فإن دالة الانتاج سترتفع بنسبة (g) كل سنة وبالتالي سينمو كل من (y) و(k) في المدى الطويل بنفس معدل التقدم التقني ويشير كذلك إلى أن عامل الانتاجية الكلية (TFP) المشار إليها ب(A) في دالة الانتاج يقيس في الواقع جميع التغيرات في الناتج التي لا يمكن حسابها من خلال التغيرات في المدخلات الانتاجية.[1]

بعد أن تضمنت دالة الانتاج التقدم التكنولوجي الذي يزيد من فعالية العمل(L) وأن التقدم التكنولوجي ينمو بمعدل ثابت كما هو مبين في المعادلة 10 فتكون معادلة تراكم رأس المال ونصيب الفرد من الناتج كما يلي :[2]

✓ معادلة تراكم رأس المال:

$$K^{\cdot} = s\,F(K, AL) - \Delta k \qquad \sim \qquad 11$$

بقسمة طرفي المعادلة (11) على L نجد:

$$k^{\cdot} = s\,f(k,A) - (n+\delta)k \qquad \sim \qquad 12$$

يتمثل الفرق بين المعادلة (7) و المعادلة (12) في أن الناتج بالنسبة للفرد يعتمد الآن على مستوى التكنولوجي A.

وبقسمة طرفي المعادلة (12) على k لحساب معدل النمو k نجد :

$$k^{\cdot}/k = s\,f(k, A)/k - (\delta+n) \qquad \sim \qquad 13$$

[1]– بدر شحدة سعيد حمدان، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995–2010)**، (رسالة ماجيستير ، جامعة الازهر، فلسطين، 2011–2012)، ص35.

[2] -Robert j. Barro – xavier sala –i- Martin ,**Economic Growth,** op cit, p54

حيث يزيد متوسط الناتج لرأس المال $F(k,A)/k$ عبر الزمن لأن التقدم التكنولوجي ينمو بمعدل g، ويتحول المنحنى المتجه نحو الانخفاض $s\ F(k,A)/k$ في الشكل رقم (1) إلى اليمين وبالتالي فإن مستوى k الذي يتوافق مع التقاطع بين هذا المنحنى $s\ F(k,A)/k$ والمنحنى $n+\delta$ يتجه إلى اليمين.

✓ معادلة نصيب الفرد من الناتج :

$$y = F(k, A) = k\ [F(k,A)/k] \qquad \sim \qquad 14$$

عندما ينمو k و A بمعدل $g_A=g_k= g$ فإن معدل نمو y في الحالة المستقرة كذلك يساوي $g_A=g_k=g_y=g$.يمكن إثبات هذا كما يلي :[1]

لدينا معادلة تراكم رأس المال :

$$k. = s\ y - (n+\delta)k$$

$$g_k = k^{\cdot}/k \longrightarrow g_k = s\ y/k - (n+\delta) \qquad \sim \qquad 16$$

بقسمة طرفي معادلة دالة الانتاج (10) على L نجد دالة معادلة دالة الانتاج المكثفة لكل فرد :

$$y = k^{\alpha}\ A^{1-\alpha} \qquad \sim \qquad 17$$

بإدخال اللوغاريتم على المعادلة (17) نجد :

$$y = \alpha\ k + (1-\alpha)A \qquad \sim \qquad 18$$

$$y^{\cdot}/y = \alpha\ k^{\cdot}/k + (1-\alpha)\ A^{\cdot}/A \qquad \sim \qquad 19$$

نكتب المعادلة (19) بدلالة معدلات النمو (g) كالتالي:

$$g_y = \alpha g_k + (1-\alpha)\ g \qquad \sim \qquad 20$$

حيث: $A./A = g\ ,\ k^{\cdot}/k = g_k\ ,\ y^{\cdot}/y = g_y$

[1]– محمد دهان ، **الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر** مرجع سبق ذكره، ص ص 221,220.

إن المعادلة رقم (20) تعني أن معدل نمو عنصر رأس المال لكل فرد (g_k)لا يكون ثابتا إلا إذا كانت نسبة (y/k) ثابتة لأن δ ثابت وعندها يصبح:

$$g_y = g_k \quad \sim \quad 21$$

وبتعويض المعادلة (20) في المعادلة (21) نجد:

$$g_y = g_k \longrightarrow g_k = \alpha g_k + (1-\alpha)g$$

$$g_k - \alpha g_k = (1+\alpha)g$$

$$g_k = g = g_y \quad \sim \quad 22$$

هذا يعني أن الانتاج لكل فرد في النموذج بوجود تقدم تكنولوجي يزداد على المدى الطويل بنفس معدل الزيادة في التقدم التكنولوجي للاقتصاد، في حين النموذج بدون تقدم تكنولوجي الذي رأيناه في السابق أن نمو الانتاج لكل فرد يؤول إلى الصفر في المدى الطويل ($g_k=g_y=0$)

يتم تحليل ديناميكية النمو للنموذج بوجود التقدم التكنولوجي كما يلي :[1]

عندما ينمو كل من k وA بنفس المعدل في الحالة المستقرة نستطيع العمل مع النسبة k/A=k/L. $\hat{k}$ A ،حيث المتغير $\hat{L}$=L. A هو ما يسمى بكمية العمل الفعال أي الكمية المادية للعمل L مضروبة في كفاءتها A ، ثم المتغيرة $\hat{k}$ هي الكمية من رأس المال لكل وحدة من العمل الفعال، ويمكن كتابة كمية الانتاج لكل وحدة من العمل الفعال $\hat{y}$=Y/L.A بالمعادلة التالية :

$$\hat{y} = F(\hat{k},1) = f(\hat{k}) \quad \sim \quad 23$$

وإذا اتبعنا كما فعلنا سابقا للحصول على المعادلتين (8) و(9) لكن الآن يتم استخدام شرط نمو التقدم التكنولوجي g، ومن خلال القسمة على $\hat{k}$ يمكن اشتقاق المعادلة الديناميكية التالية:

$$\dot{\hat{k}}/\hat{k} = s\, f(\hat{k})/\hat{k} - (g+n+\delta) \rightarrow s\, f(\hat{k}) - (g+n+\delta)\,\hat{k} \quad \sim \quad 24$$

[1] -Robert j. Barro – xavier sala –i- Martin ,**Economic Growth**, op cit, p p54,55.

تمثل المعادلة رقم (24) معادلة تراكم رأس المال لكل فرد مع إضافة g معدل نمو التقدم التكنولوجي إلى جانب معدل النمو السكاني n ومعدل اهتلاك رأس المال δ .

إن الفرق الوحيد بين المعادلتين (24) و(7) –بغض النظر عن رمز " ^ "– هو أن المعادلة الأخيرة تتضمن g ، العبارة (g+n+δ) هي معدل الاهتلاك الفعال ل $\hat{k} = k/\hat{L}$ إذا كان معدل الادخار s يساوي الصفر، فإن $\hat{k}$ سوف ينخفض ويرجع ذلك إلى انخفاض k بمعدل δ و يرجع نمو $\hat{L}$ جزئيا بمعدل g+n.

وبشكل مماثل لما رأيناه في النموذج بدون تقدم تكنولوجي يمكن تبيين أن معدل نمو $\hat{k}$ في الحالة المستقرة هو صفر، وقيمة $\hat{k}^*$ في الحالة المستقرة هي التي تفي بالشرط التالي :

$$s\, f(\hat{k}^*) = (g+n+\delta)\, \hat{k}^* \qquad \sim \qquad 25$$

ولإيجاد قيمة $\hat{y}$ و$\hat{k}$ في الحالة المستقرة أي $\hat{y}^*$ و $\hat{k}^*$ كما يلي :[1]

بتعويض L.A بالقيمة $k/\hat{k}$ في دالة الانتاج نجد ما يلي:

$$Y = k^{\alpha}(A.L)^{1-\alpha} \rightarrow Y = k^{\alpha}(k/\hat{k})^{1-\alpha} \qquad \text{لدينا}$$

$$\rightarrow Y = k/\hat{k}^{1-\alpha} \qquad \rightsquigarrow \qquad 26$$

نقسم طرفي المعادلة (26) على كمية العمل الفعال L.A نجد ما يلي:

$$Y/A.L = k/A.L \;.\; 1/\hat{k}^{1-\alpha} \Rightarrow \hat{y} = \hat{k}/\hat{k}^{1-\alpha} = \hat{k}.\hat{k}^{\alpha-1}$$

$$\Rightarrow \hat{y} = \hat{k}^{\alpha} \qquad \rightsquigarrow \qquad 27$$

تمثل المعادلة رقم (27) دالة الانتاج المكثفة لكل فرد ، وفي الحالة المستقرة نستطيع أن نكتب:

$$\hat{y}^* = f(\hat{k}^*) = \hat{k}^{*\alpha} \qquad \rightsquigarrow \qquad 28$$

---

[1]– البشير عبد الكريم ،دحمان بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري** ، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاد المغاربة حول تطورات نظريات النمو الاقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 11-12. المتاح عبر الرابط https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_1.pdf (2022-01-20) .

وبتعويض $\hat{k}^{*\alpha}$ عن $f(\hat{k}^*)$ في المعادلة رقم (24) ولدينا في الحالة المستقرة $(\dot{\hat{k}}/\hat{k}=0)$، وبالتالي فإن الحصول على قيمة $\hat{k}$ في الحالة المستقرة كما يلي :

$$s\, f(\hat{k}^*) - (g+n+\delta)\,\hat{k}^* = 0 \Rightarrow s\,\hat{k}^{*\alpha} = (g+n+\delta)\,\hat{k}^*$$

$$\Rightarrow s/(g+n+\delta) = \hat{k}^{*1-\alpha}$$

$$\Rightarrow \hat{k}^* = [s/(g+n+\delta)]^{1/1-\alpha} \quad \rightsquigarrow \quad 29$$

تعبر المعادلة رقم (29) على نسبة رأس المال الفردي للتقدم التكنولوجي $(\hat{k})$ في المدى الطويل، وتأخذ نفس شكل المعادلة رقم (8) في النموذج بدون تقدم تكنولوجي $g=0$ كما نلاحظ $\hat{k}^*$ ثابتة بمعنى أنها تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة .

وبالتالي يمكننا استنتاج قيمة $\hat{y}^*$:

$$\hat{k}^* = [s/(g+n+\delta)]^{1/1-\alpha} \Rightarrow \hat{y}^{*1/\alpha} = [s/(g+n+\delta)]^{1/1-\alpha}$$

$$\Rightarrow \hat{y}^* = [s/(g+n+\delta]^{\alpha/1-\alpha} \quad \rightsquigarrow \quad 30$$

تفسر المعادلة (30) الفرق بين الدول من حيث درجة الفقر و الغنى، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن هناك بعض الدول متطورة وغنية لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو انخفاض في معدل النمو الديموغرافي و/أو قوة التطور التكنولوجي، ويكون العكس بالنسبة للدول الفقيرة .

الشكل رقم (21): التمثيل البياني لنموذج Solow-Swan بوجود تقدم تكنولوجي .

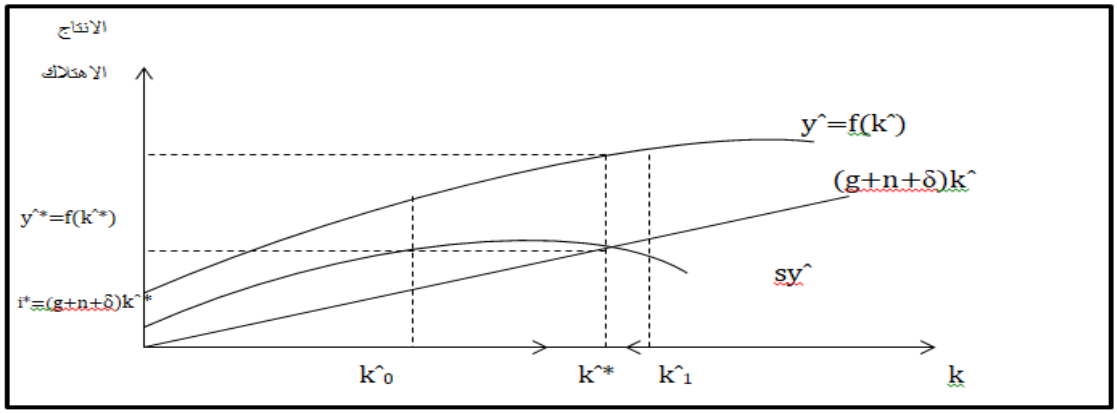

Source : Charles j Jones, introduction to Economic Growth ,1nd Edition ,california : stanford university press , 1997, p 35.

تمت الملاحظة من الشكل رقم (21) يشبه الشكل رقم (17) يكمن الفرق بينهما في ميل محدد الاستثمار الموازن الذي يصبح (g+n+δ) إضافة إلى احلال (y^) و(k^) مكان (y) و(k) نظرا لما ذكرناه سابقا.

كما يلاحظ من خلال الشكل رقم (19) أنه عندما ينطلق اقتصاد دولة ما من مستوى استثمار (sy^=g+n+δ)k0^) أكبر من مستوى الاستثمار الضروري لجعل عنصر رأس المال لكل فرد ثابت، فإن k^0 سيرتفع مع مرور الزمن إلى أن يصل إلى مستوى الحالة الاستقرارية و بعدها يدخل الاقتصاد في نمو متوازن .

❖ ديناميكية الانتقال للنموذج Solow–Swan مع وجود تقدم تكنولوجي :

الشكل رقم (22): ديناميكية الانتقال للنموذج Solow–Swan مع وجود تقدم تكنولوجي .

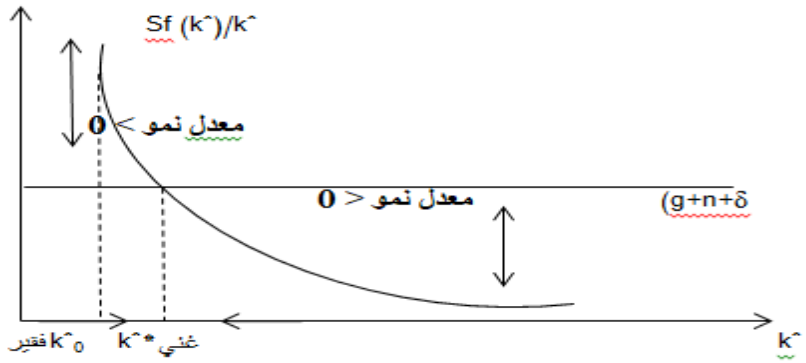

Source : Robert j. Barro-xavier Sala –i- Martin, Economic Growth ,the MIT press,Combridge,Massachusetts,london,2004 ,2nd Edition p 56.

يعطى معدل نمو رأس المال لكل عامل فعال kˆ= k/A.L بواسطة المسافة العمودية بين المنحنى s f(kˆ)/kˆ وخط الاهتلاك الفعال (g+n+δ) ويكون الاقتصاد في الحالة المستقرة لما kˆ يكون ثابتا ، وحينما ينمو Aبمعدل g فإن معدل نصيب الفرد من رأس المال ينمو بمعدل يساوي g أيضا، كما أن المتغيرات لكل فرد y، k و c تنمو بمعدل نمو التقدم التكنولوجي الخارجي 1،g كما تؤثر التحولات في معدل الادخار أو مستوى الانتاج في المدى الطويل على كل من yˆ* و cˆ* و kˆ*، كما تؤثر أيضا على معدلات النمو خلال الانتقال من الوضع الأولي kˆ0 إلى الوضع المستقر kˆ*.

❖ نتائج نموذج Solow–Swan .

بناءا على تحليل النموذج تم التوصل إلى النتائج التالية:[2]

- ارتفاع معدل الادخار ومن ثم ارتفاع الاستثمار نسبة للدخل يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من رأس المال والناتج ولكن هذا الارتفاع لا يؤثر على نمو المتغيرات في المدى الطويل،

- ارتفاع معدل النمو السكاني يقلل من مستوى نصيب الفرد من الناتج،

- أدت الزيادات في الانتاجية إلى تضخيم الأثار على دخل الفرد لأن هناك تأثيرا مباشرا من خلال دالة الانتاج وتأثير ايجابي إضافي من خلال ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل ,

[1]-Robert j. Barro-xavier Sala –i- Martin, **Economic Growth**, op cit, p56.
[2] -Fredric s. Mishkin , **Macroeconomics (polycy and practice),** op cit , p p 163,164.

- بالرغم من الفائدة التي قدمها نموذج Solow–Swan لنظرية النمو الاقتصادي، إلا انه اعتبر التقدم التكنولوجي هو عامل خارجي المنشأ وكان الجانب أكثر تدقيقا في النموذج، هذا ما دفع بالاقتصاديين إلى محاولة النظر في ايجاد نماذج فيها محددات النمو داخلية المنشأ تمكن من استمرارية النمو على المدى الطويل ومواجهة قانون تناقص الغلة، الهدف الذي مثل نقطة انطلاق في تطوير نوع من النماذج يمكن الاشارة إليها باسم نماذج النمو الداخلي المنشأ التي يتم التطرق إليها في المبحث الموالي .

المطلب الرابع: النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي – نماذج النمو الداخلي المنشأ–

برزت النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي في النصف الثاني من الثمانينات، حيث اهتمت هذه النظريات بعناصر النمو الداخلي، كما انصب تركيزها على أهمية الهياكل القاعدية (رأس المال العام والخاص) و رأس المال البشري.

أولا : نموذج Rebelo "AK" :

يعتبر نموذج AK أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية انعكاسا على النمو في المدى الطويل .

نموذج AK من النماذج النمو الداخلي التي جاءت لتعالج مشكل تناقص الانتاجية الحدية وخاصة انتاجية رأس المال التي عانت منه نماذج النمو النيوكلاسيكية السابقة، ولتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية أي $\alpha=1$، حيث تأخذ دالة الانتاج في نموذج AK الشكل الخطي البسيط التالي [1]:

$$Y= A K \qquad \backsim 1$$

حيث:A: معامل ثابت.

K : رصيد رأس المال .

[1]– مسغوني سهام، **التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط– دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة(1990–2018)** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 31،32.

هذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيه العائد ثابت، قد يبدو غياب مبدأ تناقص العوائد غير واقعي ولكن الفكرة تصبح أكثر قبولا إذا كنا نعتقد أن K بمفهومه الواسع يشمل رأس المال المادي والبشري، وأن الانتاجية الحدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل فهي ثابتة وتساوي إلى A .

حيث تأخذ دالة تراكم رأس المال الصيغة المعطاة في نموذج Solow–Swan أي:

$$k^{\cdot} = s\, f(k) - (n+\delta)\, k$$

$$\Rightarrow k^{\cdot}/k = s\,(y/k) - (n+\delta) \qquad \rightsquigarrow \qquad 2$$

حيث: y: الانتاج

k :رأس المال الموسع

s : نسبة الادخار

وإذا تم وضع $f(k)/k = A$ نحصل على معادلة تراكم رأس المال لكل فرد في نموذج AK :[1]

$$k^{\cdot}/k = s\,A - (n+\delta) \qquad \rightsquigarrow \qquad 3$$

بالعودة إلى نموذج Solow–Swan مع مراعات فرضيات نموذج AK، فإننا نستطيع رسم التمثيل البياني التالي:[2]

[1] -Robert j. Barro-xavier Sala –i- Martin, **Economic Growth ,**op cit , p64.

[2]– عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998–2012)**، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الشكل رقم (23): التمثيل البياني لنموذج AK .

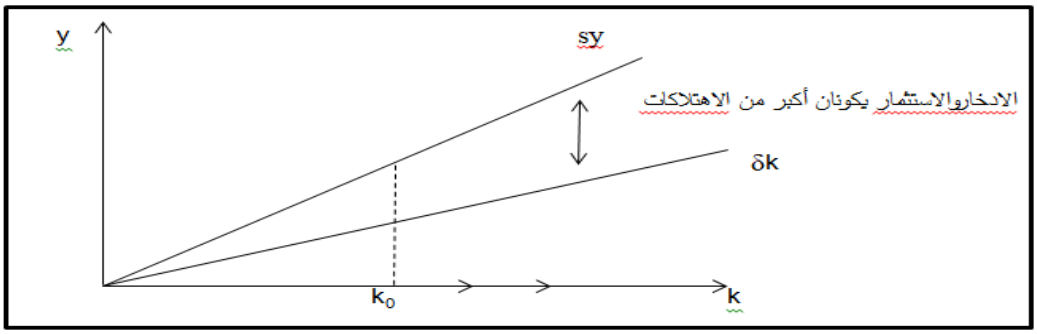

المصدر: عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998–2012)، (أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، 2014–2015) ، ص 47.

يمثل الخط (δk) مستوى الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك ويمثل الخط (sy) الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن (y) هي دالة خطية في k فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم، ولنفترض أن الاقتصاد يبدأ من مستوى يكون فيه sy>δk فإن مخزون رأس المال يستمر في الزيادة مع مرور الوقت.

ففي نموذج Solow–Swan الذي رأيناه سابقا كان تراكم رأس المال يخضع للمردودية المتناقصة (α<1)أي أن كل وحدة إضافية من رأس المال تساهم بنسبة قليلة في الانتاج ، أما نموذج AK فيتميز بعوائد ثابتة (α= 1)، معناه أن الانتاجية الحدية لكل وحدة مضافة من رأس المال تساوي التي قبلها والتي بعدها وتكون مساوية دائما لل A حيث:A=Y/k وبالتالي:

$$y./y = k./k = sA - \delta$$

$$\Rightarrow gy = gk = sA - \delta \qquad \rightsquigarrow \quad 4$$

نستنتج أن معدل نمو رأس يعادل تماما معدل نمو الانتاج، وأن معدل النمو هو دالة متزايدة في معدل الادخار، أي أن النمو الاقتصادي في نموذج AK ذو منشأ داخلي في المدى الطويل من خلال علاقته مع

الادخار (s) ومنه فإن أي سياسة تتدخل من خلالها الدولة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار ويكون لها أثر دائم على معدل النمو .[1]

ثانيا : نموذج Lucas 1988 في النمو الاقتصادي

طور Lucas نموذج يتم الحصول فيه على عوائد ثابتة بواسطة المدخلات التي يمكن تجميعها والتي يمكن أن تكون متراكمة بدلا من الاعتماد على العوامل الخارجية، وقد أدخل Lucas رأس المال البشري في دالة الانتاج بدلا من العمل البدني(الفزيائي)، حيث يستثمر العملاء في رأس المال البشري من خلال التعليم وتدريب قوة العمل(رأس المال البشري)، كما أن دالة الانتاج تتضمن رأس المال الموسع بشقيه البشري والمادي وبافتراض أن الحافز نحو الاستثمار في رأس المال البشري غير متناقص مع مرور الزمن هذا يسمح للنمو الاقتصادي أن ينمو دون توقف[2].

ومن أهم فرضيات نموذج Lucas (أ) : دالة رأس المال البشري مختلفة عن بقية السلع، (ب): تنتج السلع الاستهلاكية بنفس التكنولوجيات[3]،(ج): الاقتصاد مشكل من قطاعين: أحدهم يهتم بإنتاج السلع والخدمات انطلاقا من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، و الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول، (د): رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه كما أن تخصص الأفراد والمدة المخصصة للدراسة هما العاملان اللذان يحددان تراكم رأس المال البشري.[4]

فإذا رمزنا ل (μ) الوقت الذي يكون فيه الأفراد في عملية انتاج السلع (العمل)،و(y) قيمة الانتاج،(k) رأس المال الفرد العيني و(h) مقياس لقياس متوسط جودة العمال، و(L) عدد العمال، فإن (μhL) تمثل

---

[1]– البشير عبد الكريم و دحمان بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]-Barry W.Ickes , **Endogenous Growth Models, departement of Economics penn state university park** ,PA 16802,spring 1996,essay publication an the sit web :http// :econ.la.psu :edu/ ~ bickes/endogrow.pdf (15/04/2022) p 19

[3]– عادل زقرير ، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998–2012)**، مرجع سبق ذكره، ص 48

[4]– حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–**، (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009–2010)، ص ص 59،60.

مجموع القوى العاملة الفعالة، ويكون نمو السكان بمعدل (n) وهذا ليس مهما وبوضع (n=1) تكتب دالة الانتاج كما يلي:

$$Y= A\, k^{\alpha}(\mu h)^{1-\alpha} \qquad \sim \qquad 1$$

حيث: y: كمية الانتاج.

K: رأس المال الفرد العيني .

α: ثابت موجب يعبر عن نسبة مساهمة رأس المال في الناتج.

حيث غالبا ما يسمى (µh) برأس المال البشري ومن الوضح أن دالة الانتاج هذه تظهر عوائد ثابتة بالقياس بواسطة المدخلات لكل من (k) و (µh) لأن مضاعفة هذه المدخلات يضاعف المخرجات، ونلاحظ ذلك إذا فسرنا $[k^{\alpha}(\mu h)^{1-\alpha}]$ على أنه مقياس موسع لرأس المال (بشرط أن يكون تراكم رأس المال البشري لا ينخفض بمرور الوقت)، وبالتالي يكون هذا كافي لخلق النمو الداخلي[1]. تجدر الإشارة هنا بأن الوقت المخصص للتعليم لا يساهم في خلق الناتج في الحاضر لكنه يسمح بزيادته في المستقبل [2].

أدمج Lucas في نموذجه الوفرات الخارجية لرأس المال البشري ليعكس حقيقة أن الأشخاص الذين يكون من حولهم أذكياء هم أكثر إنتاجية، وليكن (h_a) المستوى المتوسط لرأس المال البشري في القوة العاملة يمكن كتابة دالة الانتاج على النحو التالي:

$$Y= A\, K^{\alpha}\, (\mu h)^{1-\alpha}\, h_a^{w} \qquad \sim \qquad 2$$

حيث (h_a^{w}) تمثل الوفرات الخارجية لمتوسط رأس المال البشري إن إدخال هذه الوفرات الخارجية ليس للحصول على النمو الداخلي ولكن للحصول على بعض النتائج الإضافية بشأن الهجرة عبر الدول ، وعلى أي حال يختار الأفراد لتعظيم وظائف المنفعة القياسية عبر الزمن التي تخضع لقيود تراكم رأس المال:

[1] -Barry W.Ickes , **Endogenous Growth Models,** op cit, p20.

[2]– حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص 60.

$$k^{\cdot} = A\, k^{\alpha} (\mu h)^{1-\alpha} h_a^{w} - c \qquad \sim \quad 3$$

لإكمال النموذج نحتاج إلى تحديد كيفية تراكم المعرفة، وهناك طريقتان للتفكير في ذلك : الأولى يتعلم الأفراد عندما يدرسون وبالتالي فإننا نربط تراكم رأس المال بالوقت الذي يقضونه دون عمل، أما الطريقة الثانية للتفكير هي القيام بتجميع رأس المال البشري من خلال تدريب الأفراد أثناء العمل [1].

فعندما ننظر إلى نموذج Lucas بدون فراغ أي الفرد يقضي جل وقته بين العمل وتراكم رأس المال البشري وبالتالي يكون تراكم رأس المال البشري على الشكل الخطي التالي: [2]

$$h^{\cdot} = \beta\, h_i\, (1-\mu) \qquad \sim \qquad 4$$

حيث: $h^{\cdot}$: التغير في تراكم رأس المال البشري .

β: مقدار فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري .

h_i: مخزون رأس المال للفرد.

$(1-\mu)$: الزمن المسخر للنشاط المتعلق برأس المال البشري (التعليم ، التكوين) بالنسبة لمجمل الوقت المتاح.

تتضمن هذه المعادلة عوائد قياسية ثابتة في تراكم رأس المال البشري، وبما أن $(h^{\cdot}/h) = \beta(1-\mu)$ فأن $(h^{\cdot}/h)$ يتناسب مع وقت الدراسة، فهذا الافتراض بالغ الأهمية فهو القوة الدافعة وراء النمو المستدام في نموذج Lucas [3].

حيث أنه كلما زاد الوقت المخصص لتكوين الأفراد$(1-\mu)$ كلما أدى ذلك إلى زيادة تراكم رأس المال البشري. وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ويحدث العكس في حالة إهمال التكوين والتعليم للمورد البشري، ونلمس في هذا النموذج أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول يرجع إلى اختلاف المدة الزمنية المخصصة لتكوين وتعليم المورد البشري، حيث نجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات نمو عالية لأنها

---

[1]- Barry W.Ickes , **Endogenous Growth Models,** p p 20,21.

[2]– حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص60.

[3]- Barry W.Ickes , **Endogenous Growth Models, op cit ,** p21.

تعطي أهمية كبيرة للاستثمار في موردها البشري من خلال تخصيص الوقت الكافي لتكوينه، في حين نجد دول الجنوب تمتاز بمعدلات نمو ضعيفة ذلك لعدم اهتمامها بموردها البشري أو عدم اهتمام أفرادها بالتكوين، وعليه فإن السياسة التي يكون هدفها هو زيادة تراكم المعارف للمورد البشري سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي [1].

ثالثا: نموذج Paul Romer 1990 للنمو الاقتصادي

ينطلق نموذج Romer من أن المعارف والأفكار تختلف عن بقية الأملاك الاقتصادية القابلة للنفاذ وللتنافس، حيث يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من عدة أطراف في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تناقصها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة أي أن التكلفة الحدية للمعلومة معدومة، كما أن المعارف والمعلومات حصرية جزئيا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيا، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة ويكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة، فإن اقتصاد الأفكار (المعرفة) مرتبط ارتباطا وثيقا بالمنافسة غير التامة و بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة [2].

تناول "P. Romer" نموذجه في ورقة بحثية بعنوان" التغير التكنولوجي داخلي المنشأ" حيث أشار إلى ما يلي:[3]

- ✓ المدخلات الأساسية الأربعة لهذا النموذج هي رأس المال ، العمالة، رأس المال البشري ومؤشر مستوى التكنولوجيا، حيث يتم قياس رأس المال بوحدات السلع الاستهلاكية كما تتمثل خدمات العمل في المهارات ويتم قياسها بعدد الأفراد، كما يستخدم هنا رأس المال البشري H على أنه مقياس للتأثير التراكمي لأنشطة كالتعليم النظامي و التدريب على الوظيفة.
- ✓ قسم Romer في نموذجه الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات:

---

[1]– البشير عبد الكريم و دحمان بواعلي، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري** مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]– البشير عبد الكريم و دحمان بواعلي، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[3] -Paul Michael Romer, **Endogenous Technological change** ,university of chicago press, journal of political Economy, Tssue 5,V98,USE, Octobre, 1990, p S78-99.

أ. قطاع البحث والتطوير(إنتاج المعرفة) : يستخدم هذا القطاع رأس المال البشري والمخزون الحالي للمعرفة لإنتاج معرفة جديدة على وجه التحديد إنتاج تصاميم حديدة لمنتجات معمرة (رأسمالية) جديدة .

ب. قطاع السلع الوسيطة: يستخدم هذا القطاع التصاميم التي أنتجها قطاع البحث والتطوير لإنتاج عدد كبير من المنتجات المعمرة(الرأسمالية) المتاحة للاستخدام النهائي في أي وقت.

ج. قطاع السلع النهائية: يستخدم العمالة ورأس المال البشري ومجموعة من السلع المعمرة المتوفرة لإنتاج المنتج النهائي .

حيث يفصل النموذج العنصر المنافس للمعرفة H عن المكون التكنولوجي غير المنافس A ، ويتم التعبير عن Y الانتاج النهائي وهو دالة في العمل المادي L، و H_y رأس المال البشري المخصص للإنتاج النهائي، كما تتم فهرسة السلع المعمرة بواسطة عدد صحيح i فإن عدد محدود من هذه المدخلات المحتملة هي تلك التي سبق أن اخترعت وصممت وتصبح متاحة للاستخدام في أي وقت، وبالتالي: $x= (x_i)_i^{\infty}= 1$ هي قائمة المدخلات التي تستخدمها الشركة التي تنتج المخرجات النهائية، وهناك بعض القيم A بحيث $x_i=0$ لأجل كل$i \geq A$ لأن A هي المتغيرات على السلع المعمرة الانتاجية الجديدة التي اخترعت .في هذا النموذج يكون الشكل البسيط لدالة الانتاج الذي هو امتداد لدالة الانتاج Cobb–Douglas كالتالي :

$$\mathbf{Y= (Hy,L ,x) = H_y^{\alpha} L^{\beta} \sum_{i=1}^{\infty} x_i^{1-\alpha-\beta}} \qquad \sim \qquad \mathbf{1}$$

- ✓ الأساس في نموذج Romer يتلخص في آثار الجانب التكنولوجي، فالاستثمار في المورد البشري في قطاع البحوث يولد تيار من صافي ايرادات التصاميم في المستقبل، وبالتالي تؤدي زيادة رأس المال البشري المخصص لقطاع البحث إلى زيادة محسوسة في معدلات النمو وذلك نتيجة لزيادة حجم المعرفة والأبحاث المستمرة، يبدو هذا جليا في الدول المتقدمة التي تخصص جزء كبير من رأس مالها البشري في البحث والتطوير .كما يشير النموذج أيضا إلى أن سبب انخفاض مستويات رأس المال البشري في البلدان المتخلفة بالرغم من زيادة عدد سكانها يكمن في أن اقتصادات هذه الدول مغلقة، كما أنها لم تستفيد من التكامل الاقتصادي مع بقية العالم.

❖ انتقادات نماذج النمو الداخلي المنشأ : وجهت عدة انتقادات لنماذج النمو الداخلي المنشأ والتي تجسدت في النقاط التالية [1]:

- التركيز على تحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل واهمال المدى المتوسط والقصير ؛
- تعتبر هذه النماذج إطار لتحليل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وضعف قدرتها على تفسير أسباب تطور النمو الاقتصادي بالدول النامية بالاعتماد على التقدم التكنولوجي؛
- قامت نماذج النمو الداخلي على فرض أن رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي هما المؤشران الرئيسيان للنمو الاقتصادي و اتجاهه، وأهملت دور التشريعات والمؤسسات (مثل المؤسسات المالية، الجامعات وأساليب التنظيم الصناعي و التطبيقات الادارية المختلفة)؛
- الاكتشاف المستمر للتكنولوجيا الجديدة التي تؤدي إلى إنتاج أنواع جديدة من السلع والخدمات لتحقيق النمو المستدام؛

المبحث الثالث : العلاقة بين تطوير القطاع الزراعي ودفع عجلة النمو الاقتصادي

القطاع الزراعي أساس اقتصاد الدول خاصة الاقل نموا، كما له دور فعال دفع عجلة النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى الأمن الغذائي، لان وجود نظام غذائي وزراعي قوي يمثل أحد الأعمدة الرئيسية في أية استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي والتنمية، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال المبحث الموالي.

المطلب الأول : إسهامات الزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي

يساهم القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره نشاط اقتصادي ومصدر لكسب الرزق وكمصدر للخدمات البيئية مما يجعل هذا القطاع أداة فريدة لتحقيق النمو الاقتصادي[2]:

– **كنشاط اقتصادي:** القطاع الزراعي عامل يتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار ومحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللاقتصاد الريفي غير الزراعي، هذا ما يجعله من بين مصادر نمو

---

[1]– عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998–2012)**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2]– البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، الزراعة من أجل التنمية**، 2008، ص ص 3–4 المتاح عبر الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview (15–02–2022).

اقتصاد الدول، اضافة إلى ذلك يعتبر القطاع الزراعي مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية الفقراء في المناطق الريفية .

- **الزراعة كمصدر للخدمات البيئية:** في إطار استخدام الزراعة للموارد الطبيعية خلق نواتج بيئية جيدة وأخرى سيئة، فالزراعة من بين العوامل الرئيسية في استنفاذ المياه الجوفية وتلوث المياه بالكيماويات الزراعية وتغير المناخ (تتسبب ب30%من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري)، ولكنها من بين المصادر الرئيسية في اتاحة الخدمات البيئية: امتصاص غاز الكربون، إدارة شؤون مصادر المياه، الحفاظ على التنوع البيولوجي. ومع ارتفاع شح الموارد وازدياد العوامل الخارجي، ازدادت الصلة بين تنمية قطاع الزراعة وحماية البيئة وذلك لتخفيض التأثير الذي يتركه النشاط الزراعي على البيئة وتخفيض تعرض أنظمة الزراعة لآثار تغير المناخ والاستفادة من الزراعة في زيادة تقديم الخدمات البيئية لهذا لابد من السعي قدما لتحقيق أنظمة انتاج أكثر استدامة .
- **كسبيل لكسب الرزق :** يساهم القطاع الزراعي في كسب الرزق و تحقيق الرفاهية الاجتماعية التي تمولها الزراعة عند حدوث أزمات الناطق الحضرية. انخفاض في معدلات الفقر الذي شهدته البلدان النامية مؤخرا نتج بصورة رئيسية عن انخفاض معدلات الفقر في المناطق الريفية في حين ظلت معدلات الفقر في المناطق الحضرية ثابتة تقريبا و يمكن ارجاع أكثر من 80% من انخفاض معدلات الفقر في المناطق الريفية إلى تحسن الاوضاع في هذه المناطق وليس إلى الهجرة منها، إذا لم تكن الهجرة إلى المدن الاداة الرئيسية لتقليص الفقر من المناطق الريفية . كما تتفاوت مساهمة الزراعة من أجل عملية التنمية من بلد إلى آخر ويمكن رؤية مساهمة الزراعة في تحقيق النمو وتقليص الفقر من خلال تصنيف البلدان باستخدام خط الفقر عند مستوى دولارين أمريكيين في اليوم وينتج عن المنظور ثلاثة أنواع من البلدان :

الجدول رقم(4): تصنيف البلدان باستخدام خط الفقر وخصائصها (2005).

	بلدان اقتصادها قائم على الزراعة	بلدان اقتصادها سائر على طريق التحول	بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية
عدد سكان المناطق الريفية (بالملايين)	417	2220	255

نسبة سكان المناطق الريفية (%)	68	63	26
اجمالي الناتج المحلي بنسبة الفرد (دولار عام 2000)	379	1068	3489
حصة الزراعة من اجمالي الناتج المحلي (%)	29	13	6
معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي السنوي (%)	4	2.9	2.2
معدل نمو اجمالي الناتج المحلي غير الزراعي السنوي (%)	3.5	7	2.7
عدد الفقراء في المناطق الريفية (بالملايين) 2002	170	583	32
معدل الفقر في المناطق الريفية (%) 2002	51	28	13

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ، الزراعة من أجل التنمية، (2008)، ص 5.

- البلدان القائم اقتصادها على الزراعة: تتميز هذه البلدان بأن الزراعة هي المصدر الرئيسي للنمو، إذ تشكل نسبة ما يقارب 29% في المتوسط من نمو اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بصورة رئيسية ويقطن في هذه المجموعة من البلدان 417 مليون شخص من سكان المناطق الريفية، ومعظم سكان هذه البلدان يعيشون في مناطق ريفية بنسبة 68%.
- البلدان التي اقتصادها سائر في طريق التحول: حيث لا يعتبر الزراعي فيها من بين المصادر الرئيسية لنمو الاقتصاد حيث تساهم بنسبة ما يقارب 7% في المتوسط فقط من نمو اجمالي الناتج

المحلي، كما أن الفقر لا يزال بنسبة كبيرة جدا في المناطق الريفية بحيث يبلغ عدد الفقراء في المناطق الريفية حوالي 583 مليون (حوالي بمعدل 82%).

- البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية: مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي في هذه البلدان أقل مما عليه في البلدان السابقة حوالي 5% في المتوسط، كما أن الفقر في معظمه في المناطق الحضرية وحوالي 32 مليون فقير في المناطق الريفية.

➢ **مساهمات القطاع الزراعي في تحقيق النمو ودفع عجلة التنمية:**

تتنوع مساهمات النشاط الزراعي في رفع معدلات النمو الاقتصادي و دفع عجلة التنمية، وتتجلى في أوجه مختلفة من بينها :

- **مساهمة القطاع الزراعي في توفير اليد العاملة**

أثبتت الدراسات أن النمو الزراعي ذو فعالية كبيرة في تحقيق وطأة الفقر والسبب في ذلك أن عددا كبيرا من الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية وأعداد كبيرة من الفقراء يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة لكسب سبل عيشها كما أن النمو الزراعي يخفف من حدة الفقر ، من خلال زيادة المداخيل والعمالة وتخفيض أسعار المواد الغذائية ، كما أن للنمو الزراعي روابط ومضاعفات واسعة النطاق إذ يمكن البلدان الفقيرة من تنويع اقتصادها إلى قطاعات قد يكون فيها النمو أسرع وتتسم بارتفاع انتاجية كل من اليد العاملة والاجور. كما تعد الزراعة من أهم القطاع للعمالة النسائية في كثير من البلدان ولاسيما في افريقيا و آسيا وتفيد التقديرات أن النساء الريفيات ينتجن أكثر من نصف الأغذية المزروعة على الصعيد العالمي، وعادة ما تعمل النساء أكثر من الرجال في القطاع الزراعي ويخزن ما يقارب 80%من المواد الغذائية، وتشير الارقام الصادرة عن منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) إلى أن المرأة توفر أكثر من 90%من زراعة الارز في جنوب شرق آسيا وتنتج مالا يقل عن 80%من المواد الغذائية الأساسية لاستهلاك الاسر وللبيع في افريقيا جنوب الصحراء وعموما توفر المرأة ما لا يقل عن 90% من المدخول الغذائي للفقراء في المناطق الريفية[1].

[1]– مؤتمر العمل الدولي، التقرير الرابع تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، ط 1، جينيف: مكتب العمل الدولي، الدورة 97 ، 2008، ص 24–39. https://www.ilo.org

ومن جهة أخرى تكون الزراعة مصدر لتوفير اليد العاملة للقطاعات الأخرى وذلك من خلال نمو السكان الزراعيين يفوق معدل نمو السكان غير الزراعيين (باعتبار أن سكان الريف غالبا لا يهتمون بمسألة التنظيم الاسري) يؤدي ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، كما أن حتى ولو بقيت نسبة السكان الزراعيين دون تغيير هذا يقود إلى تناقص نسبي في أهمية الزراعة ضمن التركيب المهني لسكان الدول النامية وبالتالي التوجه إلى الاهتمام بالقطاعات الاخرى التي تكون دائما في حالة توسع والطلب المستمر على اليد العاملة [1].

- **مساهمة الزراعة في تحسين وضع ميزان المدفوعات** : يمكن للزراعة أن تساهم في زيادة القدرة التصديرية وتأمين النقد الأجنبي للبلد عن طريق احلال السلع المحلية محل الاستيراد الزراعي، وذلك بتغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية و تحسين القدرة الانتاجية للمواد الاساسية وتبقى امكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء الذاتي أمر واردا، لان اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية يشكل عبئا ثقيلا على الدولة لهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الانتاجية الزراعية وتنويع الانتاج الزراعي الامر الذي يؤدي إلى توسيع الصادرات وتوفير النقد الاجنبي للبلد والمساهمة في تمويل المشاريع التنموية المختلفة [2].

المطلب الثاني: دور الزراعة في تحقيق الامن الغذائي والحد من الفقر

في ظل الظروف التي مر بها العالم مؤخرا كالأزمة الصحية كوفيد 19و في ظل الازمة الروسية الاوكرانية التي صنعت تحولا اقتصاديا عالمي كبير وخاصة في ظل الندرة التي شهدتها الدول في بعض المواد الأساسية على غرار مادتي السميد والزيت، هذا ما أكد للدول أهمية القطاع الزراعي وماله من دور رئيسي في تأمين الغذاء لشعوبها.

يعتبر القطاع الزراعي المصدر الوحيد لتوفير الغذاء للإنسان لذلك فإن عدم الاهتمام بالزراعة وتأخرها سوف يؤثر على باقي القطاعات الأخرى الامر الذي يتطلب الزيادة في الانتاج المحلي لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة، لهذا فإن الاهتمام بتوفير المنتجات الغذائية محليا يعتبر عاملا مهما في مجال تحقيق الامن

[1]– فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي :حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2]– فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** ، مرجع سبق ذكره، ص48.

الغذائي، حيث السمة السائدة في العالم اليوم هي بناء قاعدة انتاجية لتوفير الغذاء الذي أصبح ضرورة حتمية في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية[1].

إن مساهمة الزراعة في توليد النمو في الناتج المحلي الاجمالي والحد من الفقر تختلف من بلد إلى آخر وترمي أولويات العمل الرئيسية إلى تمكين الزراعة في العمل كقاطرة للنمو والحد من الفقر، فالاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول في آسيا وشمال افريقيا تساهم الزراعة في النمو الاقتصادي بدرجة أقل، ولكن لما كان الفقر يشكل ظاهرة ريفية في هذه البلدان فإن النمو الزراعي له آثار قوية على الحد من الفقر، أما الاقتصاديات الغالب عليها الطابع الحضري أوروبا وامريكا اللاتينية، حيث يشكل الفقر في المقام الاول ظاهرة حضرية يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في وضع حد للزيادات في أسعار الأغذية وعلى تحسين القدرة الشرائية للفقراء في المناطق الحضرية والذين ينفقون جزء كبير من دخلهم لتوفير الغذاء [2].

للنمو الزراعي طاقات خاصة في تقليص الفقر في مختلف البلدان وما أثبتته التقديرات بين مختلف البلدان أن لنمو الناتج المحلي الاجمالي الناشئ عن قطاع الزراعة فعالية في تقليص الفقر، بالنسبة للصين تبين من التقديرات بأن فعالية النمو الناتج عن القطاع الزراعي في تقليص الفقر تعادل 3.5 أمثال فعالية النمو الناشئ عن قطاعات أخرى غير زراعية، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية تبلغ فعالية النمو الناشئ عن قطاع الزراعة في تقليص الفقر 2.7، كما لوحظ في الآونة الأخيرة كان للنمو الزراعي سبب في انخفاض معدلات الفقر في غانا[3].

وتوضح العديد من الدراسات على المستوى الوطني الآثار المضاعفة للنمو الزراعي على قطاعات أخرى في الاقتصاد، حيث النمو في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة في مستوى الدخل للفئات أشد فقرا بواقع مرتين إلى أربع مرات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، أظهرت نتائج دراسة تحليلية أجريت عام 2016 والتي

1– فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي :حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 84.

2- المنظمة العالمية للغذاء، **دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والجوع**، 2012، ص ص 32،31. http://www.fao.org/3/i3027a/i3027a04.pdf

3– البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، مرجع سبق ذكره، ص7

أظهرت نتائجها أن 65% من الفقراء البالغين سن العمل اعتمدوا على الزراعة لتوفير الغذاء وكسب لقمة العيش[1].

المطلب الثالث: الانتاجية والنمو

تعددت الدراسات التي تناولت قياس أثر الانتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي، وتوصلوا إلى ضرورة تحسين الانتاجية الزراعية باعتبارها جزءا أساسيا لاستراتيجية التنمية.

في مقال ل K .Matsuyama بعنوان Agriculture productivity, comparative advantage and Economic Growth لسنة 1992، الذي قدم في دراسته تفسير لدور الانتاجية الزراعية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وحاول التوفيق بين وجهات النظر المختلفة حول دور الانتاجية الزراعية في النمو الاقتصادي، حيث توصل ففي اقتصاد مغلق، تؤدي الزيادة في الانتاجية الزراعية إلى تنمية القطاع الصناعي وانتقال العمالة إلى التصنيع وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي، أما في الاقتصاد المفتوح فإن زيادة الانتاجية الزراعية تعيق قطاع الصناعات التحويلية وتحقيق مستوى رفاه أقل[2].

وفي نفس السياق، دراسة قام بها مركز السياسات الدولية للنمو الشامل وعنوانها Agriculture productivity and Economic Growth Empirical analyses on the contemporary developing countries والتي جاءت لاختبار تأثير الانتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الدول النامية، وما إذا كان أثر الانتاجية الزراعية على النمو الاقتصادي يعتمد على انفتاح الاقتصاديات، بيانات هذه الدراسة مستمدة من البنك الدولي سنة 2007 وتغطي الفترة 1981-2005 وتشمل المتغيرات التالية: الدخل الحقيقي للفرد، الانتاجية الزراعية والعمالة، تكوين رأس المال الاجمالي الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي والقيمة الحقيقية للصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ل 46 بلدا ناميا، تتميز هذه البلدان بقطاع زراعي مهم نسبيا في اقتصاداتها، توصلت هذه الدراسة أن الأثر الايجابي للإنتاجية الزراعية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاديات المفتوحة هو أقل بقليل من الاقتصاديات المغلقة، كما أن ارتفاع الانتاجية الزراعية بنسبة

[1]- كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر ، **قياس أثر النمو الزراعي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2019**، مجلة التنظيم والعمل، العدد2، 2021، ص 45.

[2] -K .Matsuyama, **Agriculture productivity, comparative advantage and Economic Growth**, journal of economic theory,n 2,science direct,1992, p317-334.

1%يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاديات المغلقة بنسبة 0.84%، في حين أن ارتفاع الانتاجية الزراعية بنسبة 1%يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاديات المفتوحة بنسبة 0.78%، كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن فرضية K.Matsuyama فيما يتعلق بالعلاقة بين الانتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي، لا يتوافق مع حالة البلدان النامية المعاصرة إلا جزئيا، الانفتاح الاقتصادي يؤثرا سلبا على مكاسب النمو الاقتصادي الناتج من تحسين الانتاجية الزراعية إلا أن هذا التأثير ليس قويا بما يكفي لإحداث علاقة سلبية طويلة المدى بين النمو والانتاجية الزراعية في البلدان النامية ذات الاقتصاد المفتوح [1].

وفي دراسة أجراها كل من Tsakokو Gardner سنة 2007 بعنوان Agriculture in Economic dévelopement : Primary engine of growth or chicken and Egg ? التي كانت تحليلا لأربعة بلدان مختلفة (انجلترا، و م ا، كوريا الجنوبية و الصين بعد الحرب العالمية الثانية) من أجل دراسة ما إذا كانت للتنمية الزراعية شرطا ضروريا لإحداث تحول اقتصادي للبلد، وكانت النتيجة إلى أن البلدان قادرة على تطوير اقتصادها دون أن يوجد قطاع زراعي حديث ومتطورا، بعبارة أخرى فإن العلاقة بين تنمية القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي لا تتميز بالعلاقة السببية بأن زيادة الانتاجية الزراعية تؤدي إلى نمو اقتصادي ولكن هذه العلاقة تتحدد بالترابط والتكامل بين القطاعات الاقتصادية الاخرى و القطاع الزراعي [2].

[1] -IPC-IG, **Agricultural productivity and Economic Growth Empirical analyses on the contemporary developing countries**,(i.p.growth Ed), récupéré sur http://www.ipc-undp.org/pressroom/files/ipc263.pdf.

[2]- طارق الصدراوي، محمد حمادي التليلي، **تحليل دور الزراعة في النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية باستعمال نماذج الاقتصاد القياسي**، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر و الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 30-31 اكتوبر 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر، ص ص 18،19.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم النمو الاقتصادي الذي يشير إلى درجة تقدم الدول وتخلفها كونه يقيس كمية الانتاج الوطني أو الدخل الوطني من سنة إلى أخرى، كما تم تبيان جملة من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي تتركز بالأساس على رأس المال، العمل، التكنولوجيا وغيرها من عوامل أخرى لها تأثير على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا انتاجية وفقط، لأن تأثيرات النمو الاقتصادي والتكاليف البيئية والصحية تجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة بقدرة الدول على تحمل التضحيات في المستقبل، إضافة إلى التعرف على أساليب قياس النمو الاقتصادي وتمثلت في عدة معايير أدرجت في المبحث الأول.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى توضيح العلاقة بين النمو والتنمية وإبراز أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما، يعني كلاهما يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية غير أن التنمية الاقتصادية مصطلح أوسع من النمو الاقتصادي لأنها تشمل جميع المجالات وتهدف إلى إحداث تغيرات جدرية في الاقتصاد.

انطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي اتفقت على مفهوم النمو الاقتصادي غير أنها اختلفت بشكل واضح في تحديد أهم المصادر المحددة والمؤثرة و المفسرة لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية بداية من المدرسة الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عملية تراكم الرأسمالي، لتليها المدرسة

الكينزية أين يتحدد النمو عندها عن طريق الطلب الفعال، كما تم التطرق إلى النظرية النيوكينزية المتمثلة في نموذج هارود ودومار الذي أضاف تعديلات على النموذج الكينزي والذي ركز على الاستثمار والادخار كمحددات رئيسية للنمو الاقتصادي، لتختتم بنظريات النمو المتوازن وغير المتوازن.

ونظرا للانتقاد الموجه للنظريات السابقة أخذ النمو الاقتصادي بعد آخر تمثل في النماذج النيوكلاسيكية من خلال تقديم نموذج سولو الذي ركز على أهمية التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما حاول النموذج في إعطاء نتيجة مفادها أن بعض الدول غنية لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو نمو سكاني ضعيف و/ أو تقدم تكنولوجي قوي والعكس بالنسبة للدول الفقيرة، وبسبب الأداء الضعيف للنموذج في تفسير النمو في المدى الطويل والانتقادات الموجهة له فيما يتعلق بأن التقدم التكنولوجي خارجي المنشأ، أدى إلى ظهور نماذج أخرى حاولت تفسير النموذج في الأجل الطويل من خلال إبراز دور عاملين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما : رأس المال البشري – المعرفة وفي سياق هذه النماذج تم التطرق إلى :

- نموذج AK الذي اهتم بدور تراكم رأس المال المادي في عملية النمو.
- نموذج "Lukas" ركز على أهمية تسخير الوقت للاستثمار في المورد البشري من خلال التكوين والتعليم في دعم النمو.
- نموذج "Romer" الذي أقر بأهمية تكوين نسبة عالية من رأس المال البشري في قطاع البحث والتطوير لزيادة معدلات النمو .

ومن خلال دراسة العلاقة النظرية بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي اتضح أن للقطاع الزراعي دور كبير في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول، فهل هناك دلائل تظهر أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على القطاع الزراعي كمحرك أساسي، بما يتفق مع النظرية الاقتصادية ؟ هذا ما سيتم التطرق له من خلال الفصلين الموالين .

الفصل الثالث

واقع القطاع الزراعي في الجزائر

تمهيد

نظرا للأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم، ما جعل الجزائر توليه اهتماما كبيرا وذلك من أجل تطويره، حيث تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة في القطاع الزراعي تمكنها من جعله خيار استراتيجي كبديل لقطاع المحروقات، كما انتهجت الجزائر العديد من السياسات والبرامج التنموية التي كانت تهدف للارتقاء بمستويات التنمية الزراعية، وللاطلاع على واقع هذا القطاع من حيث الإمكانيات الزراعية التي تحوزها الجزائر في هذا القطاع و المسار التاريخي للسياسات والبرامج المطبقة فيه، سوف نتطرق إليه بشيء من التفصيل في هذا الفصل الذي قسم إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: مكانة القطاع الزراعي في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: المسح التاريخي للسياسات الزراعية في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثالث: المخصصات المالية للقطاع الزراعي ضمن المخططات الإنمائية في الجزائر.**

المبحث الأول : مكانة القطاع الزراعي في الجزائر

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا جعلها بوابة إفريقيا و محور الدول المغاربية و قربها من السوق الأوروبي بشريط ساحلي طوله 2148 كلم مطل على أوروبا، فضلا على مساحتها الكبيرة وامتلاكها لموارد مائية وأرضية وبشرية و مالية تمكنها من الاعتماد على القطاع الزراعي، كأحد الخيارات الاستراتيجية للنهوض بنموها الاقتصادي و توفير المنتجات الزراعية الغذائية الأساسية و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحسين مستوى معيشة مواطنيها، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في القطاع الزراعي .

المطلب الأول : امكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتميز بتنوع جغرافي هائل ومناخ متنوع، بالإضافة إلى امتلاكها لموارد مائية غنية كالأنهار والمياه الجوفية، التي تدعم الزراعة على مدار السنة، كما يسهم في توفير الظروف الملائمة لزراعة مختلف المحاصيل، كما تتميز الجزائر بخبرات عميقة وقاعدة مؤهلة من العمال الزراعيين والخبراء في مجالات الإنتاج الزراعي.

أولا : الأراضي الزراعية

تتميز الجزائر بمساحات واسعة من الأراضي تتوزع بشكل رئيسي بين الأراضي الزراعية و أراضي غير زراعية، وتمتد عبر مناطق مختلفة من البلاد، والجدول الموالي يوضح لنا تطور نسبة هذه الأراضي خلال الفترة 1990-2020.

الجدول رقم (5): تطور نسبة الأراضي الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

السنوات	نسبة الأراضي الزراعية (%) من مساحة الأراضي	نسبة الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأراضي الزراعية	مساحة الغابات % من مساحة الأراضي
1990	16.2	-	0.7
1991	16.2	-	0.7
1992	16.3	-	0.7
1993	16.3	-	0.7

0.7	–	16.6	**1994**
0.7	–	16.6	**1995**
0.7	–	16.6	**1996**
0.7	–	16.7	**1997**
0.7	–	16.7	**1998**
0.7	–	16.7	**1999**
0.7	1.8	16.8	**2000**
0.7	1.8	16.8	**2001**
0.7	1.8	16.7	**2002**
0.7	1.8	16.8	**2003**
0.7	1.9	17.3	**2004**
0.7	2.0	17.3	**2005**
0.7	2.0	17.3	**2006**
0.8	2.2	17.3	**2007**
0.8	2.1	17.3	**2008**
0.8	2.1	17.4	**2009**
0.8	2.4	17.4	**2010**
0.8	2.4	17.4	**2011**
0.8	2.5	17.4	**2012**
0.8	2.6	17.4	**2013**
0.8	2.7	17.4	**2014**
0.8	2.9	17.4	**2015**
0.8	3.0	17.4	**2016**
0.8	3.2	17.4	**2017**
0.8	–	17.4	**2018**
0.8	–	17.4	**2019**
0.8	–	17.4	**2020**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

توضح بيانات الجدول أعلاه أن الجزائر تمتلك رصيدا هاما من الأراضي الزراعية يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية، إذ تشكل نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.8% و 17.4% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب2381741 كلم^2، أي ما يقارب 80% تمثل أراضي قاحلة وشبه قاحلة، هذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة القابلة للزراعة والعمل على استصلاح الأراضي والتوجه نحو الزراعة الصحراوية نظرا لشساعة صحراء الجزائر واحتوائها على المياه الجوفية، في حين فإن نسبة المساحات الزراعية المروية ضعيفة جدا، هذا يعني أن أكثر من 90% من المساحات الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار (الزراعة المطرية) التي تخضع للتقلبات المناخية وهذا يؤثر على مستوى الإنتاج الزراعي من سنة إلى أخرى، لهذا يتعين على الدولة استخدام جميع الطرق الممكنة لزيادة نسبة المساحات المروية والتي تعرف بقدرتها على استيعاب العمالة و ضبط مواعيد الزراعة، بالإضافة إلى ثبات الإنتاج واستقراره وارتفاع الانتاجية .

ثانيا : الموارد المائية

تتربع الجزائر على مساحة جغرافية كبيرة ميزتها على غيرها من الدول والأقاليم العربية و الإفريقية، من حيث تنوع الأقاليم و التضاريس و تنوع الموارد الطبيعية بما فيها الموارد المائية، التي نذكر منها :

1. الموارد المائية التقليدية: نذكرها كما يلي:

1-1- **مياه الأمطار** : قدرت مساحة الجزائر ب 2381741 كلم ^{2} ، حيث 90%منها عبارة عن صحراء التي يقل فيها تساقط الأمطار، يقدر الحجم السنوي المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر ب 12.4 مليار م3، هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال البلاد 90% منها في المنطقة التلية وحدها و 10% منها تستقبلها منطقة الهضاب العليا [1].

[1]- محمد بلغالي، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير** ، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 2 (2008)، ص 74.

الجدول رقم (6): المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر حسب المناطق (ملم/ السنة).

الجهة / المنطقة	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	400	700	900
الأطلس التلي	600	1000-700	1400-800
الهضاب العليا	250	250	400
الأطلس الصحراوي	150	200	400-300
الصحراء	150-20	150-20	150-20

المصدر: محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير ، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 2، 2009، ص 75.

يتضح لنا من خلال الجدول أن الأمطار في الجزائر موزعة بشكل غير منتظم مكانيا وزمانيا، وتناقصها من الشمال إلى الجنوب, حيث كمية الأمطار المتساقطة في الأطلس التلي تتراوح بين 600-1400 ملم / السنة أما في الهضاب العليا يتراوح المعدل السنوي لتساقط الأمطار ما بين 250-400 ملم /السنة ويصل إلى 150 ملم / السنة في الأطلس الصحراوي, بينما في الصحراء يتراوح المعدل ما بين 20-150 ملم / السنة فقط .

كما يلاحظ أيضا تناقص معدل تساقط الأمطار من الشرق إلى الغرب, يفسر ذلك بوجود الحواجز الجبلية في كل من المغرب الأقصى(جبال مراكش) وإسبانيا التي تعترض الرياح المحملة ببخار الماء لهذا يقل معدل تساقط الأمطار في غرب الجزائر .

1-2- **الموارد المائية الجوفية** : تقدر الموارد المائية الجوفية الكلية الممكن استغلالها في الجزائر 7 ملايير م^3 ، موزعة 2 مليار م ^{3}/ السنة متواجدة في الشمال و 5 مليار م^3 في الجنوب.

- **المياه الجوفية في الشمال** : تقدر المياه الجوفية في الشمال بمليارين م ^{3} و تتمركز هذه الطبقات الجوفية الكبرى في المناطق المشار إليها في الجدول الموالي, كما توجد حوالي 172 طبقة مائية منتشرة على المناطق الساحلية والهضاب العليا .

الجدول رقم (7): يوضح توزيع الموارد المائية الجوفية في الشمال .

المنطقة / المساحة	المساحة (كلم ^{2})	حجم المياه المستغلة (مليون م ^{3})
المتيجة	1492	307
سهل سيدي بلعباس	1211	133
شط الحضنة	7127	256
جبال تلمسان	2811	89
سهل عنابة	757	86
سهل عين وسارة	2811	68
الصومام	20.6	63
هضبة مستغانم	582	50
هضبة سعيدة	2736	46
الشط الشرقي	17032	22

المصدر: عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص 155.

- **المياه الجوفية في الجنوب:** تتميز صحراء الجزائر بمواردها الجوفية التي تقدر ب 5مليار م^3 تشكلت عبر آلاف السنين وهي بعيدة على سطح الأرض, حيث يصل عمقها إلى 2000 م ماعدا في منطقة أدرار التي يتواجد فيها مياه جوفية على عمق يتراوح بين 200-300 م، إن توفر المياه في هذه المنطقة لا يعني وفرتها لأن حشدها و استغلالها مقيد بفعل عوامل : ضعف معدل تجددها لندرة الأمطار ، ارتفاع تكلفة الوصول إلى الأعماق، ضعف جودة المياه لأنها عالية الملوحة، ارتفاع حرارة المياه .

إن الجزائر لا تستغل اليوم من هذه الثروة المائية الهائلة سوى حوالي 1.7 مليار م^3 سنويا، لتلبية احتياجات سكان الجنوب من مياه الري و الشرب, وبالتالي لا يزال أمامها احتياطي قدره 3.3 مليار م^3 من المياه القابلة للاستغلال التي يمكن توظيفها لتنمية الزراعة الصحراوية عن طريق استصلاح

أراضي جديدة لزراعتها والجزائر تسعى جاهدة في الوقت الراهن للنهوض بالزراعة الصحراوية لتحقيق اكتفائها الذاتي أمنها الغذائي [1].

1-3- **الموارد المائية السطحية** : تضم 17 حوضا مائيا تقع ضمن ثلاث مجموعات الأولى تشكل الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط، الثانية أحواض السهول، الثالثة الأحواض الصحراوية، وتضم هذه الأحواض 12.7 مليار م^3

- **السدود** : تزخر الجزائر ب 112 سد منها 50 سد تفوق قدرته 10 ملايين م ^{3}، بطاقة تخزين إجمالية تقدر ب 5مليار م^3 ومن خلال البرنامج الاستعجالي على مستوى السدود تم تخطيط مشاريع تسمح بتعبئة إجمالية تقدر ب 11مليار م^3، وحجم إجمالي منتظم يقدر ب6مليار م^3، وهي كالآتي[2]:

  - 50 سد مستغلا (بطاقة تقدر ب 5.07 مليار م^3)؛
  - 12 سد الجاري بناءها (بطاقة تقدر 1.70 مليار م^3)؛
  - 8 سدود وشيكة الانطلاق (بطاقة تقدر 700 مليون م^3)؛
  - 30 دراسات معمقة 9 منها جاهزة (بطاقة تقدر ب 2.40 مليار م^3)؛
  - 27 دراسة أولية يمكن تحقيقها ؛
  - برنامج ل 500 حاجز مائي (بطاقة تقدر ب 150 مليون م^3)؛

- **الآبار**: أحصت الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) سنة 2004 حوالي50000 بئر ونقب في المنطقة الشمالية لوحدها تسمح باستغلال 1.9 مليار م^3/ السنة من المياه الجوفية في الشمال

---

[1]- زبير رابح، **إشكالية الماء الشروب في الجزائر : بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير** ، المجلة الاقتصادية، العدد 7، 2002، ص 14-15.

[2]- بن عيشي بشير، كدودة عادل، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر : الحلول و المشاكل**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 13، 2008، ص ص 37،38.

وفي سنة 2013 تم إحصاء 139.720 بئر و 48.642 نقب في كل البلاد موجهة لتموين المحيطات المتوسطة والصغيرة المسقية بالمياه[1].

2. **الموارد المائية غير التقليدية:** تتمثل في المياه المتأتية من [2]:

2-1- **تحلية مياه البحر:** إن البحث عن موارد مائية جديدة لا يأتي من مياه الأمطار والأنهار كون هذه الموارد تخضع لعوامل جغرافية لا يمكن التحكم فيها، لهذا لابد من اللجوء إلى تحلية مياه البحر الذي يعتبر حلا عمليا خاصة وأن الجزائر تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط بشريط طوله 1200 كلم، ومن بين الطرق المستخدمة في عملية التحلية طريقتين: طريقة **التبخير الوميضي**[3] و طريقة **التناضح العكسي**[4] وطريقة التناضح العكسي هي الطريقة المستخدمة في الجزائر.

2-2- **معالجة المياه المستعملة:** يتم استعمال المياه المستعملة بعد تنقيتها بطرق محددة وبالاعتماد على تكنولوجيا حديثة.

2-3- **تحلية المياه الجوفية شديدة الملوحة:** ذلك لاستخدامها في الزراعة وفي الشرب وفي الصناعة كالتبريد، والتخلص من النفايات الصناعية، كما تستخدم في عمليات إنتاج الطاقة والتنقيب على النفط وغيرها من الاستخدامات المتعددة لهذا فإن نوعية المياه الجوفية المالحة لديها آثار ليس فقط على الإنسان وانما على الاقتصاد الوطني ككل إذا فلابد من معالجتها .

---

[1]- مغربي خيرة، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات و التحديات)**، مجلة دفاتر، العدد 6، 2006، ص 110.

[2]- الحبتري نبيلة، **أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 1، 2017، ص ص 163 ، 162.

[3]- تعتمد هذه الطريقة على حقيقة مفادها أن الماء يغلي عند درجات حرارة أقل كلما استمر تعرضه إلى ضغوط مخفضة، إذ يسخن ماء البحر ثم يدخل إلى غرفة الضغط فيحدث له غليان مباشر ويتحول إلى بخار فتنخفض درجة حرارة المياه المالحة الباقية فينتقل إلى غرفة ثانية وثالثة ورابعة أقل ضغط وحسب الرغبة في نوعية المياه المنتجة. **أنظر**: حيدر نعمة بخيت، **المياه العربية: الواقع والتحديات**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 10، 2008، ص 97.

[4]- هي أحدث طرق التحلية والتي تعد من أنجح التقنيات وأقلها تكلفة، وتعتمد بالدرجة الرئيسية على انتقال المياه العذبة من المحلول المركز إلى المحلول الأقل تركيزا من خلال غشاء شبه نفاذ باستخدام الضغط الاسموزي العكسي. **أنظر** جمال عبد الله ذيب خضر، **تحلية المياه باستخدام التناضح العكسي**، الاردن: معهد التدريب المتخصص للصناعات الكيماوية، مؤسسة التدريب المهني، ب سنة نشر، ص5.

الجدول رقم(8): مصادر و استخدامات الموارد المائية الحالية والمستقبلية في الجزائر(مليار م^3/ السنة).

العالم	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية					الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد م^3/ السنة	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة %	شرب	صناعة	ري	إجمالي		
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة								أ	ب
2000	33	13.5	3.7	0.1		17.3	16	2.6	0.5	3	6.1	524	11.2	-15.7
2025	52	13.5	3.7	0.15		17.35	16	5.67	1.1	3.67	10.44	334	6.91	-34.65
2047	78	13.5	3.7	0.2		17.4	16	8.36	1.63	4.25	14.24	223	3.16	-60.6

المصدر : سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأحداث، الكويت، ماي ،1996، ص 72.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الموارد المائية في الجزائر لسنة 2000 تغطي 17.3 مليار م^3 / السنة والاحتياطات المائية 6.1 مليار م^3/ السنة، حيث تزيد الاحتياجات من الموارد المائية لتصل 10.44 مليار م^3/ السنة سنة 2025، كما نلاحظ أيضا أن المصدر الرئيسي للمياه في الجزائر هو الأمطار التي يشكل جريانها السطحي ب 13.50 مليار م^3/ السنة، بينما تحتل المياه الجوفية المركز الثاني بحجم 3.7 مليار م^3/ السنة .

يعد القطاع الزراعي أكثر القطاعات استهلاكا للمياه وهذا ما توضحه بيانات الجدول، حيث قدر الطلب على المياه لغرض الري سنة 2000 ب 3 مليار م^3/ السنة ومن المتوقع أن يبلغ سنة 2025 ما يعادل 3.65 مليار م^3/السنة، بينما يتوقع أن يقدر الطلب على المياه للري سنة 2047 ب 4.25 مليار م^3/ السنة.

وتمت الملاحظة أيضا من خلال الأرقام المشار إليها سابقا أن نسبة الطلب على المياه الموجهة للقطاع الزراعي ترتفع نسب قليلة مقارنة مع ارتفاع الطلب عليها في باقي القطاعات الأخرى، وبالتالي تقليص

نسبة الطلب على مياه الري من إجمالي المياه المتواجدة في الجزائر هذا راجع إلى اعتماد نظم حديثة مقتصدة للماء في الري **كالري بالرش**[1] و **الري بالتنقيط**[2].

ثالثا: الموارد البشرية

تعتبر القوى العاملة في الزراعة مكونا أساسيا للنجاح القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته، ويعتبر السكان الريفيون جزءا هاما من السكان كون حياتهم تعتمد بشكل أساسي على الزراعة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (9): نسبة السكان الريفيون و العاملين في الزراعة في الجزائر

	القوى العاملة الكلية (ألف نسمة)	عدد العاملين في الزراعة (ألف نسمة)	نسبة العاملين في الزراعة (من إجمالي العاملين)	نسبة السكان الريفيون(من إجمالي عدد السكان)
1990	5711	1391	%24	%48
1991	5950	1417	%24	%47
1992	6193	1444	%24	%46
1993	4624	1080	%24	%46
1994	4670.46	1110.86	%24	%45
1995	4459	1084	%23	%44
1996	4610	1154	%23	%43
1997	5708	1428.86	%23	%42
1998	6012	1200	%23	%42
1999	6170	1250	%23	%41

[1]– انتشر نظام الري بالرش في النصف الأخير من هذا القرن في المناطق الجافة والشبه الجافة لري معظم لمحاصيل في النوعيات المختلفة من التربة، وفي الأراضي الصحراوية المستصلحة، وله عدة أساليب تشمل : الرش الثابت، الرش نصف الثابت، الرش المحوري، الرش المتنقل. – **أنظر:** سامر مخيمر، خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأحداث، الكويت، ماي ،1996، ص 122.

[2]– لقد استخدم العالم العربي " ابن العوام" منذ أكثر من خمسمائة عام في الاندلس الري بالتنقيط بتقنية بسيطة للغاية تعتمد على تخزين الماء في جرار ثم توزيعه تحت الأرض بأنابيب لها فتحات عند كل شجرة بمقدار ما تحتاجه.
– **أنظر:** سامر خيمر، خالد حجازي، المرجع السابق، ص 123.

%40	%22	2525.00	10353.00	**2000**
%39	%22	2591.00	10743.00	**2001**
%38	%22	2660.00	11154.00	**2002**
%38	%22	2729.00	11585.00	**2003**
%37	%22	1617.00	7798.00	**2004**
%36	%19	1381.00	9493.00	**2005**
%35	%17	1609.63	10109.65	**2006**
%35	%22.3	2220.12	9968.91	**2007**
%34	%21.8	2244.06	10315.00	**2008**
%33	%22.4	2358.34	10544.00	**2009**
%32	%22.4	2358.34	10544.00	**2010**
%32	%22.4	3188.00	15285.00	**2011**
%31	%21.7	2476.50	15285.00	**2012**
%30	%21.7	2528.90	11964.00	**2013**
%30	%22.3	2550.60	11453.00	**2014**
%29	%21.6	4959.80	11931.00	**2015**
%29	%23.27	2545.00	12117.00	**2016**
%28	%24.03	2608.22	12858.00	**2017**
%27	%21.36	2648.98	13400.00	**2018**
%27	%21.21	2672.3	13947.00	**2019**
%26	%22.52	2760.2	14389.00	**2020**

المصدر : بيانات البنك الدولي و المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات العربية أعداد متفرقة .

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه تزايد عدد العاملين في الجزائر من سنة إلى أخرى يرجع ذلك إلى تزايد في عدد السكان، كما سجل عدد العاملين في القطاع الزراعي تذبذبا من سنة إلى أخرى فهو يتأرجح بين الزيادة والنقصان خلال الفترة 1990–2020، يعزى ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة للبحث عن الرفاهية والاستقرار هذا ما تؤكده بيانات الجدول من خلال انخفاض نسبة السكان الريفيون من إجمالي عدد السكان حيث قدرت 48% خلال سنة 1990 واستمرت في الانخفاض من سنة إلى أخرى مسجلة 40% سنة 2000 و26% سنة 2020، ومن الملاحظ أيضا فإن نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي القوى العاملة تقل من سنة إلى أخرى فهي تتراوح بين 24% كأعلى نسبة و17% كأدنى نسبة، مما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات في مواجهة أزمة حادة في بداية ونهاية كل موسم فلاحي تحديدا عند غرس المحصول

وجنيه، بالإضافة إلى ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي وبالتالي فإن العمل في النشاط الزراعي يتميز بعدم الاستقرار مما يدفع العديد من العمال للبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أخرى، إضافة إلى ما سبق فإن دخل العامل في القطاع الزراعي منخفض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى السبب الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة. وحسب ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة في أكتوبر 2022 فإن القطاع الزراعي شغل حوالي 2.7 مليون شخص أي ما يعادل 20% من اليد العاملة في سنة 2021.

الجدول رقم (10): عدد السكان الزراعيون وعدد السكان الريفيون في الجزائر (الف نسمة) .

	2010	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير % (2010-2019)	نسبة التغير % (2018-2019)
عدد السكان الريفيون	11.724	11.590	11.548	11.498	11.565	-0.2	0.6
عدد السكان الزراعيون	7.404	7.190	7.164	7.133	7.165	-0.4	0.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2021، ص318

شكل عدد السكان الزراعيون في عام 2019 نحو نصف عدد سكان الريف تقريبا ونلاحظ بوجه عام انخفاض عدد السكان الزراعيون خلال (2010-2019) وتلعب الهجرة إلى المدن دورا في أحداث هذا الانخفاض، حيث أن الزراعة كانت متمركزة في العقود الماضية بالأرياف البعيدة على المدن لكنها بدأت تندثر في العشرية السوداء والتي دفعت الكثير من الفلاحين إلى الفرار نحو المدن و ترك أراضيهم، وبالتالي فإن أبناؤهم نشأوا في المدن والذين لم تعد لهم الرغبة للعمل في المجال الزراعي.

رابعا : الإمكانيات التقنية والبحثية للقطاع الزراعي في الجزائر

تسعى الجزائر لتطوير إمكانياتها التقنية والبحثية في القطاع الزراعي من أجل تحسين جودة المنتجات الزراعية وزيادة كمية الإنتاج الزراعي، وسيتم توضيح تطور تلك الإمكانيات من خلال ما يلي .

- **استخدام الآلات الزراعية (الجرارات والحاصدات)**

تعتبر الآلات الزراعية عاملا مهما في مساعدة الفلاح على القيام بالعمليات الزراعية بالشكل الأمثل وقدرته على جني المحصول في الوقت المناسب، ما يؤدي إلى رفع الإنتاجية للهكتار وتحقيق أكبر عائد.

الجدل رقم (11): عدد الجرارات والحاصدات الزراعية (العدد بالوحدة)

	عدد الجرارات	عدد الحاصدات
1990	100000	9300
1991	109000	10500
1992	112000	11000
1993	115000	11500
1994	93052	9329
1995	91204	8962
1996	91907	8995
1997	92721	9176
1998	91232	9196
1999	92276	9196
2000	93300	9250
2001	92400	2178
2002	97176	8222
2003	99142	9000
2004	97809	8357
2005	100128	12346
2006	102363	12418
2007	9930	12554
2008	104529	12650
2009	105657	12850
2010	107456	13146
2011	100847	9443
2012	102055	9521

2013	103635	9619
2014	105789	9713
2015	108551	9785
2016	110261	9833
2017	110968	10140
2018	111505	10584
2019	112095	10974
2020	112610	11254

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

يتضح من بيانات الجدول رقم (11) ارتفاع القدرات الإنتاجية للمعدات الفلاحية الجزائرية ب 500 جرار وحصادة سنويا تقريبا، ما يؤكد أن المؤسسات الوطنية تملك القدرات الكافية لتغطية كل طلبات الفلاحين سواء الحصادات أو الجرارات أو المحارث وغير ذلك من المعدات الفلاحية، ما يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة في تطوير مستوى الإنتاج الزراعي الوطني .

- **إنتاج الاسمدة الزراعية .**

شهد قطاع إنتاج الأسمدة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من أجل التقليل من استيراده في ظل غلاء أسعاره في الاسواق العالمية، وتعتبر هذه الجهود جزءا من استراتيجية تعزيز القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في البلاد، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(12): انتاج الاسمدة الكيميائية في الجزائر (ألف طن).

	الاسمدة الفوسفاتية	الاسمدة الآزوتية
1990	50.00	80.00
1991	34.64	73.21
1992	33.50	88.32
1993	48.03	109.81
1994	53.56	115.28
1995	80.00	96.48

130.40	170.99	1996
61.29	120.57	1997
58.01	25.63	1998
67.30	200.70	1999
67.30	200.70	2000
67.30	200.70	2001
67.30	200.70	2002
703.00	167.00	2003
660.00	252.00	2004
825.00	800.00	2005
900.00	800.00	2006
900.00	800.00	2007
900.00	800.00	2008
900.00	800.00	2009
900.00	800.00	2010
900.00	800.00	2011
900.00	800.00	2012
900.00	800.00	2013
900.00	800.00	2014
900.00	800.00	2015
-	-	2016
-	-	2017
-	-	2018
-	-	2019
1043.20	32.40	2020

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى تنوع انتاج الاسمدة في الجزائر، كما تنتج مئات آلاف الأطنان من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية المركبة، حيث سجلت كمية انتاج الاسمدة الآزوتية تذبذبا خلال الفترة

(1990-2000) فقد قدرت ب 115.28 الف طن خلال سنة 1994 وهي كأعلى قيمة سجلتها خلال هذه الفترة، لتعود مرة أخرى إلى التحسن خلال الفترة (2000-2020) واستمرت في الزيادة لتصل 1043.20 الف طن سنة 2020، ومن الملاحظ أيضا فإن كمية انتاج الاسمدة الفوسفاتية قد سجلت هي الأخرى تذبذبا على طول الفترة (1990-2020)، بحيث بلغت 800 الف طن كأعلى قيمة سجلتها خلال السنوات 2005 -2015، هذا. وقد عرفت صناعة الأسمدة في الجزائر انطلاقة جديدة وذلك بفضل إطلاق مشاريع هيكلية كبرى خلال سنة 2022 على رأسها مشروع الفوسفات المدمج في تبسة و مشروع الفوسفات الغذائي ويستمر العمل على اطلاق مشاريع أخرى في هذا المجال بهدف تنويع الاقتصاد الوطني و دعم الفلاحة الجزائرية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم بسبب جائحة كوفيد19 و النزاعات الجيوسياسية التي أثرت على وفرة الأسمدة والمواد الأولية بالإضافة إلى غلاء أسعارها في الأسواق الدولية، ويعتبر انتاج الأسمدة عنصرا أساسيا لضمان مستوى عالي من الانتاج، مع تأكيد ضرورة مرافقة الفلاحين وارشادهم للطرق العلمية والعملية في استعمال الأسمدة لزيادة المردودية الانتاجية .

- **الانفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي**

يعبر حجم الانفاق على البحث العلمي الموجه للقطاع الزراعي بالأهمية النسبية التي توليها الدولة لهذا القطاع والمكانة الذي يحتلها، فإن كبر حجم الانفاق في البحث والتطوير الزراعي يشير إلى الاهتمام بالقطاع وتطوره.

الجدول رقم (13): الانفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي في الجزائر .

السنوات	الانفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي (مليون دولار)	الانفاق الحكومي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الزراعي (%)
2018	20.57	0.10
2019	20.57	0.08

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة .

تظهر لنا بيانات الجدول أعلاه أن نسبة الانفاق الحكومي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الزراعي في السنوات الأخيرة ضعيفة جدا لا تتجاوز 1%، بحيث تمول الحكومة الجزء الأكبر من

أنشطة البحوث الزراعية التي تقوم بها المعاهد الوطنية للبحوث الزراعية مقارنة مع بعض البلدان التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي من الجهات المعنية وبنوك التنمية، إضافة إلى ما سبق تعاني مؤسسات البحث العلمي الزراعي في الجزائر من نقص في الكفاءات العلمية القادرة على تنفيذ و ادارة البحوث ذات جودة والتواصل مع واضعي السياسات ذوي الصلة بالنشاط الزراعي بشكل عام هذا من جهة و من جهة أخرى محدودية الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر حداثة كالهندسة الزراعية و زراعة الانسجة وزراعة الأجنة وغيرها من مجالات التقنية التي أحدثت طفرات تقنية في العديد من الدول، إضافة إلى أن العديد من الهيئات البحثية الزراعية تعمل بدون خطط بحثية واضحة وفي حدود ميزانية مالية محدودة للغاية لا تكاد تغطي النفقات الجارية للبحوث الزراعية.

وفي أطار اهتمام الجزائر بالقطاع الزراعي في سنة 2022 تم تدشين البنك الوطني للبذور في شهر أوت 2022 الذي يعتبر انجاز استراتيجي تعول عليه الحكومة من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحوث والتطبيقات الحديثة الكفيلة برفع مردودية الانتاج الوطني من المحاصيل الفلاحية الاستراتيجية، عبر تحسين نوعية البذور وانشاء أصناف تتأقلم مع المتغيرات المناخية، كما بادرت الحكومة الجزائرية إلى بعث عملية انجاز البنك الوطني للجينات المقرر افتتاحه خلال السداسي الثاني من سنة 2023. كما تسعى لتقديم خدمات متطورة في الارشاد الزراعي والاستعانة بمرشدين زراعيين متخصصين يرافقون الفلاح طيلة الموسم الزراعي لتعزيز القدرات الانتاجية الزراعية و زيادة الانتاجية والتصدي لمختلف المخاطر الزراعية من بينها الأمراض التي تصيب الانتاج النباتي و الحيواني .

المطلب الثاني : واقع الانتاج النباتي في الجزائر

نظرا لتنوع الموارد الطبيعية والأقاليم المناخية في الجزائر، ساهم ذلك في توفير تشكيلة متنوعة من المنتجات الزراعية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تطور المساحة و الانتاج والانتاجية لمختلف المحاصيل الزراعية في الجزائر.

أولا : تطور انتاج الحبوب

تعتبر الحبوب موردا استراتيجي يلعب دورا هاما في تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية، كما أن انتاجه يعتبر جزءا هاما من النشاط الزراعي في الجزائر بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول.

الملاحظ من الجدول أسفله تذبذب في المساحة المزروعة من الحبوب على طول الفترة حيث تتراوح بين 1115.41 ألف هكتار كأدنى قيمة و3663.30 الف هكتار كأعلى قيمة، وتشير بيانات الجدول أن أهم ما يميز انتاج الحبوب في الجزائر هو تذبذب في الانتاج فهو يتراوح بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى على طول الفترة، إذ سجل انتاج الحبوب أعلى قيمة له خلال سنة 2018 وقدرت ب6065.94 الف طن كما سجلت في نفس السنة نسبة معتبرة من المساحة المزروعة قدرت ب 3111.43 الف هكتار، تليها سنة 2019 بإنتاج قدره 5633.41 الف طن ثم سنة 2020 بإنتاج قدره 4392.30 الف طن، ويمكن ارجاع اسباب تذبذب انتاج الحبوب في الجزائر إلى أسباب عديدة منها: الاعتماد في الري على الأمطار وبالتالي التعرض للظروف الطبيعية كالجفاف، ضعف مردودية الهكتار في بعض السنوات نظرا لعدم استعمال بذور جيدة النوعية ، الاعتماد على الطرق التقليدية في الحصاد والتخزين.

الجدول رقم (14): تطور المساحة، الانتاج و الانتاجية للحبوب في الجزائر(المساحة: ألف هكتار، الانتاجية: كجم هكتار، الانتاج: ألف طن).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المساحة	2365.44	3418.00	3529.91	1958.93	1286.74	2578.92	3663.30	1115.41	3575.20	1888.62	3731.95	2402.39
الإنتاج	1625.41	3808.00	3328.00	1451.00	963.41	2138.62	4900.50	869.47	3025.36	2020.59	2299.69	2659.16
الإنتاجية					748.72	829.27	1337.73	779.51	846.21	1069.88	616.22	1107
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساحة	1844.91	2901.39	3000.20	2813.53	3267.50	3056.91	1485.24	3243.37	2856.37	2584.54	3063.03	2699.25
الإنتاج	1952.92	4265.96	4032.80	3527.44	4017.75	3601.91	1702.05	5253.15	4558.57	3727.99	5137.15	4912.23
الإنتاجية	1059	1470	1344	1254	1230	1178	1146	1620	1596	1442	1677	1820
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020					
المساحة	2509.02	2686.08	3379.57	3513.44	3111.43	3187.40	2889.32					
الانتاج	3435.23	3760.95	3445.16	3478.07	6065.94	5633.45	4392.30					
الانتاجية	6137.16	7711.54	1019.41	989.93	1949.57	1767.41	1520.19					

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

وحسب ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة في اكتوبر 2022 فإن الانتاج الوطني من الحبوب بلغ 41 مليون قنطار خلال سنة 2022 مقابل 27.6 مليون قنطار خلال سنة 2021، وتعمل الحكومة على تجاوز 55 مليون قنطار من الحبوب في آفاق 2025 وتوسيع المساحة المزروعة إلى حدود 3.75 مليون هكتار، وبالتالي يرجع هذا الارتفاع إلى العوامل الطبيعية وبالأخص الأمطار وكمياتها الموسمية الكافية، كما لعبت الإمكانيات المسخرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع الحبوب دورا هاما وتبنت سياسة دعم المزارعين ودعم الاسمدة بنسبة 50% لتخفيف الاعباء عن المزارعين نتيجة ارتفاع اسعارها عالميا وتقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي .

بالتزامن مع أزمة الغذاء العالمية وشح السلع كأحد تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وفي وقت تستورد البلاد نحو 30% من احتياجاتها الغذائية سنويا على رأسها القمح بقيمة تصل إلى 10 مليارات دولار والتي تعتبر الثانية عربيا في استيراد الحبوب خاصة القمح اللين، وضعت السلطات الجزائرية برامج تنفيذية واستراتيجية جديدة لتأمين وحماية أمنها الغذائي القومي، كان آخرها تخصيص نحو 6 مليارات دولار لتعزيز

مخزون الحبوب ومضاعفة انتاج المحاصيل الزراعية خاصة زراعة القمح ورفع نسبة انتاجه إلى 3 أطنان في الهكتار الواحد، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة الاستراتيجية، إذ يقدر استهلاك الجزائري سنويا من القمح بنحو 12 مليون طن أكثر من 70 % منها يتم استيراده.

ثانيا : تطور انتاج الخضر

يشهد انتاج الخضر تطورات على مر السنوات، حيث تعتبر جزءا هاما من الانتاج الزراعي في الجزائر لأنها تستهلك كجزء أساسي من الوجبات اليومية للمواطن، وتشمل مجموعة واسعة من الأصناف كالبطاطا، الطماطم، البصل، الجزر، الخيار... الخ، والجدول الموالي يوضح تطور انتاجها كما يلي:

الجدول رقم (15) : تطور انتاج الخضر فالجزائر خلال الفترة 1990-2020 (المساحة: ألف هكتار، الانتاج: ألف طن، الانتاجية: كجم/الهكتار)

السنوات	1990			1991			1992		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	210.34	1467.40		234.00	2084.00	-	335.19	2226.00	-
البطاطا	102.43	808.54		119.00	1077.00		107.26	1158.00	-
الطماطم	18.02	295.89		37.00	534.00	-	38.43	596.00	-
البصل	22.53	172.97	-	52.00	318.00		26.00	251.00	-
السنوات	1993			1994			1995		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	233.28	2423.00		233.43	2307.90	9886.90	236.58	2554.28	10796.56
البطاطا	95.78	1065.00		75.30	1159.36	15396.55	87.74	1200.00	13676.77
الطماطم	48.42	829.00		41.52	694.75	16732.90	46.69	858.64	18390.23
البصل	22.08	251.00		22.28	247.91	11127.02	25.73	314.03	12204.82
السنوات	1996			1997			1998		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	232.63	2437.67	10478.74	229.92	2424.72	10545.93	228.96	2621.44	11449.34
البطاطا	85.42	1150.00	13462.89	67.18	947.52	14104.20	68.64	1100.00	16025.64
الطماطم	43.02	719.00	16713.16	43.33	688.53	15890.38	46.17	752.28	16293.70
البصل	25.42	312.88	12308.42	27.01	351.73	13022.21	27.07	392.64	14504.62
السنوات	1999			2000			2001		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	246.52	2913.14	11817.05	207.94	2119.07	10191	271.04	3386.58	12495
البطاطا	64.89	996.27	15353.21	72.69	1207.69	16614.25	65.79	967.23	14702
الطماطم	55.21	954.80	17293.97	16.71	341.44	20433	16.76	373.53	22287
البصل	27.75	382.45	13781.98	26.49	315.74	11919	30.30	428.49	14142
السنوات	2002			2003			2004		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية

الخضر	293.29	3862.20	13169	218.83	2837.50	12967	270.90	3940.80	14547
البطاطا	72.56	1333.47	18377	88.66	1879.92	21204	93.10	1896.20	20367
الطماطم	17.82	401.36	22523	18.65	456.00	24450	46.70	1092.30	23390
البصل	29.64	447.85	15110	32.75	555.11	16950	35.30	658.20	18646
السنوات	2005			2006			2007		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	276.04	4128.47	14956	283.84	3995.41	14076	353.99	5524.28	15606
البطاطا	99.70	2156.55	21630	98.83	2180.96	22069	79.34	1506.86	18993
الطماطم	42.35	1023.44	24164	31.01	796.16	25678	20.08	567.31	28254
البصل	36.51	685.50	18777	38.42	703.87	18322	38.52	826.59	21459
السنوات	2008			2009			2010		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	363.55	6068.13	16691	393.59	7291.29	18525	429.35	8640.42	20124
البطاطا	91.84	2171.06	23639	105.12	2636.06	25077	121.99	3300.31	27054
الطماطم	19.66	559.25	28453	20.79	641.03	30834	21.35	718.24	33641
البصل	38.37	759.17	19785	42.66	980.16	22976	42.45	1001.30	23588
السنوات	2011			2012			2013		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	449.25	9569.24	21300	468.26	10402.32	22215	505.57	11866.41	23471
البطاطا	131.90	3862.19	29281	138.67	4219.48	30428	162.71	4928.03	30287
الطماطم	20.58	771.61	37493	21.54	796.96	36999	22.49	975.07	43356
البصل	46.01	24868	1144.17	46.27	1183.27	25573	48.66	1344.38	27628
السنوات	2014			2015			2016		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	499.07	12297.73	24641	529.46	12785.42	24147.26	403.25	8880.20	22021.54
البطاطا	156.18	4673.52	29924	153.31	4539.58	29609.92	156.31	4759.68	30450.58
الطماطم	22.65	1065.60	47046	24.49	1163.77	48358.77	22.56	1280.57	56773.76
البصل	47.98	1340.88	27947	47.92	1436.28	29970.63	49.90	1525.99	30583.08
السنوات	2017			2018			2019		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
الخضر	369.51	8882.46	24038.75	388.21	5.69	6254.95	21.24	6.36	5123.19
البطاطا	148.72	4606.40	30973.16	149.67	4653.32	31091.58	157.86	5020.25	31801.10
الطماطم	23.98	1286.29	53646.66	22.32	1309.75	58672.49	25.00	1157.35	46301.33
البصل	48.30	1420.31	29405.40	47.28	1399.69	29603.04	50.31	1613.73	32074.44
السنوات	2020								
	المساحة	الانتاج	الانتاجية						
الخضر	0.85	10287.21	27060.42						
البطاطا	149.47	4659.48	31174.40						
الطماطم	26.31	1635.62	62164.72						
البصل	50.03	1665.67	33292.11						

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

تمت الملاحظة من خلال بيانات الجدول أن المساحة المخصصة لزراعة الخضر عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة 1990-2020 فقد سجلت تزايد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 وسجلت أعلى مستوى لها سنة 2015 بما يعادل 529.46 ألف هكتار، وأدنى مستوى لها سنة 2000 بما يعادل 207.94 ألف هكتار، غير أن المساحة قد بدأت في التذبذب من جديد خلال الفترة 2016-2020 (أنظر الجدول).

أما بخصوص الانتاج فبدوره قد عرف تذبذبا مماثلا وقد كان معتبرا بداية من سنة 2007، ومن هذه السنة بدأ يعرف اتجاها تصاعديا حيث قدر ب 5524.28 ألف طن، ثم استمر في الارتفاع ليسجل سنة 2020 ما يعادل 10287.21 ألف طن.

أما بالنسبة للإنتاجية فقد سجلت اتجاها تصاعديا خلال الفترة 1990-2020 وبلغت أعلى مستوياتها سنة 2020 ما يعادل 27060.42 كجم/ الهكتار .

تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها البطاطا، الطماطم، البصل التي سنتطرق لتطورها خلال الفترة 1990-2020 بشكل من التفصيل .

- **البطاطا:** تعتبر من أهم محاصيل مجموعة الخضر في الجزائر، تتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة، وفقا لمساحتها وكمية انتاجها، حيث تحتل مكانة ضمن الانتاج الزراعي بولاية الوادي، كما أنها تحتل نسبة هامة من اجمالي مساحة الخضر كما موضح في الجدول، كما يلاحظ أيضا أن انتاج البطاطا عرف تحسنا كبيرا خلال الفترة من 2000-2020 حيث سجل ما يعادل 2199.07 ألف طن سنة 2001 ليرتفع سنة 2003 إلى 2837.50 ألف طن وإلى 3940.80 ألف طن سنة 2004 و تسجل سنة 2005 زيادة معتبرة في الانتاج قدرت بما يعادل 4128.47 ألف طن لتصل في سنة 2020 ما يعادل 10287.21 ألف طن، وحسب ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة في اكتوبر 2022 أن الانتاج الوطني للبطاطا بلغ 31 مليون قنطار سنة 2021 ثم ارتفع إلى 44.2 مليون قنطار خلال سنة 2022 بقيمة قدرها 287 مليار دج أي بنسبة زيادة 43% كما تهدف الحكومة إلى انتاج 50 مليون قنطار في آفاق 2025.

- **الطماطم:** تعتبر الطماطم من الخضر الهامة في الجزائر والتي تعرف طلبا واستهلاكا بمعدلات عالية، وقد أصبحت الطماطم تنتج بصورة مستمرة على مدار السنة بفضل تطور الزراعة المحمية، وبفضل استخدام التكنولوجيا ودعم الدولة، وتمثل المساحة المخصصة لزراعة الطماطم من اجمالي مساحة مجموعة الخضر ما يعادل نسبة 10% و تشير بيانات الجدول إلى أن الفترة من 1990-2020 سجلت تحسنا في انتاج الطماطم حيث بلغ أعلى مستوياته خلال سنة 2020 وقدر بنحو 1635.62 ألف طن، وحسب ما جاء به بيان السياسة العامة للحكومة في اكتوبر 2022 قدر انتاج الطماطم في السنتين 2021 و2022 ب 23.3 مليون قنطار وتسجيل فائض في الانتاج بقيمة قدرها 104 مليار دج.

كما عرفت الانتاجية ارتفاعا متناسبا مع ارتفاع كمية الانتاج بعدما كانت سنة 2000 20433 كجم /الهكتار أصبحت سنة 2001 ما يعادل 22287 كجم/الهكتار ووصلت 62164.71 كجم/الهكتار سنة 2020، ويمكن تفسير الزيادة في الانتاج والانتاجية بالرغم من انخفاض المساحة المخصصة لزراعة الطماطم في بعض السنوات نتيجة المخطط الوطني للتنمية الريفية، واستطاعت الجزائر مؤخرا تحقيق الاكتفاء الذاتي في الطماطم وذلك بفضل سواعد الفلاحين وتعاقدهم مع مصانع التحويل، هذا لعب دورا مهما في تشجيع الفلاحين لزيادة الانتاج.

- **البصل:** يعتبر البصل من بين محاصيل مجموعة الخضر ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر باعتباره يمثل جزء مهما من مكونات الغذاء اليومي للمستهلك الجزائري، وتكشف بيانات الجدول أن سنة 2001 عرفت زيادة في المساحة قدرت حوالي 30.30 ألف هكتار، و كمية انتاج قدرت حوالي 428.49 ألف طن أما الانتاجية فسجلت ما يعادل 14142 كجم/الهكتار ليواصل انتاج البصل في الارتفاع في السنوات الموالية ليصل 10287.21 ألف طن سنة 2020، ويعود سبب الزيادة في كمية الانتاج إلى الدعم الموجه للفلاحين وكذلك لتحرير سوق الخضر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ثالثا: تطور انتاج البقوليات

عرف تطور انتاج البقوليات في الجزائر تحسنا ملموسا في السنوات الأخيرة كونها مصدر غذائي غني بالبروتينات والألياف والعناصر الغذائية الأخرى، مما أدى إلى زيادة استهلاكها وبالتالي زيادة إنتاجها، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لزراعتها وكمية انتاجها كما يلي.

الجدول رقم (16): تطور انتاج البقوليات في الجزائر 1990-2020

	البقوليات			الفول الجاف			الفاصوليا الجافة			العدس			الحمص		
	المساحة	الانتاج	لانتاجية	المساحة	لانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
1990	102.30	34.92		46.16	16.23		3.30	0.88		6.00	0.77		33.56	14.77	
1991	104.53	63.91		48.10	33.00		0.85	0.91		1.95	1.00		44.53	24.00	
1992	102.42	64.00		48.47	31.00		0.90	1.00		1.54	1.00		41.84	26.00	
1993	100.88	48.00		47.05	20.00		0.98	0.59		1.81	0.78		41.59	25.00	
1994	111.23	38.29		49.82	19.14		0.99	0.34		1.37	0.46		46.00	15.39	
1995	105.98	41.43	390.92	51.95	21.45	412.90	0.59	0.31	525.42	1.51	0.45	298.01	37.86	15.72	415.21
1996	90.28	68.00	753.21	45.56	36.96	811.24	1.20	0.56	466.67	1.37	0.84	613.14	33.24	24.48	736.46
1997	79.95	27.64	345.72	37.78	9.07	240.07	1.40	0.65	464.29	1.44	0.43	298.61	30.81	16.16	524.51
1998	77.5	45.05	581.22	36.63	21.35	584.86	1.85	1.08	583.78	1.15	0.60	521.74	29.55	18.14	613.87
1999	72.41	39.47	545.09	34.89	21.71	622.24	1.74	0.94	540.23	0.98	0.37	377.55	27.72	13.07	471.50
2000	63.14	21.86	346	34.25	12.90	377	1.28	0.42	328	0.69	0.19	275	19.48	6.66	342
2001	59.47	38.40	646	31.45	21.23	675	1.18	0.73	619	0.92	0.46	500	19.29	12.31	638
2002	62.16	43.53	700	33.61	22.93	682	1.19	0.86	723	0.92	0.44	478	19.33	14.97	774
2003	68.01	57.75	849	34.05	30.70	902	1.56	1.10	703	0.84	0.49	583	22.85	19.10	836
2004	72.13	58.12	806	36.80	32.10	872	2.00	1.60	800	0.90	0.60	667	23.10	16.40	710
2005	69.24	47.10	680	35.08	26.88	766	1.21	0.67	552	1.09	0.42	388	23.35	13.73	588
2006	66.87	44.07	659	33.54	24.30	725	1.50	0.91	611	1.22	0.66	541	21.25	12.71	598
2007	63.51	50.08	789	31.28	27.97	894	1.39	0.92	658	0.87	0.56	642	20.68	14.29	691
2008	61.21	40.17	656	30.69	23.52	766	1.04	0.54	523	1.37	1.08	790	20.36	11.21	551
2009	67.45	64.29	953	32.28	36.49	1130	1.62	1.16	716	2.59	2.69	1039	22.27	17.84	

2010	74.20	72.32	975	34.21	36.62	1070	1.21	0.84	694	4.23	4.59	1085	25.52	23.47	920
2011	87.30	78.82	903	37.09	37.98	1024	1.22	0.95	779	11.09	8.22	741	27.73	24.05	867
2012	85.30	84.29	988	36.84	40.51	1100	1.57	1.02	650	6.24	5.74	920	30.56	27.68	906
2013	84.99	95.83	1128	37.67	42.38	1125	1.43	1.36	951	5.54	6.32	1141	29.32	34.98	1193
2014	90.50	93.70	1035	37.50	41.39	1104	1.63	1.34	822	6.46	5.34	827	33.29	35.12	1055
2015	104.24	107.35	1029.86	39.98	44.81	1120.81	1.79	1.42	793.30	25.50	24.90	976.72	25.50	24.90	976.72
2016	77.41	77.31	998.73	35.81	38.05	1062.44	1.31	0.88	667.94	8.76	10.07	1149.40	22.96	21.57	939.50
2017	100.41	107.21	1067.79	40.36	46.86	1160.90	1.90	1.48	778.13	19.03	19.14	1005.57	28.55	29.34	1027.42
2018	119.36	146.30	1225.64	40.22	54.88	1364.38	10.38	11.47	1104.88	25.96	29.66	1142.78	32.07	38.27	1193.61
2019	127.26	146.56	1151.71	41.45	55.27	1333.43	9.95	12.13	1218.35	29.52	26.52	898.63	36.21	40.37	1114.98
2020	102.93	115.05	6350.73	39.85	49.86	1251.15	1.98	2.05	1033.82	14.71	12.11	823.67	36.74	39.89	1085.62

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الربية أعداد متفرقة.

تعتبر البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة، كما أنها مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الانسان في غذائه اليومي، وبالتالي زيادة إنتاج أي نوع منها يحقق أمنا غذائيا للإنسان.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن المساحة المخصصة لزراعة البقوليات قد عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة 1990- 2020، إذ سجلت أعلى مستوى لها سنة 2019 ببلوغها ما يعادل 127.26 ألف هكتار بينما سجلت سنة 2001 أدنى مستوى لها بنحو 59.47 ألف هكتار وكما هو ملاحظ تكون المساحة المزروعة عرفت تحسنا كبيرا بداية من سنة 2015 مقارنتها بالسنوات السابقة هذا التحسن مرده تحسن كمي ونوعي للبذور.

وعلى نفس المنوال فقد عرف الانتاج هو الآخر ارتفاعا خلال السنوات 2000،2001،2002،2003،2004 بتسجيله على التوالي 21.86 ألف طن، 38.40 ألف طن ،43.53 ألف طن ،57.75 ألف طن ،58.12 ألف طن غير أنه بداية من سنة 2005 بدأ يميل نحو التذبذب مرة

أخرى خلال الفترة 2005–2020، بحيث سجل الانتاج أعلى مستوى له سنة 2019 ببلوغه 146.56 ألف طن .

ومن جهتها عرفت الانتاجية حالة من التذبذب خلال الفترة 1990–2020، حيث سجلت أدنى مستوى لها خلال سنة 1997 وقدرت نحو345.72 كجم/هـ، وظلت في تذبذب على طول الفترة وصولا لسنة 2020 خلالها سجلت الانتاجية أعلى مستوى لها ببلوغها 6350.73 كجم/هـ.

تعبر بيانات الجدول على التحسن المتعلق بالمساحة والانتاج والانتاجية في السنوات الاخيرة بداية من سنة 2019 ربما يعود إلى الاهتمام الذي أولته السياسات الزراعية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وغيره من الاجراءات الفعالة، غير أن القيمة الحقيقية لهذه المجموعة الغذائية المهمة تبقى في حاجة إلى المزيد من الفعالية وبذل الجهود لزيادتها من حيث الكم والنوع، وسوف نتطرق بشيء من التفصيل لأهم المحاصيل هذه المجموعة :

- **الفول الجاف** :تحتل مساحة الفول الجاف المرتبة الاولى ضمن المساحة الاجمالية لمجموعة البقوليات، ففي سنة 2004 بلغت مساحة الفول إلى المساحة الاجمالية نحو 36.80 ألف هـ، وإن كانت قد عرفت ميلا نحو الانخفاض خلال السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، بتسجيلها على التوالي 35.08 ألف هـ، 33.54 ألف هـ، 31.28 ألف هـ، 30.69 ألف هـ، بعدها بدأت في التذبذب من جديد بحيث سجلت أعلى نسبة لها قدرت ب 41.45 ألف هـ سنة 2019.

كما عرف الانتاج بدوره اتجاها تصاعديا خلال السنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004 حيث سجل على التوالي 12.90 ألف طن، 21.23 ألف طن، 22.93 ألف طن، 30.70ألف طن، 32.10ألف طن، ثم انخفض خلال السنتين 2005، 2006 وسجل على التوالي 26.88ألف طن، 24.30ألف طن ثم اتجه بعد ذلك إلى التذبذب خلال السنوات الموالية وصولا إلى سنة 2019 بحيث بلغ أعلى مستوى له بنحو 55.27 ألف طن، ويحتل انتاج الفول الجاف المرتبة الأولى من بين اجمالي محاصيل مجموعة البقول .

أما بالنسبة للإنتاجية فقد سجلت ميلا تصاعديا خلال الفترة 2000-2004، ثم بدأت بعد ذلك في التذبذب من جديد خلال الفترة 2005-2020 بحيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2018 بما يعادل 1364.38 كجم/هـ.

- **الحمص:** يحتل الحمص المرتبة الثانية بعد الفول الجاف من حيث المساحة حيث عرفت مساحة الحمص اتجاها تصاعديا للسنوات 2001، 2002، 2003، 2004، 2005 بتسجيلها على التوالي 19.25ألف هـ، 19.33ألف هـ، 22.85ألف هـ، 23.10ألف هـ، 23.35ألف هـ، ثم أخذت بعد ذلك في التذبذب مرة أخرى و سجلت أعلى مستوى لها سنة 2020 ببلوغها 39.89 ألف هـ.

كما سجل انتاج الحمص نفس الاتجاه التصاعدي خلال الفترة 2000-2004 حيث بلغ سنة 2000 ما يعادل 6.66 ألف طن وسجل نحو 16.40ألف طن لسنة 2004 ، ثم بدأ بعد ذلك في التذبذب من جديد خلال الفترة 2005-2020، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2019 بنحو 40.37 ألف طن والجدير بالذكر وحسب احصائيات الجدول فإن انتاج الحمص يحتل المرتبة الثانية من اجمالي انتاج البقول .

كما عرفت الانتاجية على العموم تذبذبا طوال الفترة الزمنية، حيث تراوحت بين 342 كجم/هـ كأدنى مستوى لها سنة 2000 كجم/هـ و 1193.61 كجم/هـ كأعلى مستوى لها سنة 2018.

العدس: يحتل العدس المرتبة الثالثة ضمن المساحة الاجمالية لمجموعة البقوليات، حيث عرفت تذبذبا على طول الفترة الزمنية 1990-2020، فقد سجلت سنة 2001 أدنى مستوى لها بنحو 0.69 ألف هـ وبلوغها 29.52 ألف هـ كأعلى مستوى لها سنة 2019.

ونفس الوضعية عرفها انتاج العدس فقد سجل تذبذبا على طول الفترة الزمنية، فقد سجل سنة 2000 أدنى مستوى له نحو 0.19 ألف طن بينما تم تسجيل أعلى قيمة له سنة 2018 ببلوغه نحو 29.66 ألف طن .

كما سجلت الانتاجية تذبذبا طوال الفترة، حيث تراوحت بين 275 كجم/هـ كأدنى مستوى سجلته سنة 2000، و1149.40 كجم/هـ كأعلى مستوى سجلته سنة 2016.

- **الفاصوليا الجافة:** تأتي في المرتبة الرابعة بعد الفول والحمص والعدس من حيث المساحة وقد عرفت المساحة تذبذبا كبيرا خلال الفترة 1990-2020 فقد سجلت سنة 2018 أعلى مستوى لها بحوالي 10.38 ألف هـ بينما سجلت سنة 1995 أدنى مستوى لها بنحو 0.59 ألف هـ.

كما عرف انتاج الفاصوليا الجافة هو الآخر تذبذبا 1990-2020 إلا أنه شهد ارتفاعا خلال الفترة 2000-2004 حيث سجل سنة 2000 حوالي 0.42 ألف طن ليصل سنة 2004 إلى 1.60 ألف طن ثم بعد ذلك اتجه نحو التذبذب مرة أخرى من سنة إلى أخرى وصولا لسنة 2019 حيث بلغ أعلى مستوياته بحوالي 12.13 ألف طن.

ومن جهتها عرفت الانتاجية نفس وضعية الانتاج حيث سجلت اتجاها تصاعديا خلال الفترة 2000-2004 فقد قدرت سنة 2000 حوالي 328 كجم/هـ لتصل سنة 2004 إلى 800 كجم/هـ، ثم بدأت بعد ذلك في التذبذب من سنة إلى أخرى وصولا لسنة 2019 والتي قدرت ب 1218.35 كجم/هـ كأعلى مستوى لها خلال الفترة 1990-2020.

وحسب ما جاء في بيان السياسة العامة للدولة فإن انتاج الحبوب الجافة انتقل من 0.9 مليون قنطار خلال 2021 إلى 1.18 مليون قنطار سنة 2022 بقيمة قدرها 17.1 مليار دج (أي بزيادة قدرها 19%)

وعموما نلاحظ فيما يخص مجموعة البقوليات تميل نحو الانخفاض والتذبذب من سنة إلى أخرى سواء من حيث المساحة أو من حيث الانتاج والانتاجية، هذا راجع إلى ضعف ربحيتها مما يؤدي إلى عزوف المزارعين من زراعة مثل هذه المحاصيل.

رابعا : تطور انتاج الزيتون

يعتبر الزيتون أحد الثروات الزراعية الهامة في البلاد، كما يتميز زيت الزيتون الجزائري بفرص تسويق وتصدير واسعة في الأسواق المحلية والعالمية، مما يشجع المزارعين على زيادة إنتاجهم من هذا المنتوج وتحسين جودته ، والجدول الموالي يوضح تطور مساحته وكمية إنتاجه.

الجدول رقم (17): تطور انتاج الزيتون خلال الفترة 1990-2020 (المساحة: ألف هكتار، الانتاج: ألف طن، الانتاجية: كجم/هـ)

	المساحة	الانتاج	الانتاجية
1990	-	177.91	-
1991	-	88.00	-
1992	-	266.00	-
1993	-	206.00	-
1994	-	170.36	-
1995	-	130.96	-
1996	-	313.33	-
1997	-	319.47	-
1998	-	124.06	-
1999	-	363.38	-
2000	153.00	298.33	15035.00
2001	153.60	200.34	15077.79
2002	174.10	191.93	15241.10
2003	209	167.63	799
2004	226.30	410.00	1812
2005	239.35	230.79	964
2006	263.35	196.26	745
2007	276.25	127.17	460
2008	282.46	162.97	577
2009	288.44	376.93	1307
2010	294.20	175.31	596
2011	311.93	417.99	1340
2012	328.88	248.01	754
2013	348.20	403.81	1160
2014	383.45	274.51	716

2015	406.57	420.33	1033.85
2016	424.03	696.43	1642.42
2017	432.9	684.46	1580.88
2018	431.01	860.78	1997.14
2019	431.63	868.75	2012.71
2020	438.83	1079.51	2459.98

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 23، 26، 29، 32، 35، 38، 41.

تشير بيانات الجدول بأن الفترة 2000-2020 سجلت ارتفاعا في المساحة تتراوح بين 153.00 ألف هكتار كأدنى قيمة سجلت سنة 2000 و 438.83 ألف هكتار كأعلى قيمة سجلت سنة 2020، ويرجع هذا التحسن في المساحة إلى دعم الدولة للفلاحين بأشجار الزيتون .

أما بالنسبة للإنتاج فقد عرف تذبذبا خلال الفترة 1990-2017، إلا أنه سجل ارتفاعا خلال السنوات 2018، 2019، 2020 قدر بنحو 860.78 ألف طن، 868.75 ألف طن، 1079.51 ألف طن على التوالي.

وتشير بيانات الجدول إلى أن الانتاجية عرفت هي الأخرى تذبذبا خلال الفترة 2000-2020، وسجلت ارتفاعا مماثلا خلال نفس السنوات التي سجل فيها انتاج الزيتون ارتفاعه، يرجع هذا التذبذب الذي سجله كل من الانتاج والانتاجية إلى الظروف المناخية التي غالبا ما تمر بها الجزائر كنقص في الامطار إلا أن الجزائر لها امكانيات كبيرة في انتاج زيت الزيتون تمكنها من الارتقاء بهذا المنتوج لمستويات تصديرية عالية .

خامسا : تطور انتاج الفواكه

شهد إنتاج الفواكه في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، كما تتنوع الفواكه في الجزائر نظرا لتنوع الأقاليم المناخية حيث تشمل البرتقال، الليمون، التفاح، العنب، الخوخ، التين،...الخ، مما يسهم في توفير مصادر غذائية صحية وزيادة الدخل للمزارعين و الجدول الموالي يوضح تطور كل من المساحة المخصصة لزراعة الفواكه و كمية الانتاج منها.

الجدول رقم (18): تطور انتاج الفواكه في الجزائر للفترة 1990-2020 (المساحة: ألف هكتار، الانتاج :ألف طن، الأشجار :ألف شجرة)

	المساحة	الاشجار المثمرة	الانتاج
1990	-	-	1308.29
1991	-	-	1103.00
1992	-	-	1463.00
1993	201.89	26631.84	1446.00
1994	200.17	27159.15	1284.53
1995	184.77	26657.38	1281.43
1996	184.48	27441.00	1633.96
1997	200.45	27967.00	1594.60
1998	135.47	28134.00	1445.64
1999	185.52	28072.00	1882.77
2000	377.21	24029.44	1476.84
2001	484.82	35841.33	1774.93
2002	486.20	40509.17	1930.61
2003	612.46	573081.69	2208.99
2004	444.19	543429.46	2117.30
2005	471.93	212931.12	2432.07
2006	515.46	230218.65	2791.14

2216.12	266014.17	521.23	2007
2653.51	229200.50	513.03	2008
3037.01	17378.00	353.87	2009
3350.13	17956.25	366.95	2010
3708.31	18807.10	375.45	2011
3856.74	19691.74	369.63	2012
4231.63	20140.51	372.58	2013
4205.10	-	370.39	2014
4962.45	-	459.09	2015
4796.74	-	619.09	2016
4942.65	-	623.35	2017
14634.71	-	490.56	2018
5006.10	-	461.86	2019
4552.00	-	455.40	2020

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 23، 26، 29، 32، 35، 38، 41.

تشير بيانات الجدول أعلاه أنه هناك زيادة في المساحة المزروعة التي تم تسجيلها خلال الفترة(1990-2020) هذه الزيادة كانت عبر فترات، حيث سجلت المساحة المزروعة من الفواكه نحو 200.45 ألف هكتار خلال سنة 1997 مقارنتها بسنة 1996 سجلت نحو184.48 ألف هكتار، كما سجلت ما يعادل 612.46 ألف هكتار سنة 2003 مقارنة بما كان عليه الحال في سنة 2000 والتي قدرت ب377.21 ألف هكتار، كما هو الحال لسنة 2007 سجلت المساحة المثمرة 521.23 ألف هكتار مقارنة بما كانت عليه سنة 2004 وسجلت ما يعادل 444.13 ألف هكتار، وقد سجلت سنة 2017 حوالي 623.35 ألف هكتار وهي كأعلى نسبة سجلت على طول الفترة(1990-2020) ، تعود هذه الزيادة في المساحة المثمرة إلى تجديد البساتين و تشجيع غرس الأشجار عن طريق الدعم الذي تقدمه الدولة للفلاحين، بالإضافة إلى فعالية المخططات الانمائية في السعي نحو تحقيق التنويع الاقتصادي و دعم القطاع الزراعي .

ومن جهتها، فقد عرفت وتيرة الانتاج هي أيضا زيادة من حيث الكميات التي تم تسجيلها للفترة 1990-2020 هذه الزيادة كانت عبر فترات، وسجلت كمية الانتاج من الفواكه سنة 1990 ما يعادل 1308.29 ألف طن لتصل كمية الانتاج خلال سنة 1996 ما يقارب 1633.96 ألف طن، كما قدرت كمية انتاج الفواكه نحو 1476.84 ألف طن سنة 2000 لتسجل نحو 2208.99 ألف طن سنة 2003 ، كما هو الحال لسنة 2009 قدرت كمية انتاج الفواكه ما يعادل 3037.01 ألف طن مقارنتها بسنة 2004 أين بلغت حوالي 2117.30 ألف طن، وسجلت كمية الانتاج من الفواكه أعلى نسبة لها خلال سنة 2018 وقدرت حوالي 14634.71 ألف طن ، وترجع هذه الزيادة في كميات الانتاج المسجلة إلى فعالية المخططات الانمائية والسياسات الموجهة نحو دعم القطاع الزراعي والدعم المستمر التي تقدمه الدولة للفلاحين.

سادسا : تطور انتاج التمور

تملك الجزائر ثروة هائلة من النخيل تنتج نحو ألف نوع من التمور، الأمر الذي جعل الاستثمار في مجال إنتاج التمور ثاني أكبر مورد للعملة الصعبة في الجزائر بعد البترول، حيث تصدر الجزائر سنويا ما قيمته 39 مليون دولار، مع أن انتاجها من التمور يفوق 690 ألف طن. وما يميز التمور الجزائرية هو توفرها على أرقى وأجود أنواع هذه الفاكهة عالميا، والمتمثل في نوع " دقلة نور" .

الجدول رقم (19): تطور انتاج التمور في الجزائر (المساحة: ألف هكتار، الانتاج: ألف طن، الأشجار: ألف شجرة)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المساحة المثمرة	-	-	-	-	-	-	-
الاشجار المثمرة	-	-	-	-	7123.35	7026.26	8259.97
الانتاج	205.90	209.00	260.00	262.00	317.18	285.15	360.64
السنوات	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
المساحة المثمرة	-	-	-	89.50	104.39	81.48	124.96
الاشجار المثمرة	8580.00	8785.00	8834.00	8955.00	9065.61	9370.30	9900.00

الانتاج	302.99	387.31	427.58	365.60	437.33	418.43	455.55
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
المساحة المثمرة	135	147.9	154.37	159.87	162.03	160.87	-
الاشجار الثمرة	9946	1036.5	10475.15	10926	11961.21	12127.83	12355.00
الانتاج	442.6	516.3	492.19	526.92	552.77	600.70	644.74
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
المساحة المثمرة	-	164.7	164.7	164.7	-	167.28	167.66
الأشجار المثمرة	12983.00	13791.91	14652.38	15090.93	15508.59	15733.62	15638.61
الانتاج	724.89	789.36	848.20	934.38	990.38	1029.60	1058.56
السنوات	**2018**	**2019**	**2020**				
المساحة المثمرة	168.86	169.79	170.50				
الاشجار المثمرة	16137.39	16508.91	-				
الانتاج	10947.00	1136.03	1151.91				

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 23، 26، 29، 32، 35، 38، 41..

توضح بيانات الجدول أعلاه أن كل من المساحة و الاشجار المثمرة من التمور قد عرف اتجاها تصاعديا خلال الفترة (1990-2020)، كما تم تسجيل زيادة مستمرة في انتاج التمور خلال نفس الفترة وقدر ب205.90 ألف طن خلال سنة1990 واستمر في الزيادة من سنة إلى أخرى مسجلا 1151.91 ألف طن خلال سنة 2020، ، يرجع هذا التحسن في انتاج التمور إلى تطبيق الجزائر المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR) في شقه المتعلق بزراعة النخيل مما سمح خلال الفترة من2000 إلى 2005 بزيادة في المساحة المثمرة على المستوى الوطني ترتكز أغلبها في ولاية بسكرة، واد سوف، ورقلة، غرداية و أدرار.

شهدت الفترة من سنة 2009 -2013 اهتماما كبيرا بزراعة النخيل في الجزائر وشرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تطبيق البرنامج الخاص لتكثيف انتاج التمور الممتد من 2009-2013 الهادف لرفع مستوى انتاج وتصدير التمور وهذا يظهر جليا من خلال بيانات الجدول حيث انتقل عدد الاشجار

المثمرة من 12127.83 ألف شجرة سنة 2009 إلى 14652.38 ألف شجرة سنة 2013، و انتقلت كمية الانتاج من 600.70 ألف طن سنة 2009 إلى 848.20 ألف طن سنة 2013.

وسمح الاهتمام المتزايد بفرع التمور في الجزائر بزيادة عدد النخيل و تحسن انتاجيتها في السنوات الأخيرة حيث سجلت سنة2020 كمية انتاج قدرت ب 1151.91 ألف طن يتصدر هذا الانتاج "دقلة نور" تليها التمور الجافة ثم بقية التمور الطرية، كما أظهرت احصائيات رسمية أن الجزائر احتلت سنة 2021 المرتبة السابعة عالميا في مجال تصدير التمور بقيمة اجمالية بلغت 79 مليون دولار.

كما أن الاعتراف بجودة التمور الجزائرية حفز الحكومة على مضاعفة الجهود لرفع عدد الدول المستوردة للتمور الجزائرية، كما ذكر وزير التجارة مؤخرا أن الجزائر تصدر لنحو 75 دولة وتستهدف رفع عدد الدول المستوردة بنهاية 2024 إلى 150 دولة لتبلغ القيمة الاجمالية للتمور المصدرة ملا يقل عن 250 مليون دولار.

سابعا : محاصيل الأعلاف

تعتبر الأعلاف جزءا أساسيا من الإنتاج الزراعي كما تلعب دورا حيويا في تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية وذلك من خلال توفير الغذاء اللازم لصحة ونمو الماشية والدواجن، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة محاصيل الأعلاف بشكل كافي يساهم في التقليل من استيرادها ومن ثم انخفاض أسعارها..والجدول الموالي يوضح تطور محاصيل الأعلاف في الجزائر كما يلي .

الجدول رقم(20): تطور المساحة، الانتاج و الانتاجية للأعلاف في الجزائر

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المساحة	426.780	384.501	454.090	1150.61	878.01	509.92	209.09
الانتاج	2482.960	2584.509	2969.10	4063.03	4889.95	3462.95	2088.30
الانتاجية	5817.892	6721.723	6538.57	3531.21	5569.34	6791.17	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 23، 26، 29، 32، 35، 38، 41.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بروز نقص في الاعلاف و ضعف مردودية الاراضي المخصصة لزراعتها، بلغت 2088.30 ألف طن في سنة 2020 بمساحة زراعية تقدر ب 209.09 ألف هكتار، هذا الضعف في الانتاج يرجع إلى كون انتاج الاعلاف في الجزائر لا تزال نشاط هامشيا، كما أن هذا النقص في العلف له انعكاسات سلبية كارتفاع اسعار المواشي في السوق الوطنية ويسبب في لجوء الدولة لاستيراد المواد ذات الأصل الحيواني مثل الحليب و اللحوم وهذا ما شاهدناه مؤخرا.

انتاج الحليب واللحوم تتبع تطور زراعة الاعلاف والتي تعد هذه الأخيرة حلقة أساسية في سلسلة الانتاج الحيواني الأمر الذي دفع بالجزائر الاهتمام بفرع الاعلاف وسطرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عدة اجراءات لتوفير الاعلاف لتغذية المواشي لفائدة المربين في السوق الوطنية قصد امتصاص الضغط الناجم من ارتفاع اسعارها في السوق الدولية، وتقرر في هذا الاطار أن الجزائر بحاجة إلى انتاج حوالي 4 مليون طن سنويا لتحقيق الاكتفاء المحلي، كما أعلنت عن مشاريع هامة في ذات السياق .

المطلب الثالث : تطور الانتاج الحيواني في الجزائر

يعتبر الانتاج الحيواني جزءا من الانتاج الزراعي و تزداد اهميته في مساهمته الفعالة في الناتج المحلي الزراعي إضافة إلى دوره الكبير في تأمين الاحتياجات الاستهلاكية للمواطن من المنتجات الحيوانية المختلفة كاللحوم بأنواعها والالبان والبيض و الاسماك، والتي سنتطرق بالتفصيل إلى تطور الانتاج الحيواني من حيث التطور العددي و الانتاجي .

أولا: الثروة الحيوانية

شهدت الثروة الحيوانية في الجزائر تطورا ملحوظا ومتنوعا في أنواع الماشية التي تشمل الأبقار، الأغنام، الإبل، الماعز، ...الخ، يساهم هذا التنوع في تحقيق التوازن في الانتاج الحيواني وتوفير مصادر متنوعة للغذاء والدخل بالنسبة للمزارعين، و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (21): تطور الانتاج الحيواني في الجزائر للفترة 1990-2020

	الابقار (ألف رأس)	الاغنام (ألف رأس)	الماعز (ألف رأس)	الابل (ألف رأس)	اللحوم الحمراء (ألف طن)	اللحوم البيضاء (ألف طن)	الالبان (ألف طن)	البيض (ألف طن)
1990	1393.00	17698.00	2472.00	122.00	244.00	269.00	1100.00	153.35
1991	1300.18	16891.18	2484.54	126.27	260.00	222.00	1156.00	125.85
1992	1341.00	17723.00	2775.00	114.00	290.00	189.00	1229.00	103.40
1993	1314	18665.00	2683.00	114.00	295.20	189.00	1016.00	105.00
1994	1269	17841.84	2543.79	114.12	300.10	219.00	1058.00	115.00
1995	1267.00	17301.56	2779.79	126.35	300.00	202.00	1050.00	132.00
1996	1228.00	17565.00	2895.00	136.00	309.00	93.00	1100.00	85.30
1997	1255.00	17387.00	3122.00	151.00	298.00	105.00	1052.00	96.95
1998	1317.00	17949.00	3257.00	154.00	300.00	160.00	1200.00	110.00
1999	1650.00	18200.00	3400.00	220.000	310.00	200.00	1560.00	120.00
2000	1430	17748.00	3086.00	262.00	390.68	220.00	1030.84	101.00
2001	1007.23	17298.79	3199.40	245.49	255.28	201.00	1650.00	108.00
2002	881.91	17533.87	3312.15	249.32	285.88	151.00	1544.00	161.00
2003	853.68	17397.00	3358.00	249.98	293.58	152.00	1588.00	165.00
2004	844.5	18293.30	3450.58	273.20	212.00	153.30	1709.10	181.42
2005	828.8	18909.10	3590.00	268.60	225.26	168.57	1682.11	172.25
2006	847.64	19615.73	37511.59	286.67	209.14	131.75	1773.54	178.49
2007	859.97	20154.89	3837.86	291.39	229.57	142.59	1851.18	195.69
2008	853.53	19946.15	3751.36	295.09	235.93	142.08	1878.52	184.39
2009	882.28	21404.58	3962.12	301.12	9.43	271.59	462.42	2377.64
2010	915.42	22668.80	4287.30	313.99	7.87	263.26	559.66	2854.07
2011	940.69	23989.33	4411.02	318.76	7.84	267.41	597.74	3165.66
2012	1843.94	25194.00	4595.00	340.00	240.87	365.40	3063.84	266.33
2013	1909.46	26572.98	4910.70	344.02	242.20	418.40	3400.67	299.35
2014	2049.65	27807.73	5129.84	354.47	252.64	463.18	3648.55	303.03
2015	2150.00	28112.00	5013.95	362.27	525.58	293.44	3895.00	385.41
2016	2081.31	28135.99	4934.70	379.09	537.74	515.44	3586.53	401.51
2017	1895.13	28393.60	5007.89	381.88	543.89	529.81	3521.21	394.23
2018	1816.00	28723.99	4908.00	417.00	507.67	540.00	3280.00	314.04

2019	1780.59	29428.93	4986.12	416.52	529.00	299.43	3189.24	341.56
2020	1740.18	30905.59	4908.17	435.21	505.89	292.64	3354.70	308.46

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 23، 26، 29، 32، 35، 38، 41.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن عدد الأبقار قد سجل تذبذبا على طول الفترة الزمنية (1990-2020) ويتراوح بين أدنى قيمة سجلت سنة 2005 وقدرت ب 828.8 ألف رأس وأعلى قيمة سجلت خلال سنة 2015 بنحو ولعل السبب في ذلك يعود إلى تعرضها للكثير من الأمراض، وبالتالي هلاك أعداد منها بسبب الظروف المناخية المتقلبة و وغير المواتية، فقد سجل عدد الأبقار سنة 2005 أدنى مستوى له حيث بلغ 828.8 ألف رأس، وسجلت سنة 2015 أعلى قيمة ببلوغه 2150.00 ألف رأس .

وفي مجال تربية الأغنام فإن البيانات تشير إلى أنها قد سجلت حالة من التذبذب خلال الفترة (1990-1999) لتعود بعدها إلى الارتفاع، حيث سجل عدد رؤوس الغنم 17748.00 ألف رأس خلال سنة 2000 وصولا إلى ما يعادل 30905.59 ألف رأس سنة 2020، وكما يلاحظ أيضا فإن الأغنام تحتل المرتبة الأولى في الثروة الحيوانية في الجزائر أي حوالي 80% من المجموع الكلي للثروة الحيوانية خلال الفترة 1990-2020 .

وبخصوص عدد رؤوس الماعز فإنها عرفت ارتفاعا خلال الفترة الزمنية 1990-2020، حيث سجلت 2472.00 ألف رأس سنة 1990 ووصلت إلى 1908.17 ألف رأس في سنة 2020. وبالنظر إلى مكانة الماعز ضمن تركيبة الثروة الحيوانية، فإنه يحتل المرتبة الثانية أي ما يعادل 12% من المجموع الكلي للثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

وتمت الملاحظة بالنسبة للإبل، فإن وتيرتها سجلت تذبذبا خلال الفترة (1990-1999) حيث تتراوح بين أدنى قيمة سجلت خلال سنة 1992 ما يعادل114.00 الف رأس وأعلى قيمة بلغت نحو220 ألف رأس خلال سنة 1999، بعدها سجلت اتجاها تصاعديا في عدد الرؤوس حيث كان تعداده 262.00 ألف رأس سنة 2000، ثم اتجه نحو الارتفاع حتى بلغ 435.21 ألف رأس سنة 2020، وكما يلاحظ أيضا بأن الابل تحتل المرتبة الثالثة ضمن تركيبة الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

مما سبق يمكننا ارجاع هذا الارتفاع في عدد رؤوس المواشي إلى الدعم الذي تمنحه الدولة للمربين من أجل دعم وزيادة الاستثمار في هذا المجال .

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن انتاج اللحوم الحمراء عرف تذبذبا محسوسا في الانتاج ولم يسجل نمو منتظم على طول الفترة الزمنية، بحيث سجل الانتاج حوالي 7.84 ألف طن لسنة 2011 كأدنى قيمة تم تسجيلها خلال الفترة، وقد بلغ حوالي 543.89 ألف طن سنة 2017 وهي كأعلى قيمة تم تسجيلها، وجاء في بيان السياسة العامة للدولة في 2022 فإن انتاج اللحوم الحمراء وصل إلى 5.7 مليون قنطار سنة 2022 بعد أن كان 5.4 مليون قنطار سنة 2021 وتهدف الحكومة لتحقيق انتاج قدره 6.5 مليون قنطار من اللحوم الحمراء في آفاق 2025.

والجدير بالملاحظة فهناك فترات يكثر فيها استهلاك اللحوم عموما هذا راجع للطلب الكبير عليها خاصة خلال شهر رمضان و خلال عيد الأضحى، إلا أن إنتاج اللحوم الحمراء لا تزال أقل من حجم الاستهلاك المحلي، بمعنى أن جزءا مهما يتم استيراده من الخارج خاصة في الفترات التي يكثر فيها استهلاك اللحوم كشهر رمضان، لهذا تسعى الجزائر من خلال سياسات الدعم المتبعة لزيادة أعداد الماشية و زيادة المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف .

أما بالنسبة للحوم البيضاء فهي تعتبر من نواتج لحوم الدواجن، ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن انتاجها عرف تذبذبا من سنة لأخرى، فقد قدر ب93.00 ألف طن كأدنى قيمة سجلت سنة 1996، كما سجل انتاج اللحوم البيضاء أعلى قيمة له سنة2018 ببلوغه 540.00 ألف طن. وجاء في بيان السياسة العامة للدولة الذي صدر في اكتوبر 2022 بأن انتاج اللحوم البيضاء ارتفع إلى 4.7 مليون قنطار سنة 2022 بعد أن كان 4.3 مليون قنطار سنة 2021 وتسعى الحكومة إلى تحقيق انتاج قدره 6.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء في سنة 2025، والجدير بالملاحظة أن قطاع الدواجن أصبح من القطاعات الهامة وحظي باهتمام كبير من قبل الدولة وذلك من خلال منح القروض و الاعانات وتوفير البنى التحتية الأساسية لتربية الدواجن وتشجيع الاستثمار العام والخاص في هذا القطاع، كل هذه الجهود نتج عنها تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في انتاج اللحوم البيضاء إلا أن انتاجها لا يزال يعرف تذبذبا كما هو ملاحظ من خلال الجدول أعلاه .

أما بالنسبة لتطور انتاج الألبان يتبين من الجدول أعلاه أنه قد عرف زيادة مستمرة خلال الفترة 2000-2020، ليسجل سنة 1990 ما يعادل 1100.00 ألف لتر وصولا لسنة 2020 حيث بلغ 3354.70 ألف لتر لكنها تظل قيمة ضعيفة بالنظر إلى الأهمية الغذائية لهذه المادة، إذ يعتبر الحليب ومشتقاته مادة غذائية أساسية بالنسبة للمواطن ونظرا لازدياد الطلب على الحليب أدى ذلك إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية منها، حيث أن معدلات الحليب مازالت دون الطموحات المطلوبة، وتسعى الدولة الجزائرية إلى زيادة الانتاج الوطني من الحليب الطازج وتقليص استيراد مسحوق الحليب بهدف انتاج 3.4 مليار لتر من الحليب سنويا، كما يتطلب من الدولة بدل الجهود لزيادة تربية ابقار الحليب و توفير المراعي للتخفيف من فاتورة الاستيراد من مادة الحليب.

كما توضح بيانات الجدول بالنسبة لإنتاج البيض قد عرف ارتفاعا مستمرا ابتداء من سنة 2000 حيث قدر ب 101 ألف طن وصولا لسنة 2011 حيث بلغ 3165.66 ألف طن، ثم يعود بعدها للانخفاض حيث تم تسجيل سنة 2012 كمية انتاج قدرت ب 266.33 ألف طن وبقيت كمية الانتاج في تذبذب إلى أن وصلت ل308.46 ألف طن سنة 2020 .

ثانيا : الثروة السمكية

ابتداء من سنة 1999 عرف قطاع الصيد البحري مرحلة جديدة حيث أصبح مسيرا من قبل وزارة خاصة به تعرف باسم وزارة الصيد البحري من أجل تحديد مهامها في تطوير وتنمية هذا القطاع، وذلك لأهميته في تأمين احتياجات البلاد من السمك التي تعتبر مادة غذائية هامة ومصدرا مهما للحصول على البروتينات التي يحتاجها الفرد في غذائه اليومي، غير أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المرجوة منه كونه يغلب عليه الطابع التقليدي ونظرا لتهميشه والجدول الموالي يوضح لنا تطور انتاج هذا القطاع خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم(22): تطور انتاج الأسماك في الجزائر للفترة 2000-2020(ألف طن)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الانتاج	91.00	79.69	95.27	104.30	135.75	106.27	88.60
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الانتاج	93.10	92.33	90.00	102.25	102.25	103.79	141.53
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الانتاج	137.11	139.46	156.73	148.44	139.26	193.56	224.53
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الانتاج	229.10	107.83	101.86	99.17	105.20	102.14	108.30
السنوات	2018	2019	2020				
الانتاج	120.35	105.13	86.90				

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 23، 26، 29، 32، 35، 38، 41.

تمت الملاحظة من خلال بيانات الجدول أعلاه أن انتاج الأسماك قد سجل تذبذبا على طول الفترة الزمنية (1990-2020) و يتراوح بين أعلى قيمة بلغت نحو 229.10 ألف طن سجلت خلال سنة 2011 وأدنى قيمة قدرت ب **79.69** سجلت سنة 1991، في حين سجل انتاج الاسماك ارتفاعا خلال السنوات 2000، 2001، 2002، 2003 بتسجيله على التوالي 102.25 ألف طن، 102.25 ألف طن، 103.79 ألف طن، 141.53 ألف طن إلا أنها تبقى كمية ضعيفة من الانتاج، بعدها رجع إلى حالة التذبذب نحو الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى خلال الفترة الزمنية (2004 -2020) مسجلا سنة 2020 ما يعادل 86.90 ألف طن.

حيث جاء في بيان السياسة العامة للدولة الذي صدر في اكتوبر 2022 أن قطاع الاسماك سجل كمية انتاج ما يعادل 97.51 طن سنة 2021، وكان من المتوقع أن يبلغ هذا الانتاج 116.000 طن في نهاية 2022.

يتطلب الأمر تطوير قطاع الصيد البحري والعمل على تحسين ظروف الصيادين وتوفير التقنيات المتطورة التي يتطلبها الصيد في أعماق البحار وتكوين العاملين عليها، وذلك من أجل زيادة كمية إنتاج السمك وتحسين نتائج هذا القطاع وزيادة فعاليته ومساهمته في الانتاج الاجمالي للبلاد .

المبحث الثاني : المسح التاريخي للسياسات الزراعية في الجزائر

السياسات الزراعية هي جزء من السياسات الاقتصادية العامة و يقصد بها بأنها الاجراءات والتدابير المتخذة في القطاع الزراعي من أجل تحقيق أهداف معينة. من هذا المنطلق سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر من أجل تحقيق تنمية زراعية تتميز بالمقومات الضرورية للنهوض بالقطاع الزراعي .

المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة1962-1980

وقد قسمت هذه الفترة إلى قسمين:

أولا: مرحلة التسيير الذاتي 1962- 1970

في ظل الظروف الصعبة التي خلفتها الحرب بما في ذلك سياسة الأرض الحروقة لكي لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال، ظهر التسيير الذاتي كأول إصلاح في القطاع الزراعي بعد الاستقلال مباشرة، الذي أنشئ بموجب مرسوم 18 مارس 1963 والذي كان هدفه تسيير الأراضي الفلاحية الشاغرة التي تركها المعمرون وأقدم الجزائريون على استغلالها بعد الاستقلال[1]، تدخلت الحكومة بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية واضفاء الشرعية القانونية لمستغليها عن طريق نظام التسيير الذاتي بحيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار[2].

[1]- حاوشين ابتسام، **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 6، 2020، ص 103.

[2]- يحياوي مفيدة، بوشارب خالد، **واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، العدد 2، 2014، ص 24.

كما مرت فترة التسيير الذاتي بثلاث مراحل[1]:

- **المرحلة الأولى** : تميزت هذه المرحلة بالاستيلاء الفردي والجماعي على المزارع الشاغرة التي تركها المعمرون، لهذا قامت الجزائر بإصدار مراسيم لحمايتها كمرسوم 24-08-1962 وتنظيم انتقال ملكيتها بين الأفراد والجماعات بموجب مرسوم أكتوبر 1962، ثم أصدرت الحكومة بعدها قرار بتكوين لجان لتسيير هذه المزارع وبحلول 1963 بلغت نسبة القطاع المسير ذاتيا نصف أملاك المعمرين.

- **المرحلة الثانية** : تميزت هذه المرحلة بتأميم الوحدات الزراعية الكبرى التي تركها المعمرين وذلك في الفترة بين مارس وماي 1963 والتي قدرت ب 127 مزرعة مخصصة للمزروعات التصديرية من القمح والخمور و مجهزة بالعتاد الفلاحي والطرق الحديثة آنذاك.

- **المرحلة الثالثة** : تميزت هذه المرحلة بالتأميم الكامل للأراضي الزراعية واستعادتها كاملة والتي قدرت 2632000 هكتار مسيرة ذاتيا، كان ذلك بتاريخ 12-10-1964 .

ثانيا: الثورة الزراعية

وضع قانون الثورة الزراعية كمكمل لنظام التسيير الذاتي ولمعالجة السلبيات التي وجدت فيه، حيث قامت الحكومة الجزائرية بإعلان قانون الثورة الزراعية بتاريخ 4-7-1971 وشرع في تطبيقه سنة 1972 تحت شعار " الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها " وهو مبدأ سعت الدولة الجزائرية من خلاله إلى الابقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور، والقضاء على استغلال العمال وحماية الملكية الخاصة، و حماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض من خلال مبدأ المشاركة في الزراعة[2].

[1]- عبد القادر شويرفات، **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانيات التصدير**، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص ص 120،121.

[2]- مرزق سعد، زيان نورة، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، العدد 1، 2021، ص 38.

كان هدف الثورة الزراعية هو القضاء على الطبقية في امتلاك الأراضي و تسييرها و كذا إدماج مختلف المواطنين في عملية التنمية والاصلاح بالإضافة إلى ما يلي[1]:

- رفع مستوى الانتاج والانتاجية؛
- تطوير الزراعة والقضاء على وسائل الانتاج القديمة؛
- تحسين معيشة سكان الريف؛
- تقديم الدعم للقطاع الفلاحي ؛
- زيادة نسبة التشغيل وإشراك الفلاحين في الجهود التنموية ؛

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في مرحلة اعادة الهيكلة والاصلاح

وضعت الجزائر خلال مرحلة إعادة الهيكلة والإصلاح عدة سياسات زراعية بهدف تحسين الكفاءة وزيادة التنافسية في القطاع الزراعي، تشمل هذه السياسات ما يلي :

أولا : القطاع الزراعي في مرحلة إعادة الهيكلة 1981-1990

بعد فشل الثورة الزراعية في تطوير القطاع الزراعي و تلبية المتطلبات الغذائية للسكان، جاء قرار إعادة هيكلة القطاع الزراعي وذلك من أجل النهوض بالقطاع الزراعي والقيام بدوره الفعال في عملية التنمية، وكان أول إصلاح تبنته الدولة الجزائرية في سبيل ذلك هو إعادة الهيكلة الأراضي الزراعية، وتقرر عند انعقاد مؤتمر الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين في جانفي 1982 أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج المزارع المسيرة ذاتيا، تعاونيات الثورة الزراعية و تعاونيات قدامى المجاهدين في نظام انتاجي واحد يشتمل على 5000 مزرعة فلاحية اشتراكية [2].

[1]- مبارك بلالطة ، **السياسات الزراعية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، 2001، ص 130.

[2]- طه بن الحبيب، **أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 50

ومن بين الأهداف المرجوة و المسطرة من برنامج اعادة الهيكلة ما يلي[1]:

- تطهير القطاع الزراعي من السلبيات المسجلة و التسيير المستقل للوحدات المسيرة ذاتيا، تعاونيات قدماء المجاهدين و تعاونيات الثورة الزراعية؛
- إعادة التنظيم العقاري للأرض الزراعية؛
- تهيئة الريف و تشجيع مبادرات الفلاحين؛
- استصلاح الموارد الوطنية الزراعية ؛

ومن نتائج الإجراءات المتخذة في إعادة الهيكلة العقارية للقطاع الفلاحي أنشئت **المزارع الفلاحية الاشتراكية** وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية، أخذت هذه المزارع اتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما مكان محل استفادة فردية، كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة لتحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي: التخصص في الانتاج، اللامركزية في التسيير، مشاركة المنتجين في التسيير، تم الانتهاء من هذه العملية مع النصف الثاني من سنة 1983 و أسفر عنها إنشاء 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمساحة قدرها 2.83 مليون هكتار أي بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة، لكن هذه العملية عرفت مشاكل كثيرة تمثل أهمها في أن هذه المزارع لم تلبي متطلباتها من الكفاءات والإطارات وذلك لصعوبة تزويد كل مزرعة جديدة بالكفاءات البشرية اللازمة، لهذا تم اللجوء إلى إنشاء ما يسمى بالمزارع القاعدية (تحت اشراف المزرعة الأم) إلا أنه بقي مشكل التأطير تعاني منه الزراعة الجزائرية، بالإضافة إلى مشكل عدم اهتمام الشباب وعزوفهم عن النشاط الفلاحي وتوجههم نحو قطاعات أخرى، وبقي النشاط الزراعي يمارس من طرف فئة المسنين التي غالبا ما تكون غير مؤهلة تقنيا، وكذا مشكلة العجز المالي التي شهدها القطاع الزراعي خلال هذه الفترة، إضافة إلى ما سبق فقد تم ادماج عدد من تعاونيات الثورة الزراعية في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، ووزعت أراضي تعاونيات أخرى على الفلاحين من أجل استغلالها بشكل فردي بحجة صغر حجمها ولا يمكن انشاء

[1]- بوزيدي حافظ أمين ، **دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 156،157.

تعاونيات فلاحية بها، الأمر الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص بدلا من اهتمامها بالقطاع الزراعي الاشتراكي .

فقد رافق عملية إعادة هيكلة القطاع توسع أفقي عن طريق توسيع المساحات المزروعة و استصلاح الأراضي بموجب القانون 1983/18 المؤرخ في 1983/03/18 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية والمتضمن اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل كل شخص قام باستصلاح أرض بوسائله الخاصة، حيث كان الهدف من هذا القانون [1]:

- اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل من استصلح أرضا بوسائله الخاصة؛
- تشجيع الأفراد على استغلال الأراضي الزراعية من أجل زيادة الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- توزيع الأراضي وتوزيع العتاد الفلاحي، حفر الآبار، بناء السدود، و وتقديم القروض الزراعية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

ونتيجة للصعوبات والمشاكل والتي منها العجز المالي التي عرفته الفلاحة الجزائرية ونظرا لوجود نقص في التمويل اللازم وعدم قدرة الفلاحة الجزائرية على تلبية المتطلبات الغذائية وبالإضافة إلى تدهور أسعار النفط وأثرها على ارتفاع المديونية، كل هذه وأمام كل هذه الصعوبات والمشاكل صدر قانون المستثمرات الفلاحية المؤرخ في 1987/12/08 الذي حدد آليات استغلال الأراضي العمومية والذي تضمن توزيع المزارع الاشتراكية على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية و بالإضافة إلى ذلك فقد بين للمنتجين حقوقهم وواجباتهم، وكان يهدف إلى[2]:

- ضمان الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية؛
- رفع الانتاج والإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان؛
- الاستقلالية الكاملة للمستثمرات الفلاحية؛

[1]- زهير عماري، **تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009-1980)**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة (2013-2014)، ص 72.

[2]- المرجع السابق، ص 73

- تمكين المنتجين من ممارستهم لمسؤولياتهم في استغلال الأرض؛
- بحلول سنة 1989 تم إنشاء 29000 مستثمرة فلاحية جماعية و 50 ألف مستثمرة فلاحية فردية ؛

ثانيا : السياسات الزراعية في فترة الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق.

بعد الفترة الصعبة التي عاشتها الجزائر ومر بها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات وانتهاج الجزائر لنظام اقتصاد السوق في التسعينات، قامت الدولة الجزائرية ببرمجة مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية للخروج من المديونية والنهوض باقتصادها والتصدي لمشاكل العقد الماضي حيث أصدرت قانون رقم 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 الذي يهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية من مختلف مظاهر التعدي والاستقلال التام لها، الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية، و مراجعة الاصلاحات السابقة، وبموجب هذا القانون تم استرجاع الأراضي المؤممة حيث تم استرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 982/92 المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية و الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تقره الاصلاحات الاقتصادية .

ولعل ما ميز هذه المرحلة فيما يخص القطاع الفلاحي هو خصخصة أراضي الدولة وخلق المستثمرات الفلاحية الجماعية والخاصة، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية، تحرير الأسعار ورفع الدعم على أسعار الحبوب والحليب، تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97% و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

فبالرغم من تحقيق القطاع الفلاحي 12.8 % من القيمة المضافة الاجمالية سنة 1998 مقارنتها بنسبة 8.7% قبل عشر سنوات، إلا أن نتائج التي حققها نظام التعديل الهيكلي لم ترقى للمستوى المرغوب وذلك لانعكاسها السلبي على الفلاحين و المواطنين، حيث أثرت سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم وتخفيض

الرسوم الجمركية على السلع الغذائية المستوردة على وتيرة الانتاج الزراعي ومكوناته ، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى وضع سياسات أكثر ملائمة وهو ما أفرزته برامج الألفية الثالثة [1].

المطلب الثالث: السياسات الزراعية في الألفية الثالثة

اتخذت الحكومة الجزائرية عدة سياسات زراعية خلال الفترة 2000-2019 ، نذكرها بالتفصيل من خلال هذا المطلب .

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004)

بعد التحولات العميقة التي عاشتها الجزائر بدخولها اقتصاد السوق والتدهور الذي عرفته الفلاحة خلال العشرية الأخيرة، فبادرت الدولة الجزائرية كمشروع طموح في سبتمبر سنة 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA للنهوض بالقطاع الزراعي من جديد وجعله يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الحر وجعل الفلاحة القاعدة المتينة في الاقتصاد الوطني، وفي سنة 2002 تم تطوير المخطط ليضم التنمية الريفية قصد بعث الحيوية في محيط الريف كونه فضاء ينتهج فيه سكانه الفلاحة كنمط معيشي ولابد من اشراكه في تحقيق التنمية الوطنية [2].

تضمن المخطط الوطني للتنمية الريفية تسعة برامج تنموية فلاحية، أربعة منها برامج موجهة لعصرنة المستثمرات الفلاحية المتمثلة في:

1- برنامج تكثيف الانتاج وتحسين الانتاجية.

2- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الانتاج.

3- برنامج تثمين الانتاج الفلاحي من خلال عمليات التكييف، التحويل، التخزين و التسويق.

---

[1]- بوزيدي حافظ أمين ، **دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب**، مرجع سبق ذكره، ص ص158،159.

[2]- زهير عماري، **تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009-1980)**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 79،80.

4- برنامج دعم المستثمرات الفلاحية (من أجل تحسين الخدمات للفلاحين خاصة الشبان حاملي الشهادات جامعية أو المكونين في القطاع.

وخمسة برامج أخرى موجهة لحماية المحيط الطبيعي و انشاء مناصب الشغل وهي كما يلي:

1- البرنامج الوطني للتشجير.

2- برنامج التشغيل الريفي.

3- برنامج حماية المناطق السهبية وتنميتها.

4- برنامج حماية الواحات وتنميتها.

5- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي .

وقد تم رصد مبلغ مالي ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي قدر ب 65.4 مليار دج موجه لقطاع الزراعة والصيد البحري، أي ما نسبته 12.4% من المبلغ الاجمالي الموجه لبرنامج الانعاش الاقتصادي، منها 55.89 مليار دج موجه لقطاع الفلاحة لوحده كدعم مالي ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية [1].

الجدول رقم (23): توزيع الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لضمان الصحة النباتية والحيوانية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر : عبد القادر شويرفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانيات التصدير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، منشورة ، 2018-2019، ص 127.

[1]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، 2012، ص 253.

وقد حمل هذا المخطط في طياته العديد من الأهداف العامة وأخرى مكملة نذكرها كالآتي[1] :

✓ **الأهداف العامة :**

- تكثيف الانتاج الوطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان؛
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية لجعلها قادرة على مواجهة المنافسة في الخارج؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني للمنتجات الغذائية ؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق تنمية مستدامة ؛
- تحسين مستوى التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتطويرها؛
- تحسين مستوى معيشة الفلاحين ورفع دخولهم؛
- العمل على تعزيز تصدير المنتجات ذات الامتيازات والجودة العالية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية؛

✓ **الأهداف المكملة :** تطلع هذه الأهداف إلى دعم الإستغلالات الفلاحية من خلال:

- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتطوير القدرات الانتاجية ووسائل الانتاج؛
- زيادة مساحة الأراضي الزراعية من خلال استصلاحها عن طريق الامتياز؛
- العمل على تكييف أنظمة الانتاج مع طبيعة التربة في مختلف المناطق ومع تنوع الظروف المناخية (كاستغلال أراضي المناطق الجافة والشبه جافة من خلال تشجيرها أو استعمالها كمناطق رعوية للمواشي؛

[1]– طه بن الحبيب، **أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 75،74

- العمل على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والمزروعات و تحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة بالنسبة للمنتجات(الحبوب، الحليب، البطاطا، الفواكه، اللحوم بأنواعها...)

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

بعد انتهاء برنامج الانعاش الاقتصادي، وجهت الدولة جهودها من أجل تحسين الاقتصاد إلى انتهاج البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 الذي يعتبر امتداد لبرنامج الانعاش الاقتصادي، والذي أضيف له برنامجين الأول يتعلق بمناطق الجنوب بغلاف مالي قدر ب 432 مليار دج و الثاني يتعلق بمنطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، كما خصص للقطاع الفلاحي من هذا البرنامج التكميلي مبلغ قدر ب 300 مليار دج أي ما نسبته 8% من المبلغ الاجمالي المخصص لتنفيذ الشطر الثاني من مخطط التنمية الفلاحية والريفية PNDAR وذلك من أجل إكمال تطوير المستثمرات الفلاحية وانشاء مستثمرات جديدة واقامة المشاريع الجوارية لمحاربة التصحر و توسيع الثروة الغابية، تربية المواشي، ما ميز الشطر الثاني من مخطط التنمية الفلاحية والريفية هو صدور قانون 16/08 الصادر في 2008/08/03 المتعلق بالتوجيه الفلاحي والذي وضع محاور التنمية الفلاحية المستدامة بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة، وقد كان يهدف هذا القانون إلى تحديد العناصر التوجيهية التي تساعد الفلاحة الوطنية في تحسين مستوى الامن الغذائي وتعزيز جهودها في التنمية الاقتصادية والتنمية الفلاحية المستدامة، ومن الاهداف التي يرمي إليها هذا القانون ما يلي [1]:

- مساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين مستوى الامن الغذائي ؛
- وضع إطار تشريعي يضمن تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز المشاركة الارادية للشركاء الاقتصاديين في عملية التنمية، ويضمن ارساء قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- استمرار تنفيذ مبدأ دعم الدولة للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بشكل مستمر؛

[1]- عبد القادر شويرفات، **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانيات التصدير** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

- تطوير المكننة وأدوات تأطير القطاع الفلاحي قصد تحسين قدراته الانتاجية وتعزيز تنافسية مخرجاته مع حماية الأراضي والاستغلال الرشيد لمياه الري الفلاحي ؛

ثالثا : سياسة التجديد الفلاحي والريفي PNDRAR (2010-2014)

تم تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008، حيث ترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي رقم 16/08 الصادر في 3 اوت 2008، حيث حدد هذا القانون الاطار العام لهذه السياسة وحدد معالمها من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وتمكينه من تحقيق الأمن الغذائي و التنمية الفلاحية المستدامة بشقين أولها فلاحي و الثاني متعلق بتنمية الريف، وذلك من خلال تحسين مستوى الانتاج وعصرنة وسائله وتشجيع المبادرات وتجسيد جهود الدولة ميدانيا وبشكل مستمر، ولقد تم رصد ميزانية معتبرة لقطاع الفلاحة قدرت ب 1000 مليار دج بمعدل 200مليار دج سنويا،[1] كمرحلة أولى في إطار الخطة الخماسية للتنمية 2010-2014، خصص منها لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي ما قيمته 230 مليار دج، موزعة كالآتي[2] :

- سياسة التجديد الريفي :42 مليار دج (18%)
- سياسة التجديد الفلاحي:160 مليار دج(70%)
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:28 مليار دج (12%)

وقد حدد قانون التوجيه الفلاحي في مادته الثانية الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي كما يلي[3] :

- تحسين مستوى الانتاج الزراعي الوطني وتحقيق تحدي الأمن الغذائي ؛
- حماية الأراضي والاستعمال الرشيد لمياه الري؛

---

[1]- إمامي زكرياء ، **استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الامن الغذائي**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، العدد 2، 2021، ص 1150

[2]- محمد هبول، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 1، جانفي 2019، ص 308.

[3]- المرجع السابق، ص 309.

- تطوير قطاع الفلاحة قصد تحسين إمكانياته الانتاجية وزيادة الانتاجية وتحقيق التنافسية ؛
- وضع اطار تشريعي يضمن ترقية جهود الدولة من أجل ارساء التنمية في كل الفضاءات ويضمن كذلك الحماية الاجتماعية وترقية الريف ؛
- تنفيذ مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة؛

ارتكزت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية هي:

✓ **التجديد الفلاحي**

ركزت سياسة التجديد الفلاحي على انتاجية القطاع لضمان تحقيق الأمن الغذائي بصفة مستمرة، كما يشجع التجديد فلاحي على تعزيز قدرات الانتاج وزيادة الانتاج بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع : الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل، وتجدر الاشارة إلى أن هذه الركيزة خصص لها مبلغ مالي قدر ب 160 مليار دج ما نسبته 70% من اجمالي المخصص المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014، و يهدف برنامج التجديد الفلاحي إلى[1]:

- زيادة الانتاج و الانتاجية مع التكييف و التحديث؛
- انشاء نظام التنظيم (SYRPALAC) الذي يهدف إلى تأمين واستقرار إمدادات المنتجات الاستهلاكية من ناحية، وضمان الحماية دخل المزارعين ودخول المستهلكين من ناحية أخرى؛
- خلق بيئة محفزة ومطمئنة للاستثمار في القطاع الزراعي و تعزيز ائتمان التأجير للمعدات الزراعية واطلاق ائتمان بدون فوائد، بالإضافة إلى نظام تأمين ضد المخاطر الزراعية كالانخفاض في الغلة و النكبات الزراعية ؛

[1]- Rym saidoun, sihem ait hammou, fouad chehat, **La politique Agricole et Rurale en Algérie : De la centration a la gouvernance**, les cahiers du cread ,n°3,2022,p491

✓ **التجديد الريفي**

يدعو برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية متكاملة ومنسجمة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاءت هذه السياسة من خلال برامج التنمية الريفية المتكاملة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون والتي وضعت تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الادارة المحلية والمواطنين والهيئات الريفية والمنتخبين المحليين لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة، حيث خصص لسياسة التجديد الريفي مبلغ قدره 42 مليار دج ما نسبته 18% من الميزانية المخصصة لقطاع الفلاحة ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014. تقوم سياسة التجديد الريفي على تنفيذ ثلاث برامج أساسية هي[1]:

- حماية الأحواض المائية وزيادة في المساحة المسقية إلى 99%؛
- مكافحة التصحر من خلال زيادة غرس الأشجار إلى 82%؛
- حماية الثروة الغابية وإدارتها المستدامة؛

✓ **برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية:**

وذلك من خلال تكثيف برامج التكوين والارشاد الفلاحي وتقوية التأطير التقني كالمعدات والمستلزمات الفلاحية والدعم المالي لصالح الفلاحين من خلال القروض الفلاحية من خلال مراكز التكوين والمؤسسات المالية المعنية والهيئات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي، وقد خصص لهذا البرنامج ميزانية قدرت ب 28 مليار دج لتحقيق الأهداف التالية [2]:

- تأهيل وبناء مخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع قطاع الفلاحة؛
- تكثيف برامج التكوين و تأهيل مراكز التكوين والتعليم التابعة لقطاع الفلاحة ؛

---

[1]- رجراج محمد، حداد محمد، **التجديد الريفي وأثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، يومي 08-09 ديسمبر، 2014، جامعة الجزائر 3، ص 797.
- إمامي زكرياء ، **استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الامن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 1151، 1152.

[2]

- تقوية التأطير التقني والمصالح المختصة وابراز التقنيات التكنولوجية الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين ؛
- تنمية الادارة المحلية بالتقنيات والمعدات الحديثة لضمان الرقابة والمتابعة لبرامج القطاع الفلاحي؛
- تنمية القدرات الوطنية الجماعية ودعم المعارف للتصدي لصعوبات التنمية الفلاحية والريفية بهدف التطبيق الجيد والحسن للبرامج المنتهجة ؛

رابعا: السياسة الزراعية ضمن برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030)

أقرت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي وتم مراجعة هذه الوثيقة في مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، كان يستند هذا البرنامج على نهج متجدد للسياسة المالية للفترة 2016-2019 و من ناحية أخرى بناء اقتصاد تنافسي قائم على التنويع القطاعي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات[1]. وشرعت وزارة الفلاحة والتنمية في خطة العمل" فلاحة 2020" في عام 2016، التي تهدف إلى تحسين مستوى الانتاجية و تحقيق الأمن الغذائي ، حيث تعتمد على 3 ركائز هي:

- **الركيزة الأولى:** الزراعة والثروة الحيوانية: تهدف هذه الركيزة إلى مواصلة العمل المبذول في برنامج الخماسي للفترة 2010-2014 لإدماج الشعب في النشاط الزراعي وتحديث المستثمرات الفلاحية .
- **الركيزة الثانية:** الغابات والأحواض المائية : تهدف إلى إقامة اقتصاد حرجي منظم لتطوير قطاع الغابات وتشجيع المنتجات الحرجية وتشجيع السياحة البيئية.
- **الركيزة الثالثة** : صيد الأسماك والمائيات : تهدف إلى حماية مصايد الأسماك لزيادة الانتاج السمكي بما يمكن من خلق فائض للتصدير .

وكانت تسعى جاهدة بحلول عام 2020 لتحقيق نسبة نمو قدرها 5% ، انتاج بقيمة 3004 مليار دينار، معدل تشجير قدره 13% ، انخفاض الواردات بحوالي أزيد من ملياري دولار أمريكي، زيادة الصادرات

[1]- كريمة حبيب، عادل زقرير، **اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وارساء النمو المستدام** ، مجلة بحوث اقتصادية متقدمة ، العدد 5، 2018، ص 120.

عن مليار دولار أمريكي، توفير حوالي 1.5 مليون فرصة عمل، وتتضمن خطة العمل هذه أهداف مقدرة بالأرقام للإنتاج المادي لمحاصيل معينة كما يبدو هدف النمو واقعيا، وبالنسبة للإنتاج فقد بلغ 3202 مليار دينار في عام 2017، أما أهداف التجارة الخارجية من المتوقع أن تكون هناك صعوبة في تحقيقها[1].

ويسعى النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030 وخطته الخماسية للتنمية 2016-2020 إلى توطيد مكاسب سياسة التجديد الزراعي التي أطلقت في 2009 عن طريق [2]:

- العمل على زيادة استخدام الاسمدة ؛
- العمل على تعزيز الري للوصول إلى 2 مليون هكتار من الأراضي المروية وتخصيص أكثر من ربع هذه الأراضي لإنتاج الحبوب؛
- العمل على تحقيق نسبة 20%من الناتج المحلي الاجمالي الزراعي في عام 2019؛
- توسيع الأراضي الزراعية لتصل إلى 10.5 ملايين هكتار في عام 2035 ؛
- العمل بنظم الري المقتصدة في استهلاك المياه بنسبة 65% من مجموع المساحة المروية في عام 2020؛

المبحث الثالث: المخصصات المالية للقطاع الزراعي ضمن المخططات الانمائية في الجزائر

وضعت الجزائر منذ مباشرة عملية الاصلاح الاقتصادي برامج تنموية تهدف في مجملها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق معدل نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث عرفت الجزائر خلال الفترة 2001-2019 خمس برامج تنموية أساسية تتمثل في: برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، برنامج دعم النمو الاقتصادي(2010-2014)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2009)، كما تبنت النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030) والتي تسعى من خلاله إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل الاقتصاد الوطني و تسجيل معدل نمو

[1]- بن داودية وهيبة، **التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 28، 2022، ص 39.

[2]- الجنة الاقتصادية لإفريقيا ، التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي، 2019، ص ص 24، 25 .

اقتصادي منتظم خارج قطاع المحروقات بحلول عام 2030، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى كل هذه البرامج مع مخصصاتها المالية الضخمة الموجهة لها بشكل من التفصيل.

المطلب الأول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر برنامج الانعاش الاقتصادي الممتد من 2001-2004 أهم البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر على طول فترة الاصلاحات، حيث وضع لإتمام ما جاء في خطة التنمية المحلية التي نصت عليها المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المؤرخ في 13 جويلية 1998[1]. في أفريل 2001 قررت الجزائر وضع برنامج لدعم الانعاش الاقتصادي، وخصصت له أكبر غلاف مالي منذ الاستقلال قدر حوالي 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار وجه للقطاعات الرئيسية [2]كما هو موضح في الجدول أدناه .

الجدول رقم (24) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	%12.4
دعم الاصلاحات	45	%8.6
المجموع	**525**	**%100**

المصدر: كريمة حبيب، عادل زقرير، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وارساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، 2018، ص 113.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية و قطاع التنمية المحلية والبشرية كان لها حصة الأسد من مبلغ البرنامج قدرت بنسبة 80%، راجع إلى اهمية هذين القطاعين كما أن

[1]- بن أحمد لخضر، لباز الامين ، **الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين 2001-2010**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد2 ، ص 87.

[2]-هدى بن محمد ، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، 2020، ص 40.

مشاريع قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مبالغ ضخمة لتنفيذها كالطرقات، المطارات، الموانئ هذه الأخيرة لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية وتأثيرها على باقي القطاعات الأخرى .

كما خصص لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري ما نسبته 12.4% من المخصص المالي للبرنامج رغم استفادت هذا القطاع من المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة2000 بهدف زيادة الانتاج وتنمية الوسط الريفي.

أما بالنسبة لقطاع دعم الاصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة كان في المرتبة الأخيرة وخصص له ما نسبته 8.6% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

❖ **الاهداف**

وفقا لما أصدرته رئاسة الحكومة فيما يتعلق بمضمون برنامج الانعاش الاقتصادي، فإن الاهداف العملية التي سطرها هذا البرنامج حددت كما يلي[1]:

- انعاش الطلب الكلي؛
- دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل وذلك من خلال ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الانتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة المنشآت القاعدية التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية، وتحسين تغطية الحاجيات الضرورية للسكان خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية؛

❖ **النتائج**

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادي رافقها استعادة الأمن وتجسيد هذا الانعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها ما يلي[2] :

---

[1]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 251،252.

[2]– زرماني كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 7، جوان 2010، ص ص 204،205.

- استثمار اجمالي قدر بحوالي 46 مليار دولار منها 30 مليار دولار من الانفاق العمومي؛
- سجلت الجزائر سنة 2003 معدل نمو اقتصادي قدر ب 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار ؛
- انجاز العديد من المنشآت القاعدية وتوفير السكن ؛
- انخفاض الديون الخارجية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004؛
- انخفاض محسوس في معدل البطالة من 29% إلى 24%؛

المطلب الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

بعد نهاية برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أقرته الجزائر خلال الفترة 2001-2004 واصلت الجزائر جهودها لتحقيق التنمية ودعم النمو الاقتصادي، حيث قامت بصياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي سنة 2005 من أجل الاستمرار في تنفيذ البرامج والمشاريع التي أقرتها في البرنامج السابق، وقد خصص له مبلغا ماليا قدر ب 55 مليار دولار والجدول الموالي يوضح ما يحتويه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

الجدول رقم (25) : التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبلغ(مليار دج)	النسبة
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها:	**1908.5**	**%45**
السكنات	555	
الجامعة	141.0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
الصحة العمومية	85.0	
تزويد السكان بالماء	127	
الشباب والرياضة	60.0	

الثقافة	16.0	
ايصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65.0	
أعمال التضامن الوطني	95.0	
تطوير الاذاعة والتلفزيون	19.1	
انجاز منشآت للعبادة	10	
عمليات تهيئة الاقليم	26.4	
برامج بلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الجنوب	100	
تهيئة مناطق الهضاب العليا	150	
ثانيا: برامج تطوير المنشآت الاساسية منها:	**1703.1**	**%40.5**
قطاع النقل	700	
قطاع الاشغال العمومية	600	
قطاع الماء(السدود و التحويلات)	393.0	
قطاع تهيئة الاقليم	10.15	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	**337.2**	**%8**
الفلاحة والتنمية الريفية	300	
الصناعة	13.5	
الصيد البحري	12	
ترقية الاستثمار	4.5	
السياحة	3.2	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4.0	
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها منها:	**203.9**	**%4.8**
العدالة	34.0	
الداخلية	64.0	
المالية	65.0	
التجارة	20	
البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا: برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	**50**	**%1.1**

مجموع برنامج الخماسي 2005-2009	2202.7	%100

المصدر: عبو عمر، عبو هودة، مداخلة بعنوان جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة ، ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، كلية العلوم القانونية والعلوم الادارية ، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف ، ص ص 13،14.

الجدول أعلاه يبين لنا أن قطاع تحسين ظروف معيشة السكان (من سكن ، التربية الوطني، التعليم العالي ،... الخ) احتل المرتبة الأولى وأخذ حصة الأسد من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج أي حوالي 1908.5 مليار دج ما يعادل 45% وهو كتكملة لما جاء به برنامج الانعاش الاقتصادي، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي .

أما بالنسبة لتطوير المنشآت الأساسية احتل المرتبة الثانية في البرنامج حيث خصص له 1703.1مليار دج ما يعادل 40.5%من اجمالي مبلغ البرنامج وتم توزيعه على القطاعات التالية كما يلي:

- قطاع النقل: استفاد بمبلغ مالي قدر ب 700 مليار دج .
- قطاع الاشغال العمومية : خصص له 600 مليار دج .
- قطاع المياه (السدود والتحويلات) :استفاد بمبلغ مالي قدر ب 393 مليار دج .
- قطاع تهيئة الاقليم : تم تخصيص له مبلغ مالي قدر ب 10.15 مليار دج .

في حين نلاحظ أن قطاع التنمية الاقتصادية خصص له 337.2 مليار دج ما يعادل 8% من اجمالي المخصص المالي للبرنامج، والذي تم توزيعه كما يلي:

- الفلاحة والتنمية الريفية : استفاد هذا القطاع من 300 مليار دج من أجل مواصلة جهود الدولة والنهوض بالقطاع الفلاحي الأمر الذي يعكس أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.
- الصناعة: خصص لها مبلغ قدر ب 13.5 مليار دج من أجل تطوير الصناعة وتحسين المنافسة.
- ترقية الاستثمار: خصص له هو الآخر 4.5 مليار دج بهدف تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر و جذب الاستثمار الأجنبي.
- الصيد البحري: خصص له 12 مليار دج لتطوير قطاع الصيد البحري وتنويع الدخل .

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: خصص لها 4 مليار دج لما لها دور في خلق القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل.
- السياحة: استفادت ب 3.2 مليار دج بهدف انشاء 42 منطقة سياحية.

بالنسبة لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها استفادت من مخصص مالي قدر ب 203.9 مليار دج ما يعادل 4.8% من اجمالي مبلغ البرنامج، وذلك قصد تدارك التأخر الذي سجله هذا القطاع من جراء الظروف التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات واستهدف تحقيق العدالة التي تعتبر نظام حساس يضمن الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين كما تضمن البرنامج انشاء 14 مجلس قضائي و34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية وخصص لها مبلغ 34 مليار دج ، تطوير مصالح الأمن والحماية المدنية (الداخلية) وخصص لها 64 مليار دج، تنظيم السوق التجارية كما يهدف هذا البرنامج لإنجاز مخابر مراقبة النوعية و توفير تجهيزات المراقبة و واجاز مقرات تفتيش النوعية على الجدود(التجارة) خصص لها 2 مليار دج ، عصرنة وتحديث الادارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب (المالية) استفادت من 65 مليار دج، وما تبقى فقد وزع على قطاع البريد والتكنولوجيا الاعلام والاتصال و قطاعات الدولة الأخرى.

كما كان لنصيب قطاع التكنولوجيا والاتصال مبلغ مالي قدر ب 50 مليار دج ما نسبته 1.1%، ذلك من أجل فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة وتزويدها بالهاتف وكذلك رقمنة 61 محطة أرضية .

❖ **الاهداف**

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الاهداف نوضحها كما يلي[1]:

- **تحفيز الاستثمار وخلق بيئة مشجعة له:** يكون ذلك عن طريق :

- اصدار قوانين ونصوص تشريعية من شأنها أن تنظم الاستثمار وتطوير الاجراءات الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص المحلي أو الاجنبي؛
- تكييف الأداة الاقتصادية والمالية مع الانفتاح العالمي سواء كان ذلك بتحديث أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي؛

[1]- محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور –دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الاشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014**،- ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص ص 270،271.

- ترقية الشراكة وعملية الخوصصة والحرص الشديد على تأهيل القدرات الوطنية من أجل خلق الثروة و ترقية المنافسة؛
- تعزيز المراقبة من قبل الدولة لمحاربة كل أنواع الغش والمضاربة و المنافسة غير القانونية؛

- **تطوير وتوسيع الخدمات العامة:** قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة و اكمال نشاط القطاع الخاص من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني خاصة وأن الظروف التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات أثر ذلك بالسلب على الخدمات العامة المقدمة للأفراد؛
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** عن طريق تحسين كل من الجانب التعليمي والصحي و الأمني وكل الجوانب التي تؤثر على نمط معيشة الأفراد؛
- **تحديث البنى التحتية و تأهيل الموارد البشرية:** ذلك راجع للدور الكبير الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير النشاط الانتاجي خاصة في دعم انتاجية القطاع الخاص، وذلك من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج، أما بالنسبة للموارد البشرية فتعتبر من أهم الموارد الاقتصادي فتأهيلها المتواصل يجنب نذرتها وذلك عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة في ذلك بالتكنولوجيا ؛
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر الهدف الأخير للبرنامج وهو الهدف التي تسعى إليه كل الأهداف السابقة الذكر؛

المطلب الثالث : برنامج دعم النمو 2010-2014

هو برنامج تنموي امتد لمدة خمس سنوات من 2010-2014 حيث خصصت له الجزائر مبلغ مالي كبير قدر ب 286 مليار دولار ما يعادل 20412 مليار دج فهو مبلغ لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والذي كان يهدف لدعم الجهود التي شرع فيها منذ برنامج الانعاش الاقتصادي، فالبرنامج الخماسي 2010-2014 يندرج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني والتي انطلقت من برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 واستمرت في برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وفيما يلي توضيح كل ما يتعلق بالبرنامج[1] .

[1]- محمد صلاح ، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الاشارة للبرنامج الخماسي(2010-2014)** ، مرجع سبق ذكره، ص 273.

الجدول رقم (26): مضمون برنامج دعم النمو 2010-2014.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 22، 2020، ص 211.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن السلطات الجزائرية أولت أهمية كبيرة للتنمية البشري، حيث أخدت أكبر حصة في البرنامج بنسبة بلغت 49.6% من اجمالي مخصصات البرنامج الخماسي والتي قدرت بمبلغ مالي 10122 مليار دج خصصت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وانجاز مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء والغاز والماء للمناطق الريفية المعزولة، يليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بمبلغ مالي قدر ب6448 مليار دج ما نسبته 31.5% وجه لمواصلة توسيع شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة تحديث الموانئ و الهياكل القاعدية للمطارات وتحسين النقل الحضري، وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية بنسبة 8.1%، التنمية الاقتصادية بنسبة 7.7% مخصصة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحد من البطالة بنسبة 1.8% و البحث العلمي والتكنولوجيات بنسبة 1.2%.

❖ **الاهداف**

هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]:

- تعزيز التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الاساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- الحد من مشكلة البطالة وذلك باستحداث ثلاث ملايين منصب عمل جديد؛
- تطوير الوسط الريفي وتحسين ظروف المعيشة فيه وذلك عن طريق تزويده بالمياه الصالحة للشرب وفك العزلة عن المناطق الريفية من خلال دعم قطاع الاشغال العمومية؛
- ترقية اقتصاد المعرفة عن طريق دعم البحث العلمي وقطاع التعليم وتعميمه واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة التعليمية وفي المرافق العمومية؛
- خلق مناخ استثمار محفز وانعاش الصناعة الوطنية وتحديث المحيط الاداري والمالي والقانوني للمؤسسات؛
- تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني ؛
- دعم قطاع السكن وتطوير الترقية العقارية في قطاع البناء والاشغال العمومية؛
- استمرار التجديد الفلاحي وتحسين مستوى الأمن الغذائي لوطني؛
- تعزيز القدرات السياحية والصناعات التقليدية؛
- المحافظة على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية الاقتصادية؛

❖ **النتائج**

حقق البرنامج الخماسي 2010-2014 النتائج التالي[2]:

- تسجيل معدل نمو متوسط بلغ 3%؛
- استقرار معدل البطالة في حدود 10%؛
- تسجيل احتياطي صرف في حدود 195 مليار دولار؛
- انجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب ومقطع من ميترو الجزائر، بالإضافة إلى مشاريع الترامواي (الجزائر، ورقلة، وهران...)؛

---

[1]- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47،48.

[2]- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الحوار الفكري، العدد 2، 2020، ص 4.

المطلب الرابع: برنامج توطيد للنمو الاقتصادي 2015-2019

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 كتكملة للبرامج التنموية السابقة، حيث خصصت له الدولة مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في 2015 مقابل مبلغ ب 1894.2 مليار دج في 2016، نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية أكبر حصة. حيث غطى هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019 ، وحسب المادة 121 من القانون 14-10 المؤرخ في 9 ربيع الاول 1436 هـ والموافق ل31 ديسمبر 2014 يفتح في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص رقمه 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 [1]. والجدول الموالي يوضح محتوى البرنامج بشكل مفصل.

الجدول رقم (27): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

القطاعات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة%
الصناعة	5.1	4.8	9.9	%0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	%6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	%0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	2295.5	%38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	%5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	151.3	32.7	184	%3.1
دعم الحصول على السكن	234.3	24.4	258.7	%4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	%29.5
عمليات رأس المال	464.6	239	703.6	%11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	%100

المصدر: هدى بن محمد ، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، 2020، ص 52.

[1]- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية أخذ الحصة الاكبر من البرنامج خلال الفترة 2015-2016 ما يعادل 38.4% من المبلغ الكلي للبرنامج بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية يأخذ الحصة الاكبر في البرامج السابقة ، ذلك راجع إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا، أما عن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى قد استفادت من 900 مليار دج سنة 2015 ما يعادل 29.5% من المبلغ الاجمالي للبرنامج هذه المخططات موجهة لتوفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية كتجهيزات الفلاحة و تجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية ..الخ، تليها عمليات رأس المال التي وجه لها مبلغ قدر ب 464.6 مليار دج في سنة 2015 ما يعادل 11.8% من اجمالي المخصص المالي للبرنامج، ثم يأتي قطاع الفلاحة والري بحصة تقدر ب 6.8 % من مبلغ البرنامج، ثم قطاع التربية والتكوين بحصة تقدر ب 5.1% من المخصص المالي للبرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب8.4% من المخصص الكلي للبرنامج.

كما يتبين لنا أيضا من الجدول أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 كانت أكبر من سنة 2016، راجع ذلك لانخفاض ايرادات البترولية وأثرها السلبي على الموارد المالية للبلاد مما أفضى إلى اتباع سياسة ترشيد النفقات العمومية (سياسة التقشف) من قبل السلطات العامة لمواجهة الأزمة المالية .

❖ **الاهداف**

يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 إلى تحقيق ما يلي[1]:

- تنفيذ برنامج الاستثمارات العمومية الذي خصص له 280 مليار دولار ما يعادل 22.100 مليار دج ؛
- اعطاء الاولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية ، التكوين المهني، والصحة العمومية وربط البيوت بشبكة الماء والغاز والكهرباء ؛
- الاهتمام بتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ؛
- الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية من أجل تحسين مستوى الامن الغذائي ؛
- مواصلة الجهود لمكافحة البطالة واستحداث مناصب الشغل؛

[1]- العباسي محمد، **برامج التنمية الاقتصادية وأثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية اليزي 2001-2019**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص ص 98،99.

- تحقيق معدل نمو سنوي قدر ب 7%؛
- الاهتمام بالتكوين و نوعية الموارد البشرية عن طريق ترقية التكوين المهني و تأهيل اليد العاملة؛
- انشاء مناطق صناعية في مناطق الجنوب والهضاب العليا وتطوير الوحدات الصناعية العمومية؛

وعليه فإن تطبيق هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة حيث أدى انهيار اسعار البترول وانخفاض ايراداته إلى تجميد عدد من المشاريع والاستغناء عن بعضها ابتداء من سنة 2015، كما قررت الحكومة غلق كافة كل حسابات التخصيص المفتوحة لمشاريع الاستثمارات العمومية وسحب كل ما تبقى فيها من اعتمادات مالية لغاية نهاية 2016، وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة ما عدا جزء منها قدر ب 300 مليار دج الذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 145-302. و بتاريخ 31 ديسمبر 2016 تم اقفال حسابات التخصيص الخاصة رقم 115-302، 120-302، 134-302، 143-302 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة[1].

المطلب الخامس: برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030

تبنت الحكومة الجزائرية هذا النموذج النمو الاقتصادي الجديد منذ نهاية 2016 بعدما صاحب انطلاق البرنامج التنموي الخماسي 2015-2019 أزمة مالية كان سببها تراجع أسعار البترول في السوق الدولية، هذه الظروف أدت إلى عدم القدرة على تمويل كل المشاريع المبرمجة سابقا، وتجميد الكثير منها و الابقاء على المشاريع الضرورية فقط.

نموذج النمو الاقتصادي الجديد هو برنامج عمل طويل المدى يمتد من 2016-2030 يقوم هذا النموذج على قاعدتين أساسيتين الاولى قيام نهج جديد للسياسة المالية و يهدف بخصوصها إلى تحسين التحصيل في الايرادات، التخفيض المستمر في عجز الموازنة و تعبئة الموارد الاضافية اللازمة من السوق الداخلية، اما الثانية هي تنويع الاقتصاد الوطني وهدف من خلالها إلى تحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات يقدر ب 6.5% سنويا إلى غاية 2030، مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي

[1]- العباسي محمد ، **برامج التنمية الاقتصادية وأثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية اليزي 2001-2019**، مرجع سبق ذكره، ص ص 99،100.

الاجمالي، مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج من 5.3% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030، إضافة إلى تطوير القطاع الزراعي لتحقيق أمن غذائي وطني وتنويع سلة الايرادات لدعم النمو الاقتصادي[1].

❖ **مراحل النموذج الاقتصادي الجديد**

يمر هذا البرنامج بثلاث مراحل أساسية هي[2]:

- ✓ **مرحلة الاقلاع من 2016-2019** : تسمح برفع مؤشرات أداء جميع القطاعات وتطوير حصتها في القيمة المضافة .
- ✓ **المرحلة الانتقالية 2020-2025** : تسمح هذه المرحلة بتثمين القدرات للارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر، كما تهدف إلى استعادة التوازن في ميزان المدفوعات و رفع معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع سلة الواردات ، انتهجت الجزائر استراتيجية وطنية تخص الصادرات أفاق 2023 تهدف إلى خلق مناخ استثماري جيد في الجزائر لجذب الاستثمارات الاجنبية و رفع من تنافسية المنتجات الجزائرية في السوق الدولية من اجل تحقيق معدل نمو مرتفع.
- ✓ **مرحلة الاستقرار من 2026- 2030:** تهدف لتحقيق التوازنات للاقتصاد الوطني.

❖ **التدابير اللازمة لنجاح هذا البرنامج.**

إن نجاح النموذج الجديد للنمو الاقتصادي يقتضي اتخاذ خطط وتدابير مستقبلية مع ضرورة تجسيدها على أرض الواقع وذلك بالتركيز على النواحي الآتية[3]:

- مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وخلق قطاعات انتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا؛
- تطوير القطاع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي و تنويع سلة الصادرات وتحقيق معدل صادرات خارج قطاع المحروقات وتخفيض استهلاك الطاقة؛

---

[1]- رحال مراد، **أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة دراسة تحليلية في الجزائر للفترة 2001-2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2018-2019، ص 116.

[2]- طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية يوم 14 نوفمبر 2019، ص 26.

[3]- ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، 2017، ص ص 92،93.

- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتحفيز المقاولاتية في الجزائر؛
- إصلاح النظام البنكي وتطوير السوق المالي؛
- دعم التنمية الصناعية واعادة النظر في العقار الصناعي وتنظيمه؛
- بناء قطاع سياحي مولد للثروة؛
- تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع السوق المحلي و تحسين جودتها، ترقية طرق الزراعة المروية وزيادة مساحتها والمساهمة في تطوير المستثمرات الفلاحية و المحاصيل الزراعية بما يتماشى مع الظروف المناخية للبلاد، كل هذا من أجل التنويع الاقتصادي والنهوض بالقطاع الزراعي كهدف استراتيجي لتحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات ؛
- تكثيف برامج الدعم الفلاحي و تطوير طرق تخزين المحاصيل و المنتجات الزراعية؛
- منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين؛
- نجاح النموذج الاقتصادي الجديد سببه الرئيسي هو قوة الحوكمة و تنفيذ السياسات الاقتصادية بفاعلية ؛

❖ **الاهداف**

يهدف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي إلى تحقيق ما يلي [1]:

أولا : في جانب الميزانية

- **تحسين ايرادات الجبائية العامة لتغطي على الاقل نفقات التسيير:** نظرا للأهمية التي تحتلها الجبائية العادية والتي تعتبر كمورد أساسي في الميزانية العامة للدولة، فإن النموذج الاقتصادي الجديد أولى اهتمام كبير من أجل الرفع من مساهمتها في تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة خاصة نفقات تسيير المؤسسات والادارات العمومية وأجور الموظفين.
- **تقليص معتبر في حجم الميزانية** : يقصد بعجز الميزانية هو الانفاق الحكومي أكبر من الايرادات الحكومية أي رصيد الميزانية يكون سالبا، كان الهدف في تقليص عجز الميزانية للدولة على طول فترة 2016-2019 كان من خلال ترشيد الانفاق الحكومي دون التخلي عن الدور الاجتماعي للدولة كدعم الطبقات الفقيرة، كما تم وضع اجراءات تزيد من حجم الايرادات العامة

[1]- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 5-10.

للدولة كالزيادة الافقية للضرائب و فرض ضرائب جديدة كالضرائب على الموارد الطاقوية بهدف تخفيض حجم استهلاك الطاقة وتوجيه الفائض منها للتصدير.

- **تعبئة الموارد الاضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي:** اعتمدت الجزائر في هذا المجال إلى اللجوء إلى الاستدانة الداخلية بدلا من الاستدانة الخارجية، وفي هذا الاطار اصدرت الخزينة العامة القرض السندي في سنة 2016 في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب لمدة 3 سنوات بنسبة فائدة 5% سنويا و 5سنوات بنسبة فائدة 5.75% سنويا بقيمة 50000 دج لكل واحدة، كما تم التوجه إلى التمويل غير التقليدي حيث تم تعديل المادة 45 من قانون النقد والقرض الحالي واستبدالها بالمادة 45 مكرر التي تسمح لبنك الجزائر بالشراء المباشر لسندات الخزينة وذلك من أجل تمويل عجز الميزانية، لكن سرعان ما تم التخلي على هذا التمويل سنة 2019 بسبب الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر .

ثانيا: في جانب تنويع الاقتصاد الوطني آفاق 2030.

- **تنويع النمو الاقتصادي:** اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لنمو الناتج المحلي الاجمالي يجعل من استدامة النمو أمرا صعبا خاصة في ظل الأزمات والظروف التي يمر بها العالم والتي تؤثر على انخفاض أسعار النفط، لهذا يهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد إلى تنويع مصدر النمو الاقتصادي خاصة عن طرق القطاع الزراعي بشكل أساسي، الطاقات المتجددة والصناعات التحويلية والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وفي هذا السياق يهدف النموذج إلى تحقيق ما يلي :
  - تحقيق معدل نمو منتظم للناتج المحلي الاجمالي في حدود 6.5 % خلال 2020-2030 ومضاعفة مستوى الناتج ؛
  - رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي إلى 10%؛
- **عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الامن الغذائي و رفع معدل التصدير:** قطاع الفلاحة من أهم القطاعات المحركة لباقي القطاعات الاخرى من صناعة ، تجارة، خدمات، والجزائر واحدة من البلدات التي تزخر بإمكانيات زراعية كبيرة وقادرة أن تحقق من خلال هذا القطاع اكتفاء ذاتي من الغذاء وتحسين مستوى امنها الغذائي وتنويع سلة صادراتها خارج قطاع المحروقات كآفاق 2030 وذلك بالاعتماد على ما يلي:

- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي؛
- الابتكار كدافع للتنمية الزراعي والصيد البحري؛
- تطوير الري وزيادة المساحات الزراعية المروية لزيادة مستوى الانتاجية؛
- التكامل القطاعي ورفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ؛

- **تحقيق الانتقال الطاقوي:** إن الانتقال الطاقوي الذي يشرع فيه عالميا يتطلب المزج الطاقوي تنفيذا لميثاق الطاقة الاوروبي 2050 الذي يعني صفر كربون، في الصدد تحتل الجزائر موقعا تنافسيا قوي في الطاقة الشمسية وإلى حد ما طاقة الرياح في الهضاب العليا وطاقة المياه، لهذا يتطلب تفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي خصص له مبلغ 120 مليار دولار من أجل تسجيل نسبة 27% من مصادر الطاقة المتجددة ووضع آليات تسمح بتخفيض الاستهلاك المحلي للطاقة إلى نصف ما تم استهلاكه في سنة 2015.
- **تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع:** أثبتت الدراسات بأن زيادة معدل الصادرات يسرع من وتيرة النمو الاقتصادي بنحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات، الجزائر لديها كل الامكانيات التي تسمح لها بتنويع صادراتها في مجال الزراعة، السياحة والصناعة البتروكيماوية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يمكنها من اكتساح السوق الافريقي والأوروبي ولبلوغ هذا الهدف لا بد من اتحاذ ما يلي:
  - وضع استراتيجية واضحة للعملية التصديرية وتحديد السوق المستهدفة؛
  - تحسين جودة المنتج محل التصدير وجعله مطابق للمواصفات الدولية؛
  - تحفيز الاستثمارات الاجنبية ودعم الاستثمارات المحلية؛
  - تحديث البنية التحتية المتعلقة بالتصدير ؛
  - تحديث النظام المالي والبنكي وجعله في خدمة المصدرين داخليا وخارجيا؛
  - مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال التصدير ؛

خلاصة الفصل

لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي فقد طبقت عليه العديد من السياسات والاصلاحات والبرامج، كما خصصت له مبالغ مالية ضخمة ضمن تلك البرامج التنموية كان ذلك أملا في تطويره وتحسين انتاجيته لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و تسجيل معدل نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات و احداث تنمية شاملة في بقية القطاعات على حد سواء، كما عرف هذا القطاع نموا ملحوظا في حجم الانتاج والانتاجية أين سجل في الفترة الأخيرة بداية من سنة 2021 نموا معتبرا في بعض الشعب و أصناف الانتاج، ولا تزال الاصلاحات وسياسات الدعم المالي للفلاحين وتحديث البنى التحتية و تطوير الاستثمار الفلاحي وتطوير شبكات الري الحديثة قائمة من أجل تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي و رفع معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات و تحقيق مستوى جيد من الأمن الغذائي.

وعليه فقد تم تخصيص الفصل الموالي من هذه الدراسة للتطرق إلى تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي ومدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990- 2020

تمهيد

يعد القطاع الزراعي قطاع استراتيجي كبديل لقطاع المحروقات، فهو يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، كما يساهم أيضا في تنمية الصادرات خارج المحروقات، يشكل هذا دافعا إلى محاولة قياس أثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، بهدف معرفة ما إذا كان تطوير القطاع الزراعي له أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول: : دراسة تحليلية لتطور مؤشرات أداء القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.**
- **المبحث الثاني : أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).**
- **المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020.**

المبحث الاول : دراسة تحليلية لتطور مؤشرات أداء القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2020.

بعد تطرقنا إلى الأسس النظرية للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي أردنا معرفة تطور كل من مؤشرات أداء القطاع الزراعي و النمو الاقتصادي في الجزائر، لذلك قمنا بهذه الدراسة التحليلية بشكل مفصل بناءا على الاحصائيات والبيانات الخاصة بالجزائر .

المطلب الاول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر والمراحل التي مر بها خلال الفترة 1990-2000.

الجدول رقم(28): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسب %	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	3.8
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسب%	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
النسب%	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	1	5.1-		

المصدر : البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

أولا : النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية 1990-2000.

تميزت فترة التسعينات بانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بسبب اتفاقيات الجزائر مع الهيئات الدولية، كما شهدت معدلات النمو خلال هذه الفترة نوع من التدهور نتيجة لما ذكرناه سابقا ونتيجة للصدمة البترولية سنة 1986 من جهة أخرى .

الشكل رقم (24): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2000

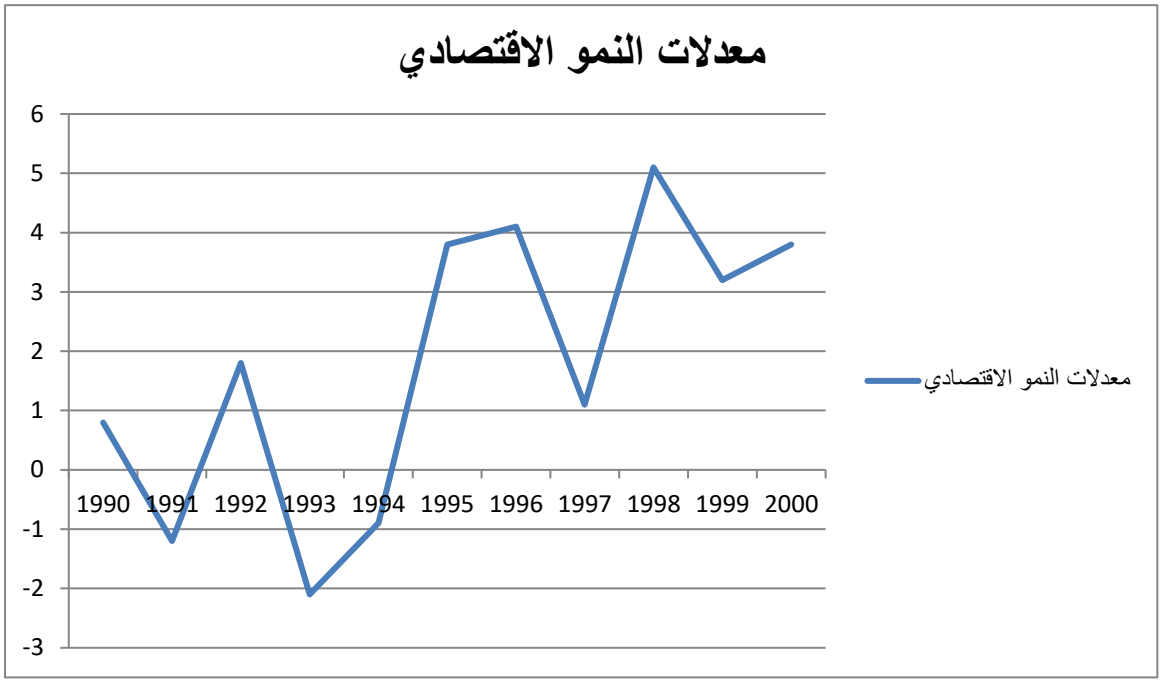

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

شهدت معدلات النمو خلال الفترة 1990-1994 تذبذبا حيث تراوحت بين الزيادة والنقصان سجلت نسب موجبة خلال السنوات 1990،1992 وسجلت 1.8%،0.8% على التوالي، بينما سجلت نسب سالبة خلال السنوات 1991،1993،1994 وقدرت نحو 0.9-%،-2.1%، -1.2%على التوالي، هذا راجع إلى مخلفات الازمة الاقتصادية سنة 1986 الناتجة عن انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية بالإضافة إلى الظروف الامنية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة مما دفع الجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالدرجة الاولى دون الاهتمام بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما يمكننا ارجاع هذا الاداء الضعيف في معدلات النمو الاقتصادي إلى عدم تنوع سلة الصادرات الجزائرية و ضعف سياسات الاقتصاد الكلي وعدم شفافية مسار الخوصصة .

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو خلال الفترة 1995 -2000 قد شهدت تحسن تدريجي قدرت في المتوسط ب3.2%، حيث قدرت ب 1.1% خلال سنة 1997 كأدنى مستوى لها

لتتعافى سنة 1998 محققة أحسن مستوى لها قدرت ب 5.1%، ويمكن ارجاع هذا التحسن في معدلات النمو إلى ارتفاع اسعار المحروقات في الاسواق العالمية حيث تجاوزت حصة الجزائر 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 مما سمح للجزائر تحقيق عائدات مالية كبيرة، إضافة إلى التحسن في معدلات خدمة الدين الناتجة عن عملية اعادة الجدولة، التحسن في المردود الفلاحي خلال هذه الفترة وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل 15% سنة 1995 وصولا إلى 21.3% سنة 1996. إلا أن جملة العوامل التي تم ذكرها سابقا تثبت أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال هذه الفترة كانت نتاج ارتفاع أسعار المحروقات هذا ما أكدته الاحصائيات بأن متوسط معدل النمو خارج قطاع المحروقات لا يتجاوز 2%.

ثانيا : النمو الاقتصادي في ظل انتعاش الاقتصاد الجزائري 2001-2014.

تميزت هذه الفترة بارتفاع اسعار المحروقات في السوق العالمية، مما جعل الجزائر تشهد بحبوحة مالية واتباع سياسة انفاق توسعية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في اعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، والشكل الموالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

الشكل رقم (25): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

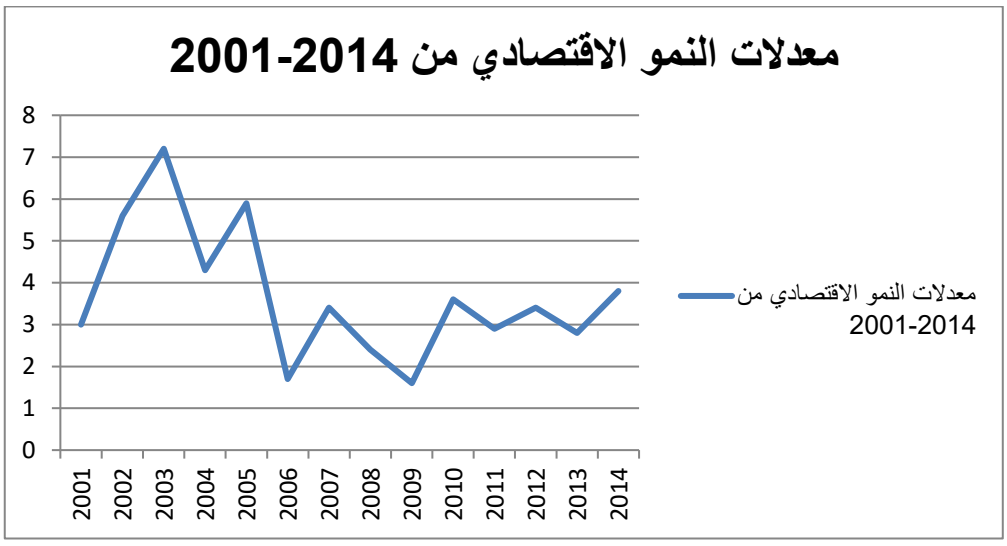

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال ما تظهره بيانات الجدول أعلاه سيتم تقسيم هذه الفترة إلى فترات فرعية تتماشى والبرامج المطبقة ضمن السياسة التوسعية المطبقة :

- الفترة 2001-2004: تميزت هذه الفترة بارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حيث ارتفعت من 3 % سنة 2001 إلى 5.6% سنة 2002 لتصل إلى 7.2% سنة 2003 كأعلى مستوى لها، إلا أنها تراجعت إلى مستوى 4.3 سنة 2004، كما بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 4.7% وهي نسبة أعلى مما كانت عليه خلال الفترة السابقة (1995-2000)، يرجع هذا التحسن في معدلات النمو إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال النصف الثاني من سنة 1999 ادى ذلك إلى تسجيل معدلات نمو جيدة في قطاع المحروقات والتي ارتفعت إلى أكثر من 10% وبالتالي انتعاش الميزانية العامة للدولة التي سمحت بتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الرئيسية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- الفترة 2005-2009: تزامنت هذه الفترة بتطبيق الجزائر البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي تراجعا خلال هذه الفترة قدرت سنة 2005 ب5.9% ثم انخفضت انخفاضا رهيبا إلى 1.7% سنة 2006 لتتحسن نوعا ما سنة 2007 محققة معدل 3.4%، ثم تتباطأ من جديد سنة 2009 لتصل 1.6%، ذلك راجع للانخفاض الشديد في اسعار البترول واشتداد الازمة المالية العالمية والركود الذي أصاب الاقتصاديات المتقدمة بحيث انخفض سعر برميل النفط من 111.5 دولار أمريكي في النصف الاول من سنة 2008 إلى 88.22 دولار أمريكي في النصف الثاني من نفس السنة وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري بدأ يعاني من جراء هذه الظروف في الربع الاخير من سنة 2008.

- الفترة 2010-2014: تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر لبرنامج التنمية الخماسي والحفاظ على استقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخيل قطاع المحروقات، كما شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا خلال هذه الفترة و بلغ متوسط النمو الاقتصادي فيها حوالي 3.3%، كما شهد تحسن طفيفا سنة 2010 بنسبة 3.6% إلا أنه تباطأ بشكل واضح سنة 2011 وقدر ب2.9 % ذلك نتيجة استمرار الركود في قطاع المحروقات الذي لم يعوضه التوسع في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والبناء، ليعود معدل النمو مرة أخرى للانتعاش بشكل بطيء سنة 2012 وقدر ب3.4% ليتباطأ مرة أخرى سنة

2013 بعد الانتعاش الذي شهده سنة 2012 ، ليشهد من جديد انتعاشا ملحوظا سنة 2014 بنسبة 3.8%، وهو مجر من طرف ما حققته القطاعات الاقتصادية الاخرى باستثناء قطاع المحروقات من معدلات نمو موجبة وبالرغم من ذلك لم يتمكن التوسع في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء من تعويض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات الذي شهد تراجعا خلال هذه الفترة .

ثالثا : النمو الاقتصادي في ظل صدمة أسعار النفط 2015-2020.

تميزت هذه الفترة بانخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية بعد تدهور أسعار المحروقات في سنة 2015 والشكل الموالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الشكل رقم(26): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2020.

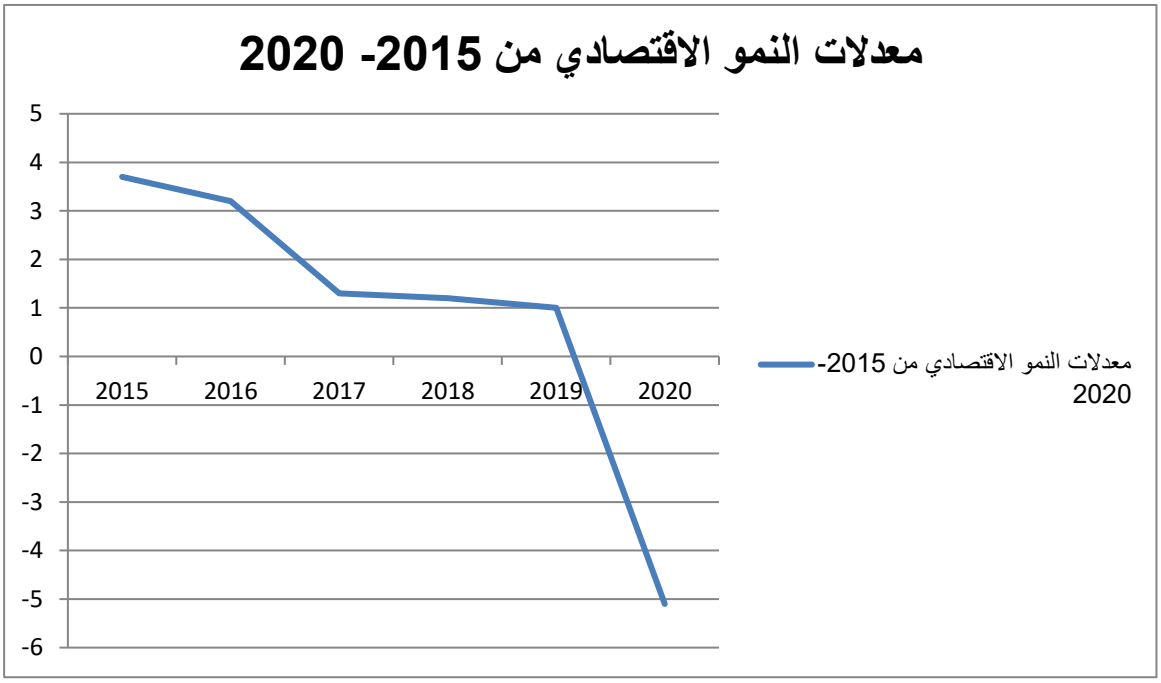

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وذلك نتيجة انخفاض مداخيل النفط من 60.30 مليار دولار سنة 2014 إلى 35.72 مليار دولار سنة 2015، واتخاذ الجزائر سياسة التقشف وترشيد النفقات لضبط أوضاع المالية العامة في سنة 2015، وبالتالي شهد معدل

النمو الاقتصادي في البداية انخفاضا متوسطا قدر ب 3.7% سنة 2015 و 3.2% سنة 2016 إلا أنه تدهور بشكل كبير خلال سنة 2017 إلى 1.3% واستمر في الانخفاض إلى أن وصل سنة 2020 إلى – 5.1%، ويعود تفسيرنا لهذا الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي إلى تشديد الحكومة في اجراءات التقشف واستيراد السلع الغذائية وتقليص التشغيل، وأيضا انخفاض الانفاق في الموازنة العامة بنسبة 9% وزيادة الضرائب بنسبة 4%، إضافة إلى تدهور العملة الوطنية التي فقدت 30% من قيمتها بسبب طباعة الكثير منها، مست هذه الاجراءات العديد من القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالمواطن مما أدى إلى تردي الاوضاع المعيشية وقيام الحراك الشعبي وتفاقم المشكل السياسي.

المطلب الثاني : تحليل تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الميزان التجاري الزراعي هو الفرق بين قيمة الصادرات الزراعية وقيمة الواردات الزراعية، فهو يعطي دلالات واضحة على واقع القطاع الزراعي ومدى تطوره، كما يعبر عن مدى تطور التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في الدولة. والجدولين المواليين يوضحان ذلك .

أولا :تحليل تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

إن ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات يعد مكسبا مهما للجزائر خاصة في ظل العجز المتواصل للميزانية العامة وتآكل احتياطي العملة الاجنبية بفعل تراجع أسعار النفط في السوق العالمي، وتعد مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات مؤشرا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني وتخلص الجزائر من عقدة الريع النفطي، والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

الجدول رقم (29): تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
1990	11418.80	78.05	49.94
1991	12320.00	92.39	32.26
1992	11700.00	99.79	49.31
1993	10597.64	102.42	41.40
1994	10684.00	110.72	42.01
1995	10247.01	117.74	105.22
1996	13380.75	162.84	133.69
1997	13482.62	58.16	32.87
1998	10290.58	73.16	33.48
1999	12452.00	105.29	27.83
2000	24386.59	111.36	34.69
2001	19090.00	151.47	28.47
2002	18710.00	126.90	43.63
2003	21474.61	134.69	51.49
2004	32912.86	153.93	62.82

54.32	142.10	47194.60	2005
88.26	164.51	50578.66	2006
91.64	180.85	60184.20	2007
124.85	302.54	76825.75	2008
116.29	208.51	45189.34	2009
116.29	208.51	45189.34	2010
116.29	208.51	45189.34	2011
604.33	840.03	76711.64	2012
403.63	568.51	47999.49	2013
323.15	772.54	62884.29	2014
192.44	648.10	37951.39	2015
317.7	867.30	29992.1	2016
328.3	756.8	35191.1	2017
342.9	1239.4	41797.3	2018
410.6	1299.8	35823.5	2019
477.6	1404.6	22483.1	2020

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، https://www.aoad.org

الشكل رقم(27):تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 1990-2020

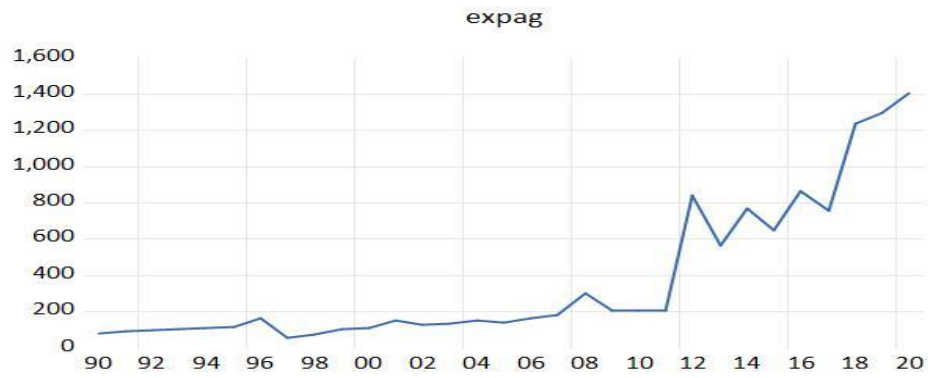

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول.

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية للسلع الزراعية شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 1990-2020 حيث تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 58.16 مليون دولار خلال سنة 1997 وحدة أعلى قدر بنحو 1404.6 مليون دولار سنة 2020، و من الملاحظ أيضا أنها سجلت تحسنا من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2009-2020، أي من208.51 مليون دولار سنة 2009 إلى 1404.6 مليون دولار سنة 2020 ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى السياسات المطبقة من قبل الدولة والتي كان هدفها الرئيسي هو تشجيع الصادرات الزراعية كسياسة التجديد الفلاحي والريفي، إلا أن الانتاج الزراعي الموجه للتصدير يبقى بكميات محدودة وأغلبه ليس من السلع الغذائية الرئيسية هذه الاخيرة لا تزال حصتها الموجهة للتصدير ضئيلة جدا فهي تتراوح بين حد أدنى قدر بنحو 32.26 مليون دولار سنة 1991 وحد أعلى بلغ نحو 604.33 مليون دولار سنة2012 (أنظر الجدول)، كما أنه يبقى هشا من حيث تنوع تركيبته السلعية، حيث انحصرت الصادرات الزراعية في الجزائر في التمور وعدد محدود من الخضر والفواكه أما بالنسبة للحوم والاسماك فإن حصتها ضئيلة مقارنة بباقي السلع الزراعية الاخرى.

فبالرغم من التحسن الذي شهدته الصادرات الزراعية في الجزائر خلال السنوات الاخيرة والذي قدر بحوالي 7 مليار دولار سنة 2023 ، إلا أنه تبقى الحصة الاكبر من الصادرات الجزائرية من المحروقات وهذا يدفعنا لقول أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من التبعية لقطاع المحروقات وأن النمو الاقتصادي مازال حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الاولى وكذا تقلبات أسعاره في السوق العالمي .

ثانيا: تحليل تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

الواردات الزراعية هي مجموع المنتوجات الزراعية سواء النباتية او الحيوانية التي تجلبها الدولة من الخارج، كما انها تشكل نسبة معتبرة من الواردات الكلية في الجزائر نظرا لاستيراد الجزائر كميات كبيرة من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب وغيرها.

الجدول رقم (30):تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
1990	9661.90	2724.48	2526.19
1991	9300.00	2211.02	2381.53
1992	7560.00	2260.48	2077.89
1993	7374.64	2467.51	2305.17
1994	7106.65	2439.37	2330.06
1995	10770.04	3601.92	2690.57
1996	9102.81	2938.79	2680.64
1997	8677.33	3105.59	395.52
1998	9480.99	3162.61	2767.65
1999	9092.00	2686.22	2143.05
2000	4334.52	2781.61	2180.79

2192.64	3016.52	10284.00	2001
1935.93	2950.51	12010.00	2002
2600.62	3560.56	13507.10	2003
3423.67	4773.20	18780.74	2004
3277.10	4539.04	20145.40	2005
3430.89	4676.99	21277.27	2006
4467.63	6077.20	27445.90	2007
7191.50	9242.16	39093.35	2008
5477.59	7252.07	39297.54	2009
5515.01	7826.71	41191.89	2010
5515.01	7826.71	41191.89	2011
8130.40	11244.49	53782.41	2012
8353.72	11933.58	41336.30	2013
9427.49	19409.38	58274.09	2014
5793.84	11790.68	51733.01	2015
7949.1	9085.7	47090.7	2016
7212.1	10332.2	47089.5	2017
7385.9	10306.0	46333.1	2018

6925.9	9682.3	41934.1	2019
7601.1	8462.3	34665.4	2020

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، https://www.aoad.org

الشكل رقم(28): تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

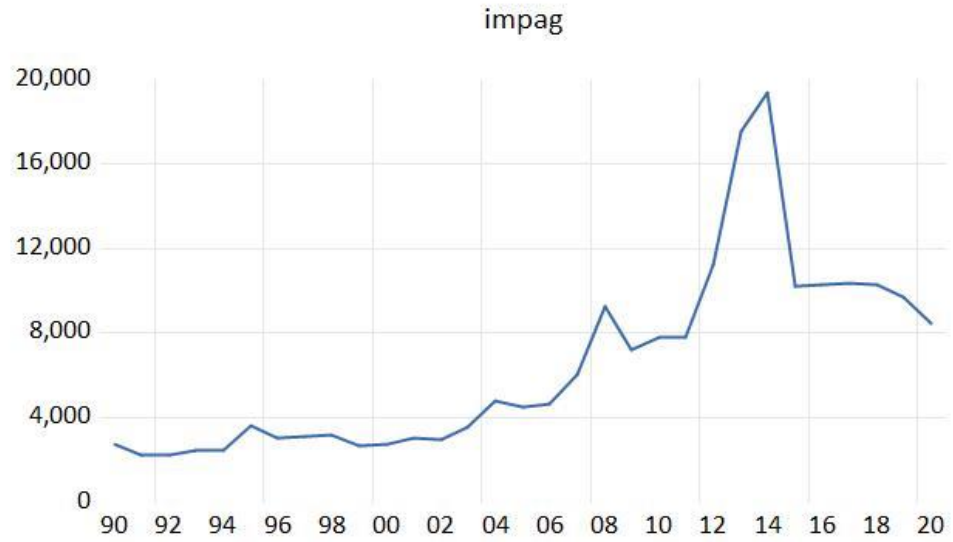

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول.

تشير بيانات الجدول أعلاه أن الواردات الزراعية في الجزائر قد سجلت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث شهدت خلال سنة 1991 انخفاض بلغ نحو 2211.02 مليون دولار مقارنة بسنة 1990 وهو أعلى تراجع سجلته فاتورة الواردات الزراعية في الجزائر، ثم ارتفعت خلال 1992-1993 بنحو 2260.48،2467.57 مليون دولار على الترتيب، كما نلاحظ أن فاتورة الواردات الزراعية شهدت ارتفاعا من 2000-2014 أي من 2781.61 مليون دولار سنة 2000 إلى 19409.38 مليون دولار سنة 2014، ويجب الاشارة هنا إلى أن الارتفاع في حجم الواردات من السلع الزراعية لا يمكن ارجاعه إلى ارتفاع الكمية فقط بل إلى ارتفاع أسعار هذه السلع في الاسواق العالمية، في حين كان تراجع خلال سنة 2015

بنحو 11790.68 مليون دولار ووصل سنة 2016 إلى 9085.7 مليون دولار تزامن ذلك مع الازمة البترولية وانخفاض عائدات الجزائر من البترول.

ومن الملاحظ أيضا أنه حدث تراجع في فاتورة الواردات الزراعية خلال سنتي 2019،2020 بنحو 9682.3، 8462.3 مليون دولار على الترتيب ويعود ذلك التراجع إلى الازمة الصحية العالمية كوفيد 19.

المطلب الثالث: تحليل تطور الانتاج الزراعي في الجزائري خلال الفترة 1990-2020

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تطور إنتاج القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، والجدول الموالي يوضح ذلك بالتفصيل.

الجدول رقم(31): تطور الانتاج الزراعي في الجزائري خلال الفترة 1990-2020

السنوات	الانتاج الزراعي (مليون دولار)
1990	5334.00
1991	4647.00
1992	5441.00
1993	5414.00
1994	4045.00
1995	4280.00
1996	4729.00
1997	4519.10
1998	5267.00

1999	5076.00
2000	4451.00
2001	5013.00
2002	5209.00
2003	6412.00
2004	7784.00
2005	7866.00
2006	8804.00
2007	10325.00
2008	11197.00
2009	12775.00
2010	13644.00
2011	16110.62
2012	18334.02
2013	20573.39
2014	21966.60
2015	19718.00
2016	19476.73

20562.66	2017
20769.54	2018
21189.98	2019
20756.16	2020

المصدر: المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، https://www.aoad.org

الشكل رقم (29): تطور الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

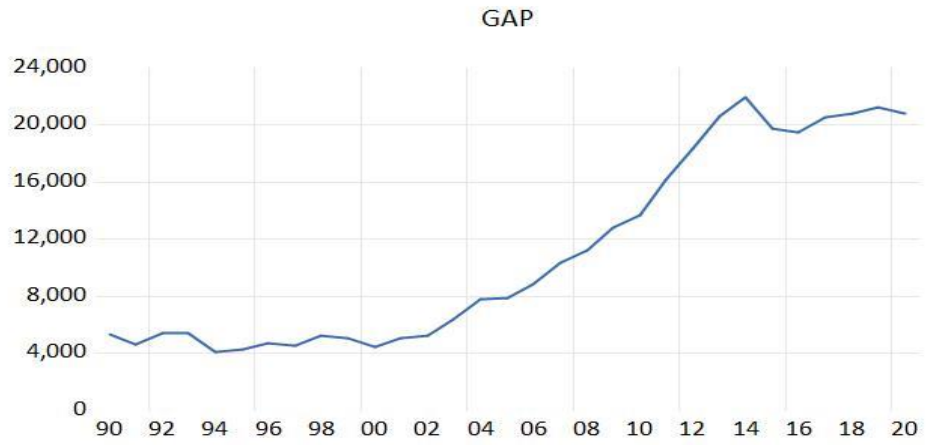

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول.

تمت الملاحظة من الجدول أعلاه أن الانتاج الزراعي شهد تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 1990-1999 يتراوح بين حد أدنى قدر بنحو 4045.00 مليون دولار سنة 1994 وحد أعلى بلغ نحو 5441.00 مليون دولار سنة 1992، فيما سجل تطورا ملموسا خلال الفترة 2000-2014 مسجلا أعلى مستوى له سنة 2014 قدر بنحو 21966.60 مليون دولار يرجع ذلك نتيجة جهود الدولة المبذولة لتطوير القطاع الزراعي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي كانت تهدف إلى تعزيز قدرات الانتاج الزراعي للمنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع.

فيما تراجع أداء النشاط الزراعي الجزائري خلال السنتين 2015-2016 وقدر بنحو 19476.73،19718.00 مليون دولار امريكي على الترتيب، ليسجل بعدها تحسنا متواضعا خلال الفترة 2017-2020 أي من 20562.66 مليون دولار خلال سنة 2017 إلى 20756.16 مليون دولار سنة 2020 ذلك راجع لمواصلة الدولة جهودها من أجل بناء اقتصاد قائم على التنويع القطاعي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. إلا انه يبقى مستوى الانتاج المحقق ضئيل بالرغم من السياسات المطبقة والمبالغ الموجهة لهذا القطاع .

المبحث الثاني :أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

من خلال هذا المبحث سوف يتم عرض أهم الأسس النظرية لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع وابراز أهم مزايا هذا النموذج الحديث، وذلك من خلال التطرق للمطالب الأتية .

المطلب الاول: نظرة عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوحدوي.

قبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة للتقدير، ويعد تحليل السلاسل الزمنية احدى الطرق الاحصائية المهمة لتفسير سلوك الظواهر الاقتصادية عبر فترات زمنية ممتدة، والهدف من تحليلها هو الحصول على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ في المستقبل. ولدراسة السلاسل الزمنية يتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) و اختبار فيليبس بيرون(PP).

أولا : تعريف السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي سلسلة من المعطيات والبيانات الاحصائية لها علاقة بالزمن، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي (الزمن t) و الآخر متغير الاستجابة (وهو قيمة الظاهرة المدروسة)، ويمكن التعبير عنها رياضيا كالآتي: Y=F(t)، وإذا كانت هناك متغيرات توضيحية أخرى تؤثر في الظاهرة Y إلى جانب متغير الزمنt فتستخدم العلاقة الرياضية التالية : $Y= f(t.x_1.x_2.x_3... x_n)$ وتتكون السلسلة الزمنية

من مجموعة من المركبات : الاتجاه العام(T)، التغيرات الموسمية(S)، التغيرات الدورية(C)، التغيرات العشوائية(R)[1].

عند بناء أي سلسلة زمنية وقبل استخدامها في تحليل الظاهرة والتنبؤ بها لابد من التأكد بأن بياناتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل و أي تقدير و أي تنبؤ. كما يشترط أن تكون جميع بيانات السلسلة الزمنية خاصة بمكان معين سواء إقليما أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع بيانات السلسلة الزمنية موحدة, وتجدر الاشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة لا تعطى جاهزة و قابلة للتحليل مباشرة ويتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات عليها لجعل بياناتها قابلة للمقارنة[2].

ثانيا: استقرارية السلاسل الزمنية .

استقرارية السلاسل الزمنية موضوع ذو أهمية تطبيقية في التحليل القياسي حيث تكون العلاقة بين التغيرات غير المستقرة ليست حقيقية فهي مضللة هذا ما يسمى بالانحدار الزائف، كما أن الاستدلال بالمتغيرات غير المستقرة يعطي لنا نتائج مضللة وعلى هذا الأساس قبل البدء في دراسة ظاهرة اقتصادية ما لابد من التأكد أولا من أن السلسلة الزمنية تحتوي على اتجاه عام أو لا، حيث يتم التمييز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة أي ذات اتجاه عام، ان السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان أما السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير بياناتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تحقق [3]:

1. تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن :

$$E(Y_t)= E(Y_{t+k})=\mu$$

2. ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var=(Y_t)=E[Y_t-E(Y_t)]^2=var(Y_{t+k})=E[(Y_{t+k}-E(Y_{t+k})]^2=\gamma(0)=\sigma^2<\infty,\forall\ t$$

[1]1- القرصو وفاء، **أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص 184.

[2]- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**، الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012،ص ص 195،196.

[3]- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 200،201.

3. أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي الفرق بين فترتين زمنيتين:

$$Cov= (Y_t , Y_{t+k})=E[(Y_t-\mu)(Y_{t+k}-\mu)]=cov\ (Y_{t+k} , Y_{t+k+s})= \gamma(k)$$

ثالثا: اختبارات الجذر الوحدوي .

تمكننا اختبارات جذر الوحدة من الكشف عن وجود عدم الاستقرارية كما تمكننا أيضًا من تحديد ما هو نوع عدم الاستقرارية (DS،TS)[1] وبالتالي تقدم طريقة مثلى لجعل السلسلة الزمنية مستقرة ويتم التطرق إلى اختبار ديكي فولر البسيط Tests Dickey-Fuller(DF) و اختبار ديكي فولر الموسع Tests Dickey-Fuller Augmentes(ADF) و اختبار فيليبس بيرون Philips-Perron .

1. اختبار ديكي فولر البسيط(DF) و اختبار ديكي فولر المطور(ADF)[2]:

- **اختبار ديكي فولر البسيط (1979,DF)** : قدم ديكي فولر سنة 1979 اختبار يسمح بإعطاء دليل على وجود صفة الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية معينة، وذلك من خلال تحديد الاتجاه القطعي التحديدي (TS) أو العشوائي (DS)، كما افترض ديكي فولر في اختباره أن الاخطاء غير مرتبطة فيما بينها. وهناك ثلاث نماذج تستخدم كقاعدة لبناء هذه الاختبارات ذات مبدأ بسيط ويقوم على اختبار الفرضية العدميةH_0: $Ø_1=1$ التي تعني في حالة تحقق صحتها أن السلسلة الزمنية غير مستقرة. وإذا تم قبول الفرضية H_0 في احدى النماذج الثلاثة فإن السلسلة تعتبر غير مستقرة .هذه النماذج الثلاثة توضح كما يلي:

✓ النموذج (1):نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى :

$$x_t = Ø_t x_{t-1}+\varepsilon_t$$

✓ النموذج (2): نموذج انحدار ذاتي مع حد ثابت:

$$x_t = Ø_t x_{t-1}+c+\varepsilon_t$$

✓ النموذج (3): نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام:

$$x_t = Ø_t x_{t-1}+b_t +c +\varepsilon_t$$

[1]- لمزيد من المعلومات أنظر: المرجع السابق، ص 206.

[2]-Régis Bourbonnais, **Econométrie-Cours et exercices corrigés**-,Dunod,9eme édition, France, 2015, pp 249-250 .

حيث إذا تم التحقق من صحة الفرضية H_0 فإن السلسلة الزمنية x_t غير مستقرة بغض النظر عن النموذج المختار، وفي النموذج (3) إذا تم قبول الفرضية H_1: $Ø_1<1$ وكان المعامل b يختلف عن الصفر فإن السلسلة تكون من نوع الاتجاه القطعي التحديدي (TS) . ويمكن جعل السلسلة مستقرة من خلال حساب البواقي بالنسبة للاتجاه العام المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS .

وقد اختار Dickey و Fuller اختبار القيمة $(Ø_1-1)$ بدلا من $\hat{Ø}$ لأسباب احصائية بحتة .

فمثلا النموذج $x_t=Ø_1x_1+\varepsilon_t$ يمكن كتابته أيضا على النحو التالي:

$$x_t-x_{t-1}= Ø_1x_{t-1}-x_{t-1}+\varepsilon_t$$

$$\Delta x_t=(Ø_t-1)x_{t-1}+\varepsilon_t$$

وبالتالي فإن اختبار الفرضية H_0: $Ø_1=1$ هو مكافئ لاختبار الفرضية H_0: $Ø_1-1=0$.

وتكون المبادئ الأساسية لهذا الاختبار كالتالي:

- عند اجراء الاختبار بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS تسجل $Ø_1$ على أنها $\hat{Ø}_1$ من أجل النماذج الثلاثة .
- تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة OLS يقدم لنا النسب $t_{ø1}$ والتي تكون مناظرة لإحصائية t-student(نسبة المعامل الى انحرافه المعياري).
- إذا كانت $t_{ø1} > t_{tabulé}$ أكبر (من الجدولية) يتم قبول الفرضية H_0 التي تعني أن السلسلة الزمنية تحتوي على جدر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة .

- **اختبار ديكي فولر المطور(ADF):**

نظرا للانتقادات الموجهة قام ديكي فولر بتعديل اختباره وتطويره سنة 1981 مع الأخذ بعين الاعتبار فرضية الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية، وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة1 $>|Ø_1|$ ، من خلال التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للمعادلات التالية :

✓ النموذج (1):

$$\Delta x_t = p\ x_{t-1} - \sum^{p}_{j=2} Ø_j\ \Delta x_{t-j+1}+\varepsilon_t$$

✓ النموذج (2):

$$\Delta x_t = p\, x_{t-1} - \sum^{p}_{j=2} \emptyset_j\, \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

✓ النموذج (3):

$$\Delta x_t = p\, x_{t-1} - \sum^{p}_{j=2} \emptyset_j\, \Delta x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

حيث P : تمثل درجة التأخير ويمكن تحديد قيمتها من خلال معيار Akaike أو معيار Schwarz أوhannan quinn وبعد ذلك انطلاقا من أكبر قيمة لP يتم تقدير نموذج P−1 فترة تأخير، إضافة إلى P−2 فترة تأخير إلى غاية أن يكون P معنويا. ويجري الاختبار بطريقة مماثلة للاختبار السابق.

2. اختبار فيليبس بيرون Phillips–Perron 1988(PP)[1]:

يعتبر من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، واعتمد على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADF وDF ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل[2]:

1. تقدير بواسطة طريقة الربعات الصغرى OLS النماذج الثلاثة الأساسية في اختبار ديكي- فولر والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$x_t = \emptyset_t\, x_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$x_t = \emptyset_t\, x_{t-1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$x_t = \emptyset_t\, x_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

بعد التقدير وحساب الاحصائيات المرافقة يمكن الحصول على سلسلة البواقي e_t .

2. تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = 1/n \sum_{t=l}^{n} \hat{\varepsilon}_t$ حيث ε_t تمثل البواقي .

[1] – لمزيد من المعلومات أنظر:

Peter C.B. Phillips, Pierre Perron , **"Testing for a unit Root in Time series Regression"** , Biometrika , vol 75,N° 2,1988,p335 -346.

[2]– محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات** ، مرجع سبق ذكره، ص 212.

3. تقدير المعامل المصحح S_t^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي عملية التقدير النماذج السابقة ، حيث :

$$s_1{}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=l}^{n} \widehat{\varepsilon_t^2} + 2\sum_{i=1}^{l} \left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} \hat{\varepsilon}_t \widehat{\varepsilon_{t-i}}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري ايجاد عدد التأخيرات L حسب عدد المشاهدات n حيث :

$$\mathrm{L} = 4\left[\frac{n}{100}\right]^{2/9}$$

4. حساب احصائية "PP" كما يلي:

$$t_{\widehat{\emptyset}}^{*} = \sqrt{k} \times \frac{\widehat{\emptyset} - 1}{\widehat{\sigma_{\widehat{\emptyset}}}} + \frac{n(k-1)\widehat{\sigma_{\widehat{\emptyset}}}}{\sqrt{k}}$$

حيث $k = \frac{\widehat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والتي تساوي تقريبا 1 ، إذا كان ε_t عبارة عن خطأ أو تشويش أبيض. يتم مقارنة احصائية pp مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon.

المطلب الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك (Cointegration)

تحليل التكامل المشترك هو احدى الادوات المهمة عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فهو يرصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار احصائي و يقدم دعما للنظرية الاقتصادية، فضلا عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات التي تتسم بالاستقرارية وتلك غير المستقرة .

أولا: تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كانت سلسلتان زمنيتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في تقدير نموذج ما انحدار زائف، ذلك إذا كانتا تتمتعان بخاصية التكامل المشترك، وإذا كان هناك متغير مستقر Y_t في صورته الأصلية قبل اجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0) :$Y_t \sim I(0)$ وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية وأصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الأولى :$\Delta Y_t = y_t - y_{t-1}$ عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1) :$Y_t \sim I(1)$. بوجه عام إذا أصبحت

السلسلة الزمنية لمتغير ما Yt مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق d يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d) :$Y_t \sim I(d)$ [1].

ثانيا: تعريف التكامل المشترك (Cointegration)

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (Yt .Xt) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في واحدة منهما إلى الغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت على حدة ولكنها تستقر كمجموعة. ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان (Yt,Xt) متكاملتان من الرتبة الاولى كل على حدة، وأن تكون البواقي الناجمة عن عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة (0) بمعنى يتعين تحقيق الشروط التالية :

$$Y_t \sim I(1)$$

$$X_t \sim I(1)$$

$$Y_t = a + bx_t + \mu_t$$

$$\mu_t \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي μ_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الاجل القصير عن اتجاهها التوازني في الاجل الطويل .

مما سبق ذكره نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل بين المتغيرات و تفيد في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم عن امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، مصر: الدار الجامعة، 2005، ص669.

في : $\mu_t = Y_t - a - bX_t$. وفقا لهذا المنطق فإن النظام يكون في وضع توازن عندما : $\mu_t = 0$ ويكون في وضع عدم التوازن عندما : $\mu_t \neq 0$ [1].

تجدر الاشارة إلى أنه عند وجود سلسلتين زمنيتين (Yt ,Xt) بينهما تكامل مشترك إذا تم تحقق الشرطين :إذا تضمنتا اتجاها عشوائيا من نفس رتبة التكامل d، وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل أقل [2].

ثالثا: اختبارات التكامل المشترك .

هناك عدة اختبارات للتكامل المشترك نذكر أهمها [3]:

1. **اختبار انجل –جرانجر(Engele–Granger test 1987):** يصلح هذا الاختبار عندما يكون النموذج يتضمن متغيرين فقط، ويجرى وفق مرحلتين :

- ✓ تقوم المرحلة الأولى على اختبار درجة تكامل المتغيرين ويشترط أن تكونا السلسلتين الزمنيتين متكاملتين من نفس الدرجة وهو شرط ضروري للتكامل فإذا لم يتحقق هذا الشرط فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققا خاصية التكامل المشترك .
- ✓ تقوم المرحلة الثانية على تقدير العلاقة التوازية طويلة المدى إذا كان الشرط الضروري محققا (مذكور سابقا) عندئذ يمكن تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بطريقة OLS :

$Y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t$ ولقبول علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين لابد أن تكون سلسلة بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ لمعادلة الانحدار مستقرة عند المستوى حيث :

$$\hat{\varepsilon}_t = y_t - \hat{a}_1 \times x_t - \hat{a}_0$$

ويتم التأكد من ذلك باستخدام اختبار الاستقرارية (ADF) و(PP).

---

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 670،671.

[2]– محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 290.

[3] -Régis Bourbonnais , **Econométrie-Cours et exercices corrigés** ,op cit, pp210-213.

2. اختبار (Johansen 1988) و(Johansen et Juselius 1990): تعتبر طريقة جوهانسون أعم وأشمل من الطريقة السابقة ويعتمد على نتائجها في النماذج البسيطة و المتعددة لتحديد علاقات التكامل المشترك، حيث اقترح (Johansen,1988) اختبار يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة التكامل المتزامن، يتم حسابها وفق الخطوتين التاليتين:

✓ حساب اثنين من البواقي μ_t و v_t من خلال انحدارين :

- الانحدار الأول :

$$\Delta y_t = \hat{A}0_{\square} + \hat{A}_1 \Delta y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_p \Delta y_{t-p} + u_t$$

- الانحدار الثاني :

$$y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta yt - 2_{\square} + \cdots + \hat{A}_p \Delta y_{t-p} + v_t$$

مع

$$y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \cdots \\ \cdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix}$$

حيث v_t, μ_t هي مصفوفة البواقي ذات بعد (k,n) حيث k عدد المتغيرات و n هو عدد المشاهدات .

✓ حساب المصفوفة التي تسمح بحساب القيم الذاتية وذلك من خلال حساب أربعة مصفوفات للتباين المشترك ذات البعد (k,k) انطلاقا من البواقي μ_t و v_t :

$$\sum_{\mu u} = (1/n) \sum_{t=1}^{n} \mu_t \mu_t'$$

$$\sum_{vv} = (1/n) \sum_{t=1}^{n} \mu_t v_t'$$

$$\sum_{\mu v} = (1/n) \sum_{t=1}^{n} v_t \mu_t'$$

$$\sum_{vu} = (1/n) \sum_{t=1}^{n} v_t \mu_t'$$

ومن ثم يتم استخراج القيم الذاتية k للمصفوفة M ذات البعد (k,k) والتي يتم حسابها بالطريقة التالية :

$$M = \sum_{\mu u} \sum_{vv} \sum_{\mu v} \sum_{vu}$$

كما يتم اجراء اختبارين وهما :

- **اختبار الأثر Test Trace (λ_{trace})** : بناءا على القيم الذاتية السابقة يتح سلب الاحصائية :

$$\lambda_{Trace} = -n \sum_{i=r+1}^{n} \ln (1 - \lambda_i)$$

حيث :n: عدد المشاهدات

λ_i: القيم الذاتية رقم i للمصفوفة M.

K: عدد المتغيرات.

r: رتبة المصفوفة .

هذه الاحصائية تتبع قانون الاحتمال (يشبه x^2) مجدولا بمساعدة عملية محاكاة مقدمة من قبل (Johansen et Juselius,1990) واختبار Joha !nsen يعمل من خلال استبعاد الفرضيات البديلة :

- رتبة المصفوفة π تساوي 0 (r=0) أي H_0 :r= 0 مقابل H_1 :r>0 إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي (يتم الرفض إذا كان λ_{trace} أكبر من القيمة الجدولية).
- رتبة المصفوفة π تساوي 1 (r=1) أي H_0 :r= 1 مقابل H_1 :r>1 إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي.
- رتبة المصفوفة π تساوي 2 (r=2) أي H_0 :r= 2 مقابل H_1 :r>2 إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي.

إذا تم رفض الفرضيات المختلفة H_0 في نهاية الاجراء و تم اختبار فرضية العدم H_0 :r=k−1 مقابل الفرضية H_1 :r=k وتم رفض H_0 فإن رتبة المصفوفة r=k ولا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة 0 أي I(0).

- **اختبار القيمة الذاتية العظمى (λ_{max}):** الاختبار الثاني الذي اقترحه Johansen يتم بحساب الاحصائية :

$$\lambda_{max} = -n \sum_{i=v+1}^{n} \log (1 - \lambda_{r+1})$$

حيث: .... r=0 ,1,2

يتم اجراء الاختبار بنفس طريقة الاختبار السابق من خلال استبعاد الفرضية البديلة، وفي حالة الاختلاف بين الاختبارين (الأثر و القيمة الذاتية العظمى) يتم تفضيل اختبار الأثر.

بعد عرض اختبارات التكامل المشترك المشار إليها سابقا، التي تشترط أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشرك بينها متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، هذا يبين محدودية استخدام هذه الاختبارات لكن هناك اختبار بديل لمنهج التكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) الذي سوف نتطرق له خلال المطلب الموالي .

المطلب الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

وضع Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)، Pesaran and al(2001) منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج فترات الابطاء الموزعة (Distributed log Models) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمتها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطاءها بفترة واحدة أو أكثر، وتتميز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك السابقة (Engel and Granger) و(Johansen and juselius) بما يلي [1]:

- لا يتطلب أن تكون جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة (الدرجة) I(0) أو I(1) فالشرط الوحيد لتطبيق هذه المنهجية هو أن لا تكون درجة تكامل أي واحد من المتغيرات من الدرجة الثانية I(2).

[1] -Muhamad Afzal et al, **Openness, Inflation and Growth Relationships in Pakistan an Application of Bounds Testing Approach**, Pakistan Economic and social Review, vol 51, Nº 1, sammer 2013, p25.

- تعتبر منهجية ARDL هي أكثر قوة نسبيا في العينات الصغيرة التي تتضمن 30 -80 مشاهدة فقط .
- تطبق منهجية ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الابطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الابطاء المثلى لكل متغير حيث p هي أقصى فترة ابطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختبار النموذج وفق معايير احصائية مختلفة مثل: Akaike(AIC)، Schwarz info Criterion(SIC)، Hanan-Quinn Criterion(HQC) .
- تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع منهجية ARDL التمييز بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة والقضاء على المشاكل التي تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي، كما تستطيع منهجية ARDL تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل و الطويلة الأجل في وقت واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة والاستعمال الأكثر ملائمة لمنهجية ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة .

إن التعديل في المتغير التابعY بسبب التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير طويلة نسبيا فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب ادخالها في النموذج، هذا وتكون احدى طرق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بإدخال المتغيرات المتباطئة ل(X) كمتغيرات مستقلة أي يكون استخدام نماذج الابطاء Distributed Models lag في ذلك، فالأساس في نماذج الابطاء يكون بإدخال سلسلة من متغيرات الابطاء التفسيرية لضمان عملية التعديل وفق المعادلة التالية:

$$Y_t= \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} +\alpha_2 x_{t-2}+ \ldots\ldots+\alpha_q x_{t-q} +\mu_t$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Y_t يعتمد على القيم السابقة له ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي AR(p) Autoregressive Model:

$$Y_t= \beta_1 y_{t-1} +\beta_2 y_{t-2}+ \ldots\ldots+\beta_p y_{t-p}+\varepsilon_t$$

هذا يعني أن الطريقة البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في سلوك الظواهر الاقتصادية تكون من خلال ادخال متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات تفسيرية في حين في دراسة السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية تحتوي على المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات تفسيرية، ويمكن التعبير في حالة وجود k من المتغيرات التفسيرية بالنموذج التالي :

$$Y_t=\beta_0+ \beta_1 y_{t-1} +\beta_2 y_{t-2}+ \ldots\ldots+\beta_p y_{t-p}+ \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} +\alpha_2 x_{t-2}+ \ldots\ldots+\alpha_q x_{t-q} +\varepsilon_t$$

وهذه المعادلة هي الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع " Autoregressive –Distributed Lag "(ARDL)، حيث ε_t حد الخطأ العشوائي والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي هذا يعني أن المتغير y_t هو مفسر (جزئيا) بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات ابطاء موزعة، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري وأحيانا يتم استبعاد القيمة x_t نفسها من هيكل نموذج الابطاء الموزع، كما أن β_0 تمثل الحد الثابت، p تمثل رتبة المتغير التابع y (عدد فترات الابطاء للمتغير y)، q تمثل رتبة المتغير المستقل x(عدد فترات الابطاء للمتغير x)، t يمثل متغير الزمن . هذا النوع من النماذج يكون مستند إلى تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM)[1].

وبصفة عامة تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL$(p,q_1,q_2, \ldots\ldots q_k)$ مكون من متغير تابع y وعددk من المتغيرات التفسيرية $x_1,x_2,\ldots\ldots\ldots,x_k$ على الشكل التالي :

$$\Delta Y_t=C+\sum^{p}_{i=1}\beta_1\Delta Y_{t-i}+\sum^{q1}_{i=0}\beta_2\Delta X_{1t-i}+\sum^{q2}_{i=0}\beta_3\Delta X_{1t-i}+ \ldots\ldots+\sum^{qk}_{i=0}\beta_k\Delta X_{kt-i}+\alpha_1 Y_{t-1}+\alpha_2 X_{1t-1}+\alpha_3 X_{2t-1}+\ldots\ldots+\alpha_k X_{kt-1}+\varepsilon_t$$

حيث :

- C: الحد الثابت .
- Δ: الفروق من الدرجة الأولى .

[1]- عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 251،250

- K: عدد المتغيرات .
- P: فترة ابطاء المتغير التابع Y.
- $q_1,q_2,...q_k$: فترات ابطاء المتغيرات التفسيرية X_1 ;$X_2,.....X_k$ على التوالي .
- $\beta_1,\beta_2, ...\beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- $\alpha_1, \alpha_2, ...\alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل .
- ε_t: حد الخطأ .

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين هما :

H_0: فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الاجل) والتي تتمثل في :

$$\alpha_1=\alpha_2=\alpha_3=\alpha_4=\alpha_5=0$$

H_1:الفرضية البديلة ، وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل) وتتمثل في:

$$\alpha_1\neq\alpha_2\neq\alpha_3\neq\alpha_4\neq\alpha_5\neq0$$

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج (ARDL) لابد من المرور بالخطوات التالي[1] :

1) التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة I(2) فهذا يبطل استخدام منهجية ARDL.
2) صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد (UECM) والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.
3) تحديد فترة الابطاء الكافية للنموذج .
4) التأكد من أن أخطاء النموذج مستقرة تسلسليا.
5) التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
6) تنفيذ اختبار الحدود Bounds Test لمعرفة ما إذا كان هناك دليل على علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
7) اذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يتم تقدير هذه العلاقة فضلا عن فصل نموذج (UECM).

[1]-Dave Giles, Economitrics Beat :Dave Giles Blog, ARDL Models –Part 2- Bounds Tests,2013 . http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html (28-11-2023)

8) استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة (7) لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020

يتناول على المبحث التحليل القياسي لسلسلة متغيرات تمثل مؤشرات أداء القطاع الزراعي كمتغيرات مستقلة، ومعرفة مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي كمتغير تابع في الجزائر، تستند المنهجية إلى تحليل سلسلة زمنية للفترة 1990-2020 في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

وتعتمد هذه الدراسة القياسية على عدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي :

الجدول رقم (32): خطوات بناء النموذج القياسي

الخطوة الاولى : بناء النموذج	تحديد متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها و تحديد الصياغة الرياضية للنموذج حتى يمكن قياس ملائمتها باستخدام الطرق القياسية.
الخطوة الثانية : دراسة الاستقرارية للمتغيرات	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك لتفادي الانحدار الزائف وذلك بتطبيق أهم اختبارات دراسة الاستقرارية هي اختباري ADF و اختبار PP .
الخطوة الثالثة : تقدير النموذج	دراسة التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بعد ما تم التأكد من استقراريتها أي هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
الخطوة الرابعة : الاختبارات التشخيصية والسببية	تقييم المعلمات المقدرة أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات ذات دلالة إحصائية واقتصادية واختبار سببية المتغيرات المستقلة لتغيرات المتغير التابع .

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الاول: وصف متغيرات النموذج ودراسة استقراريتها

تم تحديد النموذج القياسي بناءا على مراجعة الدراسات السابقة، حيث اقتصرت هذه الدراسة على أربعة متغيرات أساسية، حيث يتأثر المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي والذي تم التعبير عنه بالناتج المحلي الاجماليGDP بمجموعة من التغيرات المستقلة المتعلقة بقياس أداء القطاع الزراعي التي تمثلت في: الانتاج الزراعي GAP،الصادرات الزراعيEXPag ، الواردات الزراعية IMPag، حيث بلغ حجم العينة 31 مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، كما تم الحصول على هذه البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة للفترة 1990-2020 من البنك الدولي و المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

أولا: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة .

1. المتغيرات المستخدمة في النموذج:

لدراسة أثر مؤشرات أداء القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن صياغة النموذج الرياضي التالي:

$$GDP_t = f(GAP_t + EXPag_t + IMPag_t)$$

ويمكن ترجمة العلاقة الخطية المبينة أعلاه اقتصاديا كما يلي:

$$GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1\ GAP_t + \alpha_2\ EXPag_t + \alpha_3\ IMPag_t + \varepsilon_t$$

حيث تصنف هذه المتغيرات حسب الهدف من أدراجها ضمن النموذج المقترح في المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة وفيما يلي توضيح لذلك:

أ. المتغير التابع

- **النمو الاقتصادي(GDP)** : هو عبارة عن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي في الجزائر وهو من أهم المقاييس المعبرة عن تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر.

ب. المتغيرات المستقلة

- **الانتاج الزراعي(GAP):** هو كل ما ينتج في الزراعة من منتجات نباتية أو حيوانية، حيث يعبر عن مستوى النشاط الزراعي ومدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي .

- **الصادرات الزراعية(EXP_{ag}):** تمثل مجموع قيم المنتجات الزراعية التي تقوم الدولة ببيعها للخارج، وتعتبر الصادرات الزراعية مؤشرا مهما للدلالة على أداء القطاع الزراعي و أهميته في تنمية الاقتصاد، كما أنها مصدرا أساسيا لجلب العملة الصعبة للدولة.
- **الواردات الزراعية(IMP_{ag}):** هي مجموع قيم المنتجات الزراعية سواء النباتية او الحيوانية التي تجلبها الدولة من الخارج، وتعبر الواردات الزراعية عن وضعية الميزان التجاري الزراعي للدولة ومدى تبعيتها في غذاءها للخارج .

ولقد غطت البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة الفترة 1990-2020 وتم الحصول عليها من مصدرين هما البنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، هذه المتغيرات تمثل بيانات سنوية وهو ما يمثل 31 مشاهدة، حيث تم اختيار هذه الفترة لأنها مهمة في تطور الاقتصاد الجزائري وما شهده من برامج واصلاحات، كما تطلب منا الزيادة في عدد المشاهدات للحصول على نتائج أكثر دقة، كما يوضحه الملحق رقم (1) .

2. دراسة الارتباط بين المتغيرات:

قبل دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة لابد من التطرق أولا لدراسة الارتباط بين هذه المتغيرات بغرض تدعيم المقاربة القياسية، حيث تم الحصول على مصفوفة الارتباط بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12) كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(33): مصفوفة الارتباط بيمن متغيرات الدراسة.

	GDP	GAP	EXPAG	IMPAG
GDP	1.000000	0.927577	0.683061	0.906898
GAP	0.927577	1.000000	0.868805	0.895900
EXPAG	0.683061	0.868805	1.000000	0.678587
IMPAG	0.906898	0.895900	0.678587	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن مصفوفة الارتباط تشير إلى أن كل المتغيرات المستقلة ترتبط ارتباطا قويا وطرديا بينها وبين المتغير التابع (GDP)، إذ يرتبط المتغير التابع (GDP) ارتباطا قويا مع المتغير المستقل الانتاج الزراعي(GAP) بنسبة 92.75%ويرتبط مع متغير الصادرات الزراعية (Exp_{ag}) بنسبة 68.30% ومع متغير الواردات الزراعية(Imp_{ag}) بنسبة 90.68%.

كما يلاحظ أيضا أن كل المتغيرات التفسيرية مرتبطة ارتباطا قويا فيما بينها، إذ يرتبط المتغير المفسر الانتاج الزراعي مع متغير الصادرات الزراعية بنسبة 86.88% و يرتبط مع متغير الواردات الزراعية بنسبة 89.59، كما يرتبط متغير الصادرات الزراعية مع متغير الواردات الزراعية بنسبة 67.85%.

ثانيا: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

تكتسب خاصية الاستقرارية أهمية كبيرة، ويتم اختبار جدر الوحدة للسلاسل الزمنية من أجل التعرف على درجة تكامل المتغيرات المستخدمة في النموذج، حيث سيتم استخدام اختبارين الاختبار الاول هو اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) والثاني اختبار فليبس بيرون(PP)، إذ يعتبران من أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، وسيختبران الفرضيتين التاليتين عند مستوى معنوية 5%.

- **H_0**: فرضية العدم : وجود جذر وحدة ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- **H_1**: الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

ويكون صياغة الفرضيتين H_0 وH_1 على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 \text{ الفرض العدمي}: \begin{cases} |t\text{-}stat| < |t\text{-}tab| \\ Prob > 0.05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ H_1 \text{ الفرض البديل}: \begin{cases} |t\text{-}stat| > |t\text{-}tab| \\ Prob < 0.05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

وكانت نتائج الاستقرارية كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم(34): نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي – فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس – بيرون (PP)

❖ **اختبار فيليبس بيرون (pp):**

عند المستوى (level)					
		GDP	**GAP**	**EXPag**	**IMPag**
With constant (بثابت)	**t-statistic**	-0.8966	0.1258	1.5930	-1.4505
	Prob	**0.7754**	**0.9625**	**0.9992**	**0.5443**
With constant&trend (بثابت واتجاه عام)	**t-statistic**	-1.6731	-2.0539	-1.2637	-2.2755
	Prob	***0.7382***	***0.5494***	***0.8777***	***0.4336***
Without constant &trend (بدون ثابت وبدون اتجاه عام)	**t-statistic**	0.2712	1.8233	2.9352	-0.3489
	Prob	***0.7580***	***0.9811***	***0.9986***	***0.5508***
At First Diffrence(عند الفرق الأول)					
constant(بثابت)	**t-statistic**	-4.6666	-3.7137	-8.5777	-6.7337
	Prob	***0.0008***	***0.0092***	***0.0000***	***0.0000***
With constant& trend (بثابت واتجاه عام)	**t-statistic**	-4.5738	-3.6257	-22.9064	-6.7732
	Prob	***0.0054***	***0.0450***	***0.0000***	***0.0000***

Without constant &trend (بدون ثابت وبدون اتجاه عام)	**t-statistic**	-4.5749	-3.1411	-7.5830	-5.3073
	Prob	***0.0000***	***0.0028***	***0.0000***	***0.0000***

❖ **اختبار ديكي فولر (ADF):**

عند المستوى (level)					
		GDP	**GAP**	**EXPag**	**IMPag**
With constant (بثابت)	**t-statistic**	-0.8675	-0.2895	2.0936	-1.5258
	Prob	***0.7845***	***0.9149***	***0.9998***	***0.5071***
With constant&trend (بثابت واتجاه عام)	**t-statistic**	-1.4222	-1.9063	-0.0211	-2.3311
	Prob	***0.8333***	***0.6255***	***0.9939***	***0.4057***
Without constant &trend (بدون ثابت وبدون اتجاه عام)	**t-statistic**	0.3210	1.2286	3.2072	-0.4849
	Prob	***0.7718***	***0.9402***	***0.9993***	***0.4973***
At First Diffrence(عند الفرق الأول)					
constant(بثابت)	**t-statistic**	-4.6634	-3.6879	-8.7497	-4.8091
	Prob	***0.0009***	***0.0098***	***0.0000***	***0.0006***
With constant&trend (بثابت واتجاه عام)	**t-statistic**	-4.5747	-3.5880	-5.1015	-2.4886
	Prob	***0.0054***	***0.0486***	***0.0017***	***0.3299***
Without constant	**t-statistic**	-4.5859	-3.1219	-7.9129	-4.8600

&trend (بدون ثابت وبدون اتجاه عام)	**Prob**	*0.0000*	*0.0029*	*0.0000*	*0.0000*

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

❖ نتائج اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) لجذر الوحدة: يتضح من خلال القسم الثاني من الجدول أعلاه أن:

- السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) والانتاج الزراعي(GAP) و الصادرات الزراعية(EXPag) و الواردات الزراعية(IMPag) هي سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الاحتمالية prob أكبر من مستوى المعنوية 10% في الحالات (حد ثابت، حد ثابت واتجاه عام، من دون حد ثابت واتجاه عام)، هنا نقبل فرضية العدم H_0 القائلة بأن السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة .

- وعند أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والانتاج الزراعي(GAP) والصادرات الزراعية(EXPag) أصبحت القيمة الاحتمالية prob أقل من مستوى المعنوية 10% في الحالات (حد ثابت، حد ثابت واتجاه عام، من دون حد ثابت واتجاه عام)، هنا نرفض فرضية العدمH_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 القائلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة، أي استقراريتها عند الفرق الاول .

- السلسلة الزمنية للواردات الزراعية (IMPag) مستقرة عند الفرق الاول في الحالتين (حد ثابت ، من دون حد ثابت واتجاه عام) بدليل القيمة الاحتمالية prob أقل من مستوى المعنوية 10%، لكنها غير مستقرة في حالة حد ثابت واتجاه عام بدليل أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 10%.

❖ نتائج اختبار فليبس بيرون (PP): يتضح من خلال القسم الاول من الجدول أعلاه أن:

- السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) و الانتاج الزراعي(GAP) و الصادرات الزراعية(EXPag) و الواردات الزراعية(IMPag) هي سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الاحتمالية prob أكبر من مستوى المعنوية 10% في الحالات (حد ثابت، حد

ثابت واتجاه عام، من دون حد ثابت واتجاه عام)، هنا نقبل فرضية العدم H_0 القائلة بأن السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة.

- وعند أخذ الفرق الاول للسلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والانتاج الزراعي(GAP) و الصادرات الزراعية (EXPag) و الواردات الزراعية(IMPag) أصبحت القيمة الاحتمالية prob أقل من مستوى المعنوية 10%، هنا نرفض فرضية العدمH_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة، أي استقراريتها عند الفرق الأول.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن نتائج اختبار جذر الوحدة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) تتفق مع نتائج اختبار فليبس بيرون(PP)، إلا أنه يتم الاخذ باختبار فليبس بيرون الذي يعتبر تصحيحا لا معلمي لاختبار ديكي فولر الموسع، بحيث يأخذ في الحسبان الارتباط الذاتي أو تجانس تباين الاخطاء، والذي أكد النتائج المحصل عليها باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع وأثبت استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول. ومنه يمكن في هذه الحالة القول أن المنهجية الافضل هي منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار نماذج ARDL.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

بعد تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتي استقرت كلها عند الفرق الاول بما فيها المتغير التابع وهذا يقودنا إلى استخدام نموذج ARDL الذي طوره كل من Shinand &sun 1998 و1997Pesaran، بحيث تقوم هذه الدراسة استخدام هذا النموذج في إطار منهج الحدود Bounds Test.

أولا : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

يمكن تحديد نموذج الانحدار الذاتي لفترات التباطؤ الموزعة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta GDP = C + \sum_{i=1}^{q1} \beta_1 \Delta GAP_{t-1} + \sum_{i=12}^{q2} \beta_2 \Delta EXPag_{t-1} + \sum_{i=13}^{q3} \beta_3 \Delta IMPag_{t-1} + \alpha_1 GAP_{t-1} + \alpha_2 EXPag_{t-1} + \alpha_3 Impag_{t-1} + EcM_{t-1} + \epsilon_t$$

ثانيا: تحديد فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL :

من أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني تم استخدام معيار Akaike (AIC) وهو المعيار الأكثر شيوعا، حيث تم اختيار فترات الابطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (30): اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج المختار والمقدر.

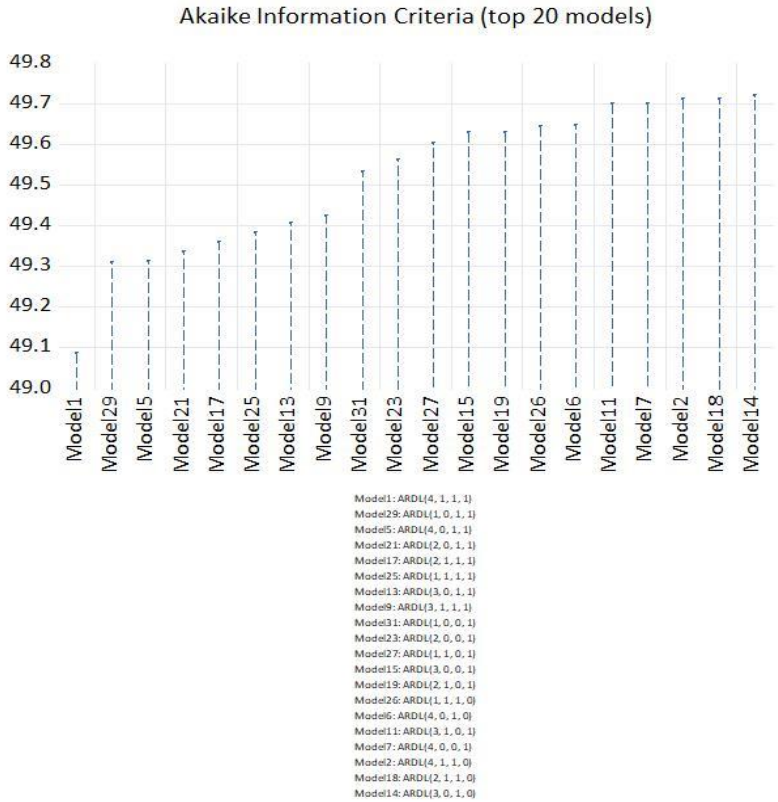

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن النموذج الامثل هو Model1(4,1,1,1) من بين 20 نموذج مقترح، والذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لمعيار AIC المقترح لإجراء هذا الاختبار .

ثالثا: اختبار الحدود Bounds Test :

ان اختبار امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يكون من خلال مقارنة قيمة احصائية F_{stat} المحسوبة مع الحد الأعلى (I1) والحد الأدنى(I0)، حيث إذا كانت قيمة احصائية F_{stat} المحسوبة أكبر من الحد الأعلى (I1) للقيم الحرجة فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة F_{stat} أقل من الحد الأدنى (I0) للقيم الحرجة فإنه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويل الأجل .ولإجراء اخبار وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات في النموذج يتم صياغة الفرضيات الآتية:

- فرضي العدم (H_0): عدم وجود علاقة تكامل متزامن .
- الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة تكامل متزامن .

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المتزامن اختبار الحدود Bounds Test :

الجدول رقم(35):نتائج اختبار الحدود.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.174459	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

تظهر نتائج اختبار الحدود في الجدول أعلاه أن قيمة احصائية فيشر (Fstatistic) المحسوبة والمقدرة ب6.174459 أكبر من الحدود العليا لقيم احصائية فيشر (Fstatistic) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%،2.5%،5%،10%)، وبالتالي فإننا نرفض فضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

كما تم تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى كما هو موضح في الملحق رقم (4)، حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج 98.51%، أما قيمة فيشر فقدرت ب106.4438 ومن خلال احتماليتها (0.000000) هي أقل من 0.05 يعني ذلك أن النموذج ككل لديه دلالة معنوية.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج التقدير

بعد ما تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال اختبار الحدود، سيتم في هذا المطلب تقدير العلاقة قصيرة الأجل .

أولا: تحليل نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم (36): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل .

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.611997	0.154033	3.973147	0.0011
D(GDP(-2))	0.232561	0.133309	1.744527	0.1002
D(GDP(-3))	0.531235	0.145105	3.661031	0.0021
D(GAP)	4800033.	2626846.	0.000000	0.0000
D(EXPAG)	-27376398	14176952	0.000000	0.0000
D(IMPAG)	2108015.	1046483.	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.967539	0.155750	-6.212115	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

تشير نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ **CointEq(−1)**= −0.967539 فهي سالبة ومعنوية عند مستوى الدلالة 1% (0.0000)، هذا يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، حيث توضح معلمة تصحيح الخطأ أن 96.75% من الانحرافات والاختلالات في التوازن التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الزمنية السابقةt−1 يتم تصحيحها في الفترة (t) أي يتم الوصول إلى التوازن في مدة سنة تقريبا .

– تظهر معلمة الانتاج الزراعي GAP عند الفرق الاول موجبة ذات دلالة معنوية عند 1%، حيث الزيادة في GAP بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي GDP بمقدار 4800033 مليون دولار .

–تظهر معلمة الصادرات الزراعية EXP ag عند الفرق الأول المؤخر سالبة ذات دلالة معنوية عند 1% ، حيث الزيادة في EXP ag بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان في GDP ب 27376388 مليون دولار

– تظهر معلمة الواردات الزراعية IMP ag عند الفرق الأول موجبة ذات دلالة معنوية عند 1%معنى ذلك أن الزيادة في الواردات الزراعية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة GDP بمقدار 2108015 مليون دولار .

ثانيا : تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل

الجدول رقم(37): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GAP	16439933	2119480.	7.756588	0.0000
EXPAG	-1.07E+08	22162891	-4.839194	0.0002
IMPAG	-4970944.	2163280.	-2.297873	0.0354
C	-1.15E+09	4.90E+09	-0.234637	0.8175

EC = GDP - (16439932.8300*GAP -107250522.0689*EXPAG
-4970943.7443*IMPAG -1150228542.2920)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يمكن التعبير عن العلاقة في الأجل الطويل كالتالي:

$$GDP_t = -1150228542.2915 + 16439932.8300 * GAP_t - 107250522.0690 * EXPAG_t - 4970943.7443 * IMPAG_t + \varepsilon_t$$

يتضح من خلال الجدول أعلاه:

- الانتاج الزراعي GAP له تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي GDP في الاجل الطويل وذو معنوية جيدة جدا (0.0000) هي أقل من 1%، حيث يؤدي زيادة الانتاج الزراعي GAP بوحدة واحدة إلى زيادة في GDP ب 16439932.83 مليون دولار .
- الصادرات الزراعية EXP ag لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي GDP في الأجل الطويل وذو معنوية جيدة جدا (0.0002) هي أقل من 1%، حيث يؤدي زيادة الصادرات الزراعية EXP ag بوحدة واحدة إلى نقصان فيGDP ب107250522.0690 مليون دولار .
- الواردات الزراعية IMP ag لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي GDP في الأجل الطويل وذو معنوية مقبولة (0.0354) أقل من5%، حيث يؤدي زيادة الواردات الزراعية IMP ag بوحدة واحدة إلى نقصان في GDP ب 4970943.7443 مليون دولار .

ثالثا: اختبار جودة النموذج

لابد من التحقق من استفاء النموذج المقدر وفق منهجيةARDL لفروض طريقة المربعات الصغرى العادية التي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين وهذا من خلال اجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية التالية:

1. **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test:** يكشف لنا هذا الاختبار عن سلسلة بواقي الانحدار هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، و تصاغ فرضيات الاختبار كالتالي:
   - فرضية العدم(H_0): الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.
   - الفرضية البديلة(H_1) : الاخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي .

والشكل التالي يوضح نتائج هذا الاختبار :

الشكل رقم (31):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

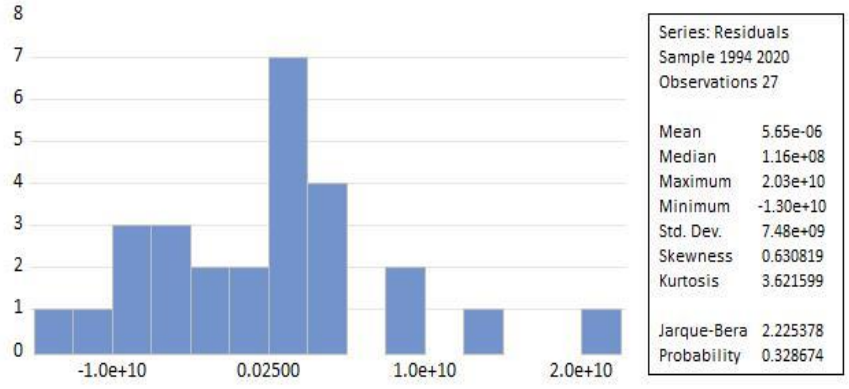

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القيمة المقدرة لاحصائية Jarque-Berra تساوي 2.225378، و الاحتمالية المعنوية probability قدرت ب0.328674 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية البديلة(H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تشير بأن الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه نقول أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

2. **اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الاخطاء Autocorrelation:** من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية نعتمد على اختبار LM حيث يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون النموذج مقبول، بناءا على ذلك يتم اخبار الفرضية التالي:
   - فرضية العدم(H_0): لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- الفرضية البديلة(H_1): يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (38):نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.519424	Prob. F(2,14)	0.6059
Obs*R-squared	1.865096	Prob. Chi-Square(2)	0.3935

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob.Chi-Square(2) أكبر من مستوى معنوية 5% أي : 0.3935 > 0.05، ومنه نرفض الفرضية البديلة(H_1) ونقبل فرضية العدم (H_0)التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ، كما أن احصائية فيشر (F-statistic) المقابلة جاءت معنوية حيث قيمة Prob.F(2,14) أكبر من 5% أي 0.6059 >0.05، وهذا دليل ثاني على غياب الارتباط الذاتي للبواقي .

3. **اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity**: تتمثل مشكلة عدم تجانس التباين في تغير تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر حيث تكون العلاقة خطية أو غير خطية، وللكشف عن مشكلة ثبات التباين يستخدم اختبار ARCH Test وتكون صياغة الفرضيتين كالتالي:
   - فرضية العدم(H_0): لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ .
   - الفرضية البديلة (H_1): يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ.

الجدول رقم (39):اختبار عدم ثبات التباينHeteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.071805	Prob. F(1,24)	0.7910
Obs*R-squared	0.077557	Prob. Chi-Square(1)	0.7806

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob.Chi-Square(1) أكبر من مستوى معنوية 5% أي : 0,7806> 0.05، ومنه نرفض الفرضية البديلة(H_1) ونقبل فرضية العدم (H_0)التي تنص على عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ، كما أن احصائية فيشر (F-statistic) المقابلة جاءت معنوية حيث قيمة Prob.F(1,24) أكبر من 5% أي 0,7910 >0.05، وهذا دليل ثاني على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي .

4. اختبار صلاحية النموذج Ramsy RESET Test :

يمكن هذا الاختبار من معرفة مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث نوع الشكل الدالي له، بمعنى أن هذا الاختبار يوضح إذا كان النموذج يعاني أو لا من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، ويمكن صياغة فرضيات الاختبار كالتالي :

- فرضية العدم H_0: لا تعاني الدالة من مشكل عدم التحديد .
- فرضية البديلة H_1: تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.

والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار :

الجدول رقم (40): اختبار صلاحية النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) GAP GAP(-1) EXPAG EXPAG(-1) IMPAG IMPAG(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.204476	15	0.2471
F-statistic	1.450762	(1, 15)	0.2471

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية لكل من احصائية t ، واحصائية F أكبر من مستوى معنوية 5%، لدينا $0.05<0.2471$ بالنسبة لإحصائية t، و $0.05<0.2471$ بالنسبة لإحصائية F، ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بأن الشكل الدالي للنموذج مقبول ونرفض الفرضية البديلة ، بعبارة أخرى فإن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد أي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر .

رابعا: اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية في الأجلين الطويل والقصير، حيث يمثل الاختبار الأول **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM** أما الاختبار الثاني فهو **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares**، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، عندها **نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المعلمات مستقرة خلال فترة الدراسة .**

الشكل رقم(32):اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM.

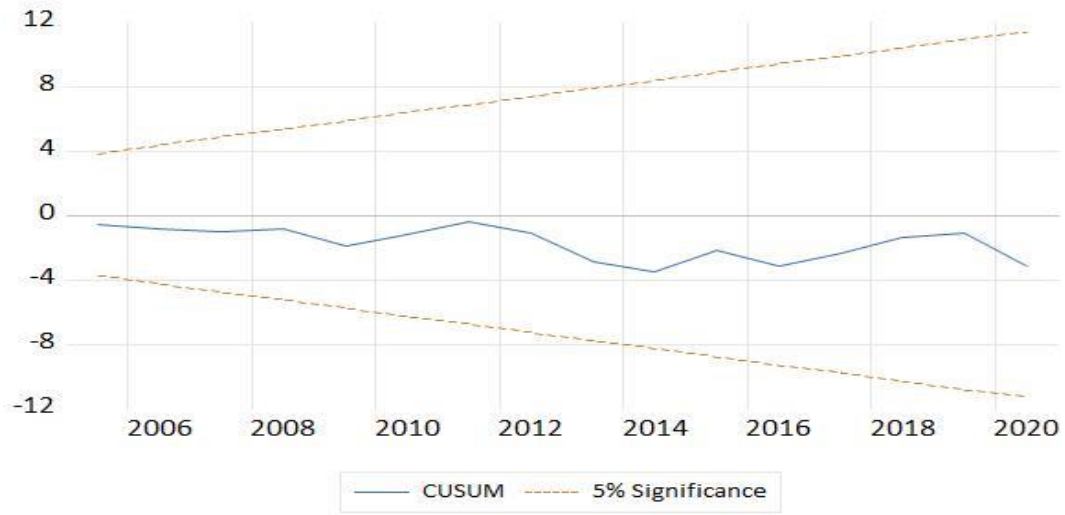

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الشكل رقم (33): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of squares

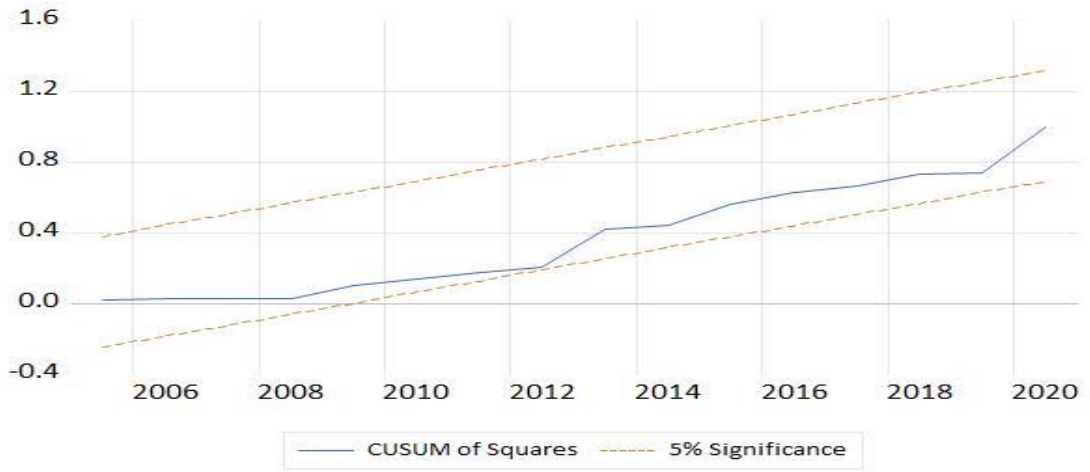

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يتبين لنا من خلال الشكلين رقم (32) و (33) الموضحة أعلاه أنه لا يوجد تغير هيكلي، فالنموذج مستقر في مجمله بحيث أن الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares يقعان داخل المنطقة الحرجة عند مستوى الدلالة 5%، ما يؤكد أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، ومنه يمكننا القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل القصير و نتائج الأجل الطويل للنموذج المقدر .

خلاصة الفصل

تطرقنا في بداية هذا الفصل إلى تحليل مفصل لتطور معدلات النمو الاقتصادي وواقع كل من الانتاج الزراعي والواردات والصادرات الزراعية في الجزائر بالاعتماد على البيانات المرتبطة بالفترة 1990-2020، وخلصت هذه الدراسة التحليلية بأن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط بشكل شبه كامل بأسعار النفط، كما توصلنا أيضا إلى أن نمو الانتاج الزراعي بطيء وحصته الموجهة للتصدير لا تزال ضئيلة بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الواردات الزراعية في الجزائر .

كما تم نمذجة وقياس أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة، وتمثل النموذج الملائم للدراسة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) وذلك لأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة استقرت كلها في الفرق الأول، كما تبين وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات أداء القطاع الزراعي وما يؤكد ذلك قيمة معامل تصحيح الخطأ ذو الاشارة السالبة و ومعنوية عالية، وحسب نتائج التقدير تم التوصل إلى أنه يوجد أثر ايجابي في المدى الطويل بين الانتاج الزراعي والنمو الاقتصادي أما بالنسبة للصادرات والواردات الزراعية فإنهما يؤثران في النمو بشكل عكسي.

الخاتمة

تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لإيراداتها، هذا ما يجعل اقتصادها حساسا لتغيرات أسعار المحروقات في السوق العالمي، ونتيجة للأزمات والأوضاع العالمية المتكررة وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، أمر جعل الحكومة توجه أنظارها نحو قطاعات اقتصادية أخرى وكان القطاع الزراعي من بين القطاعات التي حظيت باهتمام كبير كقطاع حيوي ومحرك للتنمية الاقتصادية، وكان الدافع من زيادة الاهتمام به هو تأمين الغذاء للمواطنين بأسعار تراعي قدرتهم الشرائية وتقليل اعتماد الحكومة على واردات الغذاء وتحقيق التوازن في التجارة الخارجية، بالإضافة إلى تسجيلها لمعدلات نمو حقيقية خارج قطاع المحروقات.

ومن خلال ما تناولناه في الفصول السابقة يوضح أن الجزائر تمتلك الامكانيات الطبيعية (الأرض والمياه)، البشرية، التقنية والمالية التي تمكنها من النجاح في الميدان الزراعي، كما عملت الجزائر منذ استقلالها على وضع مجموعة من الآليات والسياسات وصياغة التشريعات وقوانين تنظيمية من أجل تحسين أداء القطاع الزراعي بالإضافة إلى المخصصات المالية الموجهة له ضمن برامجها التنموية .

تطوير القطاع الزراعي يمكن أن يكون استراتيجية فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر إذا ما تم اتخاذ قرارات استراتيجية مناسبة وسياسات داعمة لهذا القطاع بالإضافة إلى تعزيز التدابير البيئية و الحفاظ على الموارد وضمان ترشيد استغلالها، كل ذلك يأتي من تظافر جهود كل الفئات الفاعلة في القطاع و تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في ميدان الزراعة.

اختبار الفرضيات:

- ✓ **توجد علاقة تأثير موجبة للإنتاج الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر .**

تم اثبات هذه الفرضية فالإنتاج الزراعي GAP يمارس تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي عند مستوى 1% وهي متطابقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في الانتاج الزراعي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة في معدل الناتج المحلي الاجمالي ب 16439932.83مليون دولار، يرجع ذلك للتحسن المستمر الذي شهده القطاع الزراعي وأصبح من القطاعات ذات الأولوية الحكومية في خطط تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات،

بالإضافة إلى السعي نحو تحقيق مستويات عالية من الانتاج الزراعي والتركيز في ذلك على الزراعة الصحراوية من أجل تحقيق مستوى عالي من الاكتفاء الذاتي و تحقيق الأمن الغذائي .

- ✓ **تعتبر الجهود التي بدلها واضعي السياسات في الجزائر غير كافية لإنجاح استراتيجية الجزائر في القطاع الزراعي .**

تم اثبات الفرضية الثانية فبالرغم من الامكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والسياسات والاصلاحات الزراعية التي وضعتها الجزائر والمخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي، إلا أن النتائج المحققة لم تكن على قدر التطلعات لتطوير القطاع الزراعي، لذلك يتعين على الحكومة الجزائرية مراجعة سياساتها الزراعية وزيادة تمويلها لهذا القطاع الحيوي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع من أجل تحقيق أهدافها المرجوة .

- ✓ **تؤثر الصادرات الزراعية تأثيرا موجبا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الجزائر.**

تم نفي الفرضية الثالثة حيث تؤثر الصادرات الزراعية EXPag بشكل سلبي ومعنوي في الأجل الطويل على مؤشر النمو الاقتصادي عند مستوى 5%، ومنه نستنتج أن الصادرات الزراعية نسبية التأثير على معدل النمو الاقتصادي، كما أكدت هذه النتيجة على محدودية وضعف سلة الصادرات الزراعية في الجزائر، ولا تزال جل صادرات الجزائر عبارة عن محروقات ومشتقاتها وهذا يؤثر على هيكل الصادرات وهيكل الاقتصاد الوطني، فإذا انهارت اسعار المحروقات سوف ينهار الاقتصاد الوطني، وعليه يجب على الجزائر إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ومشتقاته، وذلك من خلال ازالة العراقيل أمام المصدرين ومرافقتهم وتمويلهم وانشاء هيئات ترافق وتراقب المنتوج الزراعي الموجه للتصدير بأن يكون وفق المعايير الدولية بالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر تمتلك الامكانيات سواء من ناحية المناخ أو التربة التي تجعلها قادرة على انتاج منتجات زراعية طبيعية خالية من المواد الكيماوية يكون ذلك من خلال مرافقة الفلاحين وتوجيههم نحو ذلك، هذا يتيح فرصة كبيرة نحو تصدير منتجات bio بأسعار مضاعفة .

- ✓ **هناك علاقة طويلة الأجل بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر.**

تم اثبات الفرضية الرابعة بحكم أن كل معلمات الأجل الطويل جاءت معنوية عند 1%و5%، كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(−1)= 0.967539 جاءت سالبة ومعنوية عند 1% هذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الخاتمة العامة

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى جملة النتائج التي نوجزها كما يلي:

- تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية هائلة كتنوع المناخ وشساعة الأراضي و احتياطها من المياه الجوفية، إلا أنها لم تستغلها بالشكل المطلوب وتلعب العديد من العوامل دورا هاما في هذا السياق كضعف الاستثمار في القطاع الزراعي، ضعف البنية التحتية، قلة المساحات الزراعية المروية بحيث أن 90% من المساحات الزراعية تعتمد على مياه الأمطار إضافة إلى ضعف الانفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي؛
- نجحت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من زيادة انتاجها الزراعي في بعض المحاصيل مكنها من تسجيل نسبة اكتفاء ذاتي عالية في كل من الخضر والفواكه منها البطاطا، الطماطم، التمور، كما حققت انتاج متوسط من الحبوب خاصة القمح، مما يعكس جهودها في القطاع الزراعي ؛
- تمكنت الجزائر من خلال سياساتها الزراعية ومخصصاتها المالية الموجهة للقطاع الزراعي من تحقيق آثار ايجابية على القطاع و زيادة مستوى انتاجيته ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، ومع ذلك تبقى الفجوة الغذائية كبيرة في بعض المنتجات الزراعية الأساسية بالإضافة إلى معدل نمو الانتاج الزراعي يعتبر بطيئا؛
- تسجيل عجز في الميزان التجاري الزراعي الجزائري وهذا العجز ساهم في العجز الكلي، وسبب ذلك هو اعتماد الجزائر بشكل كبير على واردات الغذاء بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر على قيمة الصادرات الزراعية والغذائية؛
- سجل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة حالة من عدم الاستقرار نتيجة لتذبذب اسعار النفط في السوق العالمي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو في الجزائر سببها ارتفاع ايرادات الدولة النفطية الناتجة من ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمي؛
- بالرغم من توفر كل الامكانيات والمؤهلات التي تمكن الجزائر من تحقيق نجاح كبير في القطاع الزراعي وأن تصبح بلدا زراعيا من الدرجة الأولى، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في Pib تبقى ضعيفة وبالتالي تبقى تحديات الجزائر مستمرة وبشكل شامل و فعال؛

أما بالنسبة لنتائج الدراسة القياسية فقد تم التوصل إلى ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL أن قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq ظهرت بإشارة سالبة (0.967539−) ومعنوية عند مستوى 1%، مما يؤكد وجود

علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أن 96.75% من الانحرافات والاختلالات في التوازن التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الزمنية السابقة(t−1) يتم تصحيحها في الفترة (t) أي يتم الوصول إلى التوازن في مدة سنة تقريبا .

- من خلال معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL نجد أن الانتاج الزراعي GAP يمارس تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي عند مستوى 1% وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية، على عكس الواردات الزراعية IMPag التي تمارس تأثيرا سالبا ومعنويا في المدى الطويل على مؤشر النمو الاقتصادي عند مستوى 5% وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة للصادرات الزراعية EXPag التي جاءت بإشارة سالبة ومعنوية عند 5% لها تأثير عكسي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية؛

التوصيات و الاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها نستطيع تقديم بعض الاقتراحات تكون على النحو التالي:

- العمل على تهيئة بيئة مشجعة للاستثمار الزراعي من خلال توفير الدعم المالي للمشاريع الزراعية الخاصة ؛
- العمل على تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية وتعزيز التنمية الريفية التي تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل التأثيرات السلبية لتقلبات السوق؛
- تبني ممارسات زراعية مستدامة وحماية الموارد الطبيعية من خلال استخدام تقنيات صديقة للبيئة ؛
- العمل على وضع سياسات تهدف لتعزيز البحث الزراعي والاستثمار فيه وتبادل المعرفة لتحديث الممارسات الزراعية وتحسين الانتاجية؛
- تعزيز التدريب والتأهيل بتقديم برامج تدريب مستمرة للمزارعين لتحسين مهاراتهم وزيادة انتاجية المحاصيل؛
- تشجيع الابتكار من خلال دعم المشاريع الابتكارية وتكنولوجيا المعلومات في القطاع الزراعي لتعزيز الكفاءة؛
- تطوير سلاسل القيمة في القطاع الزراعي من أجل تحسين تسويق المنتجات وتوسيع فرص التصدير ؛
- تطوير البنية التحتية الريفية بما في ذلك شبكات الطرق ونظم الري، لتسهيل نقل المنتجات ؛

- مراقبة المنتجات الزراعية وضمان جودتها والتحقق من الالتزام بالمعايير الصحية و البيئية حفاظا على سلامة المستهلك والبيئة ؛
- تسهيل الاجراءات أمام المصدرين وتوفير التمويل اللازم لهم من أجل تسهيل عملية التصدير ومرافقتهم من خلال هيئة ديناميكية قوية ؛
- تشجيع الزراعة الصحراوية من أجل تغطية الاحتياج الوطني من المنتجات الزراعية للتقليل من فاتورة الاستيراد وترقية الصادرات ؛

آفاق البحث:

دراسة مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي هو موضوع له أبعاد متعددة، ولقد حاولنا في هذا البحث الالمام بجزء منه متمثل في قياس أثر كل من الانتاج الزراعي و الصادرات والواردات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالرغم من النتائج المتوصل إليها في هذا البحث إلا أنه ينبغي إجراء دراسات أخرى أكثر تعمق في هذا المجال تكون أشمل من دراستنا الحالية، من حيث عدد أكثر من الدول وفترة زمنية أطول هذا يحسن من جودة النتائج الاحصائية، ولهذا نقترح مجموعة من المواضيع في هذا السياق:

- التغير المناخي وأثره على استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية .
- دراسة أثر الاندماج في سلاسل القيمة العالمية كآلية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر .
- دراسة واقع الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر .

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. أحلام زواوية، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
2. أحمد محمد اسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الاسلامي، مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2013.
3. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، عمان: دار الراية، 2013 .
4. أمجد عبد الهادي، منير شاور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، ط1، عمان: دار الاعصار العلمي، 2009.
5. جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2015.
6. جمال عبد الله ذيب خضر، تحلية المياه باستخدام التناضج العكسي، الاردن، معهد التدريب المتخصص للصناعات الكيماوية، مؤسسة التدريب المهني، ب سنة النشر.
7. جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، عمان: دار الراية للنشر،2009.
8. جيرارد فونوني، قارد، ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي، مقدمة في التحليل الاقتصادي، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
9. رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، ط1، عمان: دار أسامة للنشر، 2012.
10. زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، ط1، عمان : دار الايام، 2018 .
11. سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأحداث، 1996.
12. سلطان جاسم النصراوي وآخرون، القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، ط1، عمان: دار الأيام ، 2018.
13. سلطان جاسم النصراوي وآخرون، القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، ط1، عمان: دار الأيام،2018 .

14. السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية اسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر،2000.
15. شبيب مايح الشمري، حسين علي الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي، عمان: دار غيداء، 2018.
16. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، عمان: دار المناهج، 2016.
17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، مصر: الدار الجامعة، 2005.
18. عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط2 ، بغداد : مطبعة المعاني، 1975 .
19. عثمان أحمد الخول ، محمود محمد شريف، الزراعة العربية، ط1، دار المطبوعات الجديدة، د ت .
20. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم الغربي(الواقع، العوائق، وسبل النهوض)، ط1،عمان: دار جليس الزمان، 2010.
21. علي جدوع الشرفات، تركي محجم الفواز، أساسيات الاقتصاد الزراعي، عمان: دار وائل، 2017.
22. علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، عمان: دار زهران للنشر،2006.
23. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
24. عنبر ابراهيم شلاش، التسويق الزراعي، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
25. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية و السياسية في الوطن العربي، ط1،عمان: دار أيلة،2008.
26. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عمان: عالم الكتب الحديثة، 2006.
27. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
28. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، عمان: دار صفا، 2009.
29. محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، ط1، مصر: مؤسسة طيبة ، 2017.

30. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1998.

31. محمد حسن دخيل، اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، ط1، لبنان: دار المنشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

32. محمد حلمي الطوابي، دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي، ط1، مصر: دار الفكر الجامعي، 2007.

33. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الاردن: دار الحامد ، 2012.

34. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، مصر: الدار الجامعية ، 2006.

35. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص، النظريات الاستراتيجية ، المشكلات، مصر: دار البحيرة ،2008.

36. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، مصر: الدار الجامعية، 2009.

37. محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، ط1، مصر: دار حميثرا،2018.

38. محمد فوزي، أبو السعود وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، مصر: الدار الجامعية، 2006.

39. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، عمان: دار الثقافة،2009.

40. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط3، عمان: دار المسيرة، 2013.

41. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، عمان: دار المسيرة، عمان، 2007.

42. محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ب ط، عمان: دار غيداء، 2015.

43. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، ط1، مصر: المجموعة العربية للتدريب، 2017.

44. مصطفى يوسف كافي، اقتصاد النقل والبيئة، ط1،الجزائر: ألفا للنشر، 2017.

45. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي، 2012.

46. منصور حمدي أبو علي، الجغرافيا الزراعية، ط1، عمان : دار وائل للنشر،2004.

47. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
48. ميشال تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني، ومحمود حامد عبد الرزاق،، التنمية الاقتصادية، ط2، الرياض: دار المريخ، 2009.
49. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، ط1، عمان: دار الحامد، 2006.

- **الأطروحات والرسائل :**

- الأطروحات

1. بوزيدي حافظ أمين، دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.
2. حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.
3. رحال مراد، أثر البرامج التنموية على التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة دراسة تحليلية في الجزائر للفترة 2001-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2019-2018.
4. زهير عماري، تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الزراعي للفترة الممتدة من 1980-2009، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
5. سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–، أطروحة دكتوراه ، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2014-2015.
6. عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015- 2014.
7. عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.
8. عائشة لمحنط، أثر التمويل الزراعي التقليدي والاسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان للفترة من 1990-2016، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2019-2020.

9. العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية إليزي للفترة 2001-2019، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

10. عبد القادر شويرفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء الذاتي وامكانية التصدير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2018-2019.

11. العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة بعض دول الخليج العربي خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019-2020.

12. عمر عزاوي، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005.

13. غدامسي عائشة، الزراعة المحمية في الجزائر الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2020-2021.

14. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي و التبعية، أطروحة دكتوراه، ، جامعة قسنطينة منتوري، 2007-2008 .

15. القرصو وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1980-2017، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019.

16. محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

17. مسغوني سهام، التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط : دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، ميلة، 2020-2021 .

18. مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، 2017-2018.

19. هبول محمد، السياسات الزراعية واشكالية الأمن الغذائي في الجزائر " دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019-2020 .

20. يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوره غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

- الرسائل

1. بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني(1995-2010)، رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011-2012.
2. حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجيستير، جامعة باتنة،2009-2010 .
3. طه بن الحبيب، أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
4. فالحة قطاب، اشكالية الامن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2011-2012 .

- **المجلات والملتقيات**

- المجلات

1. إمامي زكرياء، استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 2، 2021
2. أمامي زكرياء، استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 2، 2021
3. بن أحمد لخضر، لباز الأمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تقييمية للفترة الممتدة 2001-2010، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد 2، 2008: 86-108.
4. بن داودية وهيبة، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 28،2022.
5. بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والاصلاح الاقتصادي عرض و تحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد 2، العدد7، 2018
6. بن عيشي بشير، كدودة عادل، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر الحلول والمشاكل، مجلة العلوم الانسانية، العدد 13، 2008 .

7. بولودان عبد الرزاق، فول مراد، جدلية الأمن الغذائي و الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 2، 2021
8. حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 6، 2020 .
9. الحبتري نبيلة، أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 1، 2017 .
10. رزيقة غراب، اشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015
11. ريم بوش، مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، العدد1، 2019: 49-97.
12. زبير رابح، اشكالية الماء الشروب في الجزائر : بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير، المجلة الاقتصادية، العدد 7،2002
13. زرماني كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2004- 2001، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 7، 2010
14. زينب توفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي الحالة المصرية نموذجا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70.
15. سامر محمد فخري ضرار، هدى رعد هشام، زهير حامد تركي، قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للمدة 1990-2018، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والادارية ، العدد1، 2021 .
16. سعد ناصر، إطار استراتيجي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في مصر للسنوات الخمس القادمة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 2، 2017 .
17. صالح العصفور، السياسات الزراعية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21، 2003 .
18. طالبي بدر الدين، وصالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشراتها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد،31، 2015.

19. العالية مناد، مرزيق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة 2001-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 22، 2020.

20. عباس عبد الحفيظ، سعيدي مصطفى، شنتوف خيرة، واقع الأمن الغذائي في دول شمال افريقيا وسبل التكامل فيما بينهم مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019، مجلة دفاتر، العدد 2، 2022

21. عيوب سمير، رزيق نور، المكانة التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 1، 2022

22. فوزية أحمد، الآثار الاقتصادية للمخاطر واللايقين على الأمن الغذائي والتركيب المحصولي في الزراعة المصرية خلال الفترة (2019-2022)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 3،2021: .

23. قادري حسين، سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد1، 2021.

24. قريد مصطفى، دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر حالة القمح، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، العدد 14،2015: .

25. كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر، قياس أثر النمو الزراعي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التنظيم والعمل ، العدد 2، 2021 .

26. كريمة حبيب، عادل زقرير، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وارساء النمو المستدام، مجلة بحوث اقتصادية متقدمة، العدد 5، 2018 .

27. مبارك بلالطة، السياسات الزراعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، العدد 4،2001 .

28. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 7، 2014 .

29. محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع و آفاق التطوير، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2009، .

30. محمد خشان وحسين ناصر، تحليل مكاني للتنمية الزراعية في قضاء الشامية دراسة المعوقات والمعيقات، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 22، 2015.

31. محمد رؤوف سعيد، أرسلان منوجر سان أحمد، واقع السياسة الزراعية في العراق مع اشارة خاصة على اقليم كوردستان، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 9، 2006 .

32. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الاشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد16، 2016 .

33. محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 1، 2019:

34. محمود حسن حسني، السياسات الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 1، 2002 .

35. مرزق سعد، زيان نورة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 1، 2021 .

36. مصطفى بلمقدم، حنان بن عاتق، الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، 2013

37. مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات)، مجلة دفاتر، العدد 6، 2006

38. ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، 2017 .

39. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، 2012

40. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، 2020

41. وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، العدد2، 2020

42. يحياوي مفيدة، بوشارب خالد، واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد2، 2014 .

- الملتقيات

1. رجراج محمد، حداد محمد ، التجديد الفلاحي وآثاره على التنمية المكانية و المستدامة لعالم الريف، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، (2014).
2. طارق الصدراوي، محمد حمادي التليلي، تحليل دور الزراعة في النمو الاقتصادي دراسة تجريبية باستعمال نماذج الاقتصاد القياسي، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، (يومي 31-30أكتوبر2019)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.
3. طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو الاقتصادي بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، (نوفمبر 2019).
4. عبو عمر، عبو هودة، مداخلة بعنوان جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
5. فضيلة بوطورة، علاء الدين الوافي، مداخلة بعنوان التوجه نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، ملتقى بعنوان قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، (11مارس2021)، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة.
6. هباز نهاد، مانع صبرينة، حسين شتحونة ، مداخلة بعنوان تجارب عالمية في المجال الزراعي، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية،(يومي 31-30أكتوبر2019)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

- **التقارير**

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الزراعة من أجل التنمية، (2008)، المتاح عبر الرابط https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،(2021) المتاح عبر الرابط https://www.amf.org
3. خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، إدارة المزارع والإصلاح الزراعي، بمبيك، 2014.
4. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية لعام 2016، تعزيز التحول الريفي الشمولي، روما، ايطاليا، 2016.
5. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التقرير الأول عن تنفيد أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي، 2019.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، و م أ، 2010.
7. لجنة الأمن الغذائي، التقرير 15 لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، الأمن الغذائي والتغذية بناء سردية عالمية نحو عام 2030 المتاح عبر http://www.fao.org/3/ca9731ar/ca9731ar.pdf.
8. منظمة الأغذية والزراعة العالمية، قياس الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي، 2013.
9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تعزيز البيئة التمكينية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، روما، ايطاليا، 2014.
10. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما ايطاليا، 2013 المتاح عبر الر ابط : https://www.fao.org/3/i3434a/i3434a00.htm.
11. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية ، روما، ايطاليا، 2018.
12. المنظمة العالمية للغذاء، دور النمو الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي و الحد من الفقر والجوع،2012 متاح عبر الرابط http://www.fao.org/3/i3027a/i3027a04.pdf.

13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، 2007.

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، المتاح عبر الرابط https://www.aoad.org.

15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسات سياسية ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي و انعكاساتها على الأمن الغذائي، الخرطوم، 2006.

16. مؤتمر العمل الدولي، التقرير الرابع: تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مكتب العمل الدولي جينيف، الدورة 97، ط 1، 2008، المتاح عبر الرابط https://www.ilo.org.

- **المواقع الالكترونية**

1. البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاد المغاربي حول تطورات نظريات النمو الاقتصادي ، متاح عبر الرابط https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_1.pdf.
2. البنك الدولي متاح عبر الرابط https://data.albankaldawli.org.
3. خالد التركاوي، واقع الأمن الغذائي في تركيا خلال عام 2022، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2022، متاح عبر الرابط www.dimensionscenter.net
4. عماري زهير، عامر أسامة، مداخلة بعنوان دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014. متاح عبر الرابط https://iefpedia.com.
5. لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، أوت 2016، روما، ايطاليا، متاح عبر الرابط : https://www.fao.org.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية المتاح عبر الرابط https://www.aoad.org

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ahmed Zakane ,Dépense publiques productive, croissance a long terme et politique ,Essai d analize économétrique appliquée au cas de l'Algérie, thèse pour obtenir du diplôme de doctorat d'état en science économiques , université d'Alger ,2002 , 2003.

2. Barry W.Ickes , Endogenous Growth Models, departement of Economics penn state university park ,PA 16802,spring 1996,essay publication an the sit web :http// :econ.la.psu :edu/ ~ bickes/endogrow.pdf (15/04/2022) .

3. Blanchard, O, Giavazzi, F, and Amighini ,A , Macroeconomics :A European perspective ,1st Ed,2010, Harlow ,England :pearson.

4. Charles j Jones, introduction to Economic Growth ,1nd Edition ,california : stanford university press , 1997.

5. china's VNR Report on Implémentation of the 2030 Agenda for sustainable development,Ministry of foreign affairs of the people's Republic of china ,June,2021 .https://sustainabledevelopment.un.org.

6. Damla Ozsayin, Muesser Korkmaz, Role of rural women in organic farming :Acase study from Turkey ,New Medit ,bologna University Press,N5,December 2021. www.newmedit.iamb.it

7. Dave Giles, Economitrics Beat :Dave Giles Blog, ARDL Models –Part 2-Bounds Tests,2013 .http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html (28-11-2023)

8. Fredric s. Mishkin , Macroeconomics (polycy and practice) , pearson éducation , Inc, publishing as addison , wesley, boston, united states of america,2012.

9. Houssem eddine chebbi,Rapport synthèse sur l'agriculture en Tunisie, programme dappui à l'initiative ENPARD mediteranee,janvier 2019. https://hal.science.

10. IPC-IG, Agricultural productivity and Economic Growth Empirical analyses on the contemporary developing countries,(i.p.growth Ed), récupéré sur http://www.ipc-undp.org/pressroom/files/ipc263.pdf.

11. Ismail Bulent Gurbuz, Gulay Ozkan,Will agriculture beat the odds against covid 19 ?The covid 19 out bereak and its effect an agricultural supply in Turkey, New Medit, bologna University Press, N2 , 2021.www.newmedit.iamb.it

12. Juan R, de Laiglesia , Tnstitutional Boottleneck for Agricultural Developement – A Stock –Taking Exercise Based on Evidence from sub saharan Africa, OECD, Developement contre, Working paper , n^0 248, 2006.

13. K .Matsuyama, Agriculture productivity, comparative advantage and Economic Growth, journal of economic theory,n 2,science direct,1992.

14. Le cout élevé des faibles performances éducatives , Programme international pour le suivi des acquis d'élèves (PISA), 2010 .www.oecd.org/éditions/ corrigenda.

15. M,S.Sabouri and M , Solouki , factor Analysis of Agricultural Development Indicators, International Journal of Agricultural Management and Development (IJAMAD), 5(3), 2015 .

16. Mariem Arfaoui,yamna Erraach,Sonia Boudich,The performance of the Tunisie olive oil exports within the new distribution of world demande, New Médit ,bologna University Press,n2 ,2022. www.newmedit.iamb.it

17. Ministère de l'Europe et des affaires étrangère ,Récupéré par https://www.diplomatie.gouv.fr

18. Muhamad Afzal et al, Openness, Inflation and Growth Relationships in Pakistan an Application of Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and social Review, vol 51, No 1, sammer 2013.

19. Neva Goodwin and al , Principales of Economics in context, First published, Routledge, USA, 2014.

20. Paul Michael Romer, Endogenous Technological change ,university of chicago press, journal of political Economy, Tssue 5,V98,USE, Octobre, 1990.

21. Peter C.B. Phillips, Pierre Perron , "Testing for a unit Root in Time series Regression" , Biometrika , vol 75,No 2,1988.

22. Philipe Aghion –Peter Howitt, The Economic of Growth ,the MIT press, Cambridge, Massachusetts, England ,2009.

23. Rabi Haji , Education, Croissance économique et Développement Humain le cas de Maroc, Université du Québec à Montréal ,mémoire de la maitrise en science politique , 2011.

24. Régis Bourbonnais, Econométrie-Cours et exercices corrigés-,Dunod,9eme édition, France, 2015.

25. Robert j. Barro – xavier sala –i- Martin ,Economic Growth ,the MIT press , Cambridge , Massachusetts ,london,England,2nd edition,2004 .

26. Rym saidoun, sihem ait hammou, fouad chehat, La politique Agricole et Rurale en Algérie : De la centration a la gouvernance, les cahiers du cread ,n°3,2022

27. Saida Elfakih and all,ICT as a development factor in the Tunisian olive oil sectore, New Médit ,n4, septembre 2021, Bologna University Presse. www.newmedit.iamb.it

28. stratégie internationale de la France pour la sécurité alimentaire, la nutrition et l'agriculture durable , Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères ,2019. http://www.diplomatie.gouv.fr.

29. The Economist Intelligense Unit (EIU) Global Food Security Index (2017) measuring food security and the impact of resource risks, USA, 2017.

30. W.Rostow ,The stages of Economic Growth ,The Economic history review, second series , n0 1,1959.

الملاحق

الملحق رقم (1):البيانات السنوية للدراسة القياسية .

	GDP	GAP	EXPAG	IMPAG
1990	62048505222.34142	5334	78.05	2724.48
1991	45715676428.2766	4647	92.39	2211.02
1992	48003133346.99574	5441	99.79	2260.48
1993	49945585165.78986	5414	102.42	2467.51
1994	42543177031.1723	4045	110.72	2439.37
1995	41764291963.85321	4280	117.74	3601.92
1996	46941553939.55928	4729	162.84	2938.79
1997	48177612042.15065	4519.1	58.16	3105.59
1998	48187781711.03083	5267	73.16	3162.61
1999	48640671734.97111	5076	105.29	2686.22
2000	54790398813.0005	4451	111.36	2781.61
2001	54744698044.23311	5013	151.47	3016.52
2002	56760355865.00824	5209	126.9	2950.51
2003	67863850333.95256	6412	134.69	3560.56
2004	85332581188.6107	7784	153.93	4773.2
2005	103198211973.2424	7866	142.1	4539.04
2006	117027280692.3561	8804	164.51	4676.99
2007	134977082623.7798	10325	180.85	6077.2
2008	171000699876.7473	11197	302.54	9242.16
2009	137211004291.2743	12775	208.51	7252.07
2010	161207306304.7945	13644	208.51	7826.71
2011	200013097903.1702	16110.62	208.51	7826.71
2012	209059081828.2611	18334.02	840.03	11244.49
2013	209755003250.664	20573.39	568.51	17517.58
2014	213809980720.7872	21966.6	772.54	19409.38
2015	165979224316.667	19718	648.1	11790.68
2016	160034212613.4375	19476.73	867.3	9085.7

2017	170096989042.8314	20562.66	756.8	10332.2
2018	174910891124.4912	20769.54	1239.4	10306
2019	171760290068.1572	21189.98	1299.8	9682.29
2020	145743722826.2585	20756.16	1404.6	8462.29

المصدر: – بيانات البنك الدولي .

– الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملحق رقم (2): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

	GDP	**GAP**	**EXPAG**	**IMPAG**
Mean	1.11E+11	11022.25	370.6942	6442.402
Median	1.03E+11	7866.000	162.8400	4676.990
Maximum	2.14E+11	21966.60	1404.600	19409.38
Minimum	4.18E+10	4045.000	58.16000	2211.020
Std. Dev.	6.18E+10	6762.404	400.5020	4443.600
Skewness	0.269465	0.495417	1.387013	1.259143
Kurtosis	1.491924	1.545834	3.618414	4.192874
Jarque-Bera	3.312786	3.999456	10.43364	10.02942
Probability	0.190826	0.135372	0.005425	0.006640
Sum	3.45E+12	341689.8	11491.52	199714.5
Sum Sq. Dev.	1.15E+23	1.37E+09	4812056.	5.92E+08
Observations	31	31	31	31

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الملحق رقم (4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 12/03/23 Time: 12:04
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GAP EXPAG IMPAG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(4, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.644458	0.183161	3.518538	0.0028
GDP(-2)	-0.379435	0.190578	-1.990969	0.0638
GDP(-3)	0.298674	0.238381	1.252928	0.2282
GDP(-4)	-0.531235	0.185876	-2.858012	0.0114
GAP	4800033.	3744957.	1.281732	0.2182
GAP(-1)	11106237	4676610.	2.374848	0.0304
EXPAG	-27376398	20565140	-1.331204	0.2018
EXPAG(-1)	-76392624	17945829	-4.256846	0.0006
IMPAG	2108015.	1366565.	1.542565	0.1425
IMPAG(-1)	-6917596.	1719777.	-4.022379	0.0010
C	-1.11E+09	4.80E+09	-0.231836	0.8196

R-squared	0.985191	Mean dependent var	1.20E+11
Adjusted R-squared	0.975936	S.D. dependent var	6.15E+10
S.E. of regression	9.53E+09	Akaike info criterion	49.08541
Sum squared resid	1.45E+21	Schwarz criterion	49.61334
Log likelihood	-651.6530	Hannan-Quinn criter.	49.24239
F-statistic	106.4438	Durbin-Watson stat	2.172410
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الملحق رقم (5): اختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/03/23 Time: 12:05
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.11E+09	4.80E+09	0.000000	0.0000

GDP(-1)*	-0.967539	0.309603	-3.125099	0.0065
GAP(-1)	15906270	4028477.	0.000000	0.0000
EXPAG(-1)	-1.04E+08	23606625	0.000000	0.0000
IMPAG(-1)	-4809580.	1544268.	0.000000	0.0000
D(GDP(-1))	0.611997	0.233185	2.624516	0.0184
D(GDP(-2))	0.232561	0.201142	1.156205	0.2646
D(GDP(-3))	0.531235	0.185876	2.858012	0.0114
D(GAP)	4800033.	3744957.	0.000000	0.0000
D(EXPAG)	-27376398	20565140	0.000000	0.0000
D(IMPAG)	2108015.	1366565.	0.000000	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GAP	16439933	2119480.	7.756588	0.0000
EXPAG	-1.07E+08	22162891	-4.839194	0.0002
IMPAG	-4970944.	2163280.	-2.297873	0.0354
C	-1.15E+09	4.90E+09	-0.234637	0.8175

EC = GDP - (16439932.8300*GAP -107250522.0689*EXPAG
-4970943.7443*IMPAG -1150228542.2920)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.174459	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite	
Actual Sample Size	27		Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite	
			Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12